التقرير الوطني الأول
لتنافسية الاقتصاد
السوري 2007

أعد التقرير:

الدكتورة نهاد دمشقية: المديرة الوطنية لمشروع دعم الجاهزية التنافسية.
محمد عماد ظاظا: عضو فريق التنافسية
تمّام صبيح: عضو فريق التنافسية

لجنة القراء:

الخبراء الوطنيون:

1- **الدكتور هيثم اليافي** - نائب وزير الصناعة
2- **الدكتور رسلان خضور** - مدير معهد التخطيط- أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق
3- **الدكتور نبيل سكر** - باحث ومستشار اقتصادي
4- **الدكتور محمد سعيد الحلبي** – مستشار اقتصادي
5- **الدكتور إياد علي** – رئيس قسم التجارة الخارجية - هيئة تخطيط الدولة
6- **الآنسة سمر قصيباتي**- مدير التخطيط والإحصاء في وزارة الاقتصاد
7 - **السيد نشأت صناديقي** - رئيس اتحاد غرف السياحة
8 - **السيد عصام زمريق** – أمين سر غرفة صناعة دمشق
9- **السيد المهندس محمد وليد ملص** - عضو غرفة صناعة دمشق
10- **السيد غسان قلاع** – نائب رئيس غرفة تجارة دمشق
11- **السيد عامر خربوطلي** – مدير غرفة تجارة دمشق

الخبراء من الخارج:

الدكتور عيسى الغزالي - رئيس معهد التخطيط العربي- الكويت

جدول المحتويات

فهرس الإطارات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

تصدير

أصبح الاهتمام بالتنافســية ضرورة حتمية لجميع الدول التي تســعى إلى حجز مكان لها على خارطة الاقتصاد العالمي وذلك في ظل عالم يتسم بالعولمة والانفتاح وشدة التنافس وثورة العلوم والاختراعات.

قطعت ســورية اليوم مراحل كبيرة في عملية الانتقال من اقتصاد قائم على التخطيط والحماية إلى اقتصاد سوق اجتماعي، الأمر الذي أوجب الاهتمام بتنافســية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها، وما يتطلب ذلك من تعديلات في البنية التحتية المادية والبنية التشريعية القانونية والإدارية، إضافة إلى تطوير ببيئة الأعمال التي يتم فيها خلق القيمة المضافة وتعزيزها. كما أن التحديات والاســتحقاقات التي تواجه الاقتصاد الســوري مثل انخفاض إنتاج وتصدير النفط تتطلب تطوير الإنتاج الســوري وتعزيز تنافسيته عبر تحسين الإنتاجية وتطوير المحتوى التقني للصناعات والصادرات السورية وبالتالي القيمة المضافة المحققة في الاقتصاد السوري ككل.

إن إصدار التقرير الوطني الأول للتنافسية يمثل ثمرة وتتويجاً للجهود والأولوية المعطاة للتنافسية، هذا الاهتمام الذي تجلى من خلال إطلاق مشــروع دعم الجاهزية التنافســية المنفذ بالتعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ترسخ هذا الاهتمام الرسمي بتشكيل مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية وتحديد مهامه.

إن أهمية هذا التقرير تنبع من كونه يشكل أداة لتقييم واقع تنافسية الاقتصاد السوري بمكوناتها المختلفة من وجهة رأي الفاعلين الأساســيين في قطاع الأعمال في ســورية، وهو يعكس مرحلة متقدمة من التعاون بين الحكومة وصانعي القرار من جهة وقطاع الأعمال من جهة أخرى، كما أنه يكرس واقع سورية كورشة حوار كبيرة بين مختلف الشرائح يطرح فيها الجميع قضاياهم وآراءهم بكل جرأة وشفافية.

لقــد حظي التقرير خــلال مراحل إعداده باهتمام ومتابعة كبيرين من كافة المعنيين ســواء في الوزارات وهيئة تخطيط الدولة والمؤسســات الحكومية المعنية، أو قطاع الأعمال واتحادات غرف الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة، وكذلك من المعنيين والقائمين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى هؤلاء جميعاً أتوجه بالشــكر الجزيل والامتنان العميق.

كما أتوجه بالشــكر الخاص لكل من ســاهم في إعداد هذا التقرير وإلى لجنة القراء وكل من قدم المســاعدة في تدقيقه وإنجازه، ولا يسعني إلا أن أشيد بالجهد والإصرار والمثابرة التي عمل بها فريق مشروع دعم الجاهزية التنافســية وخاصة في إنجاز اســتطلاعات رأي رجال الأعمال الخاصة بالتقرير ونشــر مفهوم التنافسية على المستوى الوطني.

الأستاذ عبد الله الدردري
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
رئيس مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية

تقديم

تتميز ســورية بكفاءة الموارد البشرية وتوفر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي. لقد حسمت سورية خيارها الاقتصادي من خلال تبني خيار اقتصاد السوق الاجتماعي بهدف متابعة التنمية وزيادة الرخاء الاقتصادي مع ضمان حقوق الطبقات الأوسع من المجتمع السوري.

إن هذا الخيار يتطلب تحليلاً شــاملاً لمختلف جوانب ومكونات الاقتصاد السوري وتحديداً دقيقاً للأولويات في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وصولاً إلى تحويل المزايا النســبية التي يتمتع بها الاقتصاد الســوري إلى مزايا تنافســية تترجم من خلال زيادة رصيد الاقتصاد الوطني من القيم المضافة وخلق مصادر جديدة لتوليد النمو.

تماشــياً مع هذا الخيار وضمن إطار التعاون الفني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الســورية، فقد تم تأسيس مشروع دعم الجاهزية التنافسية منذ العام 2005 بهدف نشر الوعي بمفهوم التنافسية لجميع شرائح قطاع الأعمال، وقياس مؤشــرات تنافسية الاقتصاد السوري ومقارنتها مع الدول الأخرى من خلال إدراج سورية في التقارير الدولية التي تعنى بقياس التنافســية، وكذلك المساعدة في تحفيز أكبر للمنافســة في الأداء الاقتصادي من خلال تبني المنهجيات الجديدة في التحليل التنافسي.

إن التقرير الأول لتنافســية الاقتصاد الســوري يعتبر أحد الخطوات المتقدمة على طريق إنجاز أهداف المشروع، ويقدم رؤى عميقة للاقتصاد السوري، وتقييم شامل لكل مكونات بيئة الأعمال في سورية سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي مما يمهد لوضع أجندة عمل وصولاً إلى رفع مســتويات التشاركية والإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني ضمن توجهات الخطة الخمسية العاشرة (2006 - 2010).

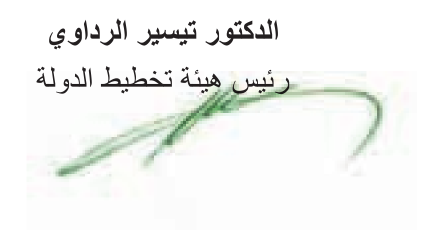
يجسِّــد هــذا التقرير صيغة من التعاون المشــترك ما بين كل من هيئــة تخطيط الدولة وبرنامج الأمــم المتحدة الإنمائي لصالح الحكومة الســورية، حيث تم إعداده من قبل خبراء وطنيين بالتعاون والتنسيق مع عدد من الوزارات والمؤسسات السورية.

وفــي هذا الصدد، لابد من التقدم بالشــكر لجميع رجال الأعمال الذين قاموا بملء الاســتمارات التي وزِّعَت عليهم لأن مســاهمتهم تمثل القيمة المضافة الحقيقية المجســدة في هذا التقريــر، إضافة إلى الجهود المبذولة مــن المديرة الوطنية للمشــروع، وأعضاء الفريق الوطني للتنافسية والفريق الإداري المساعد في المشروع. كما أتقدم بالشكر الجزيل للجهود المبذولة من قبل القائم بأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق الفني والإداري المســاعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بالإضافة إلى فريق الارتباط في هيئة تخطيط الدولة.

وإننا نأمل أن يســاهم هذا التقرير في دعم الإصلاح المطلوب في بيئة الأعمال وتحقيقه بالشــكل الأمثل لأنه يشكل حجر الأســاس في انتقال الاقتصاد الســوري نحو مرحلة أرقى من مراحل النمو تسود فيها آليات السوق وبيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية وتراكم القيم المضافة، وفي النهاية ازدهار المواطن السوري وتحسين مستوى معيشته واحتلال سورية لموقعها الطبيعي في الاقتصاد العالمي.

الدكتور تيسير الرداوي

رئيس هيئة تخطيط الدولة



تقديم

تشكل التنافسية اليوم، أداة رئيسية لتطوير ورفع قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة ومع انفتاح الاقتصاد وتحرير الأسواق.

بدوره، يبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، كل الجهد لتقديم الدعم والمساعدة لتمكين الدول من الولوج إلى شبكة المعرفة والخبرة والموارد لتساعد مواطنيها على بناء حياة أفضل وتحقيق أهداف التنمية البشرية في ظل بيئة عالمية تتعاظم فيها قوى الابتكار والتجدد وبالتالي التطور والتنافس. يتجسد هذا الدور في دعم الدول الراغبة لرسم السياسات التنموية، وإعداد الخطط والبرامج لتطبيق هذه السياسات، وتقديم الاستشارات والمشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لعديد من المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تطوير اقتصاديات هذه الدول وتحقيق عدالة توزيع الدخل مترافق مع معدلات نمو اقتصادي متطرد محفوظ من الهزات أو التراجع.

إن ما يتطلع إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن الهدف الثامن من أهداف الألفية «إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية» هو مساعدة سورية في تأمين اقتصاد اجتماعي متطور وقوي يخلق المزيد من فرص العمل والمعيشة الأفضل للأجيال القادمة ضمن تحديات القرن الحالي البيئية من انخفاض احتياطي مخزون النفط العالمي والانحباس الحراري والتلوث البيئي، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي.

ضمن هذا الإطار، يأتي «التقرير الوطني الأول للتنافسية في سورية» كثمرة جهود التعاون الفني المشترك بين الحكومة السورية ممثلة بهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يشكل هذا التقرير، الذي يعد الأول من نوعه في سورية، خطوة كبيرة في نهج اقتصادي جديد يلعب فيه القطاع الخاص السوري دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية، كما يشكل فرصة للقائمين على الاقتصاد السوري لتقييم موقع سورية في بيئة المنافسة العالمية؛ الأمر الذي يمكن أصحاب القرار من تقييم الخطوات الإصلاحية المتخذة حتى الآن وبالتالي تتبع آفاق تطور الأداء الاقتصادي ضمن الإطار التنافسي. ويساهم التقرير بشكل كبير في تحديد متطلبات العمل في القطاعين العام والخاص، على حد سواء، لرفع الإنتاجية وتحقيق الازدهار المترافق مع تحسين مستويات المعيشة لمختلف شرائح المجتمع السوري.

أخيراً، يسعدني قبل أن أضع بين أيديكم هذا التقرير، وأن أتقدم بالشكر الجزيل والخاص لكل من معالي الأستاذ عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية، ومعالي الدكتور تيسير الرداوي رئيس هيئة تخطيط الدولة، على رعايتهما الخاصة لمشروع دعم الجاهزية التنافسية ومتابعتهما الحثيثة لجهود إصدار هذا التقرير، كما أشكر السيدات والسادة في قطاع الأعمال الخاص والعام، على تجاوبهم وتعاونهم في التعبير عن رأيهم في مختلف محاور بيئة الأعمال السورية ضمن الاستبيانات التي قاموا مشكورين باستكمالها. وأخيراً، أوجه الشكر لمجموعة الخبراء الوطنيين الذين قاموا بإعداد هذا التقرير وتنقيحه، وكل من ساهم في تسيير الأعمال الإدارية لمشروع دعم الجاهزية التنافسية، سواء في المشروع أو في هيئة تخطيط الدولة أو في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الدكتور إسماعيل ولد الشيخ أحمد

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القسم الأول

التنافسية في الفكر الاقتصادي



الفصل الأول:

مفهوم التنافسية ومؤشرات قياسها

مقدمة:

لقد بات من القناعات الراســخة أن التنافسية وسيلة أساسية لتعزيز قدرة كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حجز حصصها في الأسواق العالمية والحصول على أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالانفتاح وتحرير الأسواق وارتفاع وتيرة التطور والتواصل التقاني بين الدول.

وإذا كان الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي قد أصبح أمراً حتمياً لا مفر منه بالنسبة للبلدان النامية، فإنّ التركيز على دعم القدرة التنافسية أضحى أمراً في غاية الأهمية؛ وذلك لمساعدة الدول على مواجهة تحديات منظومة الاقتصاد الحديث وبالتالي تعزيز قدراتها على تحقيق النمو المستدام والازدهار لشعوبها.

إنّ تعاظم الاهتمام بالتنافســية يعود إلى أثرها على جميع الناشــطين في الاقتصاد، ابتداءً من الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم، إلى الشــركات التي تطمح أن تحقق النجاح والنمو المســتمر، وانتهاءً بالدول والحكومات التي تسعى إلى تحقيق نمو مستدام للارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها وتوزيع أفضل للدخل.

في هذا الصدد عنيت مجموعة من المؤسســات الدولية ومجالس وهيئات التنافســية في العديــد من دول العالم (المتقدمة والناشــئة والنامية) بقياس مؤشرات التنافســية (على مختلف المســتويات المحلي والإقليمي والدولي)، وتقييم السياسات وصياغة الاســتراتيجيات الاقتصادية المســتقبلية في إطار المعطيات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ضمن تقاريــر ســنوية. بدورها أصبحت هذه التقارير موقع اهتمــام كبير: لمتخذي القرار في صياغة السياســات الاقتصادية، ومختلف المنظمات الدولية في تقديم الخدمات والمســاعدات المادية والتقنية، والشــركات المتعددة الجنســيات في توزيع النشاطات ورؤوس أموال، والمدراء العامين في مختلف شرائح قطاع الأعمال، والأكاديميين والباحثين في تحليل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تتحمل الدول النامية مســؤولية مضاعفة في مجال قياس وتعزيز مؤشــرات التنافسية لاقتصادياتها بغية تضييق الفجوة مع الدول المتقدمة.

1-1 البيئة العالمية الجديدة والتنافسية

تناول الفكر والتحليل الاقتصادي، في ظل ظاهرة العولمة، بعمق المنهجية الاقتصادية الرائدة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني وآليات التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والعالمي، وما ينطوي ضمن ذلك من أسس وعوامل جديدة للتنمية الاقتصادية ومنهجية حديثة لعمليات التبادل التجاري، وبالتالي تعاظم دور وأهمية مستوى المهارات البشرية، والمقومات البنيوية الفيزيائية والتقنية للاقتصاديات الوطنية. لقد برزت أهمية الانفتاح الاقتصادي والتطور المعرفي والتقني كأســس وعوامل أكثر فعالية لتحقيق معدلات متزايدة من النمو مقارنة بتوفر عوامل الإنتاج الطبيعية والثروة الوطنية.

كما ركزت المنهجية الجديدة في التجارة الخارجية على الدور الأكبر للسياســات الاقتصادية المعززة للميزات التنافســية وتعظيم القيمة المضافة المحققة من الموارد الوطنية وعوامل الإنتاج، في ظل المزايا النسبية التي تمتلكها الدول.

في الواقع، عظّم تسارع التطورات التكنولوجية وكثافة مخرجات الإبداع والابتكار المترافقة مع سهولة الاتصالات وحرية وسهولة انتقال عوامل الإنتاج وتلاشي المسافات من تعزيز حدة التنافس الاقتصادي الدولي على مستوى الإنتاج والتبادل التجاري. أما على المستوى الوطني فقد أصبح توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمار تمتلك اليد العاملة المدربة جيداً والماهرة، والبنى المؤسســاتية الجيدة (التشــريعية والإدارية والتحتية) ضرورة وأولوية في رفع القدرات التنافسية الوطنية لتحقيق

التقدم والازدهار الاقتصادي.
بدورها، شــهدت التجارة الخارجية على مســتوى العالم نمواً كبيراً فاق معدلات النمو في الناتج على مستوى العالم، حتى بات حجم التجارة العالمية يساوي أو يفوق حجم الناتج الإجمالي العالمي. وباتت التجارة الخارجية تحتل مكانة أكبر على صعيد الاقتصاد، وأصبح هدف التصدير هاجس مختلف دول العالم المتقدمة والناشــئة والنامية بصورة أكثر خصوصية؛ نظــراً لإدراك الأخيرة بأهمية الدور الذي تلعبــه التجارة الخارجية والتصدير في خدمة النمو، آخذين بعين الاعتبار مثال الدول الناشئة حديثاً في جنوب شرق آسيا إضافة إلى الصين والهند والدور الإيجابي لتوظيف التجارة الخارجية في خدمة النمو، حيث فاقت معدلات النمو في صادراتها خلال السنوات الأخيرة مثيلاتها في الدول المتقدمة.
كما شهدت التجارة العالمية تغيرات هيكلية تمثلت في: تراجع حصة السلع الأولية لصالح الصناعات التحويلية والصناعات عالية المحتوى التقاني، ارتفاع حجم التجارة في الســلع المتشــابهة والمتكاملة على الســواء، مما عرّض مجموعة الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على المواد الأولية والسلع كثيفة العمالة إلى منافسة متزايدة مترافقة مع انخفاض مرونة الطلب، وما يستتبع ذلك من تهديدٍ لمعدلات النمو وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة.
في ظل هذه البيئة (الاقتصادية الجديدة) المحمومة من الانفتاح والتنافس تجهد دول العالم على تحســين القدرة التنافســية لنشــاطاتها الاقتصادية المختلفة لجهة الجاذبية والهجومية والعولمة والاقتراب، للاستفادة من المزايا التي تمنحها التجارة الدولية الحرة والأسواق المفتوحة في زيادة النمو لاقتصادياتها.

2-1 مفهوم التنافسية

إن تحديد مفهوم التنافسية مسألة في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها بالتالي وضع السياسات لتعزيزها، ولكنها أيضا مهمة شاقة ذلك لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحداثة وتعدد الأوجه، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتماسك يسمح بتحديد هذا المفهوم بشكل دقيق ومحكم.
جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها (التنافسية) تشكل الأساس لتحليل استراتيجيه قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشــركات في الحصول على الموارد، وأكبر نســبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبــر قــدر من الربحية. كان ذلك خلال فترة الســبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي التــي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان. تعاظم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات وبداية التســعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد المترافق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد الســوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشــرات التنافسية ضمن مجموعة الأولويات على جدول أعمال الدول المتقدمة بشكل أساسي والدول الصناعية الناشئة، ومؤخراً الدول النامية.
كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافســية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال الثمانينات، وفي التســعينات ارتبطت بالسياســة التكنولوجية للدول، أما حالياً فإن تنافســية الدول تركّز على رفع مســتويات معيشة المواطنين وعملية توزيع الدخل.
ولابد من الإشــارة إلى أنه من ناحية الإطار النظري يمكن التمييز بين مدرســتين رئيســيتين في تحديد مفهوم التنافسية ومقاربتها هما مدرسة رجال الإدارة ومدرسة الاقتصاديين:
1) مدرســة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافســية سياســة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الاختراع والعنصر الفكــري في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النســبية في امتلاك الموارد الطبيعيــة واليد العاملة الرخيصة والمناخ والموقع الجغرافي.
2) مدرســة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام، وتعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً

على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن ينعكس هذا النمو تحسناً في مستوى الرفاه، وذلك اعتماداً على رفع الإنتاجية والاختراع في عمليات الإنتاج كثيفة رأس المال، مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة الرخيصة الكلفة بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة في اليد العاملة.

منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي تصدر تقارير دولية حول تنافسية الاقتصاديّات في العالم، وقد عُنيت مؤسسات دولية عديدة في تحديد وقياس مؤشرات التنافسية، تركّز نشاط بعض منها على قياس مؤشرات التنافسية بناءً على المعطيات الرقمية للأداء الاقتصادي لمجموعة واسعة من دول العالم مثل البنك الدولي ومعهد هاريتاج والمعهد العربي للتخطيط. إلا أن هناك مؤسستين دوليتين هما: المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum والمعهد الدولي للتنمية والإدارة International Institute for Management and Development تقومان بقياس مؤشرات التنافسية بناءً على مسح رأي قطاع الأعمال في مختلف الفعاليات الاقتصادية بالإضافة إلى المعطيات الرقمية للأداء الاقتصادي ومن ثم تصدران سنوياً ترتيب الدول وفق مؤشرات التنافسية ضمن تقارير دولية.

أما على المستوى الوطني، تصدر في الكثير من بلدان العالم تقارير وطنية سنوية تدرس وتحلل تنافسية اقتصادياتها وتشير إلى مكامن القوة والضعف في الأداء. وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الدول الصناعية والمتقدمة بالتنافسية أكبر من اهتمام بقية الدول حيث تصدر في هذه الدول تقارير سنوية خاصة بتحليل تنافسية الأداء الاقتصادي، ليس على مستوى الاقتصاد المحلي الكلي فحسب، بل أيضاً على مستوى المؤسسات وقطاع الأعمال. أما على صعيد الدول العربية فإن عدداً لا بأس به من هذه الدول كتونس والمغرب والكويت والبحرين ومصر والأردن قد أنشأت مجالس وطنية للتنافسية وبدأت منذ فترة ليست ببعيدة تهتم بإصدار تقارير التنافسية الوطنية.

في سورية، وإدراكاً من أصحاب القرار لأهمية تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري، صدر عن رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم 1624 تاريخ 18 نيسان 2007 القاضي بتشكيل مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية وحدد مهامه في صياغة السياسات والاستراتيجيات الواجب تطبيقها لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد السوري، ويعتبر التقرير الوطني الأول للتنافسية هذا النواة والخطوة الأولى في المضي بهذا الطريق.

إطار رقم (١)

تباين التحليل الاقتصادي بوجود أو غياب التنافسية

- **"الواقعيون" Realists:** الذين يؤمنون بنظرية التجارة الحرة وأدوات السوق بناءً على فرضية المنافسة التامة Perfect Competition، يشككون في قدرات الحكومات ولا يؤمنون في أن أي تدخل قد يؤدي بالضرورة إلى النتائج والأهداف المرجوة، لذلك لا يرون أي أهمية لمعايير التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، (فالتجارة الحرة تحقق الربحية لجميع الدول وتوزع الموارد بالصورة المثلى)، بل أن دورها ينحصر على مستوى أداء الاقتصادي الجزئي.
- **"الإستراتيجيون" Strategists:** الذين يؤمنون بنظرية التجارة الحرة، لكن يؤكدون أن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية غير متوفرة في الواقع، باختصار ليس هناك منافسة تامة في اقتصاد السوق، يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها حالياً: التغيير التكنولوجي ومحدودية قدرة الوصول إليه لعدد غير قليل من دول العالم، إضافة إلى تكلفة الاستثمار (مادية وزمنية) المعنية بتطوير المهارات والقدرات البشرية، بالتالي ليس هناك استخدام أمثل للموارد، الأمر الذي يعطي دوراً هاماً لأي تدخل من أصحاب الشأن في الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال. كلما كان الأداء أفضل لأصحاب الشأن (من أصحاب القرار وقطاع الأعمال) كلما ارتفعت القدرات التنافسية سواءً على مستوى الاقتصاد المحلي (الكلي والجزئي). وأفضل مثال على ذلك دول النمور الأسيوية.

بمعنى آخر، في ظل اقتصاد السوق غير الكامل (Imperfect Market Economy) تأخذ السياسات دوراً كبيراً في تحديد قدرات التنافسية، وبدورها تلعب مؤشرات ومعايير التنافسية الدليل المرشد لصياغة هذه السياسات والتغلب على إخفاقات وأزمات السوق أو أي أزمة متوقعة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

1-3 تعريف التنافسية

إن إيجاد تعريف دقيق ومحدد للتنافسية مهمة صعبة نظراً لكون هذا المصطلح صفة عاكسة لوضع وأداء اقتصادي وواقع مهني لمختلف نشـــاطات قطاع الأعمال، بالتالـــي تتباين هذه الصفة مع تباين حجم الموصوف: فتعريف التنافســـية على المســـتوى الوطني والأداء الاقتصادي الكلي يأخذ بعداً أشـــمل من تنافسية الاقتصاد الجزئي: المنشأة والقطاع. الأمر الذي يضعنا أمام جملة من التعاريف.

1-1-1 تعريف التنافسية على مستوى المنشأة

يتمحور تعريف تنافســـية المنشـــأة حول قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمســـتهلكين، وذلك بتوفير ســـلع وخدمات ذات نوعية وجودة معينة مقابل ســـعر وقيمة محددة تســـتطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، بالتالي فإن تنافســـية المنشـــأة تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشـــكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في الســـوق الدولية، مما يحقق نجاحاً مســـتمراً للمنشـــأة على الصعيد العالمي بالإضافة إلى المحلي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة. يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) والترحيب بالمنافسة الدولية؛ فتنافسية المنشأة لم تعد تتحدد بخفض التكاليف فقط بل نجاحها ضمن مجموعة معايير أهمها: الإنتاجية، الربحية، التميّز والحصة من السوق.

2-1-1 تعريف التنافسية على مستوى القطاعي/المؤسساتي

تعرّف التنافسية على المستوى القطاعي والمؤسساتي بالإنتاجية والقدرة على تحقيق نجاح مستمر في المهام الموكلة سواء لجهة القيمة المضافة المحققة من القطاع أو لجهة الخدمات الميسرة والداعمة. فالقدرة التنافسية القطاعية/المؤسساتية تقوم ضمن بيئة أعمال ذات: تشـــريعات ناظمة مرنة تتماشـــى مع التطورات الاقتصادية، ومؤسسات ناشطة محورها مهارات إدارية وتقنية تعمل ضمن آليات الإدارة التنافسية. بمعنى آخر، تتلخص التنافسية على المستوى القطاعي/المؤسساتي بالقيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة.

3-1-1 تعريف التنافسية الوطنية

لابد من الإشـــارة بدايةً إلى أن تعريف التنافســـية الوطنية للدول يختلف بحسب درجة التطور الاقتصادي، فتنافسية الدول الصناعيـــة تعني قدرة هذه الدول على الحفاظ على موقعها الريادي فـــي الاقتصاد العالمي من خلال الحفاظ على الريادة في القطاع التكنولوجي لجهة الاختراع والإبداع وإدخال نشـــاطات جديدة لا يمثل مكون الأجور المرتفعة عائقاً لإضعاف الميزة التنافســـية، والعمل على استمرار تعظيم الفوائد والعوائد الاقتصادية وغيرها في ظل المنافسة الشديدة الناجمة عن الانفتاح والعولمة. يتمحور تعريف التنافســـية الوطنية للدول الصناعية الناشـــئة حول كيفيـــة الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوســـطة والرفيعة من خلال تأطير المزايا النســـبية التي تمتلكها هذه الدول في بعض المجالات مثل (انخفاض الأجور، وفرة المواد الأولية، الموقع الجغرافي..) والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن أن تحتل فيها مواقع ريادية. أما بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصاد المغلق والتي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي، تعرّف التنافسية بقدرة البلد على التقدم والحصول على موطئ قدم في حلبة السباق العالمي نحو التطور والرقي من خلال الحصول على مواقع ريادية في بعض القطاعات والمجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية إلى مزايا تنافســـية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي. أخيراً تتحدد التنافسية بالنسبة للدول الفقيرة في القدرة على البقاء عبر تعظيم إمكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما أمكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.
اهتم الكتّاب والاقتصاديون وكذلك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافســـية على مســـتوى الدول أكثر من تعريف

التنافســية على مستوى المؤسســات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف التي تختلف باختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية وفيما يلي بعض أهم هذه التعاريف.

• تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية

يعرّف المجلس الأمريكي التنافسية على أنها: «قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق تحسناً مستمراً في مستويات المعيشة على المدى الطويل».

• تعريف المجلس الأوربي ببرشلونة

عرّف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها: «القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشــة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماســك اجتماعي، وهي تغطي مجالاً واسعاً وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية».

• تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنافسية على أنها: "المدى الذي تستطيع من خلاله الدولة أن تنتج وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، سلعاً وخدماتٍ تنافس الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل".

وتعــرّف (OECD) كذلك التنافســية الدولية بأنها: "القدرة على إنتاج الســلع والخدمات التي تواجــه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل المحلي الحقيقي".

• تعريف المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD)

"التنافســية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومــن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب" وبذلك يحدد المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافســية العالمية ضمن النظرية الاقتصادية بـ: النشــاط القائم على تحليل الواقع والسياسات التي تشــكل قدرة الأمة على خلق وتأمين بيئة تمكّن المنشآت من خلق قيمة بصورة مســتدامة وتحقيق الازدهار للشعوب. تقوم منهجية المعهد الدولي على تحليل الآلية المعتمدة للدولة والمنشآت في إدارة مقوماتها التنافسية لتحقيق مزيد من الازدهار.

• تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

«التنافســية هــي القدرة على توفيــر البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومســتدامة»، ومؤخــراً حدد المنتدى الاقتصادي العالمي في «تقرير التنافســية العربي 2007» بكونها «مجموعة من العوامل والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط». كما قدم المنتدى تعريفاً جديداً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007-2008 هو:

«التنافســية هي مجموعة المؤسسات، السياســات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، الذي بدوره يحــدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاســتثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط».

• تعريف المعهد العربي للتخطيط

«الأداء النســبي الحالي والكامن للاقتصادات في إطار القطاعات والأنشــطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية».

نلاحظ أن معظم التعاريف تشترك في نقاط عديدة أهمها قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحســن الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين لذلك فإننا يمكن أن نعتمد التعريف التالي للتنافسية:

التنافسية هي قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكّن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأســواق المحلية والخارجية، بما يســاهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واســتدامتها مترافقة بإعادة توزيع الدخل بصيغة أكثر عدالة.

أي أن التنافســية تصنع وتبنى عبر مجموعة من السياســات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمســاعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية، ولا يكفي تحقيق نمو مرتفع دون عدالة التوزيع.

تعرضت التعاريف المتعددة للتنافسية إلى انتقادات كثيرة تركز معظمها على عدم وضوح المفهوم وعدم فصله عن غيره من محددات النمو والتنمية، كما أن بعض الانتقادات توجهت إلى أن بعض التعاريف يركز على القدرات التنافسية الآنية دون التطرق إلى وجود قدرات كامنة لدى بعض الدول، يمكن أن تنعكس إيجاباً أو سلباً على تنافسيتها في المستقبل.

4-1 أنواع التنافسية

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية أهمها:

• **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية.

• **التنافســية غير الســعرية:** نظراً لأن التنافسية تشــمل عوامل أخرى غير التكلفة والأسعار فإننا نجد نوعين آخرين من التنافسية هما:

✓ **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه.

✓ **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

• **التنافسية الكامنة (المستدامة):** وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

• **التنافســية الجاريــة:** وهــي التنافســية التــي تركز علــى التنافســية الحالية ومنــاخ الأعمال وعمليات الشــركات واستراتيجياتها.

الفصل الثاني

مؤشرات التنافسية وطرق قياسها

1-2 التنافسية الوطنية ومؤشرات قياسها

تختلف أساليب ومؤشرات قياس التنافسية باختلاف المستوى الذي يتم تناوله، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بالقياس. حيث أن عملية قياس تنافسية منشأة ما بالنسبة لمثيلاتها محلياً وخارجياً تتم عبر تحليل ودراسة مؤشرات محددة يتمثل أهمها في الإنتاجية، التكاليف، الربحية، الحصة من الأسواق العالمية وحجم الاستثمارات فيها الخ. وتقاس تنافسية قطاع معين تقريباً بنفس المعايير المطبقة على المنشأة، إلا أن التنافسية الوطنية لا يمكن قياسها بنفس المؤشرات المستخدمة على المستوى الجزئي.

كما أن تنافسية البلدان لا يمكن اختزالها في مؤشرات محدودة مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية والحصة من السوق العالمية رغم أهميتها، بل تقاس بجملة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، لتشمل الكثير من المقومات الأخرى، كتلك التي تتعلق بالأداء والتي يأتي من بينها توفر البيئة السياسية والتشريعية والبنية المؤسساتية التي تشكل بدورها المناخ الملائم للمنشات والمؤسسات لكي تتمكن من العمل والمنافسة.

لقد قامت جهات عديدة بإيجاد وتطوير مؤشرات مركبة كمية ونوعية لقياس تنافسية الدول وتحديد موقعها على سلم الترتيب العالمي للتنافسية. وغالباً ما تتكون هذه المؤشرات المركبة من مؤشرات من المستوى الأول (أساسية) تتعلق بقطاعات معينة من الاقتصاد، وهذه المؤشرات الأساسية بدورها تتكون من مؤشرات من الدرجة الثانية (فرعية) تختص بقضايا وجوانب رقمية أو نوعية للأداء الاقتصادي لقطاع أو اتجاه محدد.

وتختلف هذه المؤشرات ومكوناتها حسب المفهوم والتعريف المعتمد للتنافسية ومن أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية على الصعيد الدولي : مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر المعهد الدولي للتنمية والإدارة. ويمكن اعتبار المؤشرات التي يعتمدها المعهد العربي للتخطيط نموذجاً للمؤشرات البسيطة كونها تعتمد فقط على مكونات إحصائية رقمية في بناء مؤشرات التنافسية وقياسها.

وجميع هذه المنهجيات قد تعرضت لانتقادات عديدة بخصوص طريقة تركيب المؤشرات ومكوناتها، وبعض الجهات كالمنتدى الاقتصادي العالمي يطور باستمرار منهجية إعداد مؤشرات قياس التنافسية وآخر تحديث على منهجيته جرى في العام 2007.

2-2 أهم المنهجيات المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية

1-2-2 منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98 % من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه كلٌّ من:

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
- قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات.
- الاكاديميين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
- منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى.

تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.

تم في تقرير التنافسية العالمي 2007- 2008 العودة إلى المنهجية المعتمدة في العام 2004، والتي وضعها الأستاذ

في جامعة كولومبيا البروفيسور خافير سلاي مارتين، مع إدخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصاديات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. بينت التجربة الطويلة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة التنافسية، أن محدداتها كثيرة ومعقدة، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها. يتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وتنضوي هذه المؤشرات الرئيسية تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى، التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

جدول (1): مكونات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
1) أداء المؤسسات العامة والخاصة	5) التعليم العالي والتدريب	11) مدى تطور بيئة الأعمال
2) البنية التحتية	6) كفاءة أسواق السلع	12) الابتكار
3) استقرار الاقتصاد الكلي	7) كفاءة أسواق العمل	
4) الصحة والتعليم الأساسي	8) كفاءة الأسواق المالية	
	9) الجاهزية التكنولوجية	
	10) حجم الأسواق	

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008

وقد صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادها (بحسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتين انتقاليتين وفقاً لما يلي:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت 2000 $)

مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية (حصة الفرد من الناتج من 2000 - 3000 $)

المرحلة الثانية: الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000 - 9000 $)

مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة (حصة الفرد من الناتج من 9000 - 17000 $)

المرحلة الثالثة: الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (حصة الفرد من الناتج أكبر من 17000 $)

ويتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيف اقتصاد البلد. حيث تُعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتية إذا كان البلد من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، كما يبين الجدول التالي:

مجموعات المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الإبداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الأساسية %	60	40	20	120
معززات الكفاءة %	35	50	50	135
عوامل تطور الإبداع %	5	10	30	45
المجموع	% 100	% 100	% 100	

جدول (2): النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصاديات البلدان

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008

2-2-2 منهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD)

تعتمد طريقة المعهد الدولي للتنمية والإدارة في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية المنمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

- الأداء الاقتصادي
- الفاعلية الحكومي
- كفاءة قطاع الأعمال
- البنية التحتية

ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية من الدرجة الثانية كما في الشكل (1).

الشكل (1): المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة

المؤشر الإجمالي IMD

الأداء الاقتصادي: الاقتصاد المحلي، العمالة، التجارة الدولية، الاستثمار الدولي، الأسعار

الفعالية الحكومية: التمويل العام، السياسات المالية، الإطار المؤسساتي، تشريعات الأعمال، الإطار الاجتماعي

كفاءة قطاع الأعمال: الإنتاجية والكفاءة، سوق العمل، التمويل، الممارسات الإدارية، المواقف والقيم

البنية التحتية: البنية الأساسية، البنية التقانية، البنية العلمية، الصحة والبيئة، التربية والتعليم

3-2-2 منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية. يستند بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين من التنافسية هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربي (الشكل 2) إلى مؤشرين أساسيين:

أ. مؤشر التنافسية الجارية.

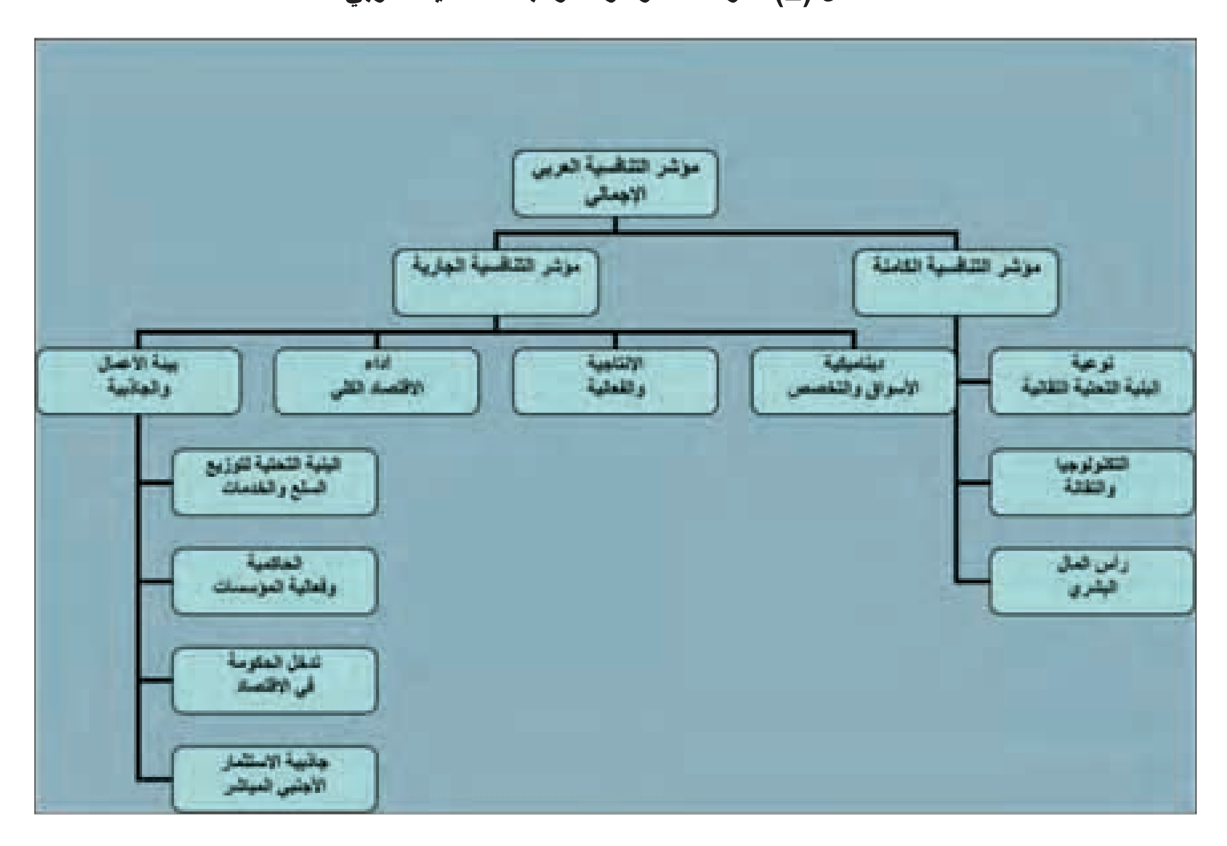
ب. مؤشر التنافسية الكامنة.

حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل.

يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مكونات رئيسة هي: رأس المال، مؤشر التكنولوجيا والتقانة، البنية التحتية التقانية. أمّا مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات فرعية هي: الأسواق والتخصص، الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال. وهذه المؤشرات تتكون بدورها من مؤشرات فرعية ثانوية. ولكي يعكس المؤشر الأداء النسبي للدول العربية في الأسواق العالمية، فقد تم إدخال عدة دول غير عربية في المؤشر للمقارنة هي: كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، هونغ كونغ، فنلندا وتركيا. ولاحقا أدخلت البرتغال وجنوب أفريقيا وتشيلي مكان تركيا وفنلندا وسنغافورة.

يلاحظ التقرير الأخير للعام 2006 الصادر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت تراجع المســتوى التنافســي العربي الإجمالي مقارنة مع مســتوى العام 2003، ونجم ذلك بالدرجة الأولى عن تراجع التنافســية الكامنة ويعود ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة، البنى التحتية ورأس المال البشــري في البلدان العربية بحاجة إلى اســتثمارات وقدرات معتبرة وزمن طويل لإحداث التغييرات المطلوبة في التنافسية الكامنة، كما يشير التقرير إلى أن تحسن الوضع الاقتصادي الإجمالي الناجم عن تراجع معدلات التضخم وارتفاع أســعار النفط لم ينعكس بشــكل واضح على التنافسية الجارية. وفي الترتيــب الإجمالي جاءت كوريا الجنوبية أولاً وحلت ماليزيا ثانية تلتها البرتغال وجاءت الإمارات رابعة (أول العرب)، بينما احتلت ســورية المرتبة 17 من 21 متقدمة على كل من اليمن وموريتانيا والســودان والجزائر. علماً بأنها احتلت المرتبة 19/16 في تقرير عام 2003 متقدمة فقط على اليمن موريتانيا والسودان.

الشكل (2) مكونات المؤشر المركب للتنافسية العربي



الفصل الثالث:

مشروع دعم الجاهزية التنافسية

1-3 تعريف المشروع وأهدافه

يندرج مشـــروع «دعم الجاهزية التنافسية» ضمن برنامج التعاون الفني ما بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم وتعزيز القدرة التنافســـية للاقتصاد الســـوري. تم تمويل المرحلة الأولى للمشـــروع (آب 2005 - تموز 2007) بشـــكل مشـــترك من قبل هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبتنفيذ محلي من الحكومة السورية.

تم تحديد أهداف المشروع في الوثيقة الموقعة بين هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتالي:

- المســـاعدة في إعداد ونشـــر المعلومات الدقيقة عن معايير التنافســـية للصناعة والقطاعات الاقتصادية السورية ذات العلاقة.
- المساعدة في مقاربة معايير التنافسية للاقتصاد السوري مع مجموعة دول مختارة.
- تقديم التوصيات الإستراتيجية التقنية المبنية على أفضل التجارب.
- الحث على ضرورة اعتماد مسألة التنافسية ضمن أولويات الخطة الوطنية.
- المساعدة في تحفيز أكبر للمنافسة في الأداء الاقتصادي.
- مساعدة الحكومة السورية في إصدار التقرير الوطني الأول للتنافسية.

في إطار أهداف وثيقة المشـــروع وضعت خطة عمل كلية لتغطي نشـــاطات المرحلة الأولى والميزانية المطلوبة لتغطية النفقات، ومن ثم بدأ العمل وفق خطط عمل ســـنوية وربعيه تحدد النشـــاطات والنفقـــات الموازية ضمن ثلاث مخرجات أساسية:

1) نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الأعمال وبناء القدرات الوطنية.
2) قياس مؤشرات تنافسية الاقتصادي السوري ومقارنتها مع مجموعة من الدول الأخرى.
3) المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في سورية

2-3 مكونات المشروع وآلية التنفيذ

تم تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع ضمن مكونين:

المكون الأول: تأسيس وحدة التنافسية وبناء قدرات فريق عملها.

المهمة: دراســـة وتحليل المســـتوى التنافسي للصناعة السورية على مســـتوى الأداء الاقتصادي الجزئي من خلال إتمام أبحـــاث ميدانية وتحليلات علمية عن عدد من القطاعات الصناعية المختارة، وذلك بالتركيز على تحليل سلاســـل الإنتاج والقيمة والعنقود الصناعي في هذه القطاعات وصياغة سياســـات رفع القيمـــة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج داخل السلسلة.

المكون الثاني: تأسيس المرصد الوطني للتنافسية وبناء قدرات فريق عمله.

المهمة: إنشـــاء أول قاعدة بيانات تمكن من قياس مجموعة من مؤشـــرات ومعايير التنافســـية للاقتصاد الســـوري وفق الأســـاليب الإحصائية المعتمدة عالمياً، ومن ثم مقارنتها مع مثيلاتها في دول العالم، والتي تســـهم بدورها في تحديد موقع الاقتصاد السوري على سلم التنافسية الإقليمي والعالمي.

في إطار هذين المكونين تم التعاقد مع ذوي الخبرة والكفاءة لتشكيل فريقي عمل التنافسية والمرصد تألفا من:

• الفريق الوطني للتنافسية: رئيس فريق العمل ومساعدين مختصين في الاقتصاد.
• الفريق الوطني للمرصد: رئيس فريق العمل ومساعدين مختصين في الإحصاء.

اعتمدت آلية تنفيذ المهام التقنية لفريق عمل التنافسية منهجية ماسة بورتر(Porter Diamond) وقوى السوق الخمس التي وضعهما البروفسور مايكل بورتر في تحليل تنافسية المنشأة والقطاع الصناعي.
بدوره اعتمد فريق عمل المرصد المقاييس الدولية المطبقة لدى المؤسستين الدوليتين المعنيتين بقياس مؤشرات التنافسية: المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة (مركزهما في جنيف/سويسرا)، وقام المشروع بإرساء أسس الشــراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي ووزارة الاقتصاد لإدراج ســورية في تقارير المنتدى العالمية والعربي، ورسخ أسس التعاون مع المعهد الدولي للتنمية والإدارة والمعهد العربي للتخطيط (الكويت).

ومن الناحية الإدارية تم الالتزام بأنظمة وقوانين الإدارة المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعدت تقارير ربعيه وســنوية تلخص تقدم العمل، كما تم تدقيق ملفات النفقات وآلية عمل قســم المحاسبة من قبل مدققين ماليين لعامي 2005 و2006.

3-3 الجهات المستفيدة من المشروع

أ. قطــاع الأعمال: رجــال الأعمال في مختلف القطاعات والنشــاطات: التجارة، الصناعة، الزراعة، الســياحة، المدن الصناعية وغيرها من المؤسسات الخدمية. إذ استهدف المشروع شريحة كبيرة من قطاع الأعمال ومتنوعة النشاطات في محاولة لاستطلاع رأي مدراء الشركات والمؤسسات ونقله بشفافية لينعكس بصورة مباشرة، ومشاركة فعالة، في صياغة السياسات المعززة لبيئة الاستثمار والأعمال.

ب. الوزارات:
1) وزارة الاقتصاد: المؤسســة الشــريكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي في إدراج سورية في تقريري التنافسية العربي 2007 والعالمي 2007 - 2008؛ الأمر الذي يمكن من مقارنة الأداء الاقتصادي الســوري مع مثيله في مختلف دول العالم، وبدوره يدعم واضعي السياسات في تحديد مكامن قصور الأداء ونقاط الضعف والقوة والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال. علماً أن مؤشرات التنافسية أصبحت إحدى أهم الأدوات (المعتمدة لدى مجموعة من الدول والمؤسسات الدولية) لصياغة السياسات المناسبة ووضع التشريعات لتجاوز الفجوات في بيئة العمل نظراً لشموليتها.
2) وزارة الصناعــة: وبالتحديد وحدة السياســات الصناعية في الوزارة من خلال وضع منهجية لتحليل سلســلة الإنتاج والقيمة في قطاع الصناعة، صياغة سياســات قطاعية ومقترح مشــاريع عمل تنفيذية لتعزيز القيمة المضافة المحققة في القطاع الصناعي؛ بالإضافة إلى مساعدة المنشآت الصناعية على تقييم أداءهم مقابل المنافسين في الدول الأخرى وبالتالي اتخاذ خطوات صحيحة وأكثر ربحية.
3) وزارة الزراعة: بصورة مباشرة من خلال صياغة سياسات واعتماد مشاريع تصنيع الموارد الزراعية.
4) الوزارات الأخرى: وزارة التعليم العالي، وزارة السياحة، وزارة المغتربين، وزارة النقل، وزارة الاتصالات وغيرها من الوزارات من خلال قياس مجموعة من مؤشــرات التنافســية التي تعني كل وزارة بصورة مباشــرة، بالإضافة إلى صياغة سياسات معززة للبيئة التنافسية في سورية.

ج. هيئة تخطيط الدولة: من خلال اســتخدام مؤشرات التنافســية كأداة تقييم مستقبلية للخطط الاقتصادية وانعكاسها على تحقيق التنمية والاقتصادية والاجتماعية، ودرجة تعظيم العوائد والجدوى الاقتصادية للمعطيات الطبيعية ضمن تنفيذ متميز

سواء على مستوى الأداء الاقتصادي، الحكومي، المؤسساتي، وبيئة الأعمال.

د. هيئة الاستثمار السورية: من خلال إدراج سورية ومؤشرات تنافسية أدائها الاقتصادي في التقارير والمحافل الإقليمية والدولية، والتي بدورها تشكل محاور اهتمام للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات الساعية لتوزيع نشاطها واستثمار محلياً أو التعاقد مع الشركات من الباطن. علماً أن تقارير التنافسية الصادرة عن الجهات الدولية إحدى أهم وسائل استقطاب الاستثمار الأجنبي والترويج لدى مختلف دول العالم، وإن مؤشراتها الفرعية والجزئية محط اهتمام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

هـ. الجامعات السورية، مراكز الأبحاث والاستشاريون: من خلال مساعدة الباحثين على تحليل مواضيع وإشكاليات اقتصادية هامة ضمن منهج المقارنة.

4-3 إنجازات المشروع

تمحورت إنجازات المشروع حول المحاور الثلاث لمخرجاته:

أ. نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الأعمال وبناء القدرات الوطنية.

- المؤتمر الأول للتنافسية 15 شباط 2006 عُقد المؤتمر تحت رعاية أ. عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. نظم المؤتمر هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إتحاد غرف التجارة وغرفة صناعة دمشق وريفها. **تحت شعار:** التنافسية حاجة أم أولوية. قدمت كلمات افتتاحية من السادة رئيس غرفة الصناعة، رئيس إتحاد غرف التجارة، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نائب رئيس هيئة تخطيط الدولة ممثل راعي المؤتمر. قدمت محاضرات خاصة بموضوع التنافسية على المستوى الدولي من خبيرين المعهد الدولي للتنمية والإدارة (سويسرا)، وعلى مستوى الدول العربية من خبير المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، ومحاضرة تعريفية بالمشروع من المديرة الوطنية للمشروع.

- **دورات تدريبية**

1) دورتا تدريب من قبل خبراء أجانب لفريقي عمل المشروع وفريق عمل التنافسية من هيئة تخطيط الدولة ووزارتي الاقتصاد والصناعة.

مواضيع التدريب:

- المؤسسة الصناعية: تحليل سلسلة الإنتاج والقيمة ومؤشرات التجمعات العنقودية، قام بالتدريب خبير سابق في صندوق النقد الدولي (IMF) (تشرين الثاني 2005).

- مفهوم التنافسية: مؤشرات على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي وقطاع الأعمال، آلية حساب المؤشرات والتحليل الإحصائي للاستمارة؛ مؤشرات التنافسية وفق منهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة قام بالتدريب ثلاثة خبراء من المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD)، مؤشرات التنافسية (الكامنة والجارية) ومؤشرات تنافسية التجارة الخارجية وفق منهجية المعهد العربي للتخطيط (الكويت) قام بالتدريب خبيران من المعهد (شباط 2006).

2) دورتا تدريب من قبل فريقي عمل المشروع تعزيز القدرات الوطنية في القطاع العام. تعريف المتدربين على مفهوم التنافسية ومؤشراته والمؤسسات الدولية المختصة بقياس التنافسية لمجموعة دول العالم ودور مؤشرات التنافسية على

المســتوى المحلي والإقليمي والعالمي. إضافة إلى مفهوم مايكل بورتر للماســة التنافســية وتحليل سلسلة الإنتاج والقيمة لقطاع اقتصادي (إنتاجي أو خدمي)، مفهوم العنقود الصناعي وآلية صياغة السياسات القطاعية وفق منهجية تحليل تنافسية القطــاع لجميع مراحل الإنتاج. تمكين المتدرب من مفهوم مرصد التنافســية ودوره وآلية العمــل لجهة معالجة البيانات الإحصائية وتحليل استمارة المرصد.

- حلقات عمل مع قطاع الأعمال وأصحاب الشــأن، في عديد مــن الوزارات، وفي غرف الصناعة والتجارة لعدد من المحافظات السورية (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، إدلب)، وتوزيع مطبوعات متنوعة.
- المشــاركة في الندوات وورش العمل المحلية ضمن محاضرات خاصة بموضوع التنافسية، قدمت ثلاثة محاضرات عن التنافسية ودورها في جذب الاستثمار من قبل المديرة الوطنية للمشروع ورئيس فريق التنافسية.
- المشــاركة في المحافل الإقليمية الخاصة بموضوع التنافســية: تم مشــاركة فريق وطني مُمثِّل الجمهورية العربية السورية (كوادر من الحكومة ومشروع دعم الجاهزية التنافسية) في ثلاث محافل إقليمية:

1) المؤتمر الدولي الثاني في جامعة الكويت: إدارة التنمية والتنافسية (كانون الأول 2006)،
2) منتدى الطاولة المستديرة لتنافسية العالم العربي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي في الدوحة (نيسان 2007)،
3) المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط في البحر الميت (أيار 2007).

ب. قياس مؤشرات التنافسية للأداء الاقتصادي السوري ومقارنتها مع مجموعة من الدول الأخرى: بناء المرصد الوطني للتنافسية، وإدراج سورية في تقارير التنافسية الإقليمية والدولية، إعداد التقرير الوطني الأول للتنافسية.

- بناء مكتبة خاصة بدراسات وتقارير التنافسية المحلية والإقليمية والدولية.
- تأسيس وحدة بيانات إلكترونية خاصة بمعطيات الرقمية لمؤشرات التنافسية.
- وضع دليل خاص بطريقة احتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الجزئية للتنافسية.
- مسح رأي قطاع الأعمال ثلاثة مسوحات:

1. اســتمارة المرصد الوطني للتنافســية بالاعتماد على منهجية المعهد الدولي لتنمية الإدارة، توزيع 750 استمارة على قطاع الأعمال واسترداد 162.
2. توزيع 250 استمارة رأي المديرين خاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، واسترداد 158 بهدف إدراج سورية بتقرير التنافسية للعالم العربي 2007.
3. توزيع 250 استمارة رأي المديرين خاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، واسترداد 124 بهدف إدراج سورية بتقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008.

- إدراج سورية لأول مرة في تقرير التنافسية للعالم العربي 2007، وتقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008.
- إعداد التقرير الوطني الأول للتنافسية.

ج. المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في سورية.

- وضع منهجية تحليل السلسلة التكنولوجية في الصناعة التحويلية: تحليل سلسلة الإنتاج وتحليل سلسلة القيمة للصناعة التحويلية.
- تطبيق منهجية تحليل السلسلة التكنولوجية (سلسلتي الإنتاج والقيمة) بالاعتماد على:البحث الميداني/الزيارات لمواقع الناشــطين (جمع البيانــات الأولية Primary data) والبحث المكتبي (Secondary data)، الدراســات والبحوث والتصفح الالكتروني.
- إتمام ثلاث دراســات خاصة بتحليل سلســلة الإنتاج والقيمة في قطاع الصناعة التحويلية: صناعة الجلود في سورية، صناعة الملبوســات القطنية، وإعداد توضيب ثمار النقل واللوزيات في ســورية، إضافة الى دراســة رابعة عن تنافسية صناعة السيروم في سورية.

- صياغة سياسات قطاعية بناءً على التحليل الميداني والمكتبي والمراجعة التقنية من خبراء وطنيين، وتم تقديمها للسادة أصحاب القرار بهدف: تعزيز ودعم آلية جذب الاستثمارات في القطاعات الصناعية، وترشيد الاستثمار في القطاعات الفرعية واستخدامها كنقاط مرجعية لتحديد وعرض المشاريع المستقبلية ضمن منتديات متخصصة.
- إتمام مسح ميداني للمحتوى التكنولوجي وتقانة المعلومات في القيمة المضافة المحققة في الصناعة التحويلية. وإعداد دراسة حول "دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز القدرات التنافسية للمنشآت الصناعية".

إطار رقم (2)

الانعكاس الإيجابي للمشروع

انطلاقا من استشعار الجهات المسؤولة في سورية لأهمية تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري، وضرورة قياس وتقييم مؤشراتها بصورة ديناميكية ومستمرة، صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1654 تاريخ 2007/4/18 القاضي بتشكيل «مجلس إدارة المرصد الوطني للتنافسية» برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية مجموعة من الوزراء، وقد أوكلت إلى هذا المجلس مهام اقتراح السياسات والاستراتيجيات الواجب تطبيقها لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في سورية وتعزيز تنافسية الاقتصاد السوري.

إنّ تشكيل هذا المجلس يعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، حيث إن قياس مؤشرات التنافسية سواء تلك التي يتم جمعها عبر استطلاعات الرأي لقطاع الأعمال، أو تلك التي يتم احتسابها عبر مؤشرات رقمية وإحصائية، سوف توفر لصانعي القرار فرصة هامة للحصول على معلومات دورية عن الآثار الفعلية للقرارات والتشريعات التي يتم إصدارها، والسياسات التي يتم تطبيقها، وبالتالي يوفر أيضاً أداةً للرصد والتقييم والمتابعة لتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة.



القسم الثاني

تنافسية الاقتصاد السوري

الفصل الرابع

مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري

1-4 لماذا الاهتمام بتنافسية الاقتصاد السوري؟

تمثل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الســوري حالياً من اقتصاد قائم على التخطيط والحماية إلى اقتصاد السوق الاجتماعــي، مرحلةً حرجة لكلٍ مــن صانعي القرار وقطاع الأعمال. كونها تطرح نوعــاً جديداً من القضايا والتحديات التي يجب التنبه لها، في مقدمتها قضية تنافســية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها، وما يتطلبه ذلك من تعديلات في البيئة التشــريعية والقانونية والمؤسساتية العامة والخاصة. فإدارة الانتقال ليست بالمهمة السهلة، لأنها تعني بناء نظام اقتصادي جديد بمكوناته الأساســية المتمثلة بالتشــريعات والقوانين الاقتصادية التي تنظم عمل الاقتصاد، والمؤسســات التي تقوم وتشرف على حسن تطبيق التشريعات إضافة إلى توفير الأدوات التي يستخدمها النظام الاقتصادي الجديد.

يمكــن القول أن الإدارة الاقتصادية في ســورية تعمل فــي الفترة الحالية على ثلاثة محــاور: المحور الأول هو تحديث التشــريعات والقوانين القائمة وإضافة تشــريعات جديدة وهي بدأت بهذه الخطوات منذ العام 2000 وتســارع إصدار التشــريعات والقوانين في 2005 و2007، حيث صدر أكثر من 180 مرســوم وقانون، يتعلق أكثر من 50 % منها بتحديث وتطوير مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار وتحرير التجارة. المحور الثاني الذي يجري العمل عليه أيضا هو محور المؤسســات الداعمة لاقتصاد السوق كالمصارف، شركات التأمين، الأسواق المالية بأنواعها، جمعيات حماية المستهلك.. الخ، وقد تم انجاز الكثير في هذا المجال حتى الآن. أمّا المحور الثالث فيتعلق بتفعيل وإيجاد الأدوات التي تناسب اقتصاد السوق مثل معدلات الفوائد، استقلالية المصرف المركزي....الخ. تضاف هذه التعديلات في البنية المؤسساتية والتشريعية إلى تحســينات على البنية التحتية (كإنشاء وتحســين المدن الصناعية، تحديث الطرق والمرافئ، تحسين واقع الاتصالات والكهرباء، زيادة عدد المنافذ الحدودية...).

ومــن اجــل تحقيق نقلة نوعية في معدلات الإنتاجية خلال الفترة القادمة تخطــط الحكومة لمضاعفة الإنفاق على التعليم والصحة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة.

إن تحرير الاقتصاد وتعريضه للمنافســة الإقليمية والعالمية وتعظيم مساهمة ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، تتطلب التركيز على رفع الكفاءة والإنتاجية لكل من القطاع الخاص والعام، ليتمكنا من المنافســة ومواجهة التحدي على صعيد الأسواق الخارجية والمحلية.

لقد وضع النظام العالمي الجديد تحديات أمام الأمم الســاعية لرفع مســتوى معيشــة ورفاهية مواطنيها، وأصبح جوهرياً وأساسياً بالنسبة لهذه الدول أن تنتج سلعاً وخدمات منافسة عالمية من حيث الجودة والسعر والنوعية والقدرة على الاختراق والتميز.

إضافة إلى ذلك فان على الاقتصاد الســوري مواجهة مجموعة مــن التحديات مثل (نضوب النفط، البطالة، تحديات عدم استقرار معدلات النمو).

إطار رقم (3)

النظرية الحديثة في النمو

تلعـب التكنولوجيا دوراً أكبر فأكبر مـع التوجه العالمي نحو مجتمع المعرفة واقتصـاد المعرفة. وقد أخذت نظريات النمو الاقتصادي تعبّر عن ذلك بشكل أكثر وضوحاً، ففي الستينات أدخل عامل التقدم التكنولوجي في معادلة النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، فمعادلة النمو بشكلها المبسط تقول بأن النمو يتناسب طرداً مع العمالة ورأس المال أي:

$$Y = K . L$$

ونال روبرت سولو (SOLOW) جائزة نوبل في الثمانينات من القرن العشرين عن هذه النظرية حيث ادخل عامل التكنولوجيا بشكل غير مباشر في كل من رأس المال K و العمالة L . مع افتراض أن انتشار التكنولوجيا يتم بشكل حر ومتاح. وبالتالي فإن إعاقة نقل التكنولوجيا في التجارة يؤدي حسب هذه النظرية إلى إعاقة النمو في الدول النامية، وفي التسـعينات ربطت نظرية النمـو الجديدة المطورة من قبل رومر (ROMER) النمو بالتكنولوجيا مباشرة:

$$Y = A . K$$

أي أنها اعتبرت المستوى التكنولوجي ورأس المال عاملي إنتاج مباشرين حيث K رأس المال ويحتوي ضمنه كلاً من **رأس المال الفيزيائي** وسائل الإنتاج والتكنولوجيات وأساليب الإدارة وغيرها، كما يحتوي **رأس المال البشـري** الذي يتمتع بمعرفة وخبرة أو ممارسـة تكنولوجية، **ورأس المـال الاجتماعي** من عمل جماعي في تشبيك منظومة العلم والتكنولوجيا وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية وفي الأمانة والإخلاص الخ...

وتمثل A المسـتوى التكنولوجي ويشتمل على مسـتوى المنظومة التكنولوجية للدولة (الجزء الأهم من النظام الوطني للابتكار أو الإبداع)، وهذه المنظومة تشـمل: وجـود الرؤية الوطنية تجاه العلم والتكنولوجيا، وجود القرار السياسي فيها، والاعتماد الرسمي لسياسة وطنية في ذلك مع استراتيجيات لتنفيذها، كما تشمل "الثالوث الحلزوني" المهتم بالتكنولوجيا وهو: الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والشركات، كما تشمل رأس المال المبادر VENTURE CAPITAL وحاضنات التكنولوجيا وحدائقها.

تمثل المعادلة **Y\K=A** شـكلاً مبسطاً لهذه العلاقة. وبإجراء اشـتقاق للمعادلة وتبديل بعض القيم نصل إلى العلاقة التالية: **ΔY/Y=ΔA/A+S.A**

أي أن معدل النمو الاقتصادي **ΔY/Y** يعتمد على معدل النمو التكنولوجي **Δ A/A** من جهة وعلى المستوى التكنولوجي **A** من جهة أخرى، إضافة لاعتماده على مستوى الادخار **S.**

فإذا أردنا زيادة معدل النمو الاقتصادي علينا من جهة تحسين المستوى التكنولوجي وزيادة معدل نموه السنوي، ومن جهة أخرى زيادة نسبة الادخار واستثمار المدخرات في اتجاهات تكنولوجية. كما تجدر الإشارة إلى:

1- إن نمو المسـتوى التكنولوجي يؤدي إلى تعاظم النمو الاقتصادي وبالتالي إلى زيادة فرص العمل، وجذب العمالة عالية التأهيل العلمي (منع هجرة الأدمغة).

2- إن معدلات النمو المرتفعة تعني أرباحاً مرتفعة أو عائدات استثمار مجزية، بالتالي الاقتصادات التي تملك مستوى تكنولوجياً عالياً ونمواً تكنولوجياً عالياً تجذب رؤوس الأموال وتجذب المستثمرين والعكس بالعكس.

الدكتور محمد مراياتي

إنّ الارتقاء بتنافســـية الاقتصاد الســـوري والانتقال به من اقتصادٍ يعتمد بدرجةٍ كبيرة على إنتاج وتصدير سلع وخدماتٍ معظمها من المـــواد الأولية كالمنتجات الزراعية والحيوانية، وبعض الثروات الباطنية كالنفط والفوســـفات، إلى اقتصاد ينتج ســـلعاً تامة الصنع عالية المحتوى التقاني والإبداعي والقيمة المضافة، ونقله من اقتصاد يعتمد على الثروة الموروثة إلى اقتصاد يعتمد على الثروة المكتســـبة، يتطلب تنويع الاقتصاد، وإيجاد مصادر نمو بديلة ومستدامة وجذب استثمارات ضخمة.

إن الخطوة الأولى لتحســـين التنافســـية تبدأ بقياس التنافسية ومعرفة ترتيب سورية على سلم التنافسية العالمي، الأمر الذي يبين نقاط القوة والضعف الناجمة عن تحرير الاقتصاد السوري وتعريضه للمنافسة، بالتالي اتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة لتحسين تنافسيته. كما يساعد قياس التنافسية على تقييم ومعرفة اثر التشريعات والقوانين الجديدة التي تم إصدارها خلال الفترة الســـابقة على الفئات المستهدفة (من خلال استطلاعات الرأي الدورية لرجال الأعمال)، بالتالي يمكن اعتبار القياس المستمر لتنافسية الاقتصاد السوري كأداة تتبع كمية ونوعية لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة الخمسية العاشـــرة, ومعرفة مفاصل الخلل ومعوقات التنفيذ وتصحيح الانحرافات التي قد تظهر عند التنفيذ العملي للخطة، وإدخال تعديلات على بعض محتوياتها. كما أن قياس مؤشرات التنافسية للاقتصاد السوري وإدراجها في تقارير التنافسية الدولية لا يتيح فقط التعرف على بيئة العمل السائدة في سورية بل يوفر أيضاً إمكانيةً لمقارنتها بمثيلاتها في الدول المدرجة على سلم التنافسية العالمي.

2-4 مسوح رأي قطاع الأعمال في سورية

في إطار قياس تنافســـية الاقتصاد السوري تم إجراء ثلاثة مســـوح لآراء المدراء العامين في قطاع الأعمال في سورية، واحـــدة وفق منهجية المعهـــد الدولي للتنمية والإدارة واثنتان وفق منهجية المنتـــدى الاقتصادي العالمي، وقد روعي عند توزيعها أن تكون استمارة المسوح الثلاثة شاملة لقطاع الأعمال في المحافظات الرئيسية في سورية بما ينسجم مع مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذه المحافظات (دمشـــق، ريف دمشق، درعا، حلب، اللاذقية، حمص، إدلب، حماة، الحسكة)، كما روعي أن تعكس العينة المختارة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (الصناعة 27 %، الزراعـــة 24 %، خدمـــات 49 %). اتبع فريق المرصد الوطني للتنافســـية عدة وســـائل لتوزيع اســـتمارات الاســـتبيانات منها: التوزيع في المعارض- اللقاءات مع أعضاء غرف الصناعة والتجارة والسياحة- الاتصال بالأشخاص المســـجلين في غرف التجارة والصناعة- دليل الشـــركات الأجنبية - الاســـتفادة من المواقع الإلكترونية لغرف الصناعة والتجارة، المواقع الالكترونية لمؤسســـات القطاع العام، المواقع الالكترونية للمؤسسات المالية العامة والخاصة، والموقع الالكتروني لوزارة الصناعة- بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية.

1-2-4 مسح رأي في إطار قياس تنافسية الاقتصاد السوري وفق منهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD)

تم إعداد اســـتمارة هذا الاســـتبيان من قبل الفريق الوطني ومن ثم توزيعها على عينة عشـــوائية من أصحاب الفعاليات الاقتصاديـــة والمـــدراء التنفيذيين في القطاعات الاقتصادية (خاص، عام، مشـــترك)، بعد أن تم تدريب عناصر المرصد الوطني للتنافسية على يد خبراء من المعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا، حيث جرى توزيع (750) استمارة على قطاع الأعمال اســـترد منها 162 فقط، الأمر الذي عكس ضعف تجاوب قطاع الأعمال، وحذر رجال الأعمال من بيان أرائهم خطياً.

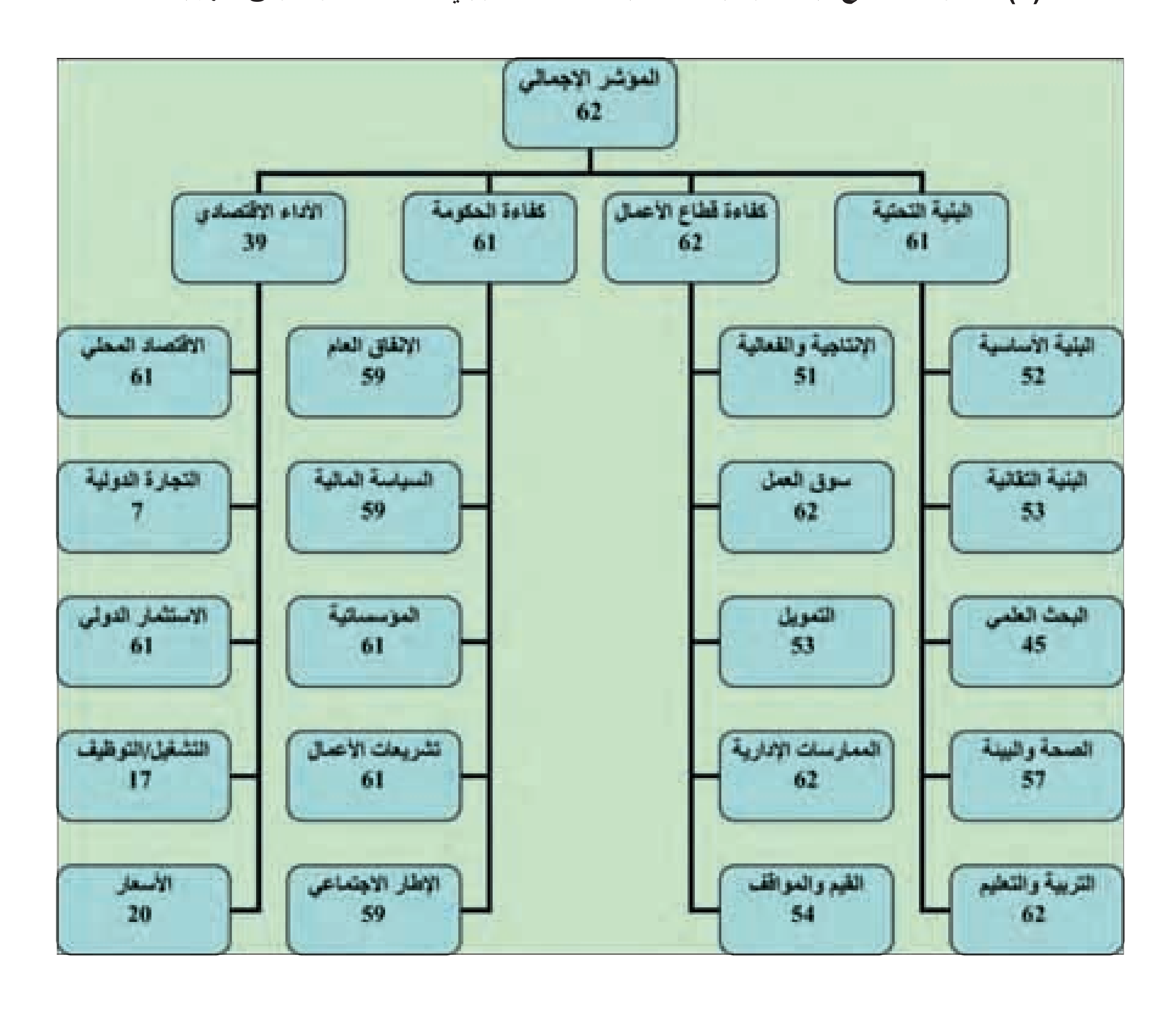
تم استخدام نتائج الاستبيان بالإضافة إلى مجموعة من البيانات الرقمية في احتساب مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري وفق منهجية المعهد الدولي للتنمية والإدارة، وذلك ضمن عينة من 62 دولة مشاركة. ويعرض الشكل أدناه لنتائج سورية في مختلف المؤشـــرات. ولم يتم الاكتفاء باحتساب الترتيب فقط بل تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية على الإجابات التي وردت في الاستمارات، بهدف تحليل إجابات الناشطين في قطاع الأعمال في سورية لتحديد المؤشرات الأكثر تأثيراً على تنافسية الاقتصاد السوري (نقاط القوة والضعف) وبالتالي محاولة وضع سياسات لتدارك نقاط الضعف والتأكيد على نقاط القوة. وقد طبقت الاختبارات الإحصائية المتلائمة مع طبيعة هذه المتغيرات النوعية بغية الحصول على نتائج دقيقة. وأهم هذه الاختبارات اختبار الارتباط واختبار التجانس، علماً انه ســـيتم الاســـتفادة من هذه النتائج في صياغة سياســـات تحسين تنافسية الاقتصاد السوري.

إطار رقم (4)

اختبارات الارتباط والتجانس على استمارات مسوح الرأي

يفيد اختبار الارتباط المتعدد في تحديد العلاقات بين الأســـئلة المختلفة وبالتالي تحديد الأســـئلة التي لديها ارتباط بأكبر عدد من الأســـئلة الأخرى في الاســـتبيان، والتي تكـــون تبعاً لذلك ذات اثر كبير على تنافســـية الاقتصاد السوري وفق رأي رجال الأعمال. على سبيل المثال تم التوصل إلى أنّ السؤال المتعلق بمؤشر شفافية الحكومة يرتبط بـ 75 مؤشـــر آخر، الأمر الذي يعني أن تحسين شفافية الحكومة سينعكس إيجاباً بشكل كبير على ترتيب تنافسية الاقتصاد السوري. أمّا اختبار التجانس والذي أُجريَ على مستويين الأول حسب المناطق والثاني بحسب النشـــاط الاقتصادي، فقد أظهر وجود تشـــتت في بعض الإجابات عن متوســـط العينة سواء بحسب المناطق أو النشـــاط، الأمر الذي يعكس تباين الآراء حول عدد من القضايا مما يشير إلى اختلاف في تطبيق بعض القوانين والإصلاحات إقليمياً أو حسب فروع النشاط.

الشكل (3): المكونات: نتائج قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري ضمن 62 دولة وفق منهجية الـ IMD



4-2-2 مسح رأي وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بهدف إدراج سورية في تقرير التنافسية العربي 2007

تم إبرام اتفاقية بين المنتدى الاقتصادي العالمي ووزارة الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية كمؤسسة شريكة، بدورها وزارة الاقتصاد اعتمدت مشروع دعم الجاهزية التنافسية كجهة منسقة للقيام بتوزيع واسترداد استمارات الاستبيان الخاص بإدراج سورية في تقرير التنافسية العربي 2007، وفي هذا المجال تم توزيع 250 استمارة استرد منها 118 استمارة، (مع العلم أن المنتدى الاقتصادي العالمي يطلب من الدول المشاركة استكمال 100 استمارة بالمتوسط). أُطلق التقرير في الدوحة (نيسان/2007) واحتلت سورية المرتبة 128/84 وفيما يلي عرض لترتيب المؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري وفق ذلك التقرير.

3-2-4 مســـح رأي المديرين خاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، بهدف إدراج ســـورية بتقرير التنافسية العالمي 2007-2008

أيضا تم إبرام اتفاقية مشابهة بين المنتدى الاقتصادي العالمي ووزارة الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية كمؤسسة شريكة، بدورها وزارة الاقتصاد اعتمدت مشروع دعم الجاهزية التنافسية كجهة منسقة للقيام بتوزيع واسترداد استمارات الاســـتبيان الخاص بإدراج ســـورية في تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008، تقرير تنافسية السياحة والنقل العالمي، تقرير فجوة الجندر 2007، تقرير تنافسية تقانة المعلومات 2008، حيث تم توزيع 250 استمارة واسترداد 124.

3-4 مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري للأعوام 2006 - 2007 وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي

يندرج الاقتصاد الســـوري وفقا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية الاقتصادات الوطنية ضمن مجموعة الدول النامية المعتمدة على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو (راجع الفقرة 2-2-1 لتصنيف الدول حسب تطورها الاقتصادي).

الشكل (4): مكونات ومقاطع مؤشر التنافسية العالمي



يهـدف المنتدى الاقتصادي العالمي من تصنيفه للبلدان المشـــاركة في ثلاث مجموعـــات مختلفة الى جعل عملية مقارنة تنافسية مجموعة كبيرة من الدول التي تختلف في: الموارد المتاحة، التقدم والتراكم التكنولوجي، القاعدة التشريعية والبنى التحتية والمؤسساتية، أكثر دقة وموضوعية.
بحســب هذا التصنيف يتم تقييم مؤشر التنافســية اعتماداً على قياس مستوى الانجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية (ذات الأولوية) ضمن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، ونظراً لأن رفع وتحســين التنافســية يتم اعتماداً على عوامل تختلف بحســب درجة تطور البلدان[1]، يتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشــرات وفقا لتصنيف الدولة، حيث يعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتيــة إذا كانت الدولة من فئة البلــدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشــرات التي تقيس الإبداع. وعلى العكس إذا كانت الدولة تنتمي إلى الاقتصادات المعتمدة على الابتكار والإبداع تعطى مؤشرات المجموعة الثالثة وزناً نسبياً اكبر ويخفَّض الوزن النسبي للمؤشرات الأخرى.

اظهر تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدماً مقبولاً في مؤشر التنافسية الكلي المعزز لنمو الاقتصاد السوري، إذ تقدمت سورية من المرتبة 84 من أصل 128 دولة في عام 2006 إلى المرتبة 80 من أصل 131 دولة ضمها التقرير.

جدول (3): المقاطع الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري

المقطع	الوزن %	2006	2007	التغير
مؤشر التنافسية الإجمالي	-	84	80	+4
المتطلبات الأساسية	% 60	69	71	-2
عوامل تعزيز النمو	% 35	104	100	+4
عوامل تعزيز الابتكار	% 5	84	82	+2

وتظهر النتائج بالنسبة للمقاطع الرئيسية تراجعاً (مرتبتين) في مقطع المتطلبات الأساسية (ذو الوزن النسبي المرتفع 60 %) ويعود الســبب في ذلك إلى التراجع في ترتيب مؤشــري الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم، الأمر الذي يستدعي التنبه واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا التراجع وخاصة في مؤشــرات الاقتصاد الكلي. وبالمقابل فانه من اللافت للنظر أن ســورية أحرزت تقدماً ملموســاً في مقطع تعزيز النمو ومقطع عوامل تعزيز الابتكار، وهذا مؤشــر جيد على إمكانية انتقال الاقتصاد الســوري نحو مرحلة أعلى من مراحل التطور التنافسي في المستقبل شــريطة المحافظة على وتيرة تعزيز القدرة التنافسية لمختلف المؤشرات.

[1] على سبيل المثال يتم تعزيز التنافسية في بلد مثل سورية من خلال التركيز على مؤشرات المتطلبات الأساسية (المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، الصحة والتعليم الأساسي). أما في دولة مثل فنلندا حيث الأجور والدخول مرتفعة فان دعم التنافسية والحفاظ على مستويات الدخول يتم عبر تحسين إنتاجية العمل والتركيز على عوامل الإبداع.

	المؤشر الرئيسي	الترتيب		تطور الترتيب
		2006(1)	2007(2)	
1	مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	73	61	+12
2	مؤشر البنية التحتية	78	74	+4
3	مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37
4	مؤشر الصحة والتعليم	44	69	-25
5	مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	104	-8
6	مؤشر كفاءة أسواق السلع	92	81	+11
7	مؤشر كفاءة أسواق العمل	91	117	-26
8	مؤشر كفاءة الأسواق المالية	122	116	+6
9	مؤشر الجاهزية التكنولوجية	109	109	0
10	مؤشر حجم الأسواق	n\a	62	new
11	مؤشر تقدم قطاع الأعمال	109	72	+37
12	مؤشر الإبداع والابتكار	99	93	+6

جدول (4): تطور ترتيب المؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري 2006- 2007

(1) تقرير التنافسية العربي 2006 - 2007، (2) تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008

وبمقارنة الأداء بالنسـبة للمؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري في عامي 2006 و2007، نلاحظ من الجدول رقم (4) أن النتائج تظهر تقدماً في بعض المؤشـرات وتراجعاً في بعضها الأخر، وقد كان مؤشـر كفاءة قطاع الأعمال أفضل المؤشرات تقدماً (+37) درجة، حيث جاءت سورية في المرتبة 72 مقابل المرتبة 109 عام 2006. وكان مؤشر المؤسسـات ثاني أفضل المؤشرات تحسناً (+12) مرتبة، وتحسن الترتيب في مؤشر كفاءة أسواق السلع (+11) مرتبة، وأحرزت مؤشرات كفاءة الأسواق المالية، الإبداع والابتكار تقدماً طفيفاً (+6) مراتب لكل منهما. وحافظ مؤشر الجاهزية التكنولوجية على نفس ترتيبه المتأخر (109).

أمـا أكثر المؤشـرات تراجعاً فكان مؤشـر أداء الاقتصاد الكلي (-37) متراجعاً من الترتيـب 61 إلى 98، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات العجز في الموازنة والارتفاع الكبير في معدلات التضخم الناجمة عن أسباب عديدة. وكان مؤشـر كفاءة أسواق العمل ثاني المؤشرات تراجعاً (-26) من المرتبة 91 إلى المرتبة 117، كذلك تراجع ترتيب سـورية (-25) مرتبة في مؤشـر الصحة والتعليم، وتراجع ترتيب التعليم العالي والتدريب (-8) مراتب (بسبب تراجع مؤشر أعداد المتدربين).

وعلى صعيد الدول العربية المشـاركة في التقرير تقدمت سـورية من المرتبة 13/12 عام 2006 إلى المرتبة 14/11 عـام 2007 متقدمة على كل من موريتانيا، ليبيا والجزائر. مع العلم أنّ معظم الدول العربية المشـاركة هي دول نفطية (دول الخليج إضافة إلى ليبيا والجزائر) التي شهدت تحسناً كبيراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها بسبب ارتفاع أسعار النفط، أمّا الدول الأخرى مثل تونس، الأردن، مصر والمغرب فقد اجتازت مراحل هامة في تطبيق الكثير من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والمؤسساتية وتحرير التجارة.

الترتيب ضمن الدول العربية 2007	الدولة	الترتيب في تقرير التنافسية العالمي		
		2006	2007	التغير
1	الكويت	45	30	4+
2	قطر	39	31	1+
3	تونس	29	32	2-
4	السعودية	n\a	35	-
5	الإمارات	32	37	3-
6	عمان	40	42	2-
7	البحرين	50	43	1-
8	الأردن	54	49	1-
9	المغرب	72	64	0
10	مصر	65	77	2-
11	سورية	84	80	2+
12	الجزائر	76	81	2-
13	ليبيا	73	88	2-
14	موريتانيا	118	125	0

جدول (5): ترتيب تنافسية الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي

ونلاحظ من الجدول رقم (5) أن الدول العربية النفطية والتي أحرزت نتائج ممتازة في مؤشر الاقتصاد الكلي بحيث احتل العديد منها المراتب العالمية الأولى في هذا المؤشـر، نتيجة الارتفاع الكبير في فوائضها المالية، بالتالي انخفاض نسب الدين العام لديها وتحسن أوضاع موازينها التجارية بسبب التحسن الكبير في العائدات النفطية. الأمر الذي دفعها أيضا عدة مراتب إلى الأمام في الترتيب العام.

1-3-4 مؤشرات المتطلبات الأساسية

يتألف مقطع المتطلبات الأساسية من أربعة مؤشرات رئيسية هي:

- أداء المؤسسات العامة والخاصة
- البنية التحتية
- استقرار الاقتصاد الكلي
- الصحة والتعليم الأساسي

ويندرج تحت كل منها مجموعة من المؤشرات الفرعية وسيتم في هذا الفصل تناولها بالتفصيل ومقارنة ترتيب سورية للعامين 2006 و2007 مع محاولة تسليط بعض الضوء على أسباب هذا الترتيب.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1	مؤشر المؤسسات	73	61	+12

يُعنـــى هذا المؤشـــر بالطريقة التي تتدخل وتؤثر بها المؤسســـات المدنية العامة المختلفة في الاقتصاد، ســـواءً من حيث التسهيلات والحوافز، أو العوائق التي تضعها البنية المؤسساتية على بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي، كما يهتم بكيفية قيام المجتمعات بتوزيع أعباء استراتيجيات التنمية وتقاسم مكاسبها بين فئات المجتمع.

يترك أداء المؤسســـات العامة أثراً كبيراً على التنافســـية والنمو من خلال تأثيره على قرارات وتكاليف الاستثمار المحلي والخارجي، وبالتالي حجم الاستثمار الكلي، وتشكّل مجموعة الأنظمة والقوانين والتشريعات، والمؤسسات والهيئات التي تقوم بتطبيقها البنية المؤسساتية العامة للدولة.

لا يعكس وجود حزمة متطورة من الأنظمة والقوانين جودة البنية المؤسساتية للبلدان، إذ لابد من وجود جهاز قادر وفعّال يقوم بمتابعة وتطبيق هذه القوانين، والتأكد من حســـن ســـيرها وقياس آثارها على نجاح خطط وبرامج التنمية والتطوير، وبالتالي أثرها في تحسين القدرات التنافسية لاقتصادياتها.
ما يميز الدول المتقدمة عن ســـواها في هذا المجال قيامها باســـتمرار بإجراء مراجعات شاملة للأنظمة والقوانين المطبقة بحيث تتلاءم وحاجة المجتمع بمختلف فئاته مع رصد ومتابعة كل ما يجري من تطورات وتعديلات في البلدان الأخرى.

الفصل الرابع

المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	النوع
1.01	حقوق الملكية	88	31	+57	مسح رأي
1.02	حقوق الملكية الفكرية	91	79	+12	مسح رأي
1.03	هدر الأموال العامة	43	114	-71	مسح رأي
1.04	الثقة في السياسيين	63	53	+10	مسح رأي
1.05	استقلال القضاء	88	80	+8	مسح رأي
1.06	الفساد في عمل الموظفين	72	77	-5	مسح رأي
1.07	الإنفاق الحكومي	78	76	+2	مسح رأي
1.08	عبء التشريعات الحكومية	86	78	+8	مسح رأي
1.09	كفاءة البيئة القانونية	n\a	77	new	مسح رأي
1.10	شفافية السياسات الحكومية	n\a	112	new	مسح رأي
1.11	كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	+26	مسح رأي
1.12	كلفة الجريمة على الأعمال	20	1	+19	مسح رأي
1.13	الجريمة المنظمة	20	7	+13	مسح رأي
1.14	جودة خدمات الشرطة	46	84	-38	مسح رأي
1.15	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	-21	مسح رأي
1.16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	+4	مسح رأي
1.17	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	+32	مسح رأي
1.18	حماية حقوق الأقليات	92	49	+43	مسح رأي

يتكون القطاع المؤسساتي الحكومي في سورية من أربع فئات:
2. الخدمات المدنية
3. مؤسسات الأمن والدفاع
4. مؤسسات الإدارة العامة
5. مؤسسات القطاع العام الربحية والإنتاجية

إنّ قضايا مثل نزاهة القضاء وسرعته في إنجاز الدعاوى، التكاليف الإضافية التي سيتكبدها قطاع الأعمال نتيجة الرشاوى التي سيضطر لدفعها لانجاز معاملات الاستيراد والتصدير، انجاز التكاليف الضريبية والأتاوات غير الشرعية التي تدفع لانجاز مختلف الأعمال، هي قضايا في غاية الأهمية للمستثمرين من ناحية تأثيرها على تكاليف الإنتاج وبالتالي على تنافسية الاقتصاد. تعد المؤسسات الإدارية العامة في سورية من المؤسسات غير الربحية وهي تخضع للقانون 32 لعام 1957 وتعديلاته، بينما تخضع المؤسسات الاقتصادية العامة للقانون رقم 2 للعام 2005، وتخضع شركات الإنشاءات العامة لأحكام القانون رقم 1 للعام 1975.

يتميز حجم القطاع الحكومي في سورية بأنه كبيرٌ نسبياً مقارنةً بالنسب العالمية، حيث تتجاوز نسبة العاملين فيه الـ 7 % من السكان بينما في بعض الدول العربية اقل من ذلك بكثير فلا تتجاوز 3 % في الأردن، وحتى في مصر وعلى الرغم من وجود قوانين لاستيعاب جميع الخريجين فلا تتجاوز النسبة الـ 5.5 % من السكان، ويترافق هذا الارتفاع في عدد العاملين في القطاع الحكومي في سورية بانخفاض نسبي لمستويات الأجور (رغم ارتفاع كتلة الأجور والرواتب)، ما يبرر انخفاض وضعف مستوى وكفاءة الخدمات المقدمة في هذا القطاع وضعف وانخفاض الإنتاجية في القطاع العام الإنتاجي.
يعكس التحسن الكبير في ترتيب هذا المؤشر الإجمالي (12 مرتبة) صحة التوجهات العامة للقائمين على الاقتصاد السوري وصوابية التشريعات التي يتم إصدارها بغية تبسيط الإجراءات وإزالة العراقيل وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاقتصاد للمستثمرين ورجال الأعمال بغية جذب المزيد من الاستثمارات وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب في تحقيق معدلات النمو المرغوبة.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.01	حقوق الملكية	88	31	+57
1.02	حقوق الملكية الفكرية	91	79	+12

يُعنى هذا المؤشر بدرجة احترام حقوق الملكية العقارية، التجارية والصناعية، الفكرية والأدبية والعلامات الفارقة وبراءات الاختراع للسوريين والأجانب. يعود السبب في التقدم الكبير في هذا المؤشر إلى التعديلات القانونية الأخيرة وخاصة تلك التي تضمنها المرسوم رقم 8 لعام 2007 الذي أنهى العمل بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته. بعد أن كانت القوانين تحد من تملّك الأجانب للعقارات (أراضي ومباني) في سورية، فقد تم السماح للمستثمر بتملّك الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع أو توسيعها ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد بالقوانين والأنظمة شريطة استخدامها لأغراض المشروع. كما أن المرسوم رقم 47 لعام 1994 نص صراحة على حماية حقوق وبراءات الاختراع الصناعية، كما نص على حماية العلامات التجارية والصناعية الفارقة وحق استثمار أو تأجير براءات الاختراع.
أما بالنسبة لحقوق التأليف فقد قدم القانون 12 لعام 2001 الحماية القانونية لكل المؤلفات والكتب المنشورة والبرمجيات المحاسبية المحلية أو الأجنبية.

وهنا لابد من الإشـــارة إلى انه وفي ســياق عمليــة تحديث وإصلاح القوانين بما يتلاءم مــع متطلبات المرحلة الجديدة، قــد صدر في الربــع الأخير من عام 2007 قانون حديث وعصــري يتعلق بحماية الملكية التجاريــة العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية يهدف إلى تبسيط إجراءات وتكاليف إيداع وتسجيل ونشر العلامات مع مراعاة الاتفاقيات العالمية بهذا الخصوص. كما تقوم لجنة خاصة بدراســة قانون الحماية الفكرية في ســورية لإدخال التعديلات المناسبة عليه.

إن وجود القوانين لوحده لايكفي لتحقيق حماية فعلية لحقوق الملكية بأنواعها بل يجب أن يترافق ذلك بتطبيق صارم ونزيه لها من قبل الجهات المعنية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.03	هدر الأموال العامة	43	114	-71

تعتبر الشــفافية والمصداقية في إدارة الموارد العامة أمراً فــي غاية الأهمية لدعم بيئة الأعمال، وينعكس ذلك أيضا على تحســين البيئة المؤسساتية للدولة، وعلى النقيض من ذلك فإن الفساد وهدر الموارد العامة يسمم البيئة الداعمة للنمو، كما يقود سوء تخصيص وتوجيه الموارد المتاحة إلى الأنشطة والمجالات الأكثر إنتاجية وعائديه إلى تدهور تنافسية الاقتصاد. وتدعــو التوجهات الجديدة إلى تخفيض حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، والتركيز على القيام بوظائفها الرئيســة كالأمن، التعليم، الصحة وتوفير البنية التحتية والقانونية في سبيل توفير بيئة مشجعة للأعمال والنمو.

يشــكل المال العام جزءاً هاماً من الموارد المتاحة للأمة، وهو مال تقوم الدولة بإدارته وإنفاقه نيابةً عن المواطنين، يجب الانتباه إلى أن لهذا المال تكلفة، وكلما كان هناك شــفافية في تخصيص وإنفاق الموارد العامة، وحســن اختيار للجوانب الأكثر أهميةً وإلحاحاً، كلما ارتفعت درجة الاســتفادة من هذه الموارد بما يســهم في زيادة النمو وبالتالي التنافســية. وقد تراجع ترتيب ســورية من الثلث الأول الأكثــر كفاءة من مجموعة البلدان الـ128فــي إدارة وإنفاق الأموال العامة عام 2006، إلى القســم الأضعف كفاءة 114 / 131، ويعكس التراجع الكبير في هذا المؤشــر ضرورة ضبط الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، وضرورة الإسراع بإيجاد حل لمشاكل الخسائر والهدر في القطاع العام.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.04	الثقة في السياسيين	63	53	+10

يعكس التحســن في هذا المؤشــر ثقة عالية من رجال الأعمال بالمسؤولين الســوريين وبقراراتهم وخاصة في مجالات الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد صوابية التوجهات الحالية للمسؤولين السوريين، وتعود هذه الثقة بالدرجة الأولى إلى إصرار القيادة الســورية على المضي قدماً بعملية الإصلاح والتطوير، وتوفير البيئة المناســبة لقطاع الأعمال، رغم الظروف غير المواتية إقليمياً ودولياً، الأمر الذي ســينعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد السوري في المدى المتوسط من خلال تشجيع الاستثمار ورفع كفاءة قطاع الأعمال وتحسين إنتاجيته.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.05	استقلال القضاء	88	80	+8

ينص الدستور السوري على مبدأ سيادة القانون في المجتمع والدولة، كما ينص على أن السلطة القضائية مستقلة بضمانة رئيس الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى، وجاء في الدســـتور أن "القضاة مســـتقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون".

إن ما يهم المستثمرين وقطاع الأعمال هو وجود نظام قضائي شفاف؛ يفصل القضايا بالسرعة المطلوبة؛ ولا يخضع لأي ضغوطات تؤثر في أحكامه؛ وبالتالي هو يحكم بروح القانون والعدالة.
إن الضعف النســـبي لترتيب سورية في مؤشر استقلال القضاء يعكس ارتفاع مستوى وزيادة التعقيدات التي يتعرض لها رجال الأعمال في القضايا ذات الطابع التجاري والمالي، هذا الأمر لا ينعكس ســـلباً على تنافســـية سورية فقط من خلال عدم قدرتها على جذب الاســـتثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، بل يتعداها إلى هروب الأموال المحلية أيضا وبذلك تفقد سورية الكثير من تنافسيتها. يدل التحسن المقبول في ترتيب 2007 على صوابية الخطوات التي تم اتخاذها ويطرح أهمية استكمال عملية تحصين وإصلاح النظام القضائي في سورية، وتعزيز سلطة القانون، وتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي، لتضاف هذه الخطوة إلى الخطوات الهامة التي تمت في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بإلغاء محاكم الأمن الاقتصادي.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.06	الفساد في عمل الموظفين	72	77	-5

يعبر هذا المؤشـــر عن أهمية انخفاض معدلات الفســـاد لدى الموظفين وبعض المســـؤولين الحكوميين وعدم إعطاء أية تفضيلات لعلاقاتهم الشـــخصية ومعارفهم من الأفراد أو الشركات، ويسبب انتشار مثل هذه الظواهر والممارسات الكثير من الأثر الســـلبي على قرارات المســـتثمرين وبيئة الأعمال وتنافسية البلد. تكمن خطورة الفساد في انه لا يؤدي فقط إلى إفراغ الجهود الكبيرة التي يبذلها المســـؤولين عن إدارة الاقتصاد الوطني في تبســـيط إجراءات القيام بالأعمال وتحديث التشريعات والقوانين المحفزة والجاذبة للاستثمار من محتوياتها، بل يتسبب أيضا في إضافة المزيد من العراقيل والتكاليف أمام قطاع الأعمال والمستثمرين.

ومع أن الفساد ظاهرة مرتبطة بالإنسان منذ وجوده، إلاّ أن التضييق عليه ومكافحته يجب أن تأتي في أولويات المسؤولين في البلدان الراغبة بتحســـين تنافســـيتها، ويتم ذلك من خلال إدخال البرمجيات الكترونيـــة في إتمام وتخليص المعاملات (الحكومة الالكترونية) والتشـــبيك بين المؤسســـات العامة بالشـــكل الذي يتجاوز مقاطع كبيرة من فجوات تسمح بالفساد، ويعتبر تراجع ترتيب ســـورية في هذا المؤشـــر بمثابة الرســـالة والتأكيد على أهمية النهوض بعملية الإصلاح الإداري وضرورة سيرها بالتوازي مع عملية الإصلاح والتطوير التشريعي والاقتصادي.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.07	الإنفاق الحكومي	78	76	+2

يعتبـــر ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي دليلاً على زيادة درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وهو من المؤشـــرات الســـلبية على التنافســـية، لأنه يعني ازديـــاد الموارد التي تتحكم بها الحكومات، ومن المعـــروف تجريبياً أن الحكومات اقل كفاءةً من القطاع الخاص في الاســـتفادة من الإنفاق. ولكن ليس كل تدخل من الدولة يعبر عن حالة ســـلبية ولعل المثال الأفضل على التدخل الايجابي للدول هو من خلال قيامها بتوفير الخدمات والسلع الأساسية التي لا يقدمها القطاع الخاص، وكذلك

تدخلها الايجابي في الأســـواق عبر طرح بعض السلع بأسعار قريبة من التكلفة للتخفيف من ارتفاع الأسعار، دون اللجوء إلى التسعير الإداري.

ورغم أن الحكومة قد قامت في السنوات الأخيرة بمحاولات لترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومي وخاصة بعض بنود الإنفاق الجاري غير المنتج إلا أن التقدم البسيط في ترتيب هذا المؤشر يشير إلى ضرورة الإسراع بتطبيق ما نصت عليه الخطة الخمسية العاشرة في هذا المجال.

وهنا لابد من الإشـــارة إلى أن الخطة الخمسية العاشرة نصت على ضرورة ضبط الإنفاق العام ورفع كفاءته ضمن خطة لإصلاح المالية العامة على المدى القصير والمتوســـط، كما تضمنت خطة وزارة المالية للعام 2007 بحسب ما جاء في البيان المالي للحكومة أمام مجلس الشعب الإجراءات التالية:

1) ضرورة ضبط الإنفاق العام الجاري والاســـتثماري من خلال تحســـين جودة الخدمات التي يتم الإنفاق عليها كالصحة والتعليم لتنعكس تحسنا في الإنتاجية.

2) رفع كفاءة الإنفاق العام الاستثماري عبر تخفيض فترات انجاز المشاريع.

3) ضبط العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وشـــركات القطاع العام الاقتصادي، وإصلاح هذا القطاع وجعله يعمل وفق مبادئ الربحية، حيث تشكل خسائر هذا القطاع هدراً كبيراً للموارد المحدودة أصلاً.

4) إعادة توزيع الدعم على مستحقيه وخاصةً الدعم على المحروقات.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.08	عبء التشريعات الحكومية	86	78	+8

يشـــكل الإطار القانوني والتنظيمي لبيئة الأعمال وإجراءات منح التراخيص وتخفيض تكاليفها والوقت اللازم لانجازها، احد أهم العوامل الجاذبة للاســـتثمار، وتقوم الحكومة بتبسيط الإجراءات ولاسيما إجراءات منح التراخيص؛ ولهذه الغاية تم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في المناطق الصناعية، وحصر اســـتخراج التراخيص بجهات محددة. كما تم وضع أنظمة استثمار موحدة للمدن الصناعية في سورية، بحيث يتم انجاز معاملات الترخص في مدة زمنية قياسية.

تعكس النتيجة المنخفضة لســـورية في هذا المؤشـــر (رغم تحســـنها 8 مراتب) إلى استمرار وجود مجموعة من العوائق التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب، تعود في معظمها إلى تفشي الفساد والروتين وتعدد الجهات المسؤولة عن التراخيص، إضافة إلى إهمال الجهات ذات العلاقة وسوء تطبيق الأنظمة والتعليمات الجديدة.

مؤشرات الأمن والأمان

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.11	كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	+26
1.12	كلفة الجريمة على الأعمال	20	1	+19
1.13	الجريمة المنظمة	20	7	+13
1.14	جودة خدمات الشرطة	46	84	-38

تعكس النتيجة الممتازة لسـورية في هذه المؤشرات جو الاستقرار السياسي والأمني والأمان الخاص الذي تنعم به البلاد، (على الرغم من وقوعها وسط أكثر من بؤرة عدم استقرار). إن توفر عامل الأمن والاستقرار يعتبر أهم عوامل التنافسية على مستوى أداء الاقتصادي المحلي وعلى مستوى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، والتي يمكن البناء عليها.

اسـتطاعت سورية منذ السبعينات أن ترسـخ الأمن والاستقرار الذي يشكل الشرط الأساسي لأي نشاط اقتصادي. بالتالي من الضروري استثمار هذه الميزة النسبية الهامة والأساسية بالإضافة إلى الميزات الأخرى وتحويلها إلى ميزات تنافسية. وعلى الرغم من ذلك فان التراجع الكبير في ثقة رجال الأعمال في خدمات أجهزة الشـرطة بمقدار 38 مرتبة تثير أكثر من تساؤل! لجهة حالات الفساد أو التراخي في مكافحة الجريمة وحماية الممتلكات الخاصة.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.15	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	-21

يُعنى هذا المؤشر بقضيتين رئيسيتين: تتعلق الأولى بسلوك المنشات الخاصة وأخلاقيات التعامل فيما بينها وبين الحكومة، ودرجة الفساد الذي تتسبب به بعض الشركات في الاقتصاد وبيئة الأعمال من جراء لجوئها لإتباع أساليب غير نزيهة في تعاملها سـواءً مع موظفي الحكومات أو المسؤولين السياسيين (كتقديم هدايا ورشاوى) لتمرير وإصدار قوانين وقرارات تخدم مصالحها الخاصة. وتتعلق الثانية بسلوك المنشات الخاصة وتعاملها فيما بينها، من حيث لجوء بعض الشركات إلى تقديم إتاوات للشركات المنافسة لتمرير أعمالها.

تكمن أهمية هذا المؤشـر في أنّ مثل هذه التصرفات تؤثر على درجة التنافس المحلية، كما أنها ترفع من تكاليف أعمال الشركات الأخرى من خلال نشر الفساد، وبالتالي تحد من قدوم المستثمرين الجدد.

يشـير التراجع في الترتيب (21مرتبة) الذي حصلت عليه سـورية في هذا المؤشر إلى انتشار بعض مظاهر الفساد في الشـركات الخاصة، وأهمية هذا المؤشـر تكمن في انه جاء من استطلاع أراء رجال الأعمال أنفسهم، ما يطرح ضرورة توعية رجال الأعمال إلى مخاطر لجوئهم إلى أسـاليب غير نزيهة في تعاملهم سـواء مع الجانب الحكومي أو فيما بينهم، والمخاطر والتكاليف المستقبلية على أعمالهم وتنافسيتهم وعلى سمعة الاستثمار في الاقتصاد السوري.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	+4

يعبّر الترتيب الضعيف لسورية في هذا المؤشر (رغم التقدم الطفيف) عن الواقع المتأخر جداً لتطبيق المعايير الدولية في المحاسـبة والتدقيق من قبل قطاع الأعمال؛ كما يعبر عن مدى تخلف أنظمة المحاسـبة والمراجعة والتدقيق المعتمدة في سـورية، وابتعادها عن المعاير الدولية. وعلى الرغم من وجود بعض الشـركات الأجنبية في سورية التي تطبق معايير المحاسبة الدولية؛ بالإضافة إلى فروع لبعض شركات المحاسبة العالمية في سورية، إلاّ أنّ واقع مهنة المحاسبة والتدقيق المالي في سورية لا يتناسب والمرحلة المقبلة ولا يشجع على الاستثمار والعمل.

يعود هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل، أهمها عدم وجود ضوابط ورقابة صارمة على ممارسـي مهنة المحاسـبة

والتدقيق، تهاون كبير من الجهات المعنية بإصدار تشريعات لتنظيم المهنة من قبل ممارسيها المحليين والأجانب، بالإضافة إلى أن بعض التشـــريعات المعتمدة من قبل بعض الجهات لا تعترف بالشـــخصية الاعتبارية الممارســـة للمهنة (شركات المحاســـبة)، بل تشـــترط أن يكون الممارس للمهنة شخصاً طبيعياً حاصلاً على شـــهادة محاسب قانوني! ولا يخفى على أصحاب الشأن أن كثيراً من ممارسي أعمال الخبرة والتدقيق المالي لا يملكون المؤهلات والقدرات الدنيا المطلوبة.

لقد أصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى اعتماد المعايير الدولية في المحاســـبة والتدقيق المالي، وإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية والفنية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.17	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	+32

تتميز المنشـــات الخاصة الصناعية والتجارية والخدمية في ســـورية، بأنها في معظمها ملكيات فردية أو عائلية، والمالك غالبا ما يحصر بشـــخصه أو يكلف بعض أبنائه بمســـاعدته بالقيام بجميع المهام في المنشأة (الإنتاج، الإدارة، المحاسبة، العلاقات العامة، التسويق والتصدير ..الخ).
يعكس هذا الواقع ضعفًا في القدرات والممارسات الإدارية لدى عدد كبير من المنشات الخاصة.

يعود الســـبب في التحســـن الكبير في ترتيب سورية في هذا المؤشـــر إلى أن عدداً لا باس به من المؤسسات الخاصة في ســـورية قد بدأت بالتحول إلى مؤسســـات مســـاهمة، تدار من قبل مجالس إدارة كفوءة، إضافة إلى المصارف الخاصة وشـــركات التأمين التي تطبق قواعد إدارية صارمة وشـــفافة، ومن المتوقع أن يؤثر انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية إيجابياً على تحول نســـبة لابأس بها من الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، خاصة في ظل الحوافز الضريبية الكبيرة التي تضمنها المرسوم التشريعي رقم 51 للعام 2006 الذي خفض الضرائب على الشركات المساهمة العامة إلى 14 % فقط، ومن الضروري في هذا السياق تبني مجموعة من معايير حوكمة الشركات ليتم تطبيقها مع انطلاق سواق الأوراق المالية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
1.18	حماية حقوق الأقليات	92	49	+43

يقصد بالأقليات صغار المســـتثمرين وصغار المساهمين، وتشكل حماية حقوقهم ضد الممارسات الخاطئة لمجالس الإدارة عاملاً هاماً لجذب المســـتثمرين المحليين والأجانب، وتظهر النتائج تحســـناً كبيراً في نتيجة هذا المؤشر (43 مرتبة) حيث تحسنت النتيجة المعيارية لقياسه من 3.9 / 7 إلى 4.7 / 7 الأمر الذي يعكس تقييماً إيجابياً لرجال الأعمال وخاصة في ظل رغبة العديد من المؤسسات الفردية بالتحول نحو شركات مساهمة عامة.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2	مؤشر البنية التحتية	78	74	+4

يعكس هذا المؤشـــر مدى وأهمية توفر البنية التحتية الأساســـية المتطورة التي تعزز من تنافســـية الأنشـــطة الاقتصادية المختلفة، ويتكون من ثمانية مؤشرات فرعية تتعلق بالطرق والموانئ والنقل الجوي والكهرباء والاتصالات، ونظراً لأن سورية تقع ضمن مجموعة البلدان التي تعتمد على عوامل الإنتاج بالتالي فان تحسين واقع البنية التحتية المادية ذو أهمية كبيرة على رفع الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري. إن تحسن ترتيب سورية في هذا المؤشر بمقدار طفيف يعكس حجم الجهود اللازمة لرفع كفاءة وجودة البنية التحتية في سورية لتواكب مثيلاتها في الدول المجاورة على الأقل.

إن الارتقاء بالبنى التحتية لخدمات النقل البري والبحري والجوي، عبر وضع التشريعات الجاذبة للاستثمار في هذه البنى، يعتبر نقطة البدء في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها سورية والتي تتجلى في موقعها الجغرافي إلى ميزة تنافسية.

المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	النوع
2.01	جودة البنية التحتية	74	75	-1	مسح رأي
2.02	تطور الطرق البرية	61	70	-9	مسح رأي
2.03	النقل بالسكك الحديدة	61	61	0	مسح رأي
2.04	النقل البحري وجودة الموانئ	84	96	-12	مسح رأي
2.05	جودة النقل الجوي والمطارات	89	77	+12	مسح رأي
2.06	عدد المقاعد أسبوعياً /كم	n\a	79	New	معلومة رقمية
2.07	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	80	72	+8	مسح رأي
2.08	الخطوط الهاتفية	69	71	-2	معلومة رقمية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.01	جودة البنية التحتية	74	75	-1

رغم أن سورية تمتلك بنية تحتية لابأس بها من شبكات الطرق والموانئ والمطارات، وشبكة من السكك الحديدية وشبكة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والمياه، كما تمتلك منظومة اتصالات عادية وخلوية تربطها بالعالم الخارجي، إلا أنّ هذه البنية التحتية تتصف بانخفاض مســتوى أدائها عن المســتويات العالمية، كما أن الفجوة بين المخطط والمنفذ في الفترات الســـابقة أدت إلى عدم تنفيذ الكثير من المشـــاريع في الوقت المحدد مما تسبب بتبعات بالغة الخطورة في ارتفاع التكاليف وعدم مواكبة تحديث وتوسيع البنية التحتية بالتوازي مع النمو السكاني والاقتصادي الذي تشهده البلاد، الأمر الذي ينعكس ســلباً على قدرة الاقتصاد الوطني في تخديم الاســتثمار المحلي والأجنبي. كما أنّ البنية التحتية لمعظم الطرق والموانئ والمطارات بحاجة إلى تحديث لتتلاءم مع المواصفات الدولية، ويعاني قطاعا الاتصالات والكهرباء من مشاكل وتحديات كبيرة لجهة نوعية الخدمات المقدمة وجودتها، إذ أن نوعية شبكة الاتصالات الحالية في سورية بحاجة إلى التحسين لتتلاءم

مع الاســتخدامات المتنوعة والحديثة لهذه الشبكات (التجارة الالكترونية، أنظمة الدفع الحديثة....). والمحافظة على نفس الترتيب للعام الثاني تعني عدم تحسن واقع البنية التحتية في سورية إن لم يكن تراجعها مما يضع أكثر من إشارة استفهام حول المستقبل.

تعود أسـباب تدني وتراجع نسـب التنفيذ والجودة إلى عوامل عديدة من أهمها مشـاكل التمويل، وعدم اسـتقدام وإتباع صيـغ تمويلية حديثة، حيث بات من الملـح والضروري جداً في المرحلة القادمة الاعتماد على صيغ تمويل حديثة لجذب الاسـتثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في هذا النشـاط واستقدام أحدث الخبرات العالمية في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى التحتية لتحسين مستواها كماً ونوعاً، كما يجب الاهتمام بالتكامل مع المحيط الإقليمي.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.02	تطور الطرق البرية	61	70	-9
2.03	النقل بالسكك الحديدية	61	61	0

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الهامة جداً في تحديد جودة البنية التحتية ومقياساً هاماً لمدى تطور المجتمع ومكانته الدولية وعلاقاته الاقتصادية، وهو يمتلك تأثيراً كبيراً على النمو وتشـجيع الاستثمار من خلال الربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك وإلى منافذ التصدير والاستيراد، وتخفيض تكاليف التسويق وكذلك نقل بضائع العبور.

تمتلك سورية شبكة جيدة من السكك الحديدية والطرق البرية، إذ يبلغ طول شبكة الخطوط الحديدية 2800كم، وبلغ طول شبكات الطرق بأنواعها في سورية عام 2006 حوالي 51,976 كم ، منها 7,074 كم هي طول الشبكة المركزية.

تخضع الطرق البرية في سـورية لإدارة المؤسسة العامة للنقل الطرقي، ويتم تنفيذ أعمال صيانة دورية للشبكة المركزية بكلفة سـنوية تقدر بـ 5 ملايين دولار، ويمكن القول أنّ هناك تأخراً واضحاً في الوصول إلى كثافة للطرق العامّة تماثل المعدلات المعروفة في الدول المتقدمة، ولكن بالمقارنة مع الدول العربيّة المجاورة نجد أنّ كثافة الطرق العامّة في سوريّة تصل إلى مسـتوى مقارب لأفضل حالات هذه الدول ذات الظروف الجغرافيّة المماثلة، بحيث تربط شـبكة الطرق جميع المحافظات بما يحقق مرونة عالية في نقل الركاب والبضائع بين المراكز المختلفة.

ويمكن القول من خلال تتبع تطور الطرق في سـورية مقارنة بالنمو الاقتصادي والسكاني، أنّ الشبكات المركزية بحاجة إلى تطوير وخاصة بعض الطرق التي تشـهد كثافة عبور عالية جداً، كما أن هناك ضرورة لإنشـاء طرق بديلة وخاصة لمحوري دمشق حلب وحمص طرطوس.

رغم أنّ البنية التحتية الطرقيّة السوريّة قد حقّقت تطوراً ملحوظاً من حيث الكمّ خلال العقد السابق، إلا أنّ نوعية وديمومة الرصف الطرقي والصيانة الطرقية وجودة هندسة المرور ما زالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والدراسات الفنية. وما ارتفاع معدلات حوادث الطرق العامة في سـورية إلّا دليل على ذلك. كما لابد من الاهتمام باسـتكمال بناء شبكة الطرق الحرّة (الأوتوسـترادات) بين مراكز جميع المحافظات السوريّة ومع دول الجوار للاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لسـورية في تأمين خدمات تجارة المرور (الترانزيت). ويمكن الاسـتدلال على صحة ما سـبق من التراجع في ترتيب هذا المؤشـر في عام 2007، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ ما جاء في الخطة الخمسـية العاشرة في هذا المجال، من أن الدولة ستسـعى إلى تشـجيع الاستثمار في إنشـاء طرق جديدة وفق نظام الـ(B.O.T) موازية للمحاور الرئيسية

(الحـــدود التركية - الحدود الأردنيـــة، طرطوس - حمص - التنف على الحدود العراقيـــة)، لتخفيف الضغط عن الطرق الحالية، كما أنها ستزيد الاهتمام برفع درجة السلامة المروريّة على الطرق بالاسترشاد بدراسات خاصّة لتمركز الحوادث (النقاط الســـوداء)، وبالاعتماد على إجراءات تحسين الانسيابيّة المروريّة والتي تشمل زيادة أعداد العقد الطرقيّة المتعدّدة المستويات حيثما تفرض الظروف المروريّة استخدام هذه العُقد (جسور وأنفاق).

أما بالنسبة للنقل السككي وبالرغم من امتلاك سورية لشبكة خطوط حديدية هي الأكثر كثافة بالنسبة لمساحة البلد بين دول الجوار (دول لجنة الإســـكوا)، حيث تتجاوز كثافة شـــبكة الخطوط الحديديّة المصريّة. إلاّ أنّ الخطوط الحديديّة السوريّة هي الأقلّ اســـتخداماً بين نفس دول مجموعة الجوار، حيث تأتي هذه الخطوط في المرتبة الثالثة من حيث حجم البضائع المنقولة في الســـنة (بعد مصـــر والعراق)، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث حجم نقل الركّاب في الســـنة (بعد مصر والعراق والسعوديّة)[2].

يســـتنتج من ذلك التدنّي الملحوظ لنســـبة الاستفادة من الطاقة المتاحة لنقل الركّاب والبضائع بالسكك الحديديّة، ويعود ذلك إلى مجموعة من المشاكل التي يعاني منها النقل السككي والتي تتلخص في ضعف البنية التحتية للخطوط الحديدية وتدني المواصفات الفنية للشـــبكة وعدم توافقها مع المواصفات الدولية المعتمدة بالإضافة إلى تراكمات في تدني الكفاءة الإدارية وفي مســـتوى الخدمة والقدرة على المنافسة والاستقطاب (انخفاض نوعية القاطرات والعربات وضعف الترويج). الأمر الذي يستوجب توجيه السياسة المستقبليّة في هذا المجال باتجاه زيادة استخدام الطاقة الكامنة للشبكة الكثيفة نسبياً للخطوط الحديديّة السوريّة بالمقارنة مع دول الجوار، خاصةً مع ما يمتاز به النقل السككي من مزايا الأمان وانخفاض التكلفة الأمر الذي يســـاعد بدوره على التخفيف من الازدحام على الطرقات والتلوث البيئي وتحقيق عاملي الأمان والراحة في عمليات النقل المختلفة وإمكانية الاستفادة من الموقع المتميز لسورية الذي يؤمن ربط شبكة أوروبا مع آسيا.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.04	النقل البحري وجودة الموانئ	84	96	-12

يشكل قطاع النقل البحري في سورية إمكانيةً كامنة للاستثمار وتوفير فرص العمل وتشجيع النمو والاستثمار وخاصة مع التوجهات نحو المزيد من تحرير التجارة ولعب دور وسيط في المنطقة.

من خلال تحليل تطور مؤشـــرات أداء المرافئ الســـورية يتبين أن هناك تطوراً ملحوظاً في طاقة هذه المرافئ وفي نسب التشغيل التي قاربت الـ100 % في أعوام 2005 و2006. إلاّ أن هذا القطاع يعاني عدداً من المشكلات ويواجه تحديات مســـتقبلية هامة وخاصة فيما يتعلق بزيادة الطاقة التصميمية للمرافئ الســـورية وزيادة كفاءة التشـــغيل لتحرير أصحاب البضائع من القيود التي تزيد من زمن وكلفة تسليم البضائع، لاسيما مع وجود منافسة من الموانئ المجاورة، كما أن عدم وجود شـــركات متخصصة في النقل البحري وضعف الاســـتثمار في هذا المجال وضعف الجهاز الإداري والفني وعدم وجود نقل للركاب عبر المرافئ الســـورية بســـبب ضعف الترويج وعدم وجود السفن المتخصصة يشكل نقطة ضعف في هذا القطاع. كما يؤخذ على سورية تعدد الإجراءات وتعقيدها في الموانئ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن تفريغ وتحميل البضائع في الموانئ الســـورية يتطلب وقتاً طويلاً جداً، مما يعتبر عائقاً أمام حركة التجارة والأعمال، وهذا ما يفســـر إلى حد كبير تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر.

[2] المصدر: الخطة الخمسية العاشرة.

يعتبر تراجع ترتيب ســـورية (المتأخر أصلاً) في هذا المؤشـــر(12-) مرتبة قرعاً لناقوس إنذار مضمونه أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير قطاع النقل البحري، وتحســـين خدمات المرافئ السورية وتبسيط الإجراءات المتبعة في تخليص البضائع لتخفيض الزمن اللازم لشـــحن وتفريغ الحمولات، وخاصة إذا ما أرادت ســـورية جذب المزيد من الاســـتثمارات الأجنبية ولعب دور يتناسب وموقعها الجغرافي المميز والاستفادة من هذا الموقع للحصول على المزيد من الايرادات الناجمة عن خدمات النقل والمرور للبضائع من دول الجوار إلى أوروبا.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.05	جودة النقل الجوي والمطارات	89	77	-12
2.06	عدد المقاعد أسبوعياً / كم	n\a	79	New

رغم تحسن ترتيب سورية في هذا المؤشر بمقدار (12) مرتبة إلا أن معظم المشاكل التي يعاني منها قطاع النقل الجوي ما تزال بانتظار الحلول المناسبة.

يلاحظ من تحليل تطور حركة المطارات الســـورية خلال الفترة من 2000 إلى 2006 وجود انخفاض بســـيط في عدد الطائرات المقلعة والهابطة في العامين 2005- 2006 مقارنة بالعام 2004، وذلك بالرغم من تطور الشحن الجوي عبر المطارات الســـورية خاصة في العامين الأخيرين، ويعود ذلك لأسباب عدة تتسبب بضعف الإقبال على مطاراتنا وخاصة الدولية، أهمها انخفاض مستوى تنافسيتها مع المطارات في الدول المجاورة من الناحية الفنية والتكلفة.
كما يعكس انخفاض التشغيل الداخلي للمطارات قلة تطور هذا القطاع.
بالنسبة لمطار دمشق الدولي أصبح من الملح تحديث وتطوير هذا المطار لأنه بات يعمل بشكل قريب من طاقته القصوى، كذلك الأمر بالنسبة لأسطول الطيران السوري الذي لابد أيضاً من تحديثه ورفده بطائرات جديدة، ولا يخفى على احد أن الصعوبات المتعلقة بالعقوبات الأمريكية على سورية تحد من هذه الإمكانية في المدى المنظور.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.07	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	80	72	+8

تحســـن ترتيب سورية في هذا المؤشـــر (8) مراتب، إلا أن الترتيب الحالي 72 / 131 يعتبر متأخراً نسبياً. وهو يعكس انخفاض حصة الفرد من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في سورية مقارنة ببقية الدول. حيث أن ارتفاع حصة الفرد من استهلاك الكهرباء يعكس ارتفاع مستوى الدخل بالنسبة للفرد وبالتالي فهو يعكس درجة تقدم الدولة ورفاهية مواطنيها. كما يعتبر توفر مصادر الطاقة الكهربائية ذات النوعية والكلفة الجيدة عاملاً هاما من عوامل دعم وتحســـين التنافسية الوطنية وعاملا هاماً من عوامل الجذب الاستثماري.

تتولى الدولة إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في ســـورية. ويتم إنتاج الكهرباء من خلال عدة أنواع من المحطات: العنفـــات المائية، العنفات الكهروحرارية (غازية، بخارية، دارة مركبة تعمل على مزيج من الغاز والفيول). أما الاعتماد على الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) فهو محدود للغاية.

يلعب قطاع الكهرباء أهمية بالغة بالنســبة للاقتصاد الســوري، فبالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج المحلي وتوفير فرص العمل المباشــرة وغير المباشــرة، يلبي هذا القطاع حاجة سورية من الكهرباء ســواءً بالنسبة للنشاط الاقتصادي في القطاع الإنتاجي والتجاري والخدمي، أو الاســتخدام المنزلي، ويســاهم بالتالي في تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة. إنّ مثل هذا الدور ما كان ليتحقق لولا الإرادة الطموحة التي ســاهمت في مضاعفة الطاقة المركبة ولولا الاعتمادات التي رصدت خلال الخطة الخمسية التاسعة. مع ذلك قد لا تستطيع الدولة تأمين الاستثمارات اللازمة لتوسيع قــدرات المنظومــة الكهربائية نتيجةُ للزيادة الحادة في الطلــب على الكهرباء وعدم الالتزام بتخفيــض الفاقد الكهربائي ومكافحة الاستجرار غير المشروع.

إن هــذه التحديات تفرض تبني إســتراتيجية طموحة لتحقيق التوازن بين العــرض والطلب على الكهرباء ضمن الموارد المالية المتاحة على مستوى الاقتصاد السوري ككل.

يشكل النمو الكبير للطلب تحدياً كبيراً على ميزانية الدولة، ويعود ذلك إلى جملة عوامل منها ارتفاع معدل النمو السكاني 2.45 % ســنوياً، ازدياد التحضر وارتفاع مســتوى المعيشة، التوجه نحو التصنيع، والتوسع الهائل في كهربة الريف إذ أن أكثر من 97 % من الســكان يرتبطون بشــبكات التوزيع، إضافةً لتدني أسعار الكهرباء مقارنةً بأسعار حوامل الطاقة الأخرى.
تنامى الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية بين عام 1994 و2004 بمعدل نمو وســطي 7.7 % ســنوياً، وهو أعلى من وســطي معدلات النمو الاقتصادي لنفس الفترة! ومن المتوقع أن يصل الطلب على الطاقة الكهربائية إلى حدود 44 مليار كيلووات ساعي عام 2010 مما يتطلب تأمين أكثر من 14 مليار دولار لتغطية الطلب على الكهرباء خلال الخطة الخمسية العاشرة للفترة من 2006 - 2010.
إنّ تحسين وضع إنتاج الطاقة الكهربائية التي أصبحت عصباً حساساً من أعصاب النمو وجذب الاستثمار، يتطلب البحث عن طرق تمويلية جديدة (الشراكة مع القطاع الخاص) لتأمين الاستثمارات الضخمة المطلوبة لمواجهة تحديات النمو في الطلب.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
2.08	الخطوط الهاتفية	69	71	-2

نما قطاع الاتصالات في الســنوات القليلة الماضية بشــكل جيد وحققت ســورية قفزة نوعية على صعيد تقديم الخدمات لشريحة واسعة من المشتركين، وأدى دخول الهاتف الخلوي إلى تسارع وتيرة النمو في هذا القطاع وقد فاق وسطي معدل النمــو في هذا القطاع معدلات النمــو في الاقتصاد الوطني بعدة أضعاف حيث ناهز الـ20 %. ولم يترافق دخول القطاع الخاص إلى قطاع الاتصالات بانخفاضٍ في نشاط القطاع العام بل إنّ ما حصل كان العكس، لأن القطاع الخاص دخل في قطاعات وخدمات جديدة لا يقدمها القطاع العام.

ولم يحصل تراجع في نمو القطاع العام من حيث عدد المشــتركين وعدد الدقائق المســتهلكة بل تشير المؤشرات إلى أن دخول الهاتف الخلوي أدى إلى زيادة اســتهلاك الدقائق المســتهلكة تمثلت على دقائق كل من الهاتف الثابت إلى الهاتف الخلوي. يوجد حاليا مشــغل وحيد في سورية للهاتف العادي هو المؤسسة العامة للاتصالات، أما بالنسبة لخطوط الهاتف الخلوي، فيوجد مشــغلان مــن القطاع الخاص يعملان بصيغة الـ B.O.T. ويعكس التراجع في ترتيب ســورية في هذا المؤشر معاناة قطاع الاتصالات من بعض المصاعب التي يجب التغلب عليها لتحسين واقع هذه الخدمة التي تشكل عصباً

من أعصاب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما زال على طالبي الاشتراك في بعض المناطق الانتظار لعقد أو أكثر من الزمن للحصول على خط هاتفي!

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3	مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37

تكمن أهمية توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة على التنافسية الوطنية في أثرها على توقعات المستثمرين والمتعاملين مع الاقتصاد وتطوراته المستقبلية، ويعكس أداء الاقتصاد الكلي مدى صوابية السياسات والتوجهات الحكومية وأثرها على معدلات النمو والبطالة والعجز والدين العام ومستويات الأسعار والتضخم.

جدول (6): مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي بالأرقام						
البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حصة الفرد من الناتج ل.س	56,833	58,753	57,984	59676	61,825	62,978
معدل التضخم %	3	1	5.1	4.4	7.4	10
نسبة البطالة %	11.2	11.7	10.8	12.3	8	8.5
معدل النمو %	% 5	% 5.9	% 1.1	% 8.6	% 4.5	% 5
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للأعوام 2001 - 2007						

المؤشرات الفرعية للاقتصاد الكلي

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	نوع المؤشر
3.01	العجز في الميزانية العامة	92	118	-26	معلومة رقمية
3.02	معدل الادخار القومي	61	49	+12	معلومة رقمية
3.03	معدل التضخم	90	114	-24	معلومة رقمية
3.04	معدل الفائدة المصرفية	24	33	-9	معلومة رقمية
3.05	الدين العام	73	68	+5	معلومة رقمية

يعكس التراجع الكبير في هذا المؤشر(-37) مرتبة مصاعب وتحديات تواجه بيئة الاقتصاد الكلي في سورية، بدءاً من ارتفاع معدلات العجز في الموازنة مروراً بمعدلات التضخم العالية التي رافقت حالة النمو، إلى ارتفاع أرقام الواردات الاستهلاكية التي تتهدد استمرار الحساب الجاري.

ويشير الكثير من المحللين بأن الاقتصاد السوري، على الرغم من معدلات النمو الجيدة التي شهدها في السنوات الأخيرة (مدفوعة بارتفاع معدلات الاستثمار الخاص وزيادة الصادرات غير النفطية)، يعاني من تناقضات عديدة حالياً، تتمثل بارتفاع معدلا ت التضخم، ارتفاع العجز في الميزان التجاري، ارتفاع العجز في الموازنة، معدلات بطالة مرتفعة، جموح استهلاكي، سعر صرف قوي!

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3.01	العجز في الميزانية العامة	92	118	-26

تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر بشكل كبير (-26) مرتبة، الأمر الذي يمكن تفسيره بارتفاع معدلات العجز في الميزانية خلال عام 2006، وهي مرشحة للارتفاع بشكل اكبر خلال عام 2007، ما قد يعني مزيداً من التراجع في الترتيب.

يعتبر هذا المؤشر من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع ترتيب سورية على سلم التنافسية العالمي لعام 2007، كونه من مجموعة المؤشرات ذات الوزن النسبي المرتفع (60 %) في احتساب المؤشر الكلي للتنافسية بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.
ومن خلال المتابعة والتحليل نرى أن الموازنة العامة في سورية اعتمدت منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي في تأمين القسم الأعظم من مواردها على الإيرادات النفطية، حتى أصبحت هذه الموارد تشكل نسبة مرتفعة جدا من الإيرادات الإجمالية للموازنة، وبلغت مساهمة الإيرادات النفطية خلال عام 2005 حوالي 46.8 % من إجمالي الإيرادات. هذا الواقع أدى إلى ظاهرتين سلبيتين في المالية العامة في سورية: أولاهما تراجع الاهتمام بالإيرادات الضريبية غير النفطية حيث باتت تمثل حوالي10 % فقط من إجمالي الناتج، والثانية هي أن الإيرادات النفطية شجعت على التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وحجبت عن المسؤولين في حينه ضرورة ترشيد الإنفاق العام. ونتيجة للتراجع الملموس في الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة فان المالية العامة في سورية أمام تحدٍ كبير يتمثل في البحث عن مصادر بديلة لهذه الموارد.

رغم أن العجز في الميزانية العام 2006 قد بلغ بحدود 3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي(المخطط 5 %)، فقد بلغ متوسط العجز التقليدي للموازنة العامة خلال الفترة 2000- 2006 حوالي (3 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو نسبياً ما زال يعتبر ضمن الحدود المقبولة، أما متوسط العجز غير النفطي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد وصل خلال نفس الفترة (15.3 %)، ورغم انخفاضه في العام 2005 إلى 12 % فإنه مازال من المعدلات المرتفعة التي لايمكن استدامتها خاصة مع توقع استمرار تراجع العائدات النفطية السورية في السنوات القادمة. الأمر الذي يطرح ضرورة الإسراع باستكمال وتنفيذ البنود الإصلاحية المتعلقة بالمالية العامة التي وردت في الخطة الخمسية وخاصة ما يتعلق بإعادة توزيع الدعم والذي وصل إلى أرقام عالية جدا (10 % من الناتج المحلي)، وكذلك ترشيد إنفاق المال العام وتصحيح علاقة المؤسسات العامة مع الموازنة التي وصل رصيد عجوزاتها بحسب ما جاء في البيان المالي للحكومة عام 2007 أمام مجلس الشعب إلى 304 مليارات ليرة سورية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3.02	معدل الادخار القومي	61	49	+12

يعود السبب في التحسن الجيد في ترتيب هذا المؤشر(12) درجة إلى ارتفاع معدل الادخار القومي في سورية من 20.9 % إلى 25,5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

دلت التجارب وخاصة في البلدان الناشــئة التي حققت معدلات نمو عالية ومســتدامة أنها اعتمدت بالدرجة الأولى على الادخار المحلي المرتفع، فعلى ســبيل المثال يبلغ معدل الادخار في الصين حوالي 40 % ويقترب من ذلك في ماليزيا، ويعود ذلك إلى وجود ثقافة وعقلية ادخارية لدى هذه الشــعوب إضافة إلى وجود إســتراتيجية حكومية تشــجع الادخار العام والخاص عبر وســائل مختلفة، وعلى سبيل المثال توجد في ماليزيا صناديق استثمار لصغار المدخرين تقوم بجذب المدخرات الصغيرة واستثمارها بإشراف الدولة، وتدار هذه الصناديق بواسطة مجالس إدارة تتمتع بالكفاءة والخبرة العالية في الاســتثمار وتوزع أرباحاً تفوق في الغالب معدلات الفوائد على الودائع، ويمكن في هذا المجال الاســتفادة من تجارب تلك الدول لرفع معدلات الادخار المحلي.
تجدر الإشــارة إلى أهمية الخطوات التي تمت في السنوات الأخيرة لجهة الترخيص للمصارف الخاصة التجارية العادية والإسلامية للعمل في السوق السورية، إضافة إلى أن انطلاق سوق دمشق الأوراق المالية التي من المتوقع أن تساهم في تعبئة وتفعيل المدخرات الوطنية باتجاه قنوات استثمارية آمنة ومجدية والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3.03	معدل التضخم	90	114	-24

ارتفعت معدلات التضخم من 7.3 في عام 2005 إلى 10 % في عامي 2006 و2007، الأمر الذي يفسر هذا التراجع الكبير لترتيب ســورية في عام 2007. وقد كان لهذا التضخم أســبابا عديدة تمثل أهمها في توســع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والذي توجه في معظمه إلى قروض اســتهلاكية – مع العلم انه في نفس الوقت مازال حصول الشــركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة على قروض مصرفية يقترن بمصاعب عديدة، أضف إلى ذلك الضغوط التضخمية الناجمة عن تدفق الأموال من بعض الدول المجاورة الناجمة عن تدفق اللاجئين من العراق، ارتفاع نســبة الدولرة في الاقتصاد، والتضخم المستورد.

ومهما تكن الأســباب فإن كبح جماح هذا التضخم يتطلب أن تقوم الســلطات النقدية باتخاذ الإجراءات المناســبة الخاصة بسياســات الائتمان وإبقاء أســعار الفوائد عند المستويات الحالية المرتفعة نسبياً وذلك تلافياً للآثار السلبية التي قد تنعكس على جاذبية الاقتصاد الســوري للاستثمارات الأجنبية، وعلى تنافســية الصادرات السورية وتضعف تنافسية الصناعات المحلية أمام الواردات من الســلع الأجنبية إضافة إلى الآثار الســلبية الأخرى للتضخم على الادخار والاستثمار والطلب الإجمالي.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3.04	معدل الفائدة المصرفية	24	33	-9

تراجع ترتيب ســورية في هذا المؤشر (9) مراتب بسبب ازدياد الهامش بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة من 3.1 نقطة في عام 2006 إلى 3.5 نقطة حتى منتصف حزيران 2007. ومع ذلك ماتزال ســورية تتمتع بميزة تنافســية في هذا المؤشر.

تعود القوة في هذا المؤشـــر إلى ضيق المدى بين معدلات الفائدة المدينة والدائنة، ورغم تحرير أســـعار الفائدة الدائنة إلا أن أســـعار الفائدة المدينة مازالت تحدد بشكل مباشر من قبل مجلس النقد والتسليف، ويسمح للمصارف أن تتحرك ضمن هامش محدد بنقطتين صعوداً ومثلها هبوطاً، وهذا التقييد قد تكون له انعكاســـات ســـلبية على ربحية المصارف وجذبها للودائع، مع العلم بأن مجلس النقد والتســـليف قد بدأ بتحريك أســـعار الفائدة منذ فترة ليســـت بعيدة بما يتناسب مع أهداف السياسة النقدية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
3.05	الدين العام	73	68	+5

يعود التحســـن في ترتيب ســـورية في هذا المؤشـــر بمقدار (5) مراتب وفق تقرير التنافســـية العالمي للعام 2007، إلى انخفاض معدلات الدين العام نسبة إلى الناتج الإجمالي.

تُظهر الإحصاءات المنشورة عن الدين العام تراجع معدلات الدين العام الإجمالي في السنوات الأخيرة وخاصة بعد توقيع العديد من اتفاقيات تســـوية المديونية الخارجية مما ساهم بتحسين تصنيف سورية لدى مؤسسات تصنيف المديونية. فبعد أن كانت تشـــكل 59 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 أصبحت نســـبة الدين العـــام 43 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006.

يشكل خطر انخفاض العوائد النفطية، عدم ضبط وترشيد الإنفاق العام وارتفاع فاتورة الدعم، تهديداً حقيقياً بتفاقم معدلات هذا الدين مالم يتم اتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية في المالية العامة.

تتصف أوضاع الدين العام في سورية بالسمات التالية:

- لا يتم إصدار أو تداول أية سندات أو أذونات خزينة في سورية.
- كانت الحكومة تحصل على احتياجاتها من التمويل المحلي من النظام المصرفي، وبشكل رئيسي من المصرف المركزي وبسندات غير قابلة للتداول.
- وجود دين عام داخلي كبير نسبياً لصالح الجهاز المصرفي تراكم على الحكومة عبر عدة عقود، وهو مسند بسندات غير قابلة للتداول وبمعدل فائدة منخفض قدره (1 %).
- لا يوجد أية أسواق أولية للإصدار أو ثانوية للأوراق المالية والسندات الحكومية أو الخاصة.
- الافتقاد إلى وجود جهات مستثمرة مؤسساتية محلية كبرى ونشطة ذات خبرة بالتعامل بالسندات، مع غياب تام للوسطاء والسماسرة وصانعي الأسواق.
- الافتقـــاد إلى البنية التقنية التحتية والفنية اللازمة من (أنظمة تســـجيل الســـندات، آليات الإصدار والاكتتاب والتســـوية والتسديد، التجهيزات الالكترونية والكادر البشري المؤهل القادر على الإلمام بقضايا إدارة الدين العام).

وانطلاقـــا من إدراك الحكومة لأهمية البدء باتخاذ الخطوات والإجـــراءات التي تمكن من البدء بإصدار وتداول الأوراق المالية الحكومية تدريجياً, وبغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تحســـين إدارة الدين العام وجعلها أكثر شـــفافية، تأمين موارد تمويل غير تضخمية للحكومة، خلق أداة أساســـية للتداول في أســـواق المال إضافة إلى آثارها على السياسة النقدية وتطوير ســـوق ما بين المصارف، فقد صدر المرسوم رقم 60 للعام 2007 الخاص بإحداث أسواق سندات الدين العام، الأمر الذي سيسمح بالبدء بإصدار وتداول أذونات وسندات الخزينة مع بداية عام 2008.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
4	الصحة والتعليم الأساسي	44	69	-25

يعتبر مؤشـــر الصحة من المؤشـــرات الهامة في قياس التنافسية، وخاصة للبلدان النامية التي تعاني من انتشار الأمراض والأوبئة، وانخفاض معدلات الحياة، وعلى ســـبيل المثال؛ فإنّ بعض الأطفال الذين يولدون الآن في أماكن من أفريقيا، لا يتوقع لهم أن يعيشوا أكثر من أربعين عاماً.

يظهر تأثير الصحة على التنافســـية من عدة نواحي؛ فهو يضع كلفةً إضافيةً على قطاع الأعمال لناحية التدريب والتأهيل، تكاليف العلاج، انخفاض الإنتاجية، الغياب الكبير للعاملين عن أعمالهم خلال مرضهم.

وتعدّ التكاليف التي تصرفها البلدان الفقيرة على الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة والأمراض نسبة إلى الناتج فيها مرتفعةً جداً، وتشـــكّل قســـماً كبيراً من ثرواتها ودخولها التي كان من الممكن توجيهها نحو الإنتاج والاســـتثمار. وتعتبر أمراض الملاريا والسّل ومؤخراً الايدز من أكثر الأمراض فتكاً وتكلفةً على اقتصاديات الدول.

تراجع ترتيب ســـورية في المؤشـــر الإجمالي للصحة والتعليم الأساســـي (25) مرتبة، وكان ذلك بسبب إدخال مؤشرين فرعيين جديدين هما: مؤشـــر نوعية التعليم الأساسي ونسبة الإنفاق على التعليم الأساسي، وقد حصلت فيهما سورية على ترتيب متأخر (83 و104 على التوالي).

مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي الفرعية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	نوع المؤشر
4.01	أثر الملاريا على الأعمال	43	44	-1	مسـح رأي
4.02	معدل انتشار الملاريا	55	61	-6	معلومة رقمية
4.03	أثر مرض السل على الأعمال	32	21	+11	مسـح رأي
4.04	معدل انتشار السل	56	53	+3	معلومة رقمية
4.05	أثر الإيدز على الأعمال	24	10	+14	مسـح رأي
4.06	معدل انتشار الإيدز	1	1	0	معلومة رقمية
4.07	معدل وفيات الأطفال	58	60	-2	معلومة رقمية
4.08	متوسط توقع الحياة	54	56	-2	معلومة رقمية
4.09	القيد في التعليم الأساسي	49	51	-2	معلومة رقمية
4.10	نوعية التعليم الأساسي	n\a	83	new	مسـح رأي
4.11	الإنفاق على التعليم	n\a	104	new	معلومة رقمية

مؤشرات الصحة

من النتائج المبينة أعلاه للمؤشـــرات من 4.01 الى 4.08 نلاحظ أنّ ســـورية حققت مرتبةً ممتازةً في بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة ومكافحة الأمراض، وكانت النتيجة الإجمالية جيدة في هذا المؤشر حيث تقدمت في العديد من المؤشرات الفرعيـــة (خلال عامي 2006 و2007 والتراجع البســـيط لا يعكس تراجعاً في المؤشـــرات)، الأمر الذي يعكس نتائج

الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة في العقود الماضية لقطاع الصحة والأموال الكبيرة التي أنفقت على هذا القطاع.
حصل تحسن ملحوظ في الكثير من المؤشرات على سبيل المثال انخفضت نسبة وفيات الأطفال من 132 في العام 1970 إلى حوالي 15 بالألف في عام 2006. كما تطور متوســط العمر المتوقع من 56 ســنة في عام 1970 إلى 72سنة في العام 2005.
كما ازداد عدد الأطباء والمراكز الصحية بشــكل كبير، وإذا ما تحققت الأهداف الواردة في الخطة الخمســية العاشــرة الخاصة بالقطاع الصحي فان ترتيب وتنافســية الاقتصاد السوري ستتأثر ايجابيا ليعزز هذا العامل من عناصر القوة التي تمتلكها سورية.

مؤشرات التعليم الأساسي

طُبِّق نموذج التعليم الأساســي لأول مرة في ســورية في العام الدراسي 2002 - 2003، وقد بلغت نسبة التحاق التلاميذ في ســورية بهذا التعليم في العام 2005- 2006 بحســب إحصاءات اليونسكو94.5 %. احتلت اليابان المرتبة الأولى على العالم بمعدل 99.9 %.

تعكس المؤشرات (من 4.09 الى 4.11) نوعية ودرجة توفر التعليم الأساسي للأفراد، ويظهر من مؤشر القيد في التعليم الأساسي بالنسبة لسورية تراجع الترتيب بشكل بسيط (مرتبتين)، ورغم أن نسبة التسرب في سورية هي في حدود معقولة (5.5 %)، لكنها تســتلزم الاهتمام والمعالجة وذلك لأثرها الســلبي على العائد الاقتصادي للأفراد وللمجتمع ككل. حيث أنّ الإنســان غير المتعلم لا يجيد التعامل مع التكنولوجيا الحديثــة، بالتالي هو عامل ذو إنتاجية منخفضة ودخل منخفض وسيورث الفقر لأبنائه.

أدت النتائج المتأخرة في مؤشري نوعية التعليم الأساسي ونسبة الإنفاق على التعليم الأساسي الذين ادخلا ضمن مؤشرات تنافســية التعليم الأساســي في تقرير 2007 - 2008 الى تراجع النتيجة الإجمالية لمؤشــر الصحــة والتعليم في العام 2007.

هدفت الخطة الخمســية العاشــرة إلى رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 98 %، كما أشارت إلى ضرورة تحسين نوعية التعليم الأساســي ليتلاءم مع الاحتياجات الحديثة، وذلك عبر تطوير المناهج ورفع ســوية المعلمين، ويعتبر تحقيق هذه الأهداف من الأولويات لزيادة تنافســية الاقتصاد، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن التعليم الأساسي يقدم المدخلات للتعليم الثانوي والعالي، وكلّما تحســنت نوعية التعليم الأساســي كلما خدم ذلك رفع مستويات التعليم الثانوي والجامعي، مما سينعكس إيجابا على الإنتاجية والتنافسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إستراتيجية التعليم في ماليزيا تركز على مرحلة التعليم الأساسي بشكل كبير كونها تشكل ركن الأساس في بناء الإنسان العصري.



2-3-4 مؤشرات تعزيز الكفاءة والفعالية

يتألف مقطع مؤشرات تعزيز الكفاءة والفعالية من ستة مؤشرات فرعية هي:

5. التعليم العالي والتدريب.
6. كفاءة أسواق السلع.
7. كفاءة أسواق العمل.
8. كفاءة الأسواق المالية.
9. الجاهزية التكنولوجية.
10. حجم الأسواق.

وينضوي تحت كل منها أيضا مجموعة من المؤشرات الفرعية سيتم تناولها بالتفصيل والشرح لا حقاً.

ولابد من الإشـــارة الى أن مؤشـــرات هذا المقطع رغم اختلاف التثقيل المعطى لها في مختلف مراحل تصنيف البلدان إلا أنها تحظى بأعلى مجموع نســب (135) في احتســاب مؤشر التنافســية الإجمالي مما يعكس أهميتها الكبيرة في تنافسية البلدان في مختلف مراحل تطورها.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5	التعليم العالي والتدريب	96	104	-8

المؤشرات الفرعية للتعليم العالي والتدريب

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	نوع المؤشر
5.01	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	+1	معلومة رقمية
5.02	عدد طلاب التعليم بعد الثانوي	90	93	-3	معلومة رقمية
5.03	جودة النظام التعليمي	99	102	-3	مسـح رأي
5.04	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71	+7	مسـح رأي
5.05	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	+5	مسـح رأي
5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n\a	121	new	مسـح رأي
5.07	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	+1	مسـح رأي
5.08	أعداد المتدربين	86	101	-15	مسـح رأي

يمتلك التعليم تأثيراً بالغاً على الإنتاجية والتنافسـية، وخاصةً مـع التطور والتخصص الذي طرأ على الاقتصاد العالمي، وتحوّله إلى اقتصادٍ معرفي يقوم على العلوم والاستخدام الكثيف للتقانة، وعليه أصبح النظام التعليمي مطالباً بتخريج نوعية عالية من اليد العاملة القادرة على التعامل بمهارة مع الابتكارات الجديدة. وقد حققت البلدان التي اسـتثمرت في العنصر البشري من خلال بناء أنظمة تعليم جيدة (وخاصة في التعليم ما بعد الثانوي) درجات عالية من النمو مقارنة بالدول ذات الأنظمة التعليمية التقليدية. كما أن تطوير النظام التعليمي ذو أهمية قصوى للدول التي ترغب بالارتقاء باقتصادياتها نحو

مراتب أعلى في سلســلة الإنتاج والقيمة المضافة، حيث أنّ الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ذات المحتوى التقاني المرتفــع، تتطلب عمالة ذات إنتاجية عالية، الأمر الذي يتطلب بدوره تأهيلاً وتدريباًعالياً. ولابد من الإشــارة هنا إلى أن اليد العاملة الماهرة والمعدة إعداداً جيداً تكســب أجوراً مرتفعة، بالتالي تستطيع أن تحافظ على مهارتها من خلال قدرتها على الإنفاق على التأهيل العالي، بينما اليد العاملة غير المتعلمة وغير المدربة منخفضة الأجر وهذا بدوره لا يمكنّها من الحصول على التدريب الجيد وهكذا تبقى كلا من الإنتاجية والأجور منخفضة.

إنّ الاســتثمار في التعليم لا يعني فقط تخصيص الأموال لبنــاء المدارس والجامعات والمعاهد، وتجهيزها ودفع الرواتب للمعلمين والموظفين (رغم أهميتها)، بل هو أعمق من ذلك بحيث يشــمل الاهتمام بنوعية التعليم المتمثلة بنوعية المناهج ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، وكفاءة الكوادر التدريسية بما يحقق نوعية عالية لمخرجات التعليم بكافة مراحله وفئاته.

يؤكد تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر 8 مراتب (من المرتبة 96 إلى المرتبة 104) أخرى عن النتائج (المنخفضة أساســاً) المحققة في العام الماضي في هذا المؤشــر حقيقة تخلف مخرجات التعليم في ســورية، وعدم قدرة المؤسســات التعليمية بمختلف أنواعها على مواكبة الاحتياجات المتغيرة والمتطورة باســتمرار لسوق العمل، بالتالي حرمان الاقتصاد السوري من الكفاءات والمواهب والكفاءات المدربة الضرورية لرفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية..

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.01	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	+1

يضم التعليم الثانوي في سورية عدة فروع، فإضافة إلى الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي، هناك الثانويات المتخصصة (التجارية والصناعية والزراعية والشــرعية). ويشــكّل الإقبال على التعليم الثانوي العام النسبة العظمى من عدد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي.

يعــود الاهتمام الكبير بالتعليم الثانوي الأكاديمي إلى كونه يمهــد الطريق أمام الطلاب نحو التعليم الجامعي، الذي يحظى بتقدير اجتماعي أعلى من بقية أنواع التعليم.

جاء ترتيب سورية في هذا المؤشر في المرتبة 94 في عام 2007 أي بتحسن طفيف عن عام 2006 (مرتبة واحدة).

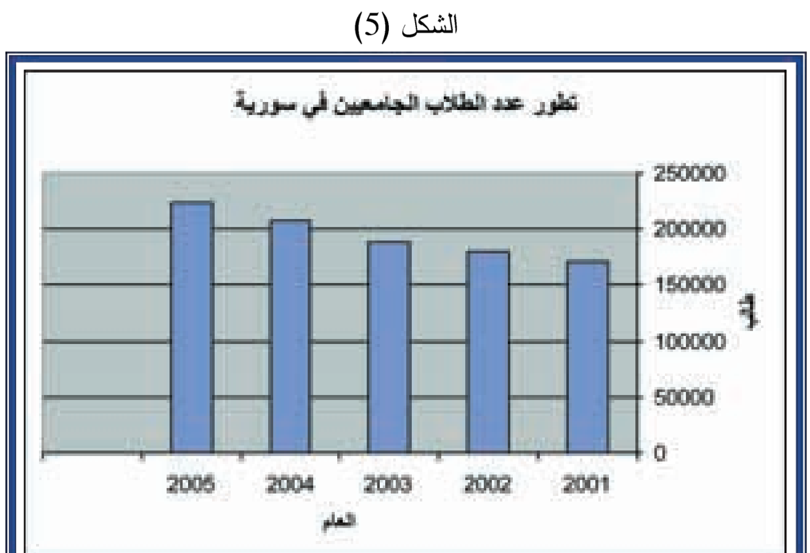
يعزى تأخر ترتيب ســورية في هذا المؤشر إلى مجموعة من الأسباب، يتمثل أولها في سياسات القبول المتبعة، حيث يتم توجيه (60 %) ممن انهوا مرحلة التعليم الأساســي إلى التعليــم الثانوي والباقي إلى التعليم الفني والمهني (الذي تقارب نســب التهرب فيه 50 %)، والســبب الثاني يعود إلى ارتفاع نســب الحرمان في المناطق الريفية وخاصة لدى الإناث، كما يلاحظ عزوف أعداد كبيرة عن الالتحاق بالتعليم الثانوي في الســنوات الأخيرة (لدى الذكور بشــكل خاص)، بسبب انخفاض مستويات الأجور للمتعلمين والخريجين الجامعيين، (حيث الفارق بين أجور المتعلمين وغير المتعلمين وخاصة لدى القطاع العام ضئيل لا يمثل حافزاً لمتابعة التعليم لديهم)، وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، بحيث بات الكثيرون يفضلون ممارسة مهنة حرة منذ الصغر دون الانتظار إلى ما بعد التخرج من الجامعة والبحث عن عمل حر.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.02	عدد الطلاب في التعليم بعد الثانوي	90	93	-3

يشير الشكل (5) إلى تطور عدد الطلاب السوريين في الجامعات السورية، خلال الفترة 2001- 2005،الذي سجل نمواً وســطياً قدره 7 % سنوياً. كما تطور عدد طلاب الدراســات العليا من 8,195 إلى 8,765 خلال نفس الفترة. ويظهر

الشكل (6) تطور أعداد المستجدين والخريجين سنوياً من الجامعات السورية، حيث لم يتجاوز عدد الخريجين عام 2005 الـ 22796 طالب. وتعكس النتيجة المتأخرة لهذا المؤشـــر قلة أعداد المتخرجين من الجامعات مقارنة بالدول الأخرى، وقد تم الإشـــارة إلى العلاقة الطردية بين نســـبة المتعلمين في المجتمع والإنتاجية والتنافسية، وخصوصاً إذا ما عرفنا إن نســـبة حملة الإجازة الجامعية إلى إجمالي القوة العاملة في ســـورية منخفضة جداً إذ تبلغ 6.8 % بحسب مسح قوة العمل لعام 2005.

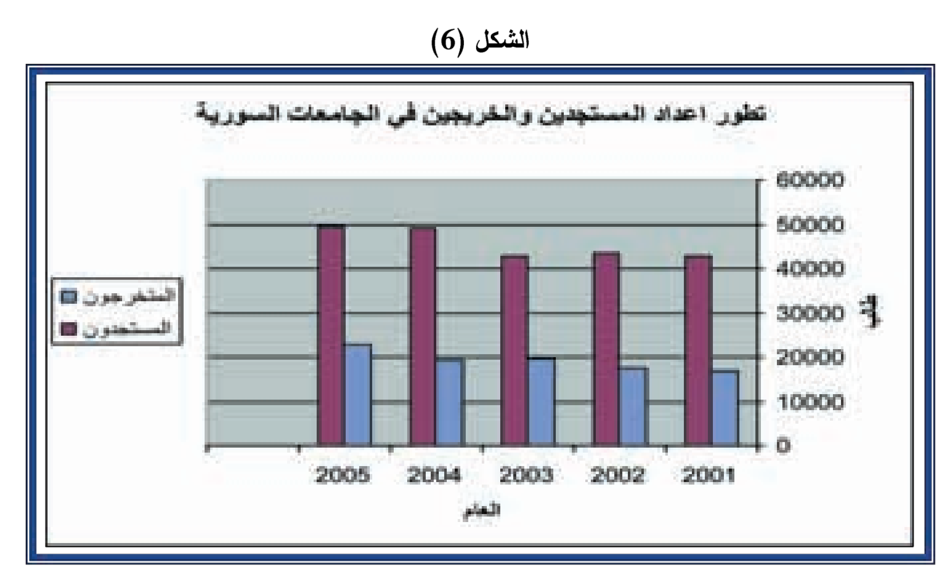
الشكل (5)



المصدر: المجموعة الإحصائية للعام 2006 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

بعد انتشـــار التعليم الجامعي الخاص ظاهرة ايجابية لجهة فســـح المجال أمام المزيد من الطلاب لتحقيق طموحهم بدراسة الفـــروع التي لم يتمكنوا من الدخول إليها في التعليم الحكومي (بســـبب نظام القبول فـــي التعليم الحكومي وما يتطلبه من معدلات عالية) شـــريطة الحفاظ على السوية العلمية المطلوبة، وبهذا الصدد من المهم السعي لاستقطاب جامعات خاصة أجنبية مرموقة لافتتاح فروع لها في ســـورية بهدف تحســـين واقع التعليم العالي وإدخال فروع تخصصية جديدة تتوافق والتطور الاقتصادي الحديث وخلق بيئة تنافســـية بين الجامعات الخاصة والحكومية الأمر الذي بدوره سيحسن من سوية جميع الخريجين.

الشكل (6)



المصدر: المجموعة الإحصائية للعام 2006 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصائية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.03	جودة النظام التعليمي	99	102	-3

تعكـس النتيجة المتأخرة والتراجع في الترتيب ضعف ثقة رجال الأعمال بنوعية النظام التعليمي، والسياسـات التعليمية القائمة على التوسـع الكمي، والتي كان من ايجابياتها توفير التعليم للجميع، ومن أجل ذلك تم بناء نظام تعليمي ضخم، إلاّ أنّ هذا النظام يعاني من الكثير من العيوب البنيوية ونواحي القصور، التي تنعكس سلباً على مستوى ونوعية التعليم.

لقد تغيرت شـعارات وأهداف العملية التعليمية في العالم من "التعليم للجميع" إلى "تعليم أفضل للجميع"، وانسـجاماً مع ذلك يلاحظ أن هناك اهتمام لدى الجهات المسـؤولة عن النظام التعليمي في سـورية بمختلف مراحله، بمعاينة عيوب هذا النظام ومحاولة تحسين كفاءته ومردوديته، وخاصة في المرحلة الثانوية والجامعية. وفي هذا الصدد بدأت وزارتي التربية والتعليم العالي منذ فترة بالقيام بخطوات محددة تهدف إلى رفع سـوية التعليم، وإعادة تأهيل الكوادر البشـرية العاملة في التعليم وتطوير المناهج، لتتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، إلا أن العملية تتطلب إشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي، خاصة في عملية تحديد محتويات المناهج بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.04	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71	+7

يقيس هذا المؤشـر نوعية وجودة تدريس مادتي الرياضيات والعلوم بأنواعها، في كل من التعليم الثانوي والجامعي، لقد أصبحت مادة الرياضيات من المواد الأساسية التي يستند عليها بناء الفكر العلمي القادر المبادر والمبدع، وتعليم الرياضيات هامٌ جداً في اقتصاد المعرفة لبناء قدرات بشرية عقلانية قادرة على التطوير والتنظيم وتقديم الحلول للمشاكل.
يمكن القول أن التحسن في ترتيب سورية في هذا المؤشر يعود إلى سياسة تطوير وتحسين المناهج الجارية حالياً وخاصة للمواد العلمية، ولكن النظرة السلبية إلى الرياضيات في مجتمعنا على أنها مادة جامدة ومنفرة، تؤدي إلى ضعف التحصيل وانخفاض عدد الطلاب المتفوقين في هذه المادة، يعود ذلك إلى عوامل عديدة أهمها: عدم قدرة مدرسي المادة على الربط بينها وبين بقية العلوم بشكل تكاملي بسبب عدم الترابط بين المناهج لمختلف المواد، الطريقة التلقينية اللفظية التي يتم بها تدريـس مادة الرياضيات والاعتماد على الحفظ دون الفهم. أما مـادة العلوم بأنواعها فهي أيضا تعاني إضافة إلى تخلف المناهج وطرق التدريس، من غياب المخابر والتجارب.

لا تعكس قوة المعلومات التي تتضمنها المناهج نقطة ايجابية، ما لم تترافق بنوعية عالية من التدريس والتدريب المخبري والتطوير المستمر للمناهج، بما يواكب التطور في بقية الدول في هذه العلوم وطرق تدريسها.
إنّ تطور علم الفيزياء والرياضيات والاستفادة من تطبيقاتهما، بات من أهم مقومات تنافسية البلدان ورفاهيتها، وخاصة في ظـل اقتصاد المعرفة والابتكار. وأكبر دليل على ذلك أن الدول التي تعتمد في تطوير صناعاتها على العلوم والاختراع، تحقق معدلات عالية من النمو بسبب احتواء منتجاتها على قيمة مضافة عالية جداً.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.05	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	5

تلعب كليات ومعاهد الإدارة في الدول المتقدمة دوراً بالغ الأهمية من خلال تزويد قطاع الأعمال بخريجين مؤهلين ليكونوا قادةً ومدراء يديرون العملية الإنتاجية بكفاءة وقدرة عالية، بما يساهم في تحسين إدارة اقتصاديات بلدانهم وتنافسيتها.

تعبّر النتيجة المتراجعة جداً لهذا المؤشـر (رغم التحسـن في الترتيب مؤخراً) على واقع كليات الاقتصاد ومعاهد تدريس الإدارة في سورية سواءً العالية أو المتوسطة، وانعكاس ذلك على سوية الخريجين ومقدراتهم التي اكتسبوها خلال سنوات الدراسـة، وتشـير إلى ضرورة إصلاح واقع هذه الكليات والمعاهد، سواء لجهة المناهج أو طرق التدريس، التي مازالت تعتمد على الجانب النظري فقط دون أيّ تدريب عملي أثناء الدراسـة، وهذه المسـؤولية لا تقع على المؤسسات التعليمية لوحدها بل تقع أيضاً على القطاع الخاص.

بدأت وزارة التعليم العالي في العام 2005 بمشروع لتطوير المناهج في كليات الاقتصاد في الجامعات السورية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، بحيث تتمكن من تلبية احتياجات السـوق وبالتالـي يتمكن الخريجون من التأقلم مع متطلبات الواقع الجديد المتمثل باقتصاد السوق الاجتماعي.

إطار رقم (5)

كليات الاقتصاد بين الواقع ومتطلبات المرحلة الجديدة

توجد في سورية أربع جامعات حكومية تضم كليات للاقتصاد تدرِّس المحاسبة، إدارة الأعمال، الإحصاء، والاقتصاد. وما زال القسم الأكبر من الطلاب يفضل دراسة المحاسبة لسهولة العثور على فرصة عمل بعد التخرج. وتحتاج هذه الكليات إلى إعادة هيكلة، وتحديث للمناهج بما يتلاءم مع احتياجات التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني وبما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد والإدارة.

كما لا بد من إعادة النظر في نوعية وطريقة إجراء بحوث الدراسـات العليا، بحيث يتم إشراك القطاع الخـاص في هذه الأبحاث كمشـارك في التمويل ومسـتفيد من النتائج. وينبغي أيضاً إشـراك القطاع الخاص ليساهم في التدريب العملي بحيث ترتفع نسبة التدريب العملي المسبق للخريجين خلال سنوات الدراسة.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n\a	121	new

تتكلم النتيجة المتأخرة جداً في هذا المؤشـر الجديد عن نفسـها، لكن الأسـباب في ضعف هذا المؤشر لا تعود إلى قطاع التربية والتعليم فقط بل تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف قطاع الاتصالات ورداءة خدمة الانترنت في سورية. وقد ساهمت العلامة المنخفضة جدا في هذا المؤشر (1.8 / 7 مع العلم أن وسطي العينة 3.7) في تراجع ترتيب سورية في المؤشر الرئيسي للتعليم العالي والتدريب.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
5.07	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	1
5.08	أعداد المتدربين	86	101	-15

يمثل عدم وجود سياسات أو خطط للتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث (على قلتها) من جهة، وقطاع الأعمال الخاص والعام من جهة ثانية، السمة الغالبة للعلاقة بين قطاع الأعمال والمؤسسات التعليمية، مع وجود بعض الطفرات لمثل هذا التعاون لدى بعض الجامعات والمعاهد كالمعهد العالي للإدارة العامة، (الذي يوزع الطلاب فيه إلى مختلف الجهات العامة للتدريـــب الميداني). كما تنعدم الآلية الناظمة والمحفزة لقيام أي تعـــاون بين هذه الجهات، مما يزيد من فجوة التباعد بين قطـــاع الأعمال ومخرجات التعليم. في الواقع يفتقر الخريجين من جميع الاختصاصات إلى الخبرات العملية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاجية والتنافسية.

إنّ المسؤولية هنا مشتركة بين قطاع الإعمال ومراكز الأبحاث والجامعات والحكومة، فقطاع الأعمال يجب أن يبادر نحو الطلبة والجامعات لتقديم التدريب مقابل الاســتفادة من ساعات عمل جزئية، ومراكز الأبحاث والجامعات يجب أن تكون أكثـــر قرباً من قطاع الأعمال وتلمس احتياجاته وتطوير المناهج بما يتلاءم مع هذه الاحتياجات، أمّا المســـؤولية الكبرى فتقع على الحكومة في إيجاد ووضع التشـــريعات اللازمة لتأطير العلاقة بين الجامعات والمراكز البحثية وقطاع الأعمال وإيجاد السبل المحفزة لقطاع الأعمال ليولي هذه المسالة الأهمية المطلوبة.

يعكس التأخر والتراجع المســتمر في ترتيب سورية في هذين المؤشرين (خاصة أعداد المتدربين) واقع عمليات التدريب والتأهيل الحالية ســواء في القطاع العام أو الخاص، التي تعاني من مجموعة من العيوب، ففي القطاع الخاص هناك عدد قليل من المؤسسات التي تقدم تدريباً أو تأهيلاً منهجياً ومدروسا للعمالة، وفي معظم الحالات يتم تدريب العمال والموظفين الجدد على أيدي زملائهم القدامى، والذين بدورهم تدربوا على يد من سبقهم، وهكذا تنتقل العقليات والأساليب القديمة في التدريب والعمل إلى الأجيال الجديدة.

أما في القطاع العام فتضاف مشـــكلة أخرى تتعلق بنوعية التدريب، حيث يتم تنظيم دورات تدريبية لا تناســب احتياجات العمل، ويتم إخضاع الجميع لنفس البرنامج التدريبي بغض النظر عن احتياجاتهم ووظائفهم، والســبب في ذلك يعود إلى الرغبة بإنفاق الميزانية المخصصة للتدريب وبالتالي الإدعاء بتحقيق الخطة التدريبية.

وإدراكاً لأهمية التدريب والتأهيل في رفع وتحفيز الإنتاجية، فقد تضمن مشـــروع قانون العمل الجديد نصاً يلزم منشـــات القطاع الخاص التي يزيد عدد العاملين فيها عن 50 بتخصيص 1 % من كتلة الأجور لدعم عملية التدريب ورفع مستوى مهارات العاملين.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6	كفاءة أسواق السلع	92	81	+11

يعتبر تخفيف القيود والتدخلات الحكومية الإنتقائية في أســواق السلع، وتوفر درجة من المنافسة السليمة شرطاً ضرورياً لتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين. وما يزيد من فعالية الأسواق تمتعها بالانفتاح من ناحية سهولة الدخول إليها وسهولة إجراءات الخروج وتصفية المشاريع، ويعتبر حجم الأسواق عاملاً من عوامل الجذب والتنافسية.
يعكس تحسن ترتيب هذا المؤشر الإجمالي (11مرتبة) صوابية الخطوات والإجراءات المتخذة حتى الآن من قبل الحكومة باتجاه تحرير الأســواق وإزالة كل المعوقات التي قد تمنع قيام أســواق تفســح المجال أمام الجميع من منتجين ووسطاء ومستهلكين للتنافس الشريف، ويشدد على ضرورة استكمال هذه الخطوات بإصدار التشريعات الضرورية في هذا المجال وخاصة قانون التجارة وقانون مكافحة الاحتكار وقانون الإفلاس.

مؤشرات كفاءة أسواق السلع

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	نوع المؤشر
6.01	شدة المنافسة المحلية	84	49	+35	مسح رأي
6.02	التحكم بالأسواق(الاحتكار)	n\a	61	new	مسح رأي
6.03	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0	مسح رأي
6.04	فعالية السياسة الضريبية	78	42	+36	مسح رأي
6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	n\a	30	new	معلومة رقمية
6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	-3	معلومة رقمية
6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	-3	معلومة رقمية
6.08	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	10	مسح رأي
6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	-4	مسح رأي
6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n\a	120	new	معلومة رقمية
6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1	مسح رأي
6.12	أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	n\a	112	new	مسح رأي
6.13	عبء الإجراءات الجمركية	n\a	96	new	مسح رأي
6.14	قوة الزبائن	n\a	55	new	مسح رأي
6.15	درجة تخصص الموردين	n\a	116	new	مسح رأي

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.01	شدة المنافسة المحلية	84	49	+35
6.02	التحكم بالأسواق (الاحتكار)	n\a	61	new
6.03	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0

تمتع الاقتصاد السوري بقطاعيه العام والخاص خلال العقود الأخيرة بقدر كبير من الحماية العالية، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمنشـــآت سواء في القطاع العام ونسبة كبيرة من منشـــآت القطاع الخاص. كما عانت الأسواق المحلية ولا تزال تعاني من احتكار بعض المنشـــآت وخاصة في مجال التســـويق والوكالات الحصرية لبعض المنتجات المحلية

والأجنبية، مما اضر بتنافسية الكثير من المنتجين المحليين خصوصاً في حالات تركز الاحتكار في سلع تستخدم كمدخلات للإنتاج. وتحتكر الدولة بعض الأنشــطة الإنتاجية والتوزيعية كالماء والكهرباء والهاتف الأرضي والإعلام المرئي والتبغ وحلج الأقطان.

وتســود فلسفة خاطئة في التنافس بين المنتجين إذ ينحصر التنافس أغلب الأحيان في تخفيض الأسعار على حساب جودة المنتج، علماً انه مع صدور قانون المنافسة سينحصر التنافس في تخفيض حقيقي في الأسعار وزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج مع الحفاظ على الجودة وتحسينها.

إطار رقم (6)

مقتطفات من الخطة الخمسية العاشرة

أصبــح من المفروض علــى الاقتصاد الوطني دخول معركة التنافس الحاد واقتحــام ميادين التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، وإن الصناعة التحويلية تشــكل المصدر الأساســي للميزات التنافســية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي. لذا تتبنى الخطة الخمسية العاشرة «سياسة تعزيز قوى السوق وبيئة المنافسة وإزالة الاحتكار» وذلك من خلال:

إلغاء الاحتكار الحكومي واحتكار الأفراد (الكوتا والاستيراد والتصدير)

تعديل قانون التجارة والإسراع بإصدار قانون التجارة الإلكترونية

إصدار قانون الشركات

إصدار قانون مكافحة الإغراق والدعم

تعديل مرسوم حماية الملكية الصناعية والتجارية والفكرية

إصدار قانون المنافسة

إنّ قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار الذي بات إصداره وشيكاً، يعتبر أحد الركائز الأساسية لاقتصاد السوق، مما سيسمح بضبط وزيادة التنافس المحلي الفعال عبر الســعي لاستخدام أفضل الأساليب الإنتاجية والتقانية والإدارية وتحسين الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي ســينعكس إيجابا على التنافســية الخارجية للاقتصاد السوري، علماً أن قطاع الإنتاج سيشهد خروج المشاريع والمؤسسات الإنتاجية غير القادرة على المنافسة وستبقى المؤسسات الكفوءة القادرة على التطور والمنافسة.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.04	فعالية السياسة الضريبية	78	42	+36
6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	n\a	30	new

كما كان متوقعاً فقد أدت التعديلات التي تمت خلال العامين الأخيرين على التشــريعات الضريبية إلى تحســن كبير في ترتيب ســورية في هذه المؤشــرات. وبعد أن كان النظام الضريبي (منذ ســنوات قليلة) من اكبر العوائق أمام الاستثمار والعمل في سورية، أصبحت السياسة الضريبية ومعدلات الضرائب من الميزات التنافسية الجاذبة في سورية. مع الإشارة إلى أن النتيجة التي حصلت عليها سورية في العام 2006 تعود إلى أنّ استطلاع الرأي تم قبل صدور المرسوم 51، الذي

خفض المعدلات الضريبية في سورية سواءً لجهة ضريبة الدخل الشخصية أو الضرائب على الشركات، بحيث أصبحت من أدنى المعدلات في المنطقة كما انه تضمن العديد من الحوافز والتخفيضات بحيث لم تعد الضريبية في ســورية تشكّل أي عائــق يذكر أمام الاســتثمار والعمل. ويبقى الأهم في هذا المجال تتبع كفاءة تطبيق هذه التشــريعات من قبل الإدارة الضريبية، بحيث لا يتم إفراغها من محتواها، كما انه من الضروري إرساء مفهوم المراجعة الدورية للسياسة الضريبية، لقياس وتقييم آثار التعديلات الجديدة في هذه التشريعات على بيئة الأعمال، وتعديلها عند اللزوم.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	-3
6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	-3

يعكس التراجع في الترتيب المتأخر نســبياً في هذا المؤشــر التعقيد النسبي في عدد الإجراءات المطلوبة لإقامة المشاريع في سورية، حيث مازالت هذه الإجراءات تتسم بالتعقيد، وتخضع لعدد كبير من الجهات المختلفة والمنفصلة التي ينخفض مســتوى التنسيق فيما بينها كثيراً. رغم كل التحســينات ومحاولات التبسيط مازالت هذه الإجراءات في سورية من اعقد الإجراءات في المنطقة، وفي تقرير للبنك الدولي عام 2007 احتلت سورية المرتبة 137من 178 مقابل المرتبة 130 من أصل 165 دولة عام 2006 محرزة تقدماً بســيطاً مقداره نقطتان مئويتان،وســت نقاط عن عام 2005 الذي احتلت فيه المرتبة 135من 160.

جدول (7): بعض مؤشرات المناخ الاستثماري لسورية وبعض الدول العربية والمجاورة

الوقت اللازم	تركيا	الجزائر	مصر	تونس	سورية	الأردن	لبنان	المنطقة
تأسيس مشروع / يوم	6	24	9	11	43	14	46	38.5
إجراءات الترخيص/ يوم	188	240	249	93	128	122	211	201.4
تصفية شركة / سنة	3.3	2.5	4.2	1.3	4.1	4.3	4	3.7
تسجيل ملكية/ يوم	6	51	193	49	34	22	25	48.4

المصدر: البنك الدولي (Doing Business repot 2007-2008)

ومازالت ســورية من الدول التي يتطلب فيها إقلاع المشــروع وقتا طويلاً، حيث تتعدد الإجراءات، والجهات التي يجب مراجعتها كما تتعدد الجهات المسؤولة عن منح التراخيص من الإدارة المحلية إلى الوزارات والجهات المختلفة الأخرى. وعلى سبيل المثال وبالمتوسط يتطلب الترخيص لإقامة مشروع في سورية 47 يوماً مقارنةً بـ 9 أيام في تركيا وأسبوعين في تونس.

إنّ ارتفاع عدد الأيام اللازمة للإقلاع بالمشــاريع يعتبر احد المعيقات للاســتثمار والنمو ويســاهم في إضعاف تنافســية الاقتصاد الوطني، ويشجع على نشوء القطاع غير المنظم وتعتبر التجربة التونسية في هذا المجال مثالاً يحتذى به.

الفصل الرابع

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.08	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	10

يقيس هذا المؤشر مدى موازنة السياسة الزراعية المتبعة بين مصالح كلٍّ من المزارعين ودافعي الضرائب والمستهلكين، ومدى انحياز هذه السياسة لإحدى هذه الجهات على حساب الآخرين.

يعتبر قطاع الزراعة من أهم واكبر القطاعات في الاقتصاد الســـوري فهو يشغل أكثر من 25 % من إجمالي المشتغلين، ويساهم بحوالي 20 % من الصادرات وحوالي 25 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعبر النتيجة المقبولة في هذا المؤشــر عن توازن السياســـة الزراعية في سورية إلى حد بعيد، علما أن قطاع الزراعة يحظى بدعم الدولة ويتجلى ذلك بأشــكال متعددة (مشـــاريع الري، القروض الزراعية، دعم مباشـــر لأسعار البذار، دعم مباشر لأسعار بعض المحاصيل الإستراتيجية...).

ويعكس التقدم في ترتيب ســـورية في هذا المؤشـــر حقيقة أن الدعم المقدم للقطاع الزراعي لم يعد يشــكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وانه بات يقل بكثير عن ما تقدمه البلدان الأخرى في هذا المجال، وخاصة البلدان المتقدمة.

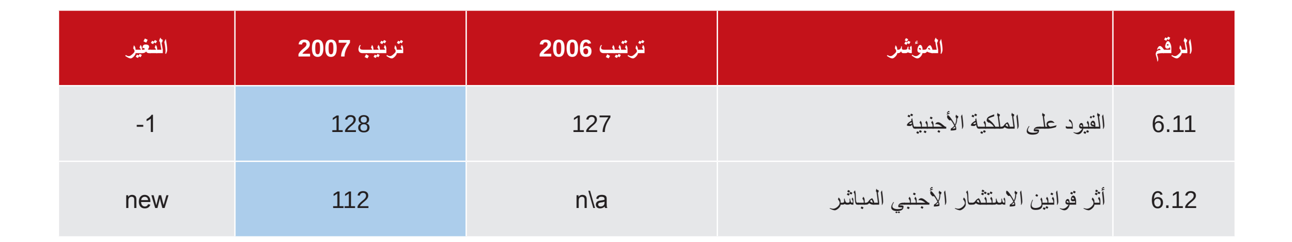
الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	-4
6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n\a	120	new
6.13	عبء الإجراءات الجمركية	n\a	96	new

أدت القيـــود الجمركية وغير الجمركية التي كانت مفروضة خـــلال الفترة 2001-2005 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، إلا أن هذه القيود أســـهمت في إعاقة حركة التجارة الخارجية وعدم انعكاس المســـتوردات من الســـلع الوسيطة والرأسمالية على زيادة الصادرات المصنعة.

لا تعكس النتائج المحققة في هذه المؤشـــرات الإصلاحات التي تمت على النظام التجاري في ســـورية في الفترة الأخيرة ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن استطلاع رأي رجال الأعمال تم قبل صدور العديد من هذه التعديلات.

شـــهد النظام التجاري القائم في سورية العديد من الإجراءات التي كان هدفها الرئيس تصحيح الأسواق المحلية وتخفيض التكاليف الصناعية. فعلى سبيل المثال كان أعلى معدل للرسم الجمركي[3] يصل إلى 255 %، بينما اليوم أعلى معدل هو 60 %، وأصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية في سورية هو 14.5 %، كما خفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى 1 % للمواد الأولية ويمكن أن تتصاعد إلى 5 % فقط بالنسبة لباقي المستلزمات النصف المصنعة أو المصنعة. كما تم السماح باستيراد الكثير من المواد المصنعة التي كان يُمنع استيرادها في السابق.

[3] اعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في احتساب هذا المؤشر على بيانات قديمة تعود للعام 2002، لعدم توفر بيانات حديثة عن سورية لدى المصادر التي يستمد منها المنتدى بياناته.



الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1
6.12	أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	n\a	112	new

يعود الســبب الرئيسي لتراجع ترتيب سورية في هذين المؤشرين إلى أن استطلاع رأي رجال الأعمال قد تم قبل صدور المرسومين رقم 8 ورقم 9 للعام 2007 الخاصين بالاستثمار في سورية.
حيث توجّت الحكومة مساعيها نحو تعزيز وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي في سورية بإصدار هذين المرسومين، وتم إزالة الكثير من القيود التي كانت تفرض على تملك الأجانب في ســورية، واوجد المرســوم 8 أسســاً ميسرة لتملك المســتثمرين الأجانب للأراضي والعقارات ومختلف الأصول العائدة لمشاريعهم، كما سمح للمستثمرين والعمال الأجانب بإخــراج الأربــاح والأجور. وعليه من المتوقــع أن يؤدي ذلك إلى إحــداث نقلة نوعية في جاذبية الاقتصاد الســوري للاستثمارات الأجنبية وتنافسيته. الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن ملموس في ترتيب سورية في هذا المؤشر مستقبلاً. وتشير الأرقام الأولية الى ارتفاع تدفق الاســتثمار الأجنبي المباشــر من 600 مليون دولار عام 2006 إلى 750 مليون دولار عام 2007، أي ما يقارب خمســة أضعاف ما كان عليه عام 2003، مع الإشــارة الى أن حصة الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي شكلت 50 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي عام 2007.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
6.14	قوة الزبائن	n\a	55	new
6.15	درجة تخصص الموردين	n\a	116	new

تساهم قوة الزبائن ودرجة تخصص الموردين في تعزيز تنافسية المنشآت في الاقتصاد، من حيث أسعار مدخلات الإنتاج وتنوعها وتوفرها، ويعتبر نشوء العناقيد من أهم العوامل التي تساعد وتؤدي الى وجود موردين محليين أقوياء يساهمون بتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير محتواه التقني.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7	كفاءة أسواق العمل	91	117	-26

كان هذا المؤشر من أكثر المؤشرات تراجعاً (26) مرتبة، وهذا دليل على الآثار السلبية على تنافسية الاقتصاد السوري التي يسببها استمرار غياب تشريعات عمل مرنة، تضمن حقوق كل من أرباب العمل والعمال والدولة.
بحيث تكون قوانين جاذبة للاســتثمار تعطي رجال الأعمال هامشاً من الحرية في إجراءات التوظيف والفصل وسياسات تحديد الأجور، مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية. ويتم العمل حالياً على إعداد قانون جديد للعمل، الذي من المفترض أن يكون منسجماً مع المرحلة الجديدة التي ينتقل إليها الاقتصاد السوري بحيث يكون جاذباً ومشجعاً للاستثمار إضافة إلى المساهمة بتقليص حجم القطاع غير المنظم.

المؤشرات الفرعية لكفاءة أسواق العمل

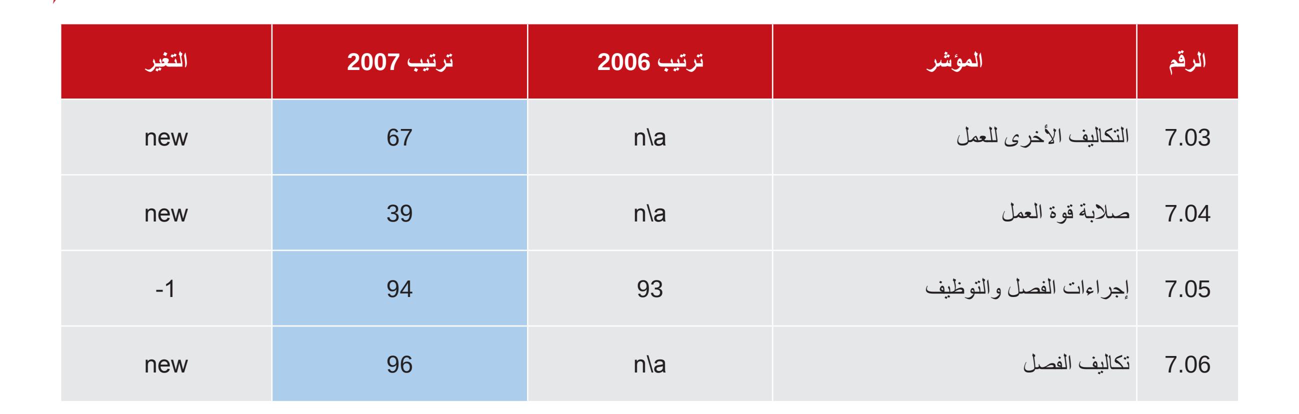
الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	المصدر
7.01	التعاون بين العمال والشركات	69	88	-19	مسح رأي
7.02	المرونة في تحديد الأجور	70	55	+15	مسح رأي
7.03	التكاليف الأخرى للعمل	n\a	67	new	معلومة رقمية
7.04	صلابة قوة العمل	n\a	39	new	معلومة رقمية
7.05	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	-1	مسح رأي
7.06	تكاليف الفصل	n\a	96	new	معلومة رقمية
7.07	الأجور والإنتاجية	68	97	-29	مسح رأي
7.08	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	+5	مسح رأي
7.09	هجرة الأدمغة	86	112	-26	مسح رأي
7.10	مشاركة المرأة في قوة العمل	n\a	115	new	معلومة رقمية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.01	التعاون بين العمال والشركات	69	88	-19

في ظل غياب قوانين عمل منصفة تحفظ حقوق كافة الأطراف، وتحدد واجباتهم والتزاماتهم وبسبب عدم توقيع عقود عمل ملزمة، تسود في أوساط العمال في سورية ثقافة غير مسبوقة هي ثقافة اللامبالاة والتغيب المستمر عن العمل، وعدم الاكتراث بمصلحة الجهة التي يعمل لديها العمال، ويؤكد العديد من رجال الأعمال أنّ الكثير من العمال يتغيب عن العمل لمجرد امتلاكه ما يسد به رمقه. وتنم هذه الثقافة عن ضعف الوعي والالتزام، وتنعكس بشكل كبير على إضعاف تنافسية المنشآت.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.02	المرونة في تحديد الأجور	70	55	+15

تقدمت سورية في هذا المؤشر (15مرتبة) ويشير ذلك بوضوح إلى تمتع القطاع الخاص، بمرونة جيدة في تحديد الأجور إذ تنظم القوانين عادةً طرق التفاوض لتحديد الأجور بين العمال والنقابات، وفي سورية لا يتم اللجوء إلى التظاهر والإضراب لتحديد الأجور. أمّا في القطاع العام والقطاع الحكومي فان الأجور غير مرنة، وتقررها لوائح محددة ولا يتم استخدام مكونات الأجور في تحفيز العاملين على زيادة إنتاجيتهم، لان أنظمة الحوافز المطبقة تساوي بين الجميع (منتج وغير منتج) دون تمييز، الأمر الذي ساهم بارتفاع نسبة العرض في سوق العمل وانتشار البطالة المقنعة.



الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.03	التكاليف الأخرى للعمل	n\a	67	new
7.04	صلابة قوة العمل	n\a	39	new
7.05	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	-1
7.06	تكاليف الفصل	n\a	96	new

تتســم إجراءات التوظيف والفصل من العمل في سورية بالتعقيد وتعكس النتيجة المتأخرة لسورية في مؤشري إجراءات الفصل والتوظيف وتكاليف الفصل واقع القوانين والتشــريعات الناظمة لسوق العمل حالياً، وتحيزها الكبير لصالح العمال على حساب أرباب العمل، مما يفسر إحجام الأغلبية الساحقة من أصحاب العمل عن استخدام العاملين بموجب عقود عمل نظامية، وحتى عند توقيع عقود عمل نظامية في العديد من المنشآت يُلزَم العمال بتوقيع استقالات غير مؤرخة يستخدمها أرباب العمل عند الضرورة.

أما في مؤشــر التكاليف الأخرى للعمل والتي تشمل الضرائب والتأمينات الاجتماعية والمصاريف المختلفة التي يتكبدها أرباب العمل شــكلت نسبتها في ســورية (17 % الأجر) وهي نسبة متوسطة، بينما ترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى حدود الـ50 %، إذ تبلغ في فرنسا 47 % وفي بلجيكا 55 %.

جدول (8): نسبة تكاليف التأمينات الاجتماعية والضرائب إلى الأجور							
الدولة	الأردن	سورية	تركيا	تونس	مصر	اسبانيا	بلجيكا
نسبة التكاليف الأخرى للعمل إلى الأجور%	11	17	21.6	21.8	26	30	55
المصدر تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008							

لقد أصبحت قوانين العمل في الدول المتقدمة منصفة لكل من العمال ومشــغليهم، وباتت تتضمن تفاصيل تتعلق بالحالات التي يجوز فيها تســريح العمال بدون تعويض، ودون الحصول على موافقة أية جهات رســمية أو نقابية، كما وتتضمن القوانين الحديثة قواعد مرنة للتوظيف والتســريح، تشــرح بوضوح قواعد الاســتخدام والحالات التي يمكن فيها تسريح العاملين دون تحمل تبعات قانونية، ومبرر ذلك يعود إلى أن المنظمين والمستثمرين سيقبلون على الاستثمار كلما انخفضت التكاليف والأعباء، وبالتالي تزداد فرص العمل وتنخفض معدلات البطالة وتتحسن معدلات النمو.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.07	الأجور والإنتاجية	68	97	-29

فيمـــا يتعلق بالعلاقة بين الإنتاجية والأجور يختلف الوضع كثيراً في ســـورية بين القطـــاع العام والقطاع الخاص. حيث أن القاعدة الاقتصادية التي تقول بان «الإنتاجية الحدية للعمل يجب أن تســـاوي بالحد الأدنى الأجر التنافســـي السائد في الســـوق»، لا تعمل في ســـورية وخاصة في القطاع العام، والدليل على ذلك انخفاض الإنتاجية في القطاع العام الصناعي

في الســـنوات الأخيرة رغم ارتفاع كتلة الأجور. وما يعيق ارتباط الإنتاجية بالأجر في القطاع العام في ســـورية ضعف الإدارة وعـــدم وجود إدارة اقتصادية للقطاع العام تعمل وفق مبادئ الربحية. أمّا الإنتاجية في القطاع الخاص ورغم عدم توفر بيانات رسمية حولها فيمكن القول أنها ترتبط بالأجور إلى درجة ما، ويتم التخلي عن العمالة التي لا تساهم في زيادة الإنتاج بســـهولة نسبية بســـبب عدم الالتزام بتوقيع عقود عمل مع معظم العاملين وبسبب انتشار ظاهرة توقيع الاستقالات مع عقود العمل.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.08	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	+5

يشـــكل ضعف الإدارة والكفاءات الإدارية إحدى نقاط الضعف الجوهرية في قطاع الأعمال السوري الخاص والعام. ففي القطاع الخاص الذي بمعظمه ملكيات عائلية وفردية ما تزال معظم منشـــآته تدار من قبل المالكين أنفســـهم، وفي كثير من الحالات تفتقر هذه الإدارة إلى المعرفة والخبرة المطلوبة الأمر الذي ينتهي بضعف الكفاءة والتنافســـية. أما القطاع العام فهو يعاني أيضاً وبشكل كبير من ضعف الإدارة، إلى ضعف الرواتب والأجور، قلة محفزات العمل في معظم المؤسسات الناتجـــة عن ضعـــف صلاحيات المدراء في تقديم الحوافز وتطبيق العقوبات الرادعة، الأمر الذي ســـاهم بتفاقم حالة هذا القطاع، بحيث باتت بعض شـــركاته تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. ونشير إلى أن التحسن الطفيف في ترتيب سورية في هذا المؤشـــر يعود إلى توجه بعض المؤسســـات في القطاع الخاص وخاصة المصارف الخاصة وشـــركات التامين للاعتماد على كفاءات إدارية عالية المستوى نظراً لخبراتها المستمدة من شركائها الاستراتيجيين.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
7.09	هجرة الأدمغة	86	112	-26
7.10	مشاركة المرأة في العمل	n\a	115	new

كغيرها من دول العالم الثالث تصدر ســـورية الأدمغة وخيرة أبنائها إلى الخارج حيث لا تتوافر لهم فرص عمل تناســـب كفاءاتهم ومهاراتهم، ويتسبب ذلك بانخفاض إنتاجية المجتمع وإبداعه، وتؤثر هذه الهجرة أيضا على المجتمع لجهة تحمله نفقات الدراســـة والإعداد ثم يقطف الآخرون ثمار هذه الكفاءات ذات الإنتاجية العالية، مما يساهم بتعميق الفجوة بين البلد المصـــدر للكفاءات والبلدان المســـتقطبة لها، ويؤدي هذا إلى المزيد من الهجرة. ويتم اســـتيعاب هذه الكفاءات من خلال اســـتقطاب الاســـتثمارات الأجنبية التي توفر لهم فرص العمل الجيدة علماً أنّ توفر هذه الكفاءات من الشروط الضرورية لتحفيز وجذب الاســـتثمار الأجنبي. إن تراجع ترتيب ســـورية في هذا المؤشر بشـــكل كبير يشير إلى تزايد نزعة هجرة الكفاءات، وتتحمل الدولة والقطاع الخاص مسؤولية كبيرة في الحد من هذه الظاهرة من خلال وضع أنظمة عمل وأجور محفزة تســـمح باستقطاب هذه الكفاءات الأمر الذي سينعكس تحســـناً كبيراً على الأداء المؤسساتي الحكومي وفي القطاع الخاص.

تعتبر ســـورية من الدول المتقدمة في مجال فســـح المجال أمام اســـتخدام المرأة في القطاعين العام والخاص، إذ تساوي القوانين بين النســـاء والرجال وتمنح المرأة بعض المزايا الخاصة. لقد دخلت المرأة مختلف الميادين في ســـورية وأثبتت قدرتها على تقديم أداء جيد يضاهي الرجال في بعض القطاعات كالتعليم والصحة حيث تبلغ نســـبة مســـاهمتها في قطاع التعليم 60 % من إجمالي العاملين.

يقيس هذا المؤشـــر نسبة مســاهمة المرأة في القوة العاملة إلى نسبة مشاركة الذكور وتبلغ هذه النسبة في سورية 40 لكل مئة بحسب الإحصاءات الرسمية، بينما يتجاوز عدد الدول التي تبلغ فيها أكثر من 80 % ال67 دولة.

ومع أن نســبة النســاء العاملات في القطاع العام أعلى منها لدى القطاع الخاص، فان نســب استخدام المرأة في القطاع الخاص في ســورية تعتبر مقبولة مقارنة بالدول العربية الأخرى، وإذا ما تم إضافة النســبة المرتفعة للنساء العاملات في الزراعة والقطاع غير المنظم فان الترتيب الحالي سيتحسن بشكل ملموس.

جدول (9): نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة إلى نسبة مشاركة الذكور

الدولة	الجزائر	تشاد	سورية	قطر	تونس	الأردن	تركيا	مصر
نسبة مساهمة المرأة	% 50	% 90	% 40	% 40	% 40	% 40	% 30	% 30
الترتيب من 130	114	30	115	120	122	124	125	129
المصدر تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008								

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
8	كفاءة الأسواق المالية	122	116	6

يعد تطور الأسواق المالية من أكثر المؤشرات التي أثرت وتؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد السوري حالياً، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم اكتمال وجود هذه الأسواق، سواء أسواق الأسهم أو السندات أو أسواق القطع الأجنبي، حيث أنّ المرحلة السابقة لم تكن تسمح بوجود مثل هذه الأسواق. أما بعدما حُسم الخيار بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وانطلاقاً من أهمية دور هذه الأســواق في تعزيز تنافســية الاقتصاد الوطني، فقد صدر القانون 22 لعام 2005 القاضي بإنشاء هيئة ســوق الأوراق المالية التي أنيط بها القيام بمجموعة من المهام استعداداً لإطلاق سوق دمشق الأوراق المالية وقد أنجزت الهيئة العديد من المهام خلال الفترة الســابقة ومن المتوقع أن تنطلق ســوق دمشــق للأوراق المالية بداية العام 2008. وبهــدف تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتســوية وانتقال ملكية الأوراق المالية تم إصدار القانون رقم /55/ لعام 2006 القاضي بإحداث سوق الأوراق المالية. كما صدر المرسوم رقم 60 للعام 2007 الخاص بإحداث أسواق سندات الدين العام وإدارة وتسنيد الدين العام.

المؤشرات الفرعية لكفاءة الأسواق المالية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	المصدر
8.01	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	-1	مسح رأي
8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	n\a	116	new	مسح رأي
8.03	سهولة الحصول على القروض	106	93	+13	مسح رأي
8.04	توفر رأس المال المغامر	99	107	-8	مسح رأي
8.05	القيود على تدفقات رأس المال	n\a	116	new	مسح رأي
8.06	درجة حماية المستثمرين	n\a	87	new	معلومة رقمية
8.07	متانة النظام المصرفي	120	105	+15	مسح رأي
8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n\a	112	new	مسح رأي
8.09	مدى الحماية القانونية	n\a	47	new	معلومة رقمية

يعد تحسن ترتيب سورية مؤخرا في هذا المؤشر (6 مراتب) مؤشراً ايجابيا على أهمية الخطوات المتخذة حتى الآن في تهيئة الشروط الموضوعية أمام انطلاق الأسواق المالية بأنواعها، ولكنه في ذات الوقت يشير إلى بطئ نسبي في هذه الخطوات.

أمّا القطاع المصرفي وعلى الرغم من التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة لجهة افتتاح مصارف خاصة تقليدية وإسلامية وإعادة تأهيل المصارف العامة، فإنه مازال دون مثيلاته في الدول المجاورة لجهة نوعية الخدمات المقدمة. إذ لايزال القطاع الخاص وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة يجد صعوبات كبيرة في الوصول إلى القروض المصرفية الأمر الذي يضع العراقيل أمام توسع وازدهار الكثير من هذه الشركات.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
8.01	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	-1
8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	n\a	116	new
8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n\a	112	new

يعود التراجع في ترتيب هذه المؤشرات إلى عدم إقلاع سوق دمشق الأوراق المالية إلى الآن، رغم الوعود العديدة بإقلاعها منذ مدة. حيث إن من شأن وجود سوق نشطة وفعالة للأوراق المالية تحقيق الكثير من الفوائد والمزايا للاقتصاد السوري لجهة تسهيل الحصول على التمويل والإسهام في:

- تعبئة المدخرات واستثمارها في توظيفات انتاجية.
- تخفيض كلفة الحصول والوصول إلى التمويل وخاصة طويل الأمد بما يمكن الشركات من التوسع وتحديث الإنتاج



والدخول الى أسواق جديدة.

- ربط الاقتصاد المحلي بمصادر الخبرة العالمية واستقدام التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي.
- مساعدة الشركات على تطبيق قواعد الحوكمة والإفصاح وتطبيق المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق.

وبالتالي المساهمة بدرجة كبيرة في تحسين تنافسية الاقتصاد السوري، ولكن المتوقع أن تكون السوق في بداياتها مقتصرة على عدد محدود من الشـــركات، كما يضعف السوق كثيراً عدم وجود أوراق مالية حكومية متداولة في الأسواق (سندات وأذونات الخزينة) حتى الآن.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
8.03	سهولة الحصول على القروض	106	93	+13
8.04	توفر رأس المال المغامر	99	107	-8
8.07	متانة النظام المصرفي	120	105	+15
8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n\a	112	new

تعتبر ســـهولة الوصول إلى رأس المال من أبرز ســـمات الاقتصاد التنافســـي الحديث. فمؤسسات القطاع الخاص تحتاج للتمويل طويل الأجل من أجل تمويل اســـتثماراتها الجديدة، والتمويل متوســـط الأجل لتمويل التوســـع الذي تجريه على أنشطتها القائمة، كما تحتاج للتمويل قصير الأجل لتمويل أنشطتها اليومية. كما أن القطاع العائلي يحتاج للتمويل من أجل شراء العقارات والسيارات.

على الرغم من الانفتاح الكبير الذي شهده القطاع المصرفي في سورية انطلاقا من دوره كمحرك لعملية الإصلاح وقاطرة للنمو، الذي نتج عنه دخول عدد من المصارف الخاصة (8 تجارية و3 إســـلامية) إلى السوق والتي استطاعت أن تجذب حوالي 17 % من إجمالي الودائع المصرفية، إلا أنّ أداء القطاع المصرفي في ســـورية رغم التحســـن في ترتيب مؤشر ســـهولة الحصول على القروض (13 مرتبـــة) بقي دون المطلوب مقارنة بالعديد من الدول المنافســـة ذات الاقتصادات المماثلة. إذ ما زالت عملية الوصول إلى التمويل مشكلة حقيقية في سورية لاسيما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولم تتمكن المصارف الخاصة إلى اليوم أن تنتج خدمات مصرفية تتلاءم وطبيعة هذه المنشآت إلا بشروط تعجيزية لأسباب عديدة أهمها: منافسة الحكومة حيث تحصل الحكومة على 58 % من إجمالي القروض ويحصل القطاع الخاص على 39 % فقط والقطاع المشترك على 3 %، القيود المفروضة على الإقراض بالقطع الأجنبي للقطاع الخاص، الخلل في هيكل الودائع المصرفية إذ أن معظمها ودائع قصيرة الأمد، ارتفاع تكاليف القروض المصرفية (رسوم متعددة مثل وضع وإزالة الرهن، رسم السحب على المكشوف، رسم الطابع، رسم تقييم المشروع)، يضاف إلى ذلك كله الأسباب الدينية حيث تشير الدراسات أنّ 80 % من الشركات الخاصة لا تتعامل مع القروض المصرفية لأسباب دينية، والتي من المتوقع أن تســـاهم المصارف الإســـلامية في حلها. ويزداد الأمر سوء إذا ما أردنا الحديث عن رأس المال المغامر حيث تكاد تنعدم الفرص أمام توفره إلا بتكاليف باهظة وشروط شبه مستحيلة مما أدى إلى تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر من الترتيب 99 إلى المرتبة 107.

إن تطوير القطاع المصرفي يطرح قضية مهمة هي تطوير الرقابة المصرفية للحفاظ على ســـلامة النظام المصرفي وقد ازدادت أهمية هذه القضية كثيرا بعد الأزمة الآســـيوية الشـــهيرة عام 1997، وقد وضع قانون النقد الأساســـي رقم 23 للعام 2002 قواعد الإشـــراف على أنشـــطة المصارف المتعلقة بالسيولة والتسليف والملاءة اعتماداً على معايير بازل 1

وبازل2، انعكست الجهود التي تبذلها السلطات النقدية في تطوير الرقابة على النظام المصرفي تحسناً ملموساً في ترتيب مؤشر متانة النظام المصرفي (15 مرتبة).

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9	الجاهزية التكنولوجية	109	109	0

يقيس هذا المؤشر السرعة التي يستفيد بها الاقتصاد المحلي من التكنولوجيا المتوفرة، سواءً التقانة الذاتية أو توطين التقانة المتوفرة في العالم، لتحسين إنتاجية صناعاته المختلفة.
لقد كان العامل التقني سبباً كبيراً للتباين في إنتاجية الدول المختلفة حيث حققت الدول التي اعتمدت على التقانة المتطورة باســتمرار معدلات نمو فاقت مثيلاتها في الدول التي اســتخدمت تقانة أقل أو أقدم نسبياً، وما التوسع الكبير والسريع في انتشــار المعرفة المعلوماتية وتزايد انتشــار اســتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلاّ دليل على التأثير الايجابي لاســتخدام التقانة والمعلومات في تحسين الإنتاجية والتنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن القدرة على توطين التقانة لا تتعلق فقــط بالقدرة المالية على اقتناء الآلات الحديثة وخطوط الإنتاج المتطورة فحســب، بل تتعداها إلى توفر عاملين مهمين: أولهمــا وجود طبقة من رجال الأعمال الراغبين باســتقدام هذه التقانة وتطويعها، والثاني هــو توفر طبقة عاملة مزودة بالمعارف اللازمة للتعامل مع الآلات الحديثة وتشغيلها بالشكل الأمثل.
حافظت ســورية على ترتيبها المتراجع جداً في هذا المؤشــر (131/109)، ما يعني استمرار تدني القدرة التكنولوجية للاقتصاد السوري سواء بالنسبة للتكنولوجيا التقليدية أو بالنسبة لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة.

المؤشرات الفرعية للجاهزية التكنولوجية

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	المصدر
9.01	توفر التقنيات الحديثة	n\a	61	new	مســح رأي
9.02	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	-19	مســح رأي
9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	-7	مســح رأي
9.04	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	122	108	+14	مســح رأي
9.05	الهواتف النقالة	98	102	-4	معلومة رقمية
9.06	مستخدمي الانترنت	89	93	-4	معلومة رقمية
9.07	عدد الحواسب الشخصية	81	84	-3	معلومة رقمية
9.08	مشتركي حزم الإنترنت	n\a	109	new	معلومة رقمية

وقد أشــارت الخطة الخمسية العاشرة بأن تراجع الجاهزية التكنولوجية في سورية إنما يرجع إلى نقاط الضعف والعيوب البنيوية التي أصابت منظومة البحث العلمي في الجامعات السورية خلال العقود القليلة الماضية، حيث أصبحت الجامعات الســورية تعاني من غياب لمنظومة فاعلة للبحث العلمي ومن ضمــور في معاهد ومراكز البحث التخصصية وتقادم في

مخابرها، الأمر الذي أدى إلى ترهل رأس المال البشري وتآكله وتراجع نوعية الكفاءة التي كان قد حصل عليها، فلم نعد نمتلك إلا مدرسين جامعيين مستنزفين وقلة نادرة من الباحثين العلميين المبدعين والمبتكرين.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9.01	توفر التقنيات الحديثة	n\a	61	new
9.02	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	-19

على الرغم من أنّ القطاع الخاص في سورية لا يساهم في تمويل البحث العلمي، إلاّ أنه يسعى إلى إدخال التقانات الإنتاجية الحديثة من خلال استيراد خطوط إنتاج حديثة ومتطورة، ويلاحظ ارتفاع قيم الآلات والتجهيزات المستوردة والداخلة في تجهيزات المشاريع المشملة على القانون رقم 10 خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير حيث كانت في العام 2001 تساوي 4.5 مليون ليرة لكل مشروع وارتفعت إلى 348.8 مليون ليرة في العام 2006.

بالرغـم من انخفاض قيم المســتوردات من الآلات مقارنة بالدول الأخرى إلاّ أنها تعطــي دلالة على أنّ القطاع الخاص والاســتثمار الأجنبي المتدفق إلى ســورية بدأ يستثمر في مشـــاريع ذات تكاليف مرتفعة وتقانة عالية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على ترتيب سورية في مؤشر توفر التقنيات الحديثة حيث احتلت مرتبة متوسطة (131/61).

الشكل رقم (7)



المصدر: تقرير الاستثمار الأول- هيئة الاستثمار

بالمقابل يشــير واقع حال المؤسســات القائمة في سورية إلى نقاط ضعف في هذا المجال تتجلى في اكتفاء الشركات على اســتقدام التكنولوجيا من الخارج دون تطويرها، الاكتفاء بالحصول على تراخيص من الشركات الأجنبية، وعدم الاهتمام بالأبحاث والتطوير والاكتفاء بالتركيز على عمليات الإنتاج دون التركيز على الإبداع والتطوير، الأمر الذي يؤكده ضعف الإنفاق على البحث والتطوير (ناهيك عن معاناة معظم شركات القطاع العام في هذا المجال).

يعكس التراجع في ترتيب ســورية في مؤشــر الاســتيعاب التكنولوجي للشــركات (من المرتبة 85 إلى المرتبة 104) استمرار هذه المعاناة، كما فاقمت العقوبات الأمريكية على سورية من مشكلة الحصول على بعض المنتجات التكنولوجية وخاصة في مجالي الاتصالات والطاقة.

بدورها تســعى الحكومة إلى تطوير وتعزيز المشــاركة مع القطاع الخاص بهدف زيادة قدراته التقانية، ودور الدولة هنا ذو أهمية كبيرة في تقديم بعض الحوافز مثل: تعديل فترات اســتهلاك العمر الإنتاجي للآلات لمســاعدة الشــركات على استبدال تجهيزاتها بتجهيزات احدث، كما يمكن إعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية عن قيمة التجهيزات الالكترونية الحديثة والبرمجيات.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	-7

أدت القوانين المتقادمة إلى إعاقة نمو قطاع الاتصالات ولاســيما أنظمة العقود وأنظمة العاملين، مما اثّر ســلباً على أداء المؤسسة العامة للاتصالات، وأدى الروتين والبيروقراطية إلى إفشال العديد من المناقصات لشراء كابلات، خلال العامين الماضيين بحجة ارتفاع الأســعار، مما ســاهم في إعاقة نمو قطاع الاتصالات وتوقفه عن توســيع خدماته وتلبية الطلب المتزايــد على خدمات الهاتف الثابت وتطبيقاتها وخاصــة للمناطق الصناعية الجديدة والقائمة. كما تحد أنظمة التعاقد مع العاملين وخاصة نظام الأجور من استقطاب كفاءات فنية عالية، وتحد من طموح وعطاء الكفاءات المتوفرة.

إن الترتيب المتأخر جداً في هذا المؤشر والتراجع في الترتيب (-7 مراتب) بحيث أصبحت سورية في ذيل الترتيب يدل علــى مقدار المعاناة التي يتكبدها رجال الأعمال والمواطنون عمومــاً للحصول على خدمات جيدة في مجال الاتصالات والمعلومات. كما يعكس ضعف الخدمات التي تقدمها المؤسســة العامة للاتصالات من حيث رداءة وبطء مخدمات شبكة الإنترنت ومحدودية الخدمات المقدمة، لابد من الإشــارة أيضاً إلــى أن تأخر إصدار قوانين التوقيع الالكتروني والتجارة الالكترونيــة قد حرم بيئــة الأعمال من الكثير من الخدمات المالية الالكترونية، كالبنــك الالكتروني والنقود الالكترونية، كما حرمها من إعادة هيكلة سلاســل القيمة في الكثير من الصناعــات من حيث تقييد قدرتها في إدارة العلاقة مع المورد والزبون وضبط المخزون.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9.04	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	122	108	+14

يســاهم الاستثمار الأجنبي في نقل وتوطين التكنولوجيا، ويتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها النشاطات والقطاعات التي يتوجه إليها الاســتثمار الأجنبي وحجم رأسمال المشاريع. وتدل الأرقام إلى أنّ سورية تمكنت في السنوات الأخيرة وعلى الرغم من المناخ العام غير المواتي في المنطقة، من جذب كمية جيدة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المنطقة[4] في العام 2006.

[4] رغم أجواء عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة، والعقوبات الأمريكية فقد بلغ حجم الوارد منها في العام 2006 إلى سورية 2.6 مليار دولار (أطلقت 67 مشروعاً اتجه معظمها للصناعة)، مقارنةً بـ 4.46 مليار دولار مجموع الاستثمارات الأجنبية المحققة خلال الفترة (2001 - 2005).

حصلت ســورية في هذا المؤشــر على الترتيب 122 من أصل 128 في تقرير عام 2006 يعود الســبب في النتيجة المتأخرة في هذا المؤشــر أن الاســتثمار الأجنبي المتدفق إلى ســورية لا ينقل التكنولوجيا الحديثة بالدرجة المطلوبة ولا يوطنها، ويعود الســبب في ذلك إلى أنّ معظم هذا الاســتثمار حتى الآن كان في مجالات ريعية ضعيفة المحتوى التقاني أو مشــاريع ســياحية وعقارية. أما في تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 فتحسّن الترتيب إلى المرتبة 108/ 131 وهذا مؤشــر ايجابي على زيادة الاســتفادة من مساهمة الاستثمار الأجنبي في نقل التقانة حيث تشير الأرقام إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة في عام 2006 توجهت إلى مشاريع صناعية.

جدول (10): بعض مؤشرات التقانة والاتصالات لمجموعة من دول الجوار+أمريكا

	تركيا	اليونان	الأردن	أمريكا	سورية
الهواتف النقالة	49737300	10349600	1844100	217176500	3889300
مستخدمي الانترنت	16711900	2365600	962.300	182779300	1311.500
الحواسب الشخصية	4850600	1227000	438.600	212973300	551.100
الخطوط الهاتفية	19008200	6330900	617.300	192920500	3241700

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات- نشرة 2006

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9.05	الهواتف النقالة	98	102	-4

بدأت خدمة الهاتف النقال في سورية في العام 2001، ويتولى مشغلين رئيسيين من القطاع الخاص بالتعاون مع المؤسسة العامة للاتصالات إدارة وتشغيل هذا القطاع. وقد تطور عدد المشتركين خلال خمسة سنوات بشكل كبير بحيث تجاوزت نسبة النمو السنوي في هذا القطاع 250 % سنوياً، وبلغ عدد المشتركين في نهاية 2005 2.8 مليون مشترك وتجاوز في نهاية 2006 الـ 3.3 مليون مشترك. وعلى العكس مما يتوقعه البعض حيث لم يؤد استخدام الهاتف الخلوي إلى انخفاض في استخدام الهاتف العادي، سواءً من حيث عدد طلبات الاشتراك أو عدد الدقائق المستهلكة.

إن الترتيب المتأخر لســورية في هذا المؤشر يعكس تأخراً في عدد الخطوط منسوبة إلى السكان مقارنة بالدول الأخرى، وهذا أمر مبرر لأن ســورية كانت من أخر الدول في المنطقة التي أدخلت هذه الخدمة، كما أن تراجع الترتيب في تقرير التنافســية العالمي 2007-2008 يعود إلى اســتخدام البيانات الإحصائيات العائدة للعام 2005 في احتســاب الترتيب وهي نفســها استخدمت لحساب المؤشر في التقرير السابق، إضافة لدخول ثلاثة دول جديدة. وبالمقابل فان معدلات النمو المرتفعة لهذا القطاع ستنعكس إيجاباً على ترتيب سورية في هذا المؤشر مستقبلاً.

إطار رقم (7)

التنافسية وتقانة المعلومات

"أدرك العالم في الســـنوات الأخيرة دور تقنية المعلومات والاتصالات في التغيرات الكبيرة التي شهدها قطاع الأعمال والمشـــهد الاقتصادي الدولي عموماً، وتطوير كفاءة الأفـــراد، فضلاً عن تعزيز التواصل من خلال المجتمعات الافتراضية. وانطلاقاً من إدراكه لأهمية تقنية المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي لدفع عجلة النمو والازدهار، يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الســـنوي منذ عام 2001، بهدف تقييم الجاهزية التقنية لأكثر من 100 اقتصاد حول العالم، وتوفير وسيلة موثوقة تتيح الحوار بين القطاعين العام والخاص، بمشاركة صناع القرار وقادة الأعمال وبقية الأطراف المعنية، من أجل تقييم التطور على نحو متواصل".

كلاوس شواب

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

للمنتدى الاقتصادي العالمي

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
9.06	مستخدمي الانترنت	89	93	-4
9.08	مشتركي حزم الإنترنت	n\a	109	new

رغـــم التأخر الكبير الذي حدث في تنفيذ البنى التحتية اللازمة لتشـــغيل الانترنت في ســـورية، والذي يعود إلى أســـباب عديدة، فقد بدأ مع نهاية عام 2004 الاســـتثمار التجريبي لمشروع شبكة تراسل المعطيات والانترنت في سورية، ودخل بالتشـــغيل الفعلي في مطلع عام 2005، مما ســـمح بتوفير الخدمة لشرائح أكبر وبأسعار معقولة تنخفض باستمرار ونما عدد المســـتخدمين من 30 ألف عام 2000 إلى أكثر من مليون مشـــترك مطلع عام 2007. ويشـــكل النمو المتزايد في عدد المســـتخدمين ضغطاً كبيراً على الشبكة ويتســـبب بأعطال فنية عديدة، مما يفسر رداءة نوعية الخدمة مقارنة بالدول الأخرى.

يعود تراجع الترتيب في عام 2007 في هذين المؤشرين الى نفس الأسباب المتعلقة بالمؤشر السابق لجهة استخدام بيانات 2005 دون الأخذ بعين الاعتبار النمو الكبير خلال العامين الأخيرين في عدد المستخدمين لهاتين الخدمتين.

يساهم تطور تقانة الاتصال والمعلومات في زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل وتنشيط التسويق، حيث أصبحت التجارة الكترونية تشكل نسباً عالية من النشاط التجاري الداخلي والعالمي، كما أن منتجاتها تستخدم في الكثير من أنشطة الفروع الأخرى كالبورصات والمصارف وشركات الطيران والإعلام وغيرها.

وأصبح قطـــاع المعلومات والاتصالات من اكبر القطاعات في اقتصاديات الدول المتقدمة من حيث حجم الاســـتثمارات وعدد العاملين والقيمة المضافة، ومن المهم جداً لســـورية أن تسعى لاســـتقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير الأطر القانونية المحفزة بما يساهم في تطوير هذا القطاع وجعله قطاعاً مولداً للنمو والقيمة المضافة العالية إضافة إلى مساهمته في تطوير بيئة الأعمال.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	المصدر
10	حجم الأسواق	n\a	62	new	
10.01	حجم الأسواق المحلية	n\a	63	new	معلومة رقمية
10.02	حجم الأسواق الخارجية	n\a	74	new	معلومة رقمية

يقيس هذا المؤشر حجم كل من الأسواق المحلية والخارجية، إذ يلعب حجم الأسواق دوراً مهماً في دعم التنافسية من خلال المساهمة في تطوير أداء كلّ من: المنتجين، الموردين، الزبائن، فكلّما توسّع حجم الأسواق أمكن الاستفادة من وفورات الحجم وتخصص الموردين، وشكّل ذلك عامل جذب لمستثمرين جدد.

يتم احتساب حجم الأسواق المحلية كما يلي: الناتج المحلي الإجمالي المحلي + (الصادرات – الواردات).
أما الأسواق الخارجية فتحسب بجمع الصادرات مع الواردات من كل السلع والخدمات.
وتعتبر النتيجة المحققة في هذا المؤشر مقبولة نوعا ما، ويعود السبب في ذلك الى التطور والنمو الكبير في الصادرات والواردات السورية في السنوات الأخيرة والذي نجم عن تحرير التجارة الخارجية وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، حيث نمت نسبة (الصادرات+الواردات) الى الناتج المحلي الإجمالي من 45 % عام 2003 الى 60.64 % عام 2006. ومع ذلك فانه يجب التنبه الى العجز في الميزان التجاري إذ يلاحظ أن الواردات ازدادت ونمت بنسبة اكبر من نمو الصادرات مما أدى الى تحول رصيد الميزان التجاري السوري من فائض بمقدار (700مليون دولار) في عام 2003 الى عجز بمقدار(526 مليون دولار).

3-3-4 عوامل تعزيز الابتكار

يتألف هذا المقطع من مؤشرين رئيسيين هما:
11. مدى تطور بيئة الأعمال
12. الابتكار
يتألف كل منهما من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي سيتم تناولها في هذا الفصل، ويعتبر هذا المقطع من المقاطع الهامة في احتساب مؤشر التنافسية المعزز للنمو للدول المتقدمة التي وصلت الى مرحلة الإبداع والابتكار، إذ أن الثقل المعطى له هو 30 %، بينما ثقله في البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية 5 % وفي اقتصاد الكفاءة 10 % .

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
11	مدى تطور بيئة الأعمال	109	72	+37

كان مؤشر كفاءة قطاع الأعمال أفضل المؤشرات تقدماً (+37) درجة، حيث جاءت سورية في المرتبة 72 مقابل المرتبة 109 عام 2006. الأمر الذي يشير إلى تجاوب قطاع الأعمال الخاص مع الإصلاحات والإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن. وقد احتلت سورية ترتيباً متقدماً نسبياً في مؤشرات نوعية ووجود المزودين المحليين ووجود سلسلة القيمة. وتراجع قليلا مؤشرا الكفاءات التسويقية للشركات و طبيعة الميزة التنافسية.

المؤشرات الفرعية لتطور بيئة الأعمال

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	المصدر
11.01	عدد الموردين المحليين	52	32	+20	مسح رأي
11.02	نوعية الموردين المحليين	76	64	+12	مسح رأي
11.03	درجة تطور العناقيد	n\a	92	new	مسح رأي
11.04	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	-14	مسح رأي
11.05	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	+23	مسح رأي
11.06	التحكم بالتوزيع العالمي	21	10	+11	مسح رأي
11.07	تطور العمليات الإنتاجية للشركات	93	70	+23	مسح رأي
11.08	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	-6	مسح رأي
11.09	قبول تفويض الصلاحيات	109	83	+26	مسح رأي

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
11.01	عدد الموردين المحليين	52	32	+20
11.02	نوعية الموردين المحليين	76	64	+12
11.03	درجة تطور العناقيد	n\a	92	new

تقاس درجة تطوّر الصناعات الداعمة لقطاع صناعي ما بمدى توفر المزودين المحليين ونوعيتهم، وقد أثبتت الدراسات أن وجود منتجين محليين يزودون الشركات الصناعية بمستلزمات الإنتاج والخدمات المختلفة بكفاءة عالية وأسعار منافسة يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع، وبالتالي يحسّن القدرة التنافسية للشركات المنتمية إليه. وكلّما ازداد عدد المزودين المحليين واشتد التنافس بينهم كلما انعكس ذلك إيجابا على أدائهم وبالتالي على أداء وإنتاجية الصناعات المرتبطة.
يدل تعدد الترابطات الخلفية والأمامية وزيادة نسب التبادل والتكامل داخل الصناعة الواحدة على تخصصٍ عالٍ في الصناعات الأمر الذي يعكس درجةً عاليةً من التطور وارتفاع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية. يمكن القول انه بالنسبة لسورية يتوفر عدد مقبول من المزودين المحليين ويتبين ذلك من التطور الكبير في ترتيب سورية في هذا المؤشر (حيث تقدمت من المرتبة 128/52 إلى المرتبة 132/32) إذ تعتمد معظم الصناعات التحويلية على المواد الأولية المصنعة والمتوفرة محلياً، كما أن تحرير التجارة وتخفيض الرسوم على المواد الأولية ساهم في زيادة أعداد الموردين المحلين ونوعية خدماتهم.

تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة ازدهار صناعة معينة ذات ترابطات أمامية وخلفية متعددة، مما يساهم بنشوء شبكة من الموردين والمنتجين والمسوقين الذين يقدمون لهذه الصناعة مدخلاتها أو يستخدمونها كمدخلات إنتاج في صناعاتهم،

وكلما ازداد التشـــابك والترابط بين مختلف حلقات العنقود ارتفعت كفاءة الإنتاج والتســـويق وانخفضت التكاليف، ويمكن اعتبار الانتقال إلى المدن الصناعية خطوة أولى على طريق نشوء العناقيد. لكن رغم إقامة العديد من المدن الصناعية في مختلف المحافظات، إلا أنّ نســـبة كبيرة من الصناعات الســـورية تتمركز في أماكن مشتتة (موطن نشوئها القديم) خاصة في مدينتي دمشـــق وحلب، الأمر الذي يعيق نشـــوء وتشـــكل العناقيد الصناعية، ورغم أن الحكومة قد سعت لإقامة مدن صناعية جديدة (حسياء، دير الزور) إضافة إلى المدن القائمة في كل من دمشق وحلب بهدف تحقيق مجموعة من المزايا التـــي يأتي في مقدمتهـــا تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز الصناعات على التمركز قـــرب أماكن توفر اليد العاملة والمواد الأولية والخدمـــات المختلفة ومنافذ التصدير، ورغم المحفزات المتوفرة إلا أن الإقبال مازال دون المطلوب، الأمر الذي يطرح ضرورة معالجة العقبات التي مازالت تمنع الكثير من المنشـــآت وخاصة في القطاع غير المنظم من الانتقال إلى هذه المدن.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
11.04	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	-14
11.05	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	+23

يقيس المؤشـــر (11.04) إذا ما كانت طبيعة الميزة التنافسية للشركات في البلد تعود إلى انخفاض التكلفة أو توفر المواد الأولية المحلية (المزايا النسبية الموروثة)، أم أنها تعود إلى أن الشركات تتبع عمليات إنتاج متميزة وتنتج منتجات فريدة. فكلما كانت الميزة التنافسية للصناعة ناجمة عن التميز والتفرد دل ذلك على تنافسية نوعية عالية، وارتقاء الاقتصاد على سلم سلسلة القيمة، أما إذا كان الاعتماد في بناء المزايا التنافسية يتم فقط على المزايا النسبية الموروثة فيشير إلى تنافسية اقل قوة وتميزاً.

يشير التراجع في النتيجة المتأخرة في هذا المؤشر إلى أن تنافسية الصناعات السورية مازالت تعتمد على المزايا النسبية الموروثة ويتجلى ذلك من خلال الاعتماد الكبير في الصادرات الســـورية على المواد الأولية الخام أو نصف المصنعة أو الصناعات التحويلية البسيطة.

وتتســـم الصناعات في ســـورية كما في بقية الدول النامية بضعف تكاملها وترابطهـــا الداخلي، إذ تتكون في معظمها من صناعـــات تتمركز في المراحل الدنيا من سلســـلة القيمة، وتتصف بأنها ذات قيمة مضافة منخفضة، ومعظم النشـــاطات الصناعية تقتصر على إنتاج وتصدير منتجات وســـلع معظمها مواد أولية أو صناعات تحويلية بســـيطة، قليلة المحتوى التقني والإبداعي، تســـتورد تصاميمها من الخارج كما تعتمد على الخارج في تأمين الآلات والمواد الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، (عدا الصناعات الغذائية والنسيج ومواد البناء).

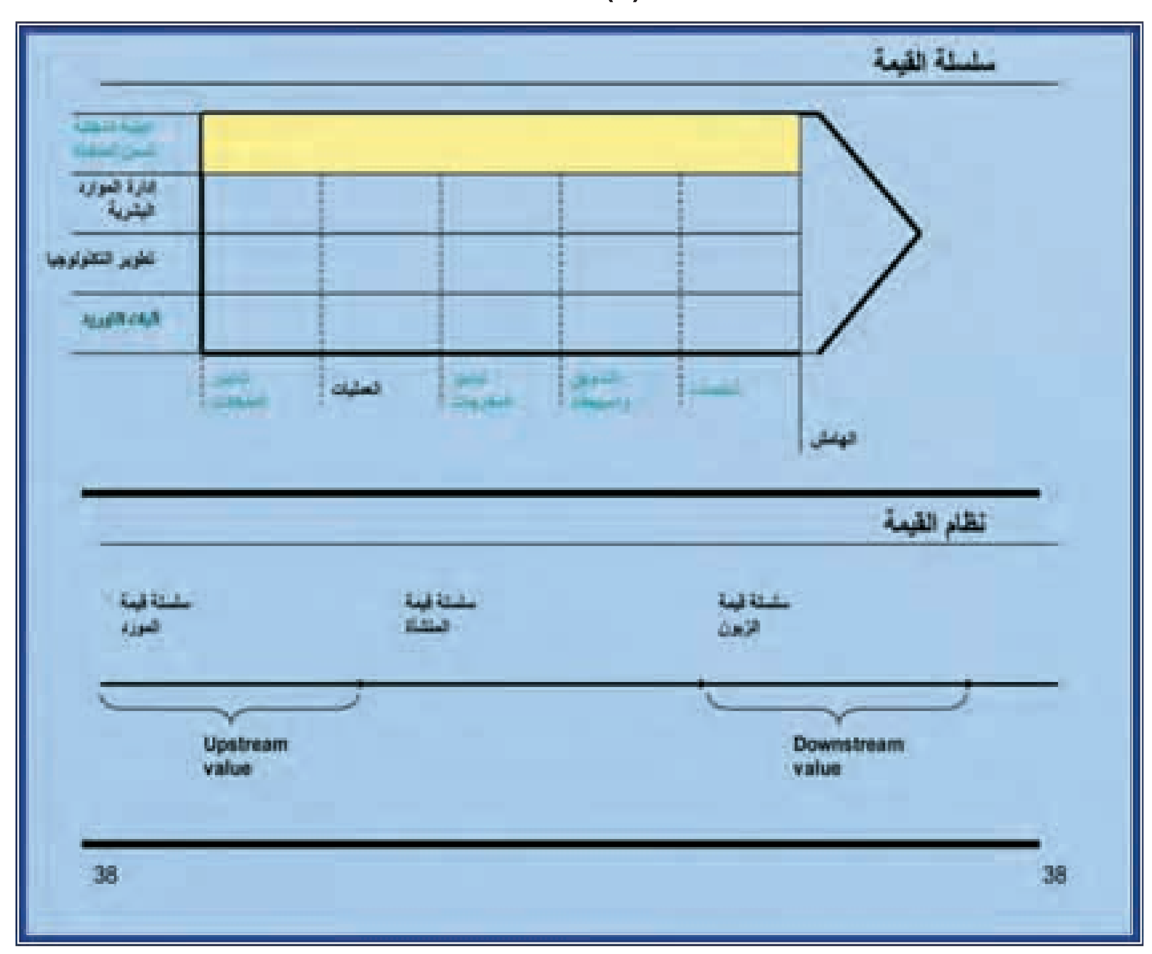
الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
11.07	تطور العمليات الإنتاجية للشركات	93	70	+23
11.09	قبول تفويض الصلاحيات	109	83	+26

يعتبر تطوير وتحديث أساليب الإنتاج والإدارة المستخدمة في أي صناعة عاملاً حاسماً في إنتاجية وتنافسية هذه الصناعة. وكلما ازداد الاعتماد على الأساليب الحديثة غزيرة الإنتاج قليلة التكاليف ارتفعت القيمة المضافة لهذه الصناعة وتحسنت تنافسيتها الخارجية. ولكن تطوير العمليات الإنتاجية يحتاج إلى إمكانات مادية وإدارة واعية تمتلك رؤيا إستراتيجية.

تتســم بعض خطوط الإنتاج والآلات المستخدمة في المؤسســات الصناعية المحلية في سوريا (خاصة في القطاع العام) بالقدم والقدم الشــديد أحياناً، ويعود الكثير منها إلى السبعينات والثمانينيات، ما يعني انخفاضاً كبيراً في الإنتاجية والجودة وبالتالي عدم إمكانية الاستمرار في المنافسة عالمياً.

يعكس التقدم الجيد في مؤشــر تطور العمليات الإنتاجية للشــركات من المرتبة93 إلــى المرتبة 70 اهتماما متزايداً من قطاع الأعمال بقضايا الجودة وتحسين الإنتاجية، مع التوجه نحو تطوير وسائل الإنتاج والاعتماد على التقنيات الإنتاجية الحديثة، كذلك يشــير التقدم في مؤشــر تفويض الصلاحيات إلى زيادة الاعتماد على الكفــاءات الإدارية وإدخال احدث الأساليب الإدارية والتخلي عن حصر جميع الصلاحيات بيد شخص واحد غالبا ما يكون المالك.

الشكل (8): سلسلة القيمة



الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
11.06	التحكم بالتوزيع العالمي	21	10	+11
11.08	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	-6

إن التنافســية لا تعني فقط تحســين الإنتاجية وزيادة القدرة على اختراق الأسواق لكنها تعني أيضا البحث عن شرائح من المســتهلكين لا يستطيع الآخرون الوصول إليها. وعلى الرغم من الترتيب المتقدم في مؤشر التحكم بالتوزيع العالمي فإن

الترتيب المتأخر لمؤشـــر الكفاءات التســـويقية يدل أنّ التســـويق إلى الخارج يتم اعتماداً على شركات محلية، وان معظم المنتجين المحليين لا يســـوقون من خلال وكلاء وشـــركات تسويق عالمية ذات سمعة وانتشار واسع من جهة، إضافة إلى نقص المهارات التسويقية لدى الشركات نتيجة عدم اهتمامها باستقطاب الكفاءات العالية في هذا المجال، ولغياب شركات متخصصة في مجالات التسويق، ويلاحظ عدم وجود أقسام للتسويق وإدارة المبيعات في معظم الشركات المحلية وخاصة الصغيرة.

يفقد الاقتصاد الســـوري الكثير من الأســـواق المحتملة والكبيرة نتيجة غياب المعلومـــات وعدم وجود هيئات حكومية أو خاصة تقدم دراسات عن الأسواق المحتملة، وتساعد في الترويج للمنتجات السورية في الخارج. وعلى سبيل المثال تعتبر الســـوق الشرق آسيوية (أكثر من نصف مليار مسلم في ماليزيا واندونيسيا والهند يفضلون المنتجات الحلال) سوقاً كبيرة وواعدة جداً يمكن أن تتوجه إليها الصناعات الغذائية المعلبة السورية.

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير
12	الإبداع والابتكار	99	93	+6

تزداد أهمية هذا المؤشـــر بالنســـبة للدول التي وصلت إلى مراحل عالية من التطور والتي تعتمد اقتصادياتها على الإبداع والابتكار في تحقيق النمو المستدام. أما الدول في المراحل الأدنى فيمكنها الاستفادة من استخدام التكنولوجيا المتوفرة، أو عبر إحداث تحسينات في مجالات محددة لتطوير تنافسيتها في المجال التقني والتكنولوجي.

يضع الموقع المتقدم على الشركات في البلدان التي وصلت إلى مرحلة الاعتماد على الإبداع في تحقيق النمو عبئاً إضافياً فهو يتطلب منها إذا ما أرادت الحفاظ على موقعها الريادي أن تصمم وتطور باستمرار المنتجات المتميزة للمحافظة على ميزاتها التنافسية، وانجاز ذلك يتطلب خلق بيئة تساعد على تحفيز الإبداع عبر امتلاك معاهد بحثية عالية المستوى وإنفاقاً كبيـــراً على الأبحاث والتطوير من قبل كل من الحكومة والقطاع الخاص وتعاوناً وثيقاً بين القطاع الصناعي والجامعات، إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

يعكس التقدم الطفيف في الترتيب الإجمالي لهذا المؤشر تحسناً في قدرة الاقتصاد السوري على الانتقال إلى مراحل أعلى من مراحل التطور.

المؤشرات الفرعية للإبداع والابتكار

الرقم	المؤشر	ترتيب 2006	ترتيب 2007	التغير	نوع المؤشر
12.01	القدرة على الإبداع	108	106	+2	مســح رأي
12.02	نوعية معاهد البحث العلمي	109	91	+18	مســح رأي
12.03	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	+4	مســح رأي
12.04	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	113	105	+8	مســح رأي
12.05	حصول الحكومة على التكنولوجيا	113	94	+19	مســح رأي
12.06	توفر العلماء والمهندسين	43	56	-13	مســح رأي
12.07	عدد براءات الاختراع سنوياً	80	71	+9	معلومة رقمية

تشـــير النتائج المسجلة في المؤشـــرات الفرعية بوضوح إلى تقدم جيد (في العديد من المؤشرات) عن تقرير عام 2006 رغم الواقع غير المرضي على الإطلاق، فالشركات الخاصة السورية لا تولي مسألة الإنفاق على الأبحاث والتطوير أية أهمية، ويكاد يكون التعاون مابين الجامعات وقطاع الأعمال معدوماً، الأمر الذي يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية الذين لا تنسجم مؤهلاتهم مع حاجة سوق العمل، أما بالنسبة للقدرة على الإبداع والابتكار فنلاحظ أن الكثيـــر من المنتجين والمصنعين المحليين يقومون في كثير من الأحيان بتقليد منتجات أجنبية أو محلية لمصنعين آخرين، مستغلين غياب حماية حقيقية لحقوق الملكية.

تنتشـــر هذه الظاهرة بشكل كبير في منشـــات القطاع غير المنظم، ويتطلب التغلب على الوضع الراهن جهوداً كبيرة من قبل كل من القطاع الخاص والحكومة والجامعات، بغية تهيئة الظروف لانتقال الاقتصاد الســـوري من اقتصاد تســـود فيه الصناعات المتراجعة على سلم القيمة المضافة إلى اقتصاد يعتمد على الابتكار والإبداع.

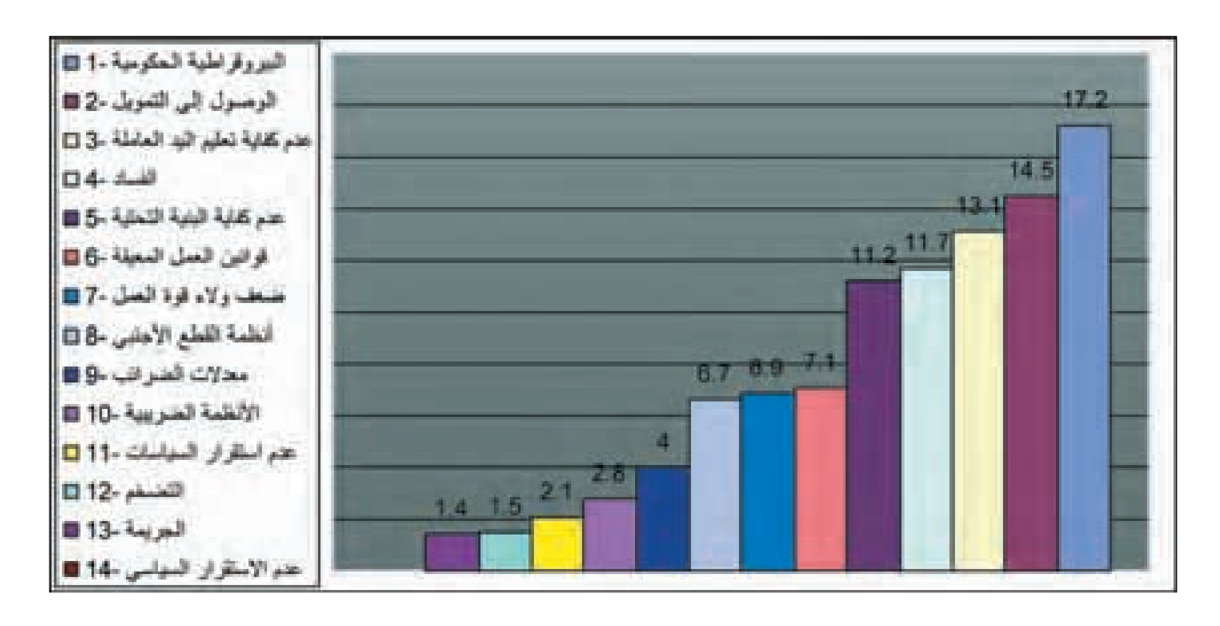
4-4 النقاط الأكثر إعاقة لممارسة الأعمال في الاقتصاد السوري

تم استطلاع رأي رجال الأعمال في سورية عن الأسباب (الأربعة عشر) الأكثر إعاقة للأعمال في سورية، حيث طلب من كل رجل أعمال أن يحدد خمســـة أســـباب يعتبرها الأكثر إعاقة بحسب رأيه (مرتبة من 1 إلى 5). وقد جاءت النتائج في عام 2007 مغايرة نوعا ما لعام 2006 إذ تصدرت البيروقراطية الحكومية القائمة في عام 2007، كما احتل الفساد المرتبـــة الرابعة بعـــد أن كان في الدرجة11، وهذا يؤكد ضرورة أن يترافق الإصلاح التشـــريعي والاقتصادي بإصلاح إداري فاعـــل. وجاء مؤشـــر صعوبة الوصول الـــى التمويل ثانياً، بينما لم تعد المعدلات الضريبية في ســـورية من أكثر المعيقات لبيئة الأعمال، (انعكاساً للإصلاحات الأخيرة في التشريعات الضريبية).

جدول (11): النقاط الأكثر إعاقة للأعمال ولتنافسية الاقتصاد السوري

الترتيب والاستجابة 2007			الترتيب والاستجابة 2006		
1 -	البيروقراطية الحكومية	17.2	1 -	صعوبة الوصول إلى التمويل	13.5
2 -	صعوبة الوصول إلى التمويل	14.5	2 -	معدلات الضرائب	12.2
3 -	عدم كفاية تعليم اليد العاملة	13.1	3 -	الأنظمة الضريبية	11.8
4 -	الفساد	11.7	4 -	البيروقراطية الحكومية	9.9
5 -	عدم كفاية البنية التحتية	11.2	5 -	قوانين العمل المعيقة	8.5
6 -	قوانين العمل المعيقة	7.1	6 -	ضعف ولاء قوة العمل	7.7
7 -	ضعف ولاء قوة العمل	6.9	7 -	عدم كفاية تعليم اليد العاملة	7.1
8 -	أنظمة القطع الأجنبي	6.7	8 -	أنظمة القطع الأجنبي	7
9 -	معدلات الضرائب	4	9 -	التضخم	5.5
10 -	الأنظمة الضريبية	2.8	10 -	عدم كفاية البنية التحتية	5.4
11 -	عدم استقرار السياسات	2.1	11 -	الفساد	4.2
12 -	التضخم	1.5	12 -	عدم استقرار السياسات	2.6
13 -	الجريمة	1.4	13 -	عدم الاستقرار السياسي	2.4
14 -	عدم الاستقرار السياسي	0	14 -	الجريمة	2.2

الشكل (9) النقاط الأكثر إعاقة للأعمال في سورية بحسب رأي قطاع الأعمال2007



4-5 نقاط القوة والضعف

يعتبـــر المنتدى الاقتصادي العالمي ميزة تنافســـية للبلدان المصنفة ضمن مجموعـــة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية كل مؤشـــر حقق الترتيب من 1 إلى 50 على مجموع البلدان، أما المؤشـــرات التي جاء ترتيب الدولة فيها أكثر من 50 فيعتبرها ميزة غير تنافســـية. أما في تحليلنا لنقاط القوة والضعف فســـنصنف المؤشرات التي حققت سورية فيها ترتيبا يفوق متوسط العينة ضمن نقاط القوة ، أما المؤشرات التي نالت ترتيباً أعلى من 80 فستصنف على اعتبارها نقاط ضعف، وصنفت نقاط الضعف بدورها إلى ثلاثة مستويات هي: من 81 إلى 100نقطه ضعف، من 100 إلى 110 نقطة ضعف شديد من 111 فما فوق نقطة ضعف شديد جداً.

جدول (12): تطور ترتيب المقاطع الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري

المقطع	2006	2007	تطور الترتيب
مؤشر التنافسية الإجمالي	84	80	+4
مقطع المتطلبات الأساسية	69	71	-2
مقطع عوامل تعزيز النمو	104	100	+4
مقطع عوامل تعزيز الابتكار	84	82	+2

أظهرت نتائج تحليل مؤشـــرات تنافسية الاقتصاد السوري وفق منهجية المنتدى الاقتصادي ومسح رأي مدراء الشركات في مختلف النشـــاطات الاقتصادية لمختلف المحافظات الســـورية، لأعوام 2006 و2007 امتلاك سورية لمجموعة من عوامل القوة والعديد من عوامل الضعف، ففي المقاطع الرئيســـية مازال مقطع المتطلبات الرئيســـية ورغم تراجعه قليلا أفضل المقاطع ترتيباً (131/71)، وفي المؤشـــرات الرئيســـية لهذا المقطع كانت مؤشرات المؤسسات، الصحة والتعليم

(رغم تراجعه) أفضل المؤشرات.

ففي مؤشـــر الاســـتقرار والأمن الذي يعتبر احد أهم عوامل تنافسية البلدان والجذب الاستثماري استمرت سورية بتحقيق مراتب ممتازة، كما احتلت سورية المرتبة الأولى عالمياً كذلك في بعض مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي. وفي تفاصيل المؤشرات الفرعية للمتطلبات الرئيسية حققت سورية مراتب متقدمة جداً في مؤشرات: كلفة الجريمة والعنف على الأعمال (131/1)، معدل انتشار الإيدز (131/1)، كلفة الإرهاب على الأعمال (131/3)، الجريمة المنظمة (131/7).

أما مقطع عوامل تعزيز النمو الذي مازال أضعف المقاطع (131/100) رغم تحسـنه أربعة مراتب عن العام 2006، فان اضعف النتائج في المؤشرات الرئيسية والفرعية قد تحققت في هذا المقطع. وفي تفاصيل المؤشرات الرئيسية لم تمتلك سـورية أية مزايا نسـبية أو نقاط قوة في هذا المقطع ما عدا مؤشرات أسواق السـلع وحجمها، أما في بعض المؤشرات الفرعية فتجلت أهم نقاط القوة في: شـدة المنافسـة المحلية (131/49)، فعالية السياسة الضريبية (131/42)، المعدل الإجمالي للضرائب (131/31).

وفي المقطع الرئيسـي الثالث عوامل تعزيز الابتكار تعتبر النتيجة مقبولة نسـبياً(131/80) مقارنة بمقومات الاقتصاد السوري ويدل التحسن البسيط في الترتيب عن عام 2006 إلى قدرة الاقتصاد السوري في الانتقال نحو مرحلة أعلى من مراحل النمو.

2006 2007- جدول (13): تطور ترتيب المؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري

	المؤشرات الرئيسية	الترتيب (1) 2006	الترتيب (2) 2007	تطور الترتيب
1	مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	73	61	+12
2	مؤشر البنية التحتية	78	74	+4
3	مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37
4	مؤشر الصحة والتعليم	44	69	-25
5	مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	104	-8
6	مؤشر كفاءة أسواق السلع	92	81	+11
7	مؤشر كفاءة أسواق العمل	91	117	-26
8	مؤشر كفاءة الأسواق المالية	122	116	+6
9	مؤشر الجاهزية التكنولوجية	109	109	0
10	مؤشر حجم الأسواق	n\a	62	New
11	مؤشر تقدم قطاع الأعمال	109	72	+37
12	مؤشر الإبداع والابتكار	99	93	+6

(1) تقرير التنافسية العربي 2006 - 2007، (2) تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008

وفي المؤشـــرات الرئيســية لهذا المقطع نلاحظ أن قطاع الأعمال قد حقق تقدماً كبيراً مســتجيباً للإصلاحات المهمة التي جرت حتى الآن على بيئة الأعمال في ســورية مؤكدا قدرته على لعب الدور المطلوب في قيادة عملية النمو إذ تقدم من المرتبــة 109 إلى المرتبة 72، وفي المؤشـــرات الفرعية كانت أهم نقاط القوة في مؤشـــرات: عدد الموردين المحليين (131/32)، اكتمال سلســلة القيمة (131/50)، التحكم بالتوزيع العالمـــي (131/10). وفي مجال الإبداع والاختراع تملك سورية اللبنة الأساسية كونها تملك وفرة من العلماء والمهندسين (131/56) الذين يمكن الاعتماد عليهم في استقدام وتوطين التقانة الحديثة.

وتظهر الجداول التالية كلا من نقاط قوة وضعف الاقتصاد السوري.

جدول (14): نقاط قوة الاقتصاد السوري

تسلسل	رقم المؤشر	المؤشر	الترتيب		ملاحظات
			2006	2007	
1	1.01	حقوق الملكية	88	31	ميزة تنافسية
2	1.04	الثقة في السياسيين	63	53	نقطة قوة
3	1.11	كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	ميزة تنافسية
4	1.12	كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	20	1	ميزة تنافسية
5	1.13	الجريمة المنظمة	20	7	ميزة تنافسية
6	1.18	حماية حقوق الأقليات	92	49	ميزة تنافسية
7	3.02	معدل الإدخار القومي	61	49	ميزة تنافسية
8	3.04	معدل الفائدة المصرفية	24	33	ميزة تنافسية
9	4.01	أثر الملاريا على الأعمال	43	44	ميزة تنافسية
10	4.03	أثر مرض السل على الأعمال	32	21	ميزة تنافسية
11	4.04	معدل انتشار السل	56	53	نقطة قوة
12	4.05	أثر الإيدز على الأعمال	24	10	ميزة تنافسية
13	4.06	معدل انتشار الإيدز	1	1	ميزة تنافسية
14	4.07	معدل وفيات الأطفال	58	60	نقطة قوة
15	4.08	متوسط توقع الحياة	54	56	نقطة قوة
16	4.09	القيد في التعليم الأساسي	49	51	نقطة قوة
17	6.01	شدة المنافسة المحلية	n/a	49	ميزة تنافسية
18	6.04	فعالية السياسة الضريبية	78	42	ميزة تنافسية
19	6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	n/a	30	ميزة تنافسية
20	6.08	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	نقطة قوة
21	6.14	قوة الزبائن	n/a	55	نقطة قوة
22	7.02	المرونة في تحديد الأجور	70	55	نقطة قوة
23	7.04	صلابة قوة العمل	n/a	39	نقطة قوة
24	8.09	مدى الحماية القانونية	n/a	47	ميزة تنافسية
25	11.01	عدد الموردين المحليين	52	32	ميزة تنافسية
26	11.05	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	ميزة تنافسية
27	11.06	التحكم بالتوزيع العالمي	21	10	ميزة تنافسية
28	12.06	توفر العلماء والمهندسين	43	56	نقطة قوة

تسلسل	رقم المؤشر	المؤشر	الترتيب 2006	الترتيب 2007	ملاحظات
1	1.03	هدر الأموال العامة	43	114	نقطة ضعف شديد جداً
2	1.10	شفافية السياسات الحكومية	n\a	112	نقطة ضعف شديد جداً
3	1.14	جودة خدمات الشرطة	46	84	نقطة ضعف
4	1.16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	نقطة ضعف شديد جداً
5	1.17	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	نقطة ضعف
6	2.04	النقل البحري وجودة الموانئ	84	96	نقطة ضعف
7	3.01	العجز في الميزانية العامة	92	118	نقطة ضعف شديد جداً
8	3.03	معدل التضخم	90	114	نقطة ضعف شديد جداً
9	4.10	نوعية التعليم الأساسي	n\a	83	نقطة ضعف
10	4.11	الإنفاق على التعليم	n\a	104	نقطة ضعف شديد
11	5.01	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	نقطة ضعف
12	5.02	عدد الطلاب في التعليم ما بعد الثانوي	90	93	نقطة ضعف
13	5.03	جودة النظام التعليمي	99	102	نقطة ضعف شديد
14	5.05	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	نقطة ضعف شديد
15	5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n\a	121	نقطة ضعف شديد جداً
16	5.07	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	نقطة ضعف
17	5.08	أعداد المتدربين	86	101	نقطة ضعف شديد
18	6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	نقطة ضعف
19	6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	نقطة ضعف
20	6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	نقطة ضعف شديد جداً
21	6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n\a	120	نقطة ضعف شديد جداً
22	6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	نقطة ضعف شديد جداً
23	6.12	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	n\a	112	نقطة ضعف شديد جداً
24	6.13	عبء الإجراءات الجمركية	n\a	96	نقطة ضعف
25	6.15	درجة تخصص الموردين	n\a	116	نقطة ضعف شديد جداً
26	7.01	علاقات التعاون بين العمال والشركات	69	88	نقطة ضعف
27	7.05	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	نقطة ضعف
28	7.06	تكاليف الفصل	n\a	96	نقطة ضعف

جدول (15): نقاط ضعف الاقتصاد السوري

تابع نقاط الضعف

تسلسل	رقم المؤشر	المؤشر	الترتيب		ملاحظات
			2006	2007	
29	7.07	الأجور والإنتاجية	68	97	نقطة ضعف
30	7.08	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	نقطة ضعف شديد جداً
31	7.09	هجرة الأدمغة	86	112	نقطة ضعف شديد جداً
32	7.10	مشاركة المرأة في العمل	39	115	نقطة ضعف شديد جداً
33	8.01	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	نقطة ضعف شديد جداً
34	8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	n\a	116	نقطة ضعف شديد جداً
35	8.03	سهولة الحصول على القروض	106	93	نقطة ضعف
36	8.04	توفر رأس المال المغامر	99	107	نقطة ضعف شديد
37	8.05	القيود على تدفقات رأس المال	n\a	116	نقطة ضعف شديد جداً
38	8.06	درجة حماية المستثمرين	n\a	87	نقطة ضعف
39	8.07	متانة النظام المصرفي	120	105	نقطة ضعف شديد
40	8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n\a	112	نقطة ضعف شديد جداً
41	9.02	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	نقطة ضعف شديد
42	9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	نقطة ضعف شديد جداً
43	9.04	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	122	108	نقطة ضعف شديد
44	9.05	الهواتف النقالة	98	102	نقطة ضعف شديد
45	9.06	مستخدمي الانترنت	89	93	نقطة ضعف
46	9.07	عدد الحواسب الشخصية	81	84	نقطة ضعف
47	9.08	مشتركي حزم الإنترنت	n\a	109	نقطة ضعف شديد
48	11.03	درجة تطور العناقيد	n\a	92	نقطة ضعف
49	11.04	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	نقطة ضعف شديد جداً
50	11.08	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	نقطة ضعف شديد جداً
51	11.09	قبول تفويض الصلاحيات	109	83	نقطة ضعف
52	12.01	القدرة على الإبداع	108	106	نقطة ضعف شديد
53	12.02	نوعية معاهد البحث العلمي	109	91	نقطة ضعف
54	12.03	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	نقطة ضعف شديد
55	12.04	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	113	105	نقطة ضعف شديد
56	12.05	حصول الحكومة على التكنولوجيا	113	94	نقطة ضعف

جدول (15): نقاط ضعف الاقتصاد السوري

تسلسل	رقم المؤشر	المؤشر	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي%
			2006	2007	
1	9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	0.7
2	6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	0.27
3	8.01	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	0.5
4	5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n\a	121	0.5
5	1.16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	0.5
6	6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n\a	120	0.27
7	6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	0.27
8	3.01	العجز في الميزانية العامة	92	118	3
9	6.15	درجة تخصص الموردين	n\a	116	1
10	8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	n\a	116	0.5
11	8.05	القيود على تدفقات رأس المال	n\a	116	0.5
12	11.04	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	0.17
13	7.10	مشاركة المرأة في العمل	n\a	115	0.35
14	1.03	هدر الأموال العامة	43	114	1.1
15	3.03	معدل التضخم	90	114	3
16	1.10	شفافية السياسات الحكومية	n\a	112	0.5
17	6.12	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	n\a	112	0.27
18	7.09	هجرة الأدمغة	86	112	0.7
19	8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n\a	112	1
20	7.08	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	0.2
21	11.8	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	0.17

جدول (16): نقاط الضعف الشديدة ذات الترتيب الأدنى

الفصل الخامس

تحليل تنافسية الاقتصاد السوري

يتناول هذا القسم تحليل تنافسية الاقتصاد السوري، وسبل تمكين عملية انتقاله الى مرتبة أعلى على سلم التنافسية العالمي. انطلاقاً من أن الهدف من هذا التقرير ليس فقط إظهار موقع سورية ضمن مجموعة (131 دولة تشكل اقتصادياتها ما يقارب 90 % من الناتج القومي العالمي)، سواءً الترتيب الإجمالي أو ترتيب المؤشرات الفرعية المختلفة، وتحديد نقاط القوة والضعف للاقتصاد السوري والتوجهات المستقبلية له ضمن الاقتصاد العالمي، بل يتعداها الى تعميق فهم أسس وأولويات النجاح في تطويره وتعزيز تنافسيته المستقبلية وذلك من خلال تحديد أكثر المؤشرات مساهمةً في تحسين تنافسية الاقتصاد السوري في ظل تصنيفه الحالي ضمن مجموعة البلدان المعتمدة على عوامل الإنتاج. إضافة إلى ما ينبغي من توفير متطلبات ارتقاء تصنيفه إلى المرحلة الانتقالية التي تمهد لإدراجه ضمن مجموعة البلدان المعتمدة على الكفاءة والاستثمار.

إن منهجية التحليل المتبعة في هذا الفصل ستتم اعتمادا على المنهجية التي وضعها وطورها البروفيسور مايكل بورتر والمعتمدة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

1-5 الإنتاجية والتنافسية

تركز معظم النقاشات والدراسات على أهمية تحسين محاور كل من: الاقتصاد الكلي، الاستقرار السياسي، البيئة التشريعية والظروف الاجتماعية، كونها أسس نجاح الاقتصاد وتطوره، ورغم أهمية هذه المحاور مجتمعة في تحسين ورفع تنافسية البلدان وتعظيم الإنتاجية والازدهار الاقتصادي، إلا أنها بحد ذاتها لا تخلق الثروة بل تعزز فرص خلق الثروة.

تُخلق الثروة في الواقع في منشآت وشركات ومؤسسات قطاع الأعمال من خلال «الإنتاجية» حيث يتم استخدام القدرات البشرية ورأس المال والموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات، ويقاس مستوى الثروة وتباينها من خلال إنتاجية الاقتصاد الجزئي وقطاع الأعمال، بدورها تعتمد الإنتاجية بشكل أساسي على كل من:

- نوعية الاقتصاد الجزئي المتجذرة والنابعة من درجة تطور الشركات والمؤسسات واكتمال سلاسل القيمة.
- نوعية بيئة الأعمال المحلية.
- المقومات والترابطات التي تستهدف بناء عناقيد وصناعات داعمة متطورة.

بالتالي فإن الثروة تتحقق على مستوى الاقتصاد الجزئي عندما تقوم المنشآت المحلية بتوليد القيمة المضافة من خلال عملياتها الصناعية والخدمية معتمدة على طرق إنتاج واستراتيجيات كفوءة.

بينما يوفر الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية المختلفة الأرضية والقاعدة الداعمة لنمو الثروة، أما الاقتصاد الكلي المستقر والإطار السياسي والمؤسساتي والاجتماعي والقانوني فتوفر المظلة الحاضنة للاقتصاد الجزئي.

من الواضح أن هناك مناهج وخطط وسياسات متعددة لتحقيق الرفاه والازدهار لكن لابد من التركيز على نقطة هامة وهي أن نجاح الدولة يقوم ويبنى على استثمار مقوماتها البشرية والطبيعية والمؤسساتية ومراكز القوة التي تتمتع بها وليس بالضرورة على تقليد اقتصاديات ودول أخرى، وهنا يأتي التركيز على دور قطاع الأعمال والاقتصاد الجزئي في تحقيق ذلك.

تدل التجارب أن عدداً كبيراً من الدول قد حققت مســتويات اســتثنائية ملحوظة في معدلات النمو بعد تحرير اقتصاداتها، تحقيق استقرار في سياسات الاقتصاد الكلي ومقوماته، وإزالة العوائق الداخلية ومعوقات المنافسة، لكن التحدي الأكبر كان في استدامة معدلات النمو المحققة، والذي لم يكن بالإمكان تحقيقه دون تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزئي / قطاع الأعمال، أي من خلال تحسين معدلات الإنتاجية.

يطرح تحســين تنافسية الاقتصاد السوري مجموعة من التساؤلات حول الأهداف على المدى القريب والمتوسط (الارتقاء بتصنيف الاقتصاد الســوري الى مرحلة تعزيز الكفاءة والاســتثمار)، ترتيب أفضل (تحويل المزايا النســبية الى ميزات تنافسية)، ومجموعة الأولويات التي يمكن انتهاجها لتحقيق الهدف المرجو.

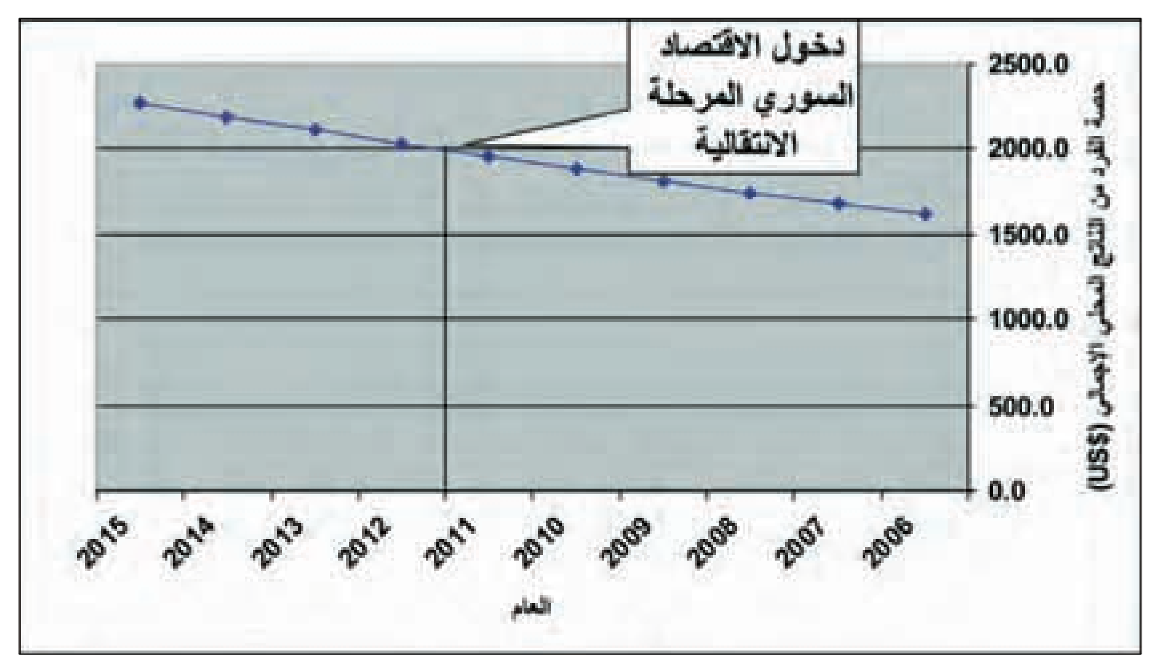
إن الارتقاء بالاقتصاد السوري الى المرحلة الانتقالية التي تعني:

- حصة أعلى للفرد من الناتج الإجمالي (البالغة 1645$ في عام 2006، الى أكثر من 2000 $).
- تحسينًا لنسبة الصادرات من المنتجات المصنعة (أكثر من 50 %).

يعتبر هدفاً لا يمكن تحقيقه بشــكل فوري على المدى القريب خاصة في ظل تراجع إنتاج ســورية من النفط وعدم وجود أية اكتشــافات لثروات باطنية يمكن أن تحدث فورة في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه. عملياً إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عبر تحقيق معدلات النمو التي وردت في الخطة الخمسية العاشرة، الأمر المتوقع بلوغه في العام 2011، (الشكل 10) شريطة تحقيق متطلبات ومستلزمات ذلك النمو التي تضمنتها الخطة من:

- إيجاد البيئة التمكينية (تشريعية، مؤسساتية، بنى تحتية)،
- زيادة معدلات الإنتاجية في قطاع الأعمال الخ..

الشكل رقم (10) تطور حصة الفرد من الناتج المحلي وفق معدلات النمو المتوقعة في الخطة الخمسية العاشرة

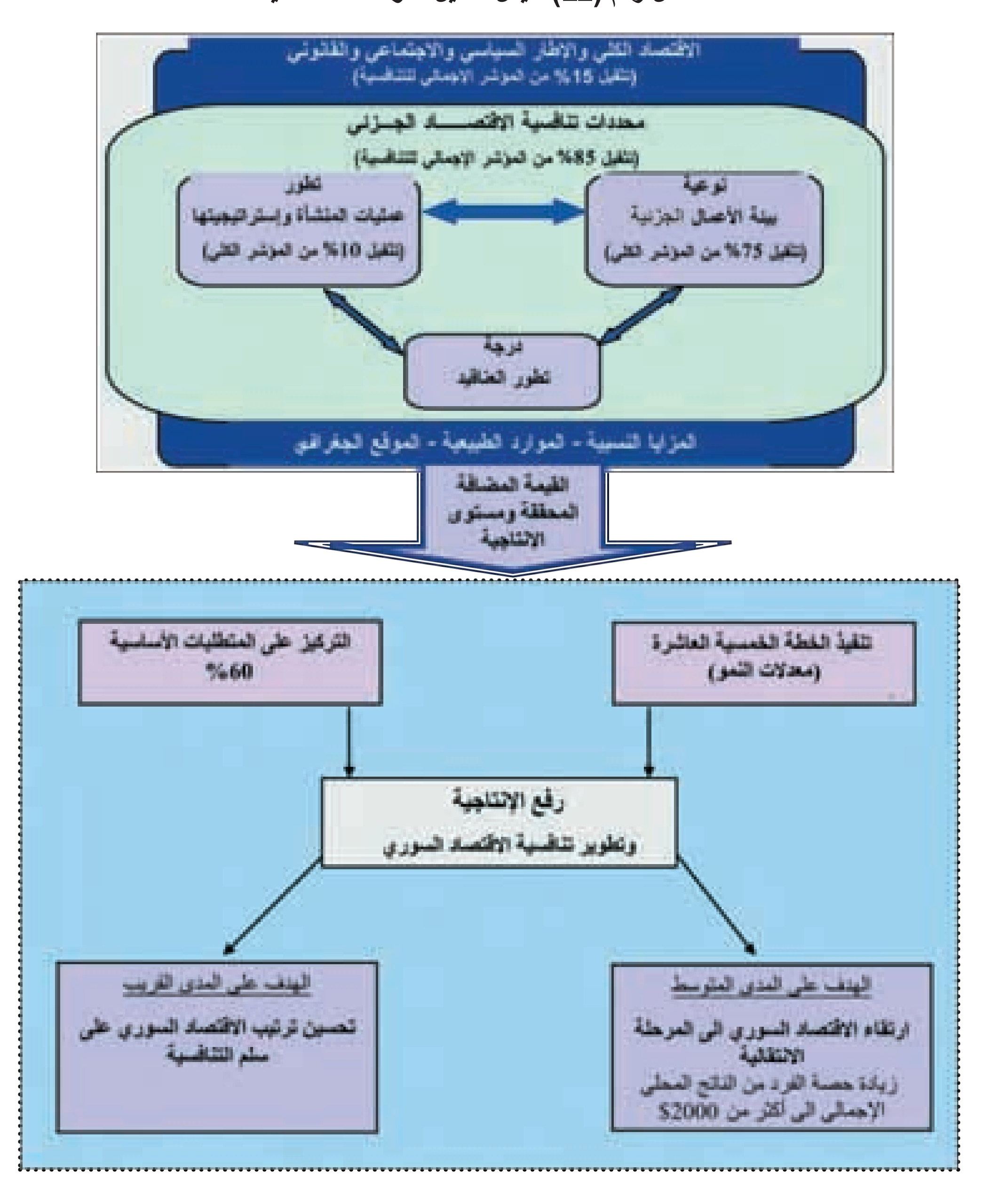


بالمقابل إن الحصول على ترتيب أعلى على سلم التنافسية بين الدول يتطلب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة التصنيف الحالي للاقتصاد الســوري ضمن الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج، ما يعني أن تحسين تنافسيته يبدأ من خلال التركيز

المباشر على تحسين مقطع المتطلبات الرئيسة والمؤشرات التي تتفرع عنه كونها تساهم في 60 % من مؤشر التنافسية العالمي. بدوره يشـــمل هذا المقطع مؤشـــرات الاقتصاد الكلي ومجموعة من المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال (المعززة للإنتاجية).

وفي هذا الصدد تجدر الإشـــارة إلى أن هناك العديد من الدول الناشـــئة وبشكل خاص الصين والهند ماتزال تدرج ضمن مجموعة البلدان المعتمدة على عوامل الإنتاج إلا أنها نالت ترتيباً مرتفعاً نســـبياً في ســـلم التنافسية العالمي، وحالياً تشهد هذه الدول معدلات نمو عالية وتســـتقطب تدفقات كبيرة من الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب توفر الكثير من متطلبات الاقتصاد التنافسي لديها، ومن المتوقع أن تكون منافسة لأكبر الاقتصاديات في العالم في المستقبل القريب.
يوضح الشـــكل (11) الترابط والتشـــابك الكبير ما بين تطوير بيئة الأعمال وبالتالي تحســـين معدلات الإنتاجية من جهة، وبين تحســـين ترتيب تنافسية الاقتصاد الســـوري في المدى القريب والارتقاء به الى مرحلة أعلى في تصنيف الدول من جهة ثانية.

الشكل رقم (11) هيكل تحليل مقومات التنافسية



إن عملية تطوير تنافسـية الاقتصاد السـوري لا بد من أن تركز على إيجاد مجموعة الظروف المناسبة لتحويل الميزات النسبية التي تتمتع بها سورية في مختلف المجالات (من موارد طبيعية وموقع جغرافي...) الى ميزات تنافسية، من خلال العمل على تجاوز نقاط الضعف وخاصة في قطاع التعليم والبنية التحتية والمحتوى التكنولوجي في المؤسسـات الخاصة والعامة، وتعزيز نقاط القوة التي يمتلكها الاقتصاد السـوري. الأمر الذي بدوره سـينعكس ارتفاعاً في معدلات الإنتاجية وزيادة في القيم المضافة المحققة وصولا الى مستويات أعلى من الرخاء والرفاهية.
وعليه يمكن تصنيف محددات تنافسية الاقتصاد السوري في مجموعتين رئيستين هما:

1 - الاقتصاد الكلي والإطار السياسي والاجتماعي والقانوني

إن استقرار المناخ السياسي والاجتماعي وتوفر البيئة التشريعية المرنة بالإضافة إلى سياسات اقتصاد كلي كفوءة ستشكل حجر الأساس لرفع القدرات الإنتاجية للشركات المحلية وبالتالي زيادة الرخاء الاقتصادي وصولاً إلى الاقتصاد التنافسي. عملياً إن سياسـات الاقتصاد الكلي ضرورية وذات وقع مباشر على المدى القريب، ولكن استدامتها على المدى المتوسط شرط أساسي لاستدامة معدلات النمو الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه السياسات ذات تنافسية عالية.

2 - الاقتصاد الجزئي

تنبع أهمية تنافسـية الاقتصاد الجزئي من كونها الدافع الرئيس لتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي المستدام، بدورها تتألف محددات تنافسية بيئة الاقتصاد الجزئي من ثلاث مكونات مترابطة هي:

1) تطور عمليات المنشأة واستراتيجيتها
2) نوعية بيئة الأعمال على المستوى الجزئي
3) إمكانية نشوء العناقيد وتطورها

2-5 بيئة الاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي والقانوني (أسس الاقتصاد الكلي للتنافسية)

”إن إدارة الاقتصاد الكلي في الأجل القصير تبقى مهمة، ولكن التركيز الرئيس للسياسة الاقتصادية بشقيها الكلي والجزئي يجب أن يبقى على الأداء التنافسي...“ (مايكل بورتر، تقرير التنافسية العالمي 2007)

تكمن أهمية توفّر بيئة اقتصاد كلي مسـتقرة على التنافسـية الوطنية، في أثرها على توقعات المستثمرين والمتعاملين مع الاقتصاد وتطوراته المسـتقبلية، كما أن الوزن النسـبي المرتفع لها في مؤشر التنافسية الإجمالي (15 %) يحتم وضعها على سلم أولويات أصحاب القرار.
ويظهر الجدول (17) التراجع الكبير لأداء مؤشـر الاقتصاد الكلي ومكوناته الفرعية، إذ احتلت سورية الترتيب 98 في مؤشر الاقتصاد الكلي في عام 2007 بتراجع 37 مرتبة عن العام 2006.

المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي	ترتيب 2006	ترتيب 2007	تغير الترتيب	الثقل في المؤشر الكلي %
جدول رقم (17): ترتيب مؤشرات الاقتصاد الكلي				
مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37	% 15
1 العجز الحكومي	92	118	-26	% 3
2 معدل الادخار القومي	61	49	+12	% 3
3. التضخم	90	114	-24	% 3
4.مجال سعر الفائدة	24	33	-9	% 3
5 الدين الحكومي	73	68	+5	% 3

وكان مؤشـــر عجز الموازنة أكثر مؤشـــرات الاقتصاد الكلي الفرعية تراجعاً، الأمر الذي تفسره الحكومة بارتفاع أرقام الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ومصادر الطاقة الأخرى كالكهرباء، والذي ترافق بتراجع العوائد النفطية نتيجة انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات الاستهلاك.

كما كان مؤشر التضخم ثاني أكثر المؤشرات تراجعاً (24) مرتبة، نتيجة الارتفاع الكبير للضغوط التضخمية والذي بدأ منذ منتصف عام 2005.

أما بقية المؤشـــرات فكانت نتائج بعضها كالدين العام مقبولة، وشـــكل كلا من معدل الإدخار القومي ومجال سعر الفائدة ميزات تنافسية لسورية.

وإذ لم يؤثر عملياً التراجع الكبير لترتيب ســـورية في بعض مؤشـــرات الاقتصاد الكلي على ترتيبها العام (نتيجة تحســـن مؤشـــرات أخرى من مؤشـــرات المتطلبات الأساسية) إلا أن الأهمية الكبيرة لهذا المؤشـــر الرئيسي في مؤشر التنافسية الإجمالي ووزنه النســـبي المرتفع يطرح ضرورة المعالجة الســـريعة لها نظراً لانعكاســـها الكبير على تنافسية الاقتصاد السوري وترتيب سورية الإجمالي.

كما يجب أن تكون السياسات الكلية المالية والضريبية والحوافز المقدمة لقطاع الأعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار ومنافسة للسياسات والحوافز المقدمة من الدول الأخرى وخاصة المجاورة.

3-5 بيئة الأعمال في سورية: أسس الاقتصاد الجزئي للتنافسية

أحرزت ســـورية في مؤشـــر تنافسية الأعمال الترتيب 128/86[5] في العام 2007 (علماً أنه لم يتم قياس هذا المؤشر في تقرير التنافسية العربي للعام 2006) يتوزع ناتج هذا المؤشر على ترتيب مؤشرين رئيسين هما:

1) مؤشر نوعية بيئة الأعمال الوطنية، حيث جاءت سورية في المرتبة 128/89.

2) مؤشر تطور عمليات الشركات وإستراتيجيتها، وترتيب سورية فيه 128/74.

إن تحليلنا لتنافسية الاقتصاد الجزئي سيتناول كل من:

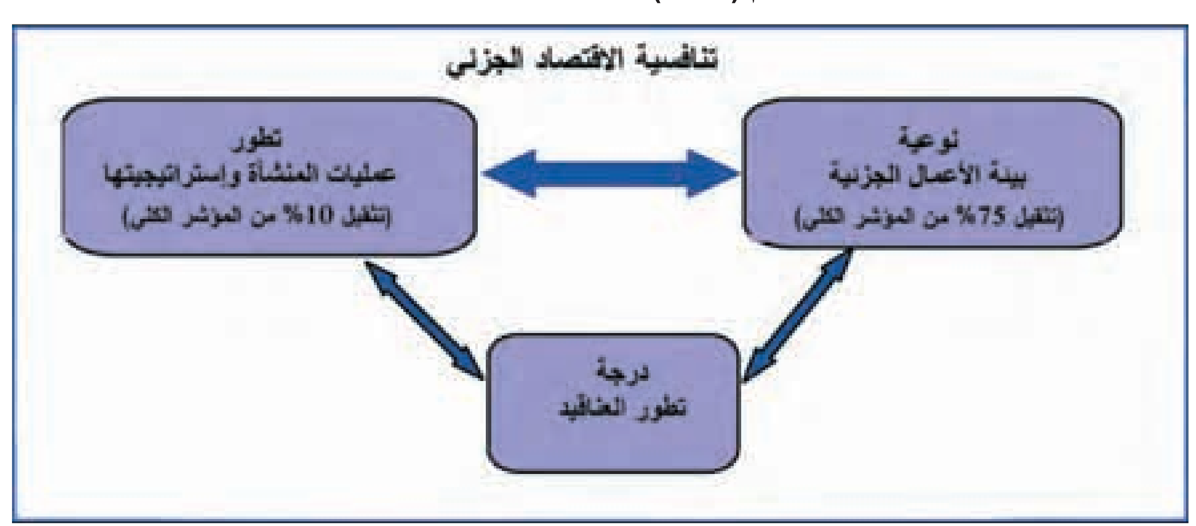
- نوعية بيئة الأعمال الوطنية والذي سندرج من خلاله تحليل الماسة التنافسية للاقتصاد السوري.

[5] تم استبعاد ثلاثة دول من هذا المؤشر بسبب عدم اتساق بياناتها مع معايير المنتدى الاقتصادي العالمي وبالتالي انخفضت العينة من 131 إلى 128 دولة.

- تحليل تطور عمليات الشـــركات وإســـتراتيجيتها من خلال استعراض المؤشـــرات التي تندرج ضمنها وفق منهجية سلسلة القيمة.
- إمكانية نشوء العناقيد وتطورها.

على الرغم من الخطوات الإصلاحية في المجالين التشريعي والإداري وما انبثق عنها من قوانين وإجراءات تنفيذية بهدف تعزيـــز بيئـــة الأعمال إلا أنها لاتزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والتطوير ومزيد من التحليل لمعرفة الفجوات ومكامن الضعف في تجاوز المرحلة الانتقالية للاقتصاد.

الشكل رقم (11 - أ) بيئة الأعمال الوطنية الجزئية



5 - 3 - 1 نوعية بيئة الأعمال الوطنية (الماسة)

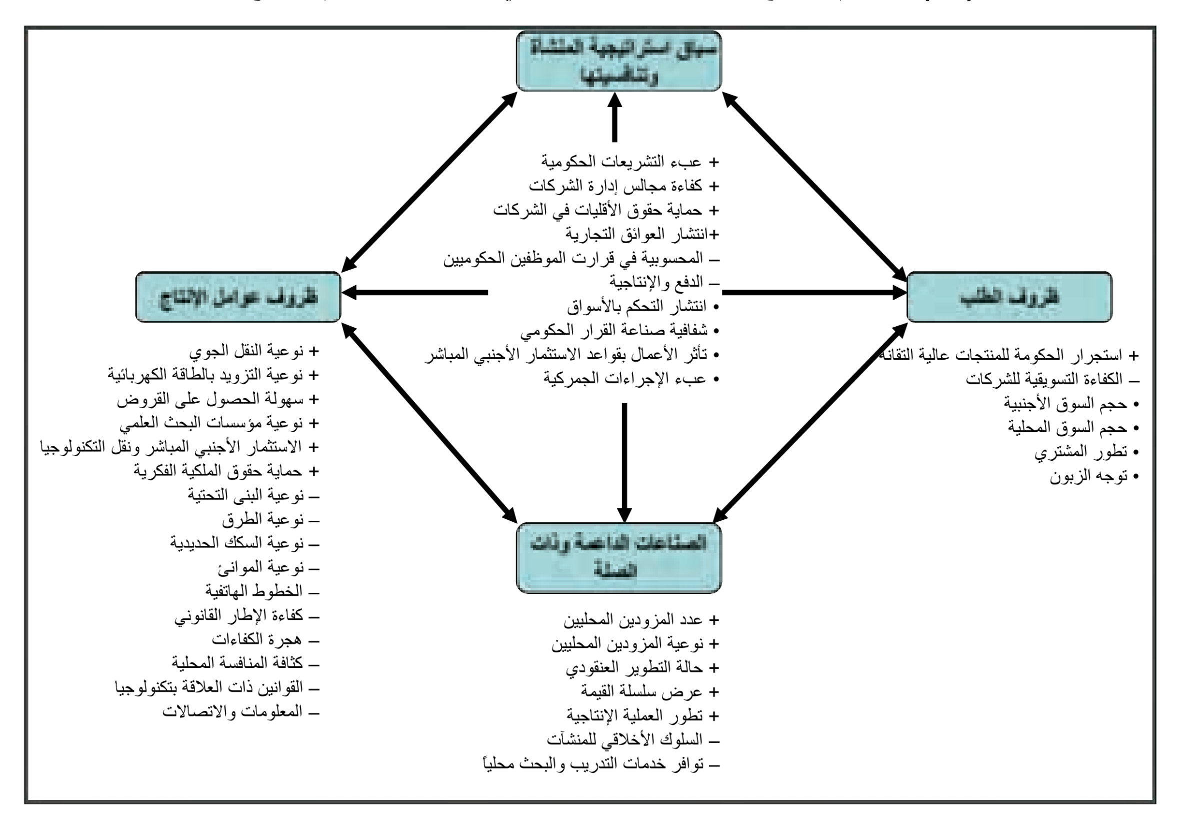
يقـــوم تحليلنا لنوعية بيئة الأعمال في ســـوريا على المنهجيـــة التي يعتمدها المنتدى الاقتصـــادي العالمي والتي طورها البروفيسور مايكل بورتر للمنتدى الاقتصادي والتي تعرف بنموذج الماسة.

يتكون تحليل الماسة من أربعة أبعاد رئيسة هي:

1) سياق الإستراتيجية والتنافس القوي
2) ظروف عوامل الإنتاج
3) ظروف الطلب
4) الصناعات والمؤسسات الداعمة

يتألف كل بعد من هذه الأبعاد الأساســـية من عدد من المؤشرات الفرعية التي تمس واقع بيئة الأعمال الوطنية والتي تتيح دراستها تلمس كافة أبعاد بيئة الأعمال. وفيما يلي تحليل للمؤشرات التي يتكون منها كل بعد من أبعاد هذه الماسة.

الشكل (12): التقييم الجامع لتنافسية بيئة الأعمال في سورية باستخدام نموذج «الماسة»



i. سياق إستراتيجية المنشأة وتنافسيتها

تنبع أهمية استراتيجية المنشأة وتنافسيتها والمؤشرات المندرجة ضمنها بشكل أساسي من أنها:

1) تتيح تحقيق التعبئة المتكاملة لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجية هذه العوامل.

2) تمكن قطاع الأعمال من إنتاج منتجات تنسجم وظروف الطلب المحلي والعالمي بما يمكن هذه المنتجات من النفاذ الفعال إلى الأسواق.

3) تعتبر الخطوة الأولى في بناء العناقيد الصناعية التي تتيح التجمع الجغرافي للصناعات المترابطة والمؤسسات الداعمة لها.

ويندرج ضمن هذا البعد من أبعاد ماسة بيئة الأعمال في ستة عشر مؤشراً، منها أربعة مؤشرات شكلت مزايا تنافسية لسورية، وثلاثة مؤشرات ذات أولوية يجب العمل على تحسينها في المدى القريب

جدول رقم (18) المؤشرات المرتبطة بإستراتيجية المنشاة وتنافسيتها[6]

	مؤشرات إستراتيجية المنشأة وتنافسيتها	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي %
		2006	2007	
1	كفاءة مجالس إدارة الشركات	118	86	0.56
2	انتشار الملكية الأجنبية	127	128	0.27
3	كثافة المنافسة المحلية	84	49	1
4	درجة التحكم بالأسواق	-	61	0.27
5	فعالية سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0.27
7	حماية حقوق الملكية الفكرية	91	79	1.12
8	حماية حقوق الأقليات في الشركات	92	49	0.7
9	المحسوبية في قرارات الموظفين الحكوميين	72	77	1.12
10	شفافية صناعة القرار الحكومي	-	112	0.56
11	الأجور والإنتاجية	68	97	0.74
12	اثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	-	112	0.27
13	عبء الإجراءات الجمركية	-	96	0.27
14	عبء التشريعات الحكومية	86	78	0.5
15	شمولية وفعالية النظام الضريبي	78	42	1
16	معدلات الضريبة الإجمالية	-	30	0.35

وبشـــكل عام يغيب عن معظم منشـــآت الأعمال القائمة في سورية اعتماد اســـتراتيجية تنافسية واضحة سواء في منشآت القطاع العام أو في منشـــآت القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات غير قادرة على المنافســـة في الأسواق المحلية ناهيك عن النفاذ في الأسواق العالمية.

جدول رقم (18-أ): المزايا التنافسية المرتبطة بإستراتيجية المنشاة وتنافسيتها

	المزايا التنافسية المرتبطة باستراتيجية المنشاة	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي %
		2006	2007	
1	كثافة المنافسة المحلية	84	49	1.01
2	حماية حقوق الأقليات في الشركات	92	49	0.7
3	شمولية وفعالية النظام الضريبي	78	42	1.01
4	معدلات الضريبة الإجمالية	-	30	0.35

على الرغم من التحسن الكبير في بعض المؤشرات المرتبطة بتنافسية المنشاة في سورية إلا انه مازال هناك عدد آخر من هذه المؤشرات يشكل نقاط ضعف تؤثر سلباً على تنافسية هذه المنشآت وتعيق من تحسين إنتاجيتها.

[6] المؤشرات التي تدل على مزايا تنافسية باللون الأخضر. المؤشرات ذات الأولوية (ترتيب ضعيف + وزن نسبي كبير في المؤشر الإجمالي) باللون الأحمر.

جدول رقم (18-ب): مؤشرات إستراتيجية المنشأة ذات الأولوية[7]

	مؤشرات إستراتيجية المنشأة ذات الأولوية	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي %
		2006	2007	
1	شفافية صناعة القرار الحكومي	-	112	0.56
2	انتشار الملكية الأجنبية	127	128	0.27
3	اثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	-	112	0.27

ميزة تنافسية

مؤشر ذو أولوية

ii. ظروف عوامل الإنتاج

تؤثر ظروف عوامل الإنتاج بشكل كبير على تنافسية الاقتصاد السوري، إذ أن أي استثمار أجنبي يتدفق إلى سورية يبني إستراتيجيته التنافسية على ظروف عوامل الإنتاج المتوافرة بشكل رئيس.
على الرغم من امتلاك سورية للعديد من المزايا النسبية التي تميزها في إنتاج المواد الخام (قطن- قمح- مواشي- زيت الزيتون- الثروات الباطنية..) ووجود قوة عمل فائضة وإصدار الكثير من القوانين والتشريعات الهادفة إلى خلق بيئة العمل المناسبة التي تؤمن الظروف المثلى لتوليد القيمة المضافة ضمن الاقتصاد السوري من حيث استيراد التقانات الإنتاجية الجديدة وتبسيط الإجراءات الإدارية، فإن ظروف عوامل الإنتاج لاتزال دون المستوى المطلوب لتحقيق الارتقاء التنافسي لبيئة العمل المحلية وبالتالي للاقتصاد السوري ككل.

يندرج ضمن المؤشرات ذات العلاقة بتقييم ظروف عوامل الإنتاج ستة وعشرون مؤشراً، ازداد عدد المزايا التنافسية التي حققتها سورية في هذه المؤشرات من ميزتين في العام 2006 إلى أربع مزايا في العام 2007. وعلى الرغم من أن ترتيب سورية في القسم الأكبر من هذه المؤشرات لا يزال متراجعاً جداً، إلا أن العديد منها شهدت تحسناً ملحوظاً في العام 2007 (الجدول22).

بالمقابل شهد عدد من المؤشرات تراجعاً ملحوظاً لاسيما مؤشري جودة الطرق البرية وجودة الموانئ والمؤشرات المتعلقة بالبنى التحتية التكنولوجية (مشتركي الهاتف الخلوي- مستخدمي الإنترنت- الحواسب الشخصية- قدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا).

كما يظهر الجدول (23) مؤشرات ظروف عوامل الإنتاج ذات الأولوية، والتي تساهم في مجموعها بحوالي 25 % من المؤشر الإجمالي للتنافسية، إضافة الى أن معظمها يقع في مقطع المتطلبات الأساسية ما يعني أن العمل على تحسين هذه المؤشرات سينعكس على تحسين ترتيب سورية على سلم التنافسية العالمي في المدى القريب.

[7] تم اختيارها وترتيبها استناداً الى نسبة مساهمتها في المؤشر الكلي. والترتيب المتأخر جداً لسورية في هذه المؤشرات.

جدول رقم (19): المؤشرات التي تندرج ضمن ظروف عوامل الإنتاج

	المؤشرات المرتبطة بظروف عوامل الإنتاج	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	جودة البنى التحتية بشكل عام	74	75	7.5
2	جودة الطرق	61	70	1.05
3	جودة البنى التحتية للسكك الحديدية	61	61	1.05
4	جودة البنى التحتية للموانئ	84	96	1.05
5	جودة البنى التحتية للنقل الجوي (مؤشرين)	89	77	2.1
6	الخطوط الهاتفية	69	71	1.2
7	نوعية التزويد بالكهرباء	80	72	1.05
8	مشتركي الهاتف الخلوي	98	102	0.714
9	مستخدمي الإنترنت	89	93	0.714
10	مشتركي الإنترنت الحزم العريضة	جديد	109	0.952
11	سهولة الحصول على القروض	106	93	0.5058
12	توافر رأس المال المغامر	99	107	0.5058
13	الملاءة المالية للمصارف	120	105	0.981
14	مدى الحماية القانونية	جديد	47	1.01
15	مقيدات تدفق رأس المال	جديد	116	0.5058
16	التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية	123	116	0.5058
17	درجة تطور أسواق المال المحلية	124	125	0.5058
18	كفاءة الإطار القانوني	84	77	0.562
19	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	122	108	0.714
20	توافر العلماء والمهندسين	43	56	0.3
21	قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا	85	104	0.714
22	التعاون البحثي ما بين الصناعة والجامعة	113	105	0.3
23	هجرة الكفاءات	86	112	0.74
24	مرونة تحديد الرواتب	70	55	0.357
25	شدة المنافسة المحلية	84	49	0.27
26	اعتماد الإدارة المحترفة	115	110	0.49

ميزة تنافسية

مؤشر ذو أولوية

جدول رقم (19-أ): المزايا التنافسية ضمن المؤشرات التي تندرج تحت ظروف عوامل الإنتاج

	المزايا التنافسية المرتبطة بظروف عوامل الإنتاج	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	شدة المنافسة المحلية	84	49	0.27
2	توافر العلماء والمهندسين	43	56	0.49
3	دليل الحقوق القانونية	جديد	47	1.01
4	مرونة تحديد الرواتب	70	55	0.357

جدول رقم (19-ب) مؤشرات ظروف عوامل الإنتاج ذات الأولوية

	المؤشرات ظروف عوامل الإنتاج ذات الأولوية	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	جودة البنى التحتية بشكل عام	74	75	7.5
2	البنية التحتية (طرق، موانئ، كهرباء وهاتف، مطارات)	75	74	7.5
3	الملاءة المالية للمصارف	120	105	0.98
4	مشتركي الإنترنت الحزم العريضة	جديد	109	0.95
5	هجرة الكفاءات	86	112	0.74
6	مشتركي الهاتف الخلوي	98	102	0.7
7	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	122	108	0.7
8	قدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا	85	104	0.7
9	توافر رأس المال المغامر	99	107	0.5
10	مقيدات تدفق رأس المال	جديد	116	0.5
11	التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية	123	116	0.5
12	درجة تطور أسواق المال المحلية	124	125	0.5
13	اعتماد الإدارة المحترفة	115	110	0.49
14	انتشار العوائق التجارية	115	119	0.27

ميزة تنافسية

مؤشر ذو أولوية

يمكن تصنيف ظروف مؤشرات عوامل الإنتاج في أربعة مجموعات رئيسية هي:

- البنى التحتية الفيزيائية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الخدمات المالية، المصارف، الوصول إلى رأس المال
- البنى التحتية الإدارية

1) البنى التحتية الفيزيائية

تعتبر البنى التحتية الفيزيائية (النقل- الكهرباء- الهاتف) عاملاً أساسياً في تعزيز تنافسية الأعمال لاسيما في الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج، وهي تساهم بـ 15 % من قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية.

لا يقتصر تأثير البنى التحتية الفيزيائية في تنافسية بيئة الأعمال على أثره المباشر فقط كونه يؤمن خدمات الشحن والنقل والتزويد بالطاقة الكهربائية والمساهمة بجزء من القيمة المضافة المحققة، إنما له تأثيرات أخرى غير مباشرة من خلال تأثيره في الاستراتيجيات التنافسية للشركات المحلية أو الأجنبية وتحديد كفاءتها في الوصول للأسواق من حيث الزمن والكلفة، وكذلك تحديد مدى كفاءة الصناعات والمؤسسات الداعمة في تزويد قطاع الأعمال بمدخلات الإنتاج لاسيما بالنسبة للصناعات الثقيلة.

2) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على الرغم من أن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تساهم بأكثر من (5 %) في مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج كسورية، فإن أهميتها تنبع من تأثيرها الكبير على الإنتاجية، إذ تدخل تكنولوجيا المعلومات في كل نقطة من نقاط سلسلة القيمة مؤدية إلى تغيير في الطريقة التي تنجز فيها الأنشطة المولدة للقيمة المضافة ناهيك عن إنشاء أو إعادة صياغة الترابطات فيما بينها، كما أنها في الوقت نفسه تؤثر في الموقع التنافسي من خلال تصنيع المنتج بالطريقة التي تتوافق ورغبات المشتري.

إن تأخر ترتيب سورية في مؤشرات قدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا، والإطار القانوني الذي تتم في ظله عملية النفاذ التكنولوجي، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا عن الكثير من الدول المعتمدة على عوامل الإنتاج قد أثر سلباً على ظروف الطلب والمؤشرات التي تتفرع عنه كاستجرار الحكومة للمنتجات التكنولوجية والنفاذ التكنولوجي (مشتركي الهاتف الخلوي- مستخدمي الإنترنت- مستخدمي الحواسب الشخصية). كما أثر سلباً على قدرة الشركات في التواصل مع الأسواق أو الموردين.

3) الخدمات المالية، المصارف، الوصول إلى رأس المال

تساهم مؤشرات خدمات التمويل وأسواق المال بـ 5 % من مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج كسورية، وتحتل سورية مواقع متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بكفاءة الخدمات المالية، فقد احتلت الترتيب 125 في مؤشر تطور الأسواق المالية و116 في مؤشر التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية و93 في مؤشر سهولة الحصول على القروض و107 في مؤشر توفر رأس المال المغامر و116 في مؤشر العوائق في وجه تدفق رؤوس الأموال و87 في مؤشر حماية المستثمر. الأمر الذي يؤكد بأنه على الرغم من الانفتاح الكبير الذي شهده القطاع المصرفي والذي نتج عنه دخول عدد من المصارف (التقليدية والإسلامية) إلى السوق والتي استطاعت أن تجذب حوالي 17 % من إجمالي الودائع المصرفية، فإن أداء القطاع المصرفي في سورية بقي متواضعاً مقارنةً بالعديد من الدول المنافسة.

كما كانت النتائج متأخرة في مؤشري قوة الجهاز المصرفي والتشريعات الناظمة لتبادل أدوات الدين (إذ احتلت الترتيب 105 و112 على التوالي).

يمكن أن نعزو الترتيب المتأخر لسورية في المؤشرات التي تندرج ضمن كفاءة الخدمات المالية واستحقاقه الثقة إلى:

أ- غياب معالم السوق ووجود احتكارات في العديد من سلاسل الإنتاج، ما جعل المصارف الخاصة تحجم عن تقديم خدمات مالية طويلة الأجل للقطاع الخاص.

ب- تأخر إقلاع سوق دمشق للأوراق المالية.
ج- عدم وجود أية أسواق لإصدار وتداول سندات وأذونات الخزينة.
د- ارتفاع حجم الضمانات التي يتطلبها الحصول على القروض والتي بلغت حسب تقييم المناخ الاستثماري الذي أجراه البنك الدولي في عام 2005 ما نسبته 217 % من قيمة القرض وهي من أعلى النسب في العالم.
ومع ذلك فمن المتوقع أن تبدأ نتائج الإصلاحات الكبيرة على القطاعين المالي والمصرفي في سورية (التي بدأت منذ بداية القرن الحالي والمستمرة حتى الآن) بالظهور في المستقبل القريب بما سينعكس بشكل فعال وأكيد على تحسين تنافسية الاقتصاد السوري.

4) البنى التحتية الإدارية

تؤثر البنى التحتية الإدارية بشكل كبير في حجم المنافسة وفي قدرة المنشاة على دخول السوق أو الخروج منه والتكاليف المترتبة على ذلك، ورغم حاجة الاقتصاد السوري الماسة للاستثمارات فان البيروقراطية الحكومية مازالت بحسب رأي رجال الأعمال أحد أهم معوقات بيئة الأعمال والاستثمار في سورية للعامين 2006 و2007 على التوالي.
ورغم التسهيلات الكبيرة التي قدمت خلال الفترة الماضية في مجال الحصول على التراخيص وفي مجالات الاستيراد والتصدير فقد تراجع ترتيب سورية في كل من مؤشري عدد الإجراءات اللازمة لإنشاء مشروع والوقت الذي يتطلبه بدء مشروع (ثلاث مراتب لكل منهما)، الأمر الذي يعكس استمرار الصعوبة والتعقيد النسبي للحصول على التراخيص (وخاصة الادارية) وتعقيدات الإجراءات البيروقراطية. كما تراجع ترتيب مؤشر انتشار المحسوبية في قرارات الموظفين الحكوميين بمقدار 4 مراتب.

iii. ظروف الطلب

تؤثر ظروف الطلب بشكل كبير في العناصر الأخرى لماسة بيئة الأعمال:
1) فالإستراتيجية التنافسية لا يمكن أن تقوم إلا بناء على توقعات ظروف الطلب وتقسيم الأسواق المستهدفة إلى مقاطع.
2) إن التكامل العمودي ضمن العنقود الصناعي، والتكامل الأفقي ما بين العناقيد الصناعية يشكل منحى جديد في ظروف الطلب يحفز توسع العناقيد وتشكلها.

جدول رقم (20): المؤشرات التي تندرج ضمن ظروف الطلب.

	المؤشرات المرتبطة بظروف الطلب	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	حصول الحكومة على التقانة المتقدمة	113	94	0.3
2	حجم السوق المحلية	جديد	63	4.46
3	حجم السوق الأجنبية	جديد	74	4.46
4	الكفاءة التسويقية	104	110	0.17
5	درجة الاهتمام بالزبون (محلي- أجنبي)	جديد	55	0.98
6	درجة تخصص المشترين	جديد	116	0.98

ميزة تنافسية
مؤشر ذو أولوية

احتلت ســورية الترتيب 63 و74 / 131 في كل من مؤشري حجم الأسواق المحلية وحجم الأسواق العالمية الأمر الذي يوضح وجود فرصة كبيرة أمام المنشآت السورية في تحقيق مزايا تنافسية من خلال إشباع الطلب المحلي ثم التوجه إلى الأسواق الدولية.
كما يلاحظ بأنه على الرغم من ارتفاع الاهتمام بالزبائن (ســواء في الأســواق المحلية أو الأجنبية) نحو المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع حيث احتلت ســورية الترتيب 55 / 131 على هذا المؤشــر، إلا أن الترتيب المتراجع في مؤشــر درجة تطور المشــترين 116 / 131 يعكس الصعوبة في الوصول الى مدخلات الإنتاج وخاصة ذات المحتوى التقني العالي وارتفاع تكاليف الحصول على مدخلات الإنتاج.

iv. الصناعات والمؤسسات الداعمة

لا ترتبط إنتاجية المنشــأة بأدائها فقط إنما يرتبط بشــكل مباشــر بأداء المنشآت المزودة لها ســواء بمدخلات الإنتاج أو بالخدمات كالتدريب والأبحاث والتمويل.

جدول رقم (21): مؤشرات الصناعات والمؤسسات الداعمة

	مؤشرات الصناعات والمؤسسات الداعمة	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي %
		2006	2007	
1	توافر خدمات البحث والتدريب محلياً	100	99	1.1
2	عدد المزودين المحليين	52	32	0.41
3	نوعية المزودين المحليين	76	64	0.41
4	حالة التطور العنقودي	جديد	92	0.42
5	اكتمال سلسلة القيمة	73	50	0.17
6	تطور العملية الإنتاجية	93	70	0.17
7	السلوك الأخلاقي للمؤسسات	58	79	1.8

ميزة تنافسية

مؤشر ذو أولوية

تزيد عملية تجمع الصناعات والمؤســســات الداعمة بشــكل كبير من تنافسية بيئة الأعمال نظراً لكونها تؤثر في الظروف التي تتم ضمنها عملية مزج عناصر الإنتاج بما يزيد من إنتاجية هذه العناصر، كما تمكن المنشــآت المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.
تفاوت أداء الصناعات والمؤســســات الداعمة في سورية سواء لجهة الصناعات المترابطة والداعمة أو لجهة درجة تطور عمليات المنشأة وإستراتيجيتها:

1) الصناعات المترابطة والداعمة:

على الرغم من تأخر مؤشــر حالة التطور العنقودي في سورية (92 / 131) فإن بيئة الأعمال القائمة في سورية تؤمن قنوات توريد كفوءة لمختلف أنواع الصناعات من حيث النوع والكم. حيث احتلت سورية الترتيب 32 / 131 في مؤشر

عـــدد الموردين المحليين والذي يعتبر ميزة تنافســـية تتمتع بها بيئة الأعمـــال، فيما حصلت على الترتيب 64 / 131 في مؤشر نوعية الموردين المحليين (بتقدم 20 مرتبة عن العام 2006).

2) درجة تطور عمليات المنشأة وإستراتيجيتها

لم يترافق التقدم في ترتيب سورية على مؤشر التوسع الأفقي لسلاسل القيمة (بمقدار23 مرتبة) بحيث أصبح ميزة تنافسية لبيئة الأعمال في سورية وما يؤدي إليه ذلك من ازدياد درجة الارتباط ما بين المنشآت المختلفة بتحسن في مؤشر طبيعة المزايا التنافســـية 116 / 131 (الذي تراجع 14 مرتبة عن العام 2006)، الأمر الذي يؤكد عدم فعالية قنوات التوريد وقنوات التســـويق في العديد من سلاســـل القيمة القائمة، حيث تراجع مؤشـــر الكفاءات التسويقية للشركات 6 مراتب عن العام 2006.

5 - 3 - 2 تطور عمليات الشركات واستراتيجيتها

تعتمد إنتاجية اقتصاد ما على الإنتاجية في منشـــآته، والاقتصاد لا يمكن أن يكون تنافســـياً إلا إذا تمتعت منشـــآته بالأداء التنافســـي سواء كانت منشآت وطنية أو اســـتثمارات أجنبية. بدورها إنتاجية المنشـــأة تعتمد على درجة تطور العمليات الإنتاجية، حيث ترتفع إنتاجية المنشـــأة عندما تتحسن كفاءة أنشطتها وتقترب من المعايير العالمية، كما أن إنتاجية المنشأة تتعزز بقدرة المنشـــأة على تبني اســـتراتيجيات مميزة تتضمن مواقع متميزة وأدوات ابتـــكار في عملية الإنتاج وخدمات التســـليم. وترتبط إنتاجية الشركات بشـــكل كبير بنوعية بيئة العمل والمحيط التي تنشط من خلاله، فإستراتيجية الشركات المعززة لرفع الإنتاجية تتطلب مهارات وممارســـات تقنية عالية معلومات حديثة، كفاءة في الإدارة الحكومية، بنية تحتية متقدمة، موردين ذوو كفاءة، مؤسسات بحوث متقدمة ومواكبة للمتغيرات الإقليمية والدولية، وغيرها من مؤسسات داعمة لشركات قطاع الأعمال.

جدول رقم (22): المؤشرات التي تندرج ضمن عمليات الشركات وإستراتيجيتها

	مؤشرات تطور عمليات الشركات وإستراتيجيتها	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	تطور العملية الإنتاجية	93	70	0.17
2	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	0.175
3	القدرة على الإبداع	108	106	0.3
4	إتباع الموظفين للبرامج التدريبية	86	101	1.1
5	الرغبة بتفويض السلطات	109	83	0.175
6	كفاءة التسويق	-	110	0.17
7	توجه الزبائن	-	55	0.98
8	حجم الأسواق العالمية	77	74	4.46
9	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	0.3
10	اكتمال سلسلة القيمة	73	50	0.17
11	مدى ارتباط الأداء بالتعويض	-	88	0.74
12	الاعتماد على الإدارة المحترفة	115	110	0.49
13	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	0.27

ميزة تنافسية

مؤشر ذو أولوية

تعتبر سلســلة الإنتاج نموذجاً مفيداً في تحليل الأنشــطة المتخصصة التي يمكن لمنشــأة معينة توليد الميزة التنافسية من خلالها، ويقسم هذا النموذج إلى القسمين التاليين:

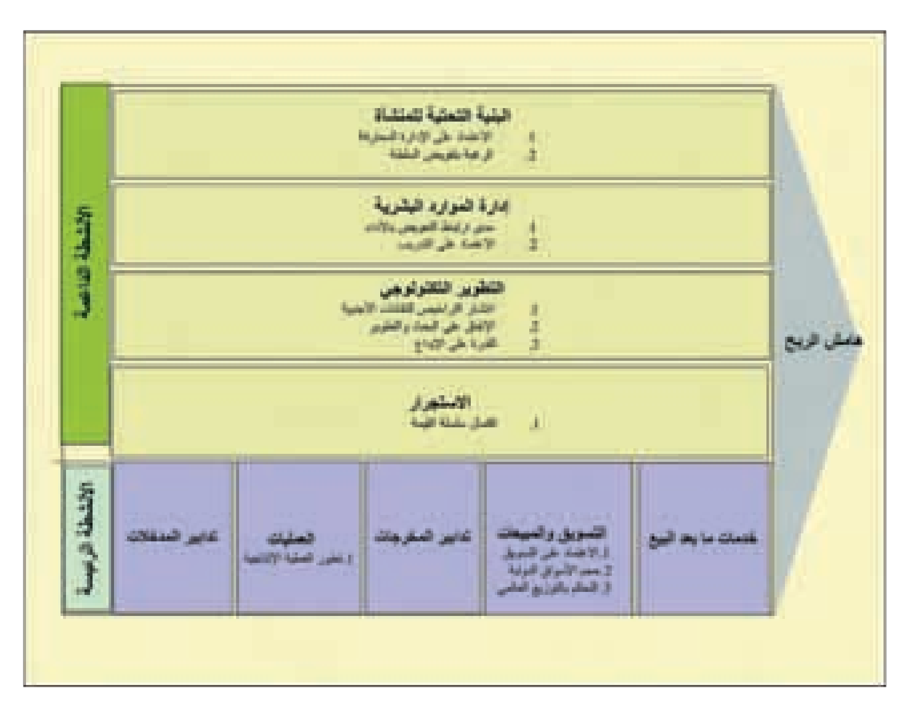
1. الأنشطة الرئيسة:	**1. الأنشطة الداعمة:**
العمليات	إدارة الموارد البشرية
التسويق	البنية التحتية للمنشأة
تدابير المدخلات	التطوير التكنولوجي
تدابير المخرجات	الاستجرار
خدمات ما بعد البيع	

جدول رقم (22-أ) مؤشرات تطور عمليات الشركات وإستراتيجيتها ذات الأولوية

	مؤشرات تطور عمليات الشركات وإستراتيجيتها ذات الأولوية	الترتيب		الثقل في المؤشر الكلي %
		2006	2007	
1	إتباع الموظفين للبرامج التدريبية	86	101	1.1
2	الاعتماد على الإدارة المحترفة	115	110	0.49
3	القدرة على الإبداع	108	106	0.3
4	خضوع الموظفين للبرامج التدريبية	86	101	1.1

يمكن القول انه ونتيجة للانفتاح على العالم الذي شهده الاقتصاد السوري خلال العامين الماضيين وارتفاع درجة المنافسة في الأســواق المحلية فقد عمل الكثير من الشــركات المحلية على تطوير الأداء من خلال استقدام تقانات إنتاجية متطورة والتعاقد مع الشركات العالمية أدى ذلك الى تحسن ترتيب سورية في معظم المؤشرات المتعلقة بتطور عمليات الشركات واستراتيجياتها وحازت سورية على ترتيب متقدم في مؤشر تطور عمليات الشركات واستراتيجيتها (74 / 131)

الشكل (13) مؤشرات سلسلة القيمة والإنتاج



5 - 3 - 3 إمكانية نشوء وتطور العناقيد الصناعية

"أصبح نموذج العنقود الصناعي أداة فعالة في تحقيق النمو السريع" (مايكل بورتر)

يعرَّف العنقود الصناعي بأنه "تقارب جغرافي لمجموعة من المنشآت والمؤسسات المترابطة فيما بينها، والعاملة في مجال صناعي معين. ويشمل صفاً متكاملا من الصناعات والمؤسسات الداعمة من مؤسسات حكومية وغير حكومية كالجامعات ووكالات المواصفات والمقاييس والمكاتب الاستشارية ومزودي التدريب الفني والمهني والاتحادات المهنية»

وإن أهمية العنقود الصناعي تنبع من كونه:

1. يكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلف أقل نسبياً من استيرادها.
2. يؤمن التخصص في إنتاج مراحل معينة: فكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة عالمياً.
3. يركز على كل ما يزيد الإنتاجية من خلال العلاقات التبادلية ما بين الأنشطة المختلفة (فمعرفة أبعاد سلسلة القيمة يعظم من القدرة على الرقابة).
4. يساهم في تطوير المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ودعم قدراتها الإنتاجية بما يساعد تلك المشروعات على العمل في إطار حجم كبير نسبياً يسمح لها بالتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

ولكي يساهم العنقود في تطوير العملية الإنتاجية يجب أن يكون هناك تناسق مابين:

1. سياسات جديدة متعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة
2. رؤى جديدة في مجال جذب الاستثمارات
3. سياسات الإبداع والابتكار

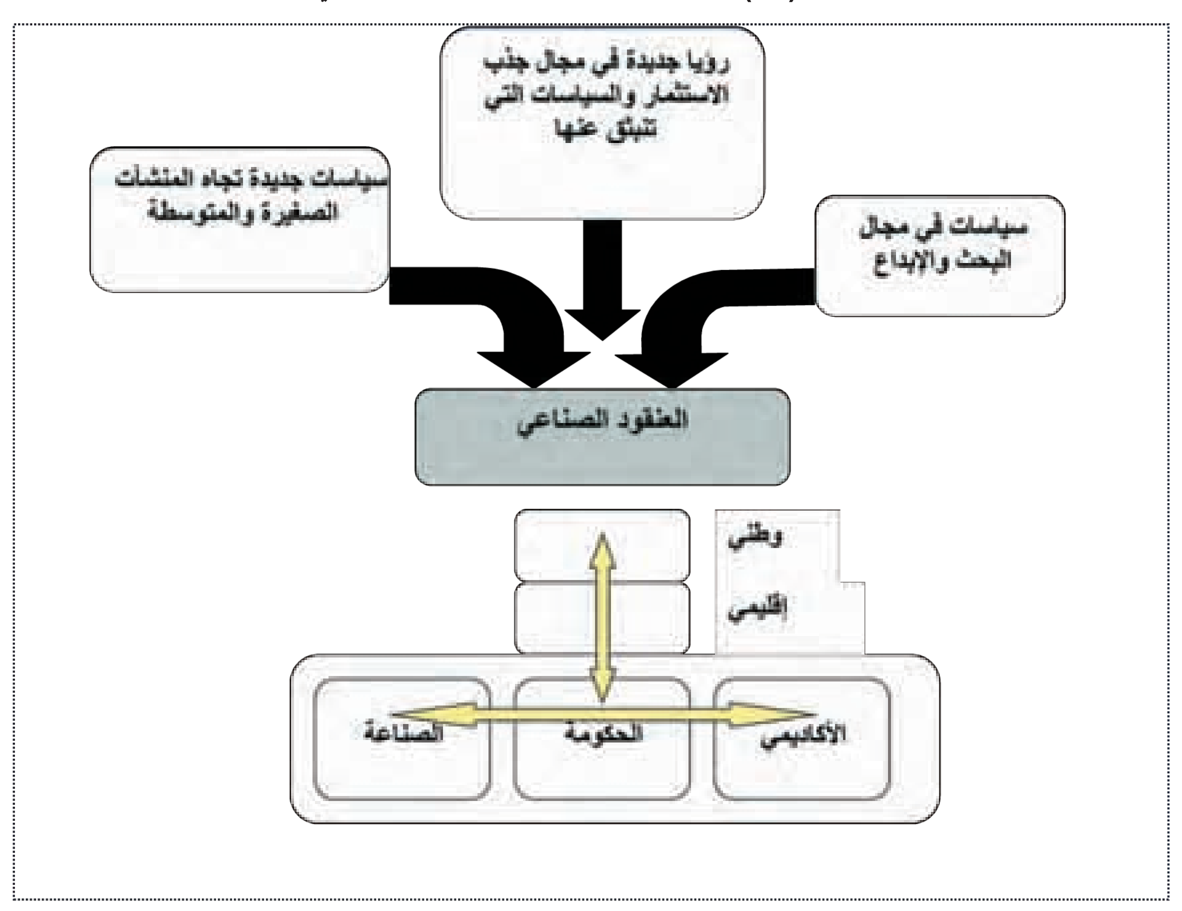
كما يجب أن يتحقق هذا التناسق على المستويين الوطني والإقليمي بما يضمن تفاعل جهود كل من:

1. الحكومة
2. الصناعيين
3. الأكاديميين

أثبتت التجربة العملية بأن أفضل صيغة لرفع القدرات الإنتاجية لقطاع الأعمال تكون من خلال التقارب الجغرافي للمنشآت المترابطة والمؤسسات الداعمة لها بما يسمى التشكل العنقودي (Cluster).
على الرغم أن ترتيب مؤشر حالة تطور العناقيد في سورية متراجع نسبياً (92 / 131)، إلا انه يمكن القول أن هناك إمكانية لنشوء بعض العناقيد الصناعية في سورية وخاصة في صناعات مثل (المواد الغذائية، الملبوسات والنسيج والصناعات الجلدية) بسبب امتلاك مقومات عديدة أهمها توفر المزايا النسبية في إنتاج المواد الأولية (أقطان، جلود العواس) مع الإمكانية الكبيرة لتحويل هذه المزايا الى ميزات تنافسية[8].

[8] قام فريق عمل المشروع بتحليل سلسلتي الإنتاج والقيمة لعدة قطاعات في الصناعات التحويلية في سورية. وقدم مجموعة من السياسات المقترحة لتعزيز تنافسية هذه الصناعات وآلية تشكل عناقيد صناعية في كل منها.

الشكل (14) مراحل ومتطلبات نشوء العنقود الصناعي





أولويات تطوير تنافسية الاقتصاد السوري

انطلاقاً من أن الاقتصاد السوري يقع حالياً ضمن مجموعة الاقتصادات المعتمدة على عوامل الإنتاج وفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي فان آلية رفع القدرات التنافسية للاقتصاد السوري يمكن أن تتم ضمن المحورين التاليين:

- **المحور الأول:** رفع القدرات التنافسية للاقتصاد السوري ضمن مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج.
- **المحور الثاني:** توفير متطلبات انتقال الاقتصاد السوري إلى مرحلة الاعتماد على الكفاءة والاستثمار.

الشكل (15): توزيع ثقل المؤشرات للاقتصاد المعتمد على عوامل الإنتاج كسورية



إلا أنه لابد من الإشارة إلى الأمور التالية:

1) أن الاقتصاد الســوري، المصنَّف حالياً ضمن مجموعة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج، يتجه إلى الدخول فــي المرحلة الانتقالية في العام 2011 والتي تمهد إلى تصنيفه ضمن مجموعة الدول المعتمدة على الكفاءة ، بالتالي فإن تقييم تنافسية الاقتصاد السوري ستخضع آنذاك إلى تثقيلات ومعايير (أكثر صرامة) تنسجم ومميزات اقتصاديات المرحلة الانتقالية. وهذه المعايير هي:

أ- حصــة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي مــن المتوقع أن تتجاوز الـ 2000$ في العام 2011، وفق معدل النمو المتوقع في الخطة الخمسية العاشرة (7 %) المترافق مع معدل وسطي للنمو السكاني 2.5 % السكاني[9].

ب- إن نسبة الصادرات من المواد الخام إلى إجمالي الصادرات تميل للانخفاض، حيث انخفضت من 82 % عام 2001 إلى 61 % في العام 2005، ومن المتوقع في ظل توجيهات الخطة الخمسية العاشرة أن تستمر هذه النسبة في الانخفاض

[9] حيث تسعى الخطة الخمسية إلى تخفيض معدل النمو السكاني من أجل الوصول إلى معدل النمو التفاؤلي 7 %.

نتيجة لارتفاع الصادرات من السلع المصنعة.

2) إن استمرار تصنيف الاقتصاد السوري خلال السنوات الأربع القادمة (2010-2007) ضمن الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج، يتيح إمكانية كبيرة في تحســين مجموعة من مؤشــرات تنافسية بيئة الأعمال السورية، الأمر الذي ينطوي على أهمية كبيرة للسببين التاليين:

أ- منح الاقتصاد الســوري فترة زمنية يمكن استغلالها لتحويل المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السوري إلى مزايا تنافسية تترجم تحسناً سنوياً على سلم التنافسية العالمي لاسيما فيما يتعلق بمؤشرات النقل (طرقي- موانئ- جوي- سككي) والتي تتيح تحويل الميزة النسبية لموقع سورية الجغرافي إلى ميزة تنافسية على غرار التجربة التركية.

ب- تأمين متطلبات الانتقال الأخرى (والتي ســيتم تحديد أولوياتها لاحقاً) علماً بأن تصنيف سورية في المرحلة الانتقالية سينعكس سلباً على تنافسية الاقتصاد السوري إذا لم يترافق في تأمين هذه المتطلبات.

3) شــهد الاقتصاد السوري تحســناً في أداء عدد كبير من مؤشــرات المجموعة الثانية (معززات النمو) خلال العامين 2006 و2007، الأمر الذي ســيعظم من أثر هذه المؤشرات على تنافسيته في حال تصنيفه في المرحلة الانتقالية، نظراً لما تمثله هذه المؤشرات من أهمية نسبية في الرخاء الاقتصادي في هذه المرحلة.

4) لايمكن تحقيق نجاح فوري ومباشــر إذا ما تم العمل على جبهة واســعة من المؤشــرات، بل يجب اختيار عدد من المؤشرات ذات الأولوية القصوى في تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري للتركيز عليها وهي:

- نقاط الضعف التي تم رصدها من مقاربتي قياس تنافسية الاقتصاد السوري، للأعوام 2006 و2007.
- المؤشرات ذات الأولوية التي تم تحديدها من تحليل تنافسية الاقتصاد السوري وخاصة مؤشرات المتطلبات الأساسية، (اعتماداً على تثقيلها المرتفع في احتساب مؤشر التنافسية العالمي وترتيبها المتأخر جداً حالياً).
- النقاط الأكثر إعاقة لممارسة الأعمال في سورية وفقا لاستطلاع رأي رجال الأعمال.

جدول رقم (23): المؤشرات الأكثر أولوية في تنافسية الاقتصاد السوري

	المؤشر	الترتيب 2006	الترتيب 2007	الثقل في المؤشر الكلي %
1	جودة البنى التحتية بشكل عام	74	75	7.5
2	العجز في الميزانية العامة	92	118	3
3	معدل التضخم	90	114	3
4	جودة البنى التحتية للنقل الجوي(مؤشرين)	89	77	2.1
5	إجراءات تداول أدوات الدين	_	112	1.1
6	حجم الأسواق العالمية	77	74	4.4
7	جودة البنى التحتية للسكك الحديدية	61	61	1.0
8	جودة البنى التحتية للموانئ	84	96	1.0
9	الخطوط الهاتفية	69	71	1.2
10	نوعية التزويد بالكهرباء	80	72	1.0
11	الملاءة المالية للمصارف	120	105	0.1
12	درجة تطور أسواق المال المحلية	124	125	0.5
13	الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	122	108	0.71
14	هجرة الكفاءات	86	112	0.74
15	مقيدات تدفق رأس المال	-	116	0.5
16	التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية	123	116	0.5
17	شفافية السياسة الحكومية	-	112	0.5
18	مشتركي الإنترنت الحزم العريضة	-	109	0.95
19	توافر رأس المال المغامر	99	107	0.5
20	مشتركي الهاتف الخلوي	98	102	0.7

6 - 1 سياسات تطوير تنافسية الاقتصاد السوري:

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى الكلي والجزئي نقدم مجموعة من المقترحات والسياسات الهادفة إلى تحسين تنافسية الاقتصاد السوري بحسب المجموعات الرئيسية من مؤشرات التنافسية.

I.مقطع المتطلبات الأساسية 60 %:

- البنى التحتية: مساهمتها في المؤشر الإجمالي 15 %.

1- الارتقاء بالبنى التحتية لخدمات النقل البري والبحري والجوي، عبر وضع التشريعات الجاذبة للاستثمار في هذه البنى، يعتبر نقطة البدء في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها سورية والتي تتجلى في موقعها الجغرافي إلى ميزة تنافسية.

2- الاعتماد على صيغ تمويل حديثة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مجال البنى التحتية واستقدام أحدث الخبرات العالمية في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى التحتية لتحسين مستواها كماً ونوعاً.

3- الاهتمام بالتكامل مع المحيط الإقليمي في مشاريع البنى التحتية وخاصة الطاقة والنقل.

4- اتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير قطاع النقل البحري، وتحسين خدمات المرافئ السورية وتبسيط الإجراءات المتبعة في تخليص البضائع لتخفيض الزمن اللازم لشحن وتفريغ الحمولات.

- **المؤسسات:** مساهمتها في المؤشر الإجمالي 15 %.

1- إجراء مراجعات شاملة ومستمرة للأنظمة والقوانين المطبقة بحيث تتلاءم وحاجة المجتمع بمختلف فئاته مع رصد ومتابعة كل ما يجري من تطورات وتعديلات في البلدان الأخرى.

2- الإسراع بإعداد مشروع قانون حديث وعصري حول حماية العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية يهدف إلى تبسيط إجراءات وتكاليف إيداع وتسجيل ونشر العلامات مع مراعاة الاتفاقيات العالمية بهذا الخصوص.

3- استكمال دراسة قانون الحماية الفكرية في سورية وإدخال التعديلات المناسبة عليه.

4- استكمال عملية تحسين وإصلاح النظام القضائي في سورية، وتعزيز سلطة القانون، وتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي.

5- إدخال البرمجيات الكترونية في إتمام وتخليص المعاملات (الحكومة الالكترونية) والتشبيك بين المؤسسات العامة بالشكل الذي يتجاوز الكثير من فجوات الفساد.

- **استقرار الاقتصاد الكلي:** مساهمتها في المؤشر الإجمالي 15 %.

1- المعالجة الفورية لمشكلة ارتفاع معدلات التضخم.

2- ضبط الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، وضرورة الإسراع بإيجاد حل لمشاكل الخسائر والهدر في القطاع العام.

3- الإسراع باستكمال وتنفيذ البنود الإصلاحية المتعلقة بالمالية العامة التي وردت في الخطة الخمسية وخاصة ما يتعلق بإعادة توزيع الدعم والذي وصل إلى أرقام عالية جداً (10 % من الناتج المحلي).

- **الصحة والتعليم:** مساهمتها في المؤشر الإجمالي 15 %.

1- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي، وخاصة في عملية تحديد محتويات المناهج بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية.

2- تطوير النظام التعليمي وخاصة في الجانب النوعي.

3- إعادة النظر بطرق اختيار وتأهيل المعلمين.

II. مقطع معززات الكفاءة 35 %:

- **فعالية وديناميكية الأسواق 24 %:**

1- تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لإقامة مشروع وتبسيط إجراءات التأسيس وإجراءات تصفية المشاريع.
2- انجاز التشريعات والقوانين الهادفة إلى تنظيم وتنشيط عمل الأسواق المحلية بما ينسجم مع المرحلة الجديدة مثل (قانون المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات الضارة، قانون الشركات).
3- تخفيف القيود والتدخلات الحكومية الانتقائية، وتوفر درجة من المنافســة الســليمة لتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين.
4- المزيد من تبسيط الرسوم والإجراءات الجمركية وإجراءات التخليص في الموانئ والمراكز الحدودية والمطارات.
5- انجاز قانون عمل عصري مرن ومتوازن، يعطي رجال الأعمال هامشاً من الحرية في إجراءات التوظيف والفصل، مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية.
6- الاستمرار بتطوير الجهاز المصرفي لتحسين قدرته على لعب دور الوسيط بين المدخرين والمؤسسات الأكثر احتياجاً للأموال.
7- العمل على تسريع انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية.

- **التعليم العالي والتدريب والجاهزية التكنولوجية 11 %:**

1- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتفعيل التعاون بين الجامعات وأرباب العمل.
2- التطوير المســتمر للمناهج وطرق التدريس في الجامعات والمعاهد العالية من اجل الربط بين سوق العمل ومخرجات التعليم.
3- زيادة الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية وإلزام طلاب المراحل الجامعية على دراسة مقررات كاملة باللغات الأجنبية.
4- اســتقطاب جامعات خاصة أجنبية مرموقة لافتتاح فروع لها في ســورية بهدف تحسين واقع التعليم العالي وخلق بيئة تنافسية بين الجامعات الخاصة والحكومية الأمر الذي بدوره سيحسن من سوية جميع الخريجين.
5- إيجاد ووضع التشريعات اللازمة لتأطير العلاقة بين الجامعات والمراكز البحثية وقطاع الأعمال وإيجاد السبل المحفزة لقطاع الأعمال ليولي هذه المسالة الأهمية المطلوبة.
6- تعديل فترات استهلاك العمر الإنتاجي للآلات لمساعدة الشركات على استبدال تجهيزاتها بتجهيزات احدث، كما يمكن إعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية عن قيمة للتجهيزات الالكترونية الحديثة والبرمجيات.
8- حوافز خاصة (مختلفة) للتشجيع على الإنفاق على البحث والتطوير.
9- إصــدار قوانين التوقيــع الالكتروني والتجارة الالكترونيــة بما يعزز ويطور الخدمات الماليــة الالكترونية، كالبنك الالكتروني والنقود الالكترونية.

III. مقطع الإبداع والابتكار 5 %:

- تطوير بيئة الأعمال 2.5 %

1- وضع إســتراتيجية صناعية تســتهدف تطوير الصناعات التي تمتلك مقومات المنافسة (صناعة النسيج والملبوسات، الصناعات الغذائية، الجلود، السياحة).
2- تحسين نوعية الخدمات والمزايا المقدمة في المدن الصناعية.
3- الاهتمام بقضايا الدعم اللوجستي والخدمات الداعمة (شحن، بنية الاتصالات).
4- تطبيق واعتماد قواعد حوكمة الشركات وتطوير الإدارة وتبني القواعد الدولية في الرقابة والمحاسبة.

5- تأسيس هيئة لتشجيع الصادرات ودراسة الأسواق المحتملة.

- الابتكار والإبداع 2.5 %

1- رفع نسبة الإنفاق الحكومي والخاص على البحوث والتطوير.

2- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار.

3- التأكيد على التقيد بمعايير الجودة للمنتج الســوري واعتمـــاد أنظمة تحفيز وجوائز للمنتجين المتميزين بهدف الارتقاء بجودة المنتج السوري.

4- إعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية على قيمة التجهيزات الالكترونية الحديثة والبرمجيات.

6 - 2 سياسات دعم التنافسية في الخطة الخمسية العاشرة

أولت الخطة الخمسية العاشرة قضية تنافسية الاقتصاد السوري اهتماماً بارزاً، وتضمنت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف والتوصيات بما يتعلق بتحســين جودة المنتج الســوري ورفع إنتاجية الاقتصاد المحلي، تحسين بيئة الاستثمار والأعمال أمام الاســتثمار الخاص المحلي والأجنبي عبر تبســيط الإجراءات لرفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، توفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، إزالة كافة العقبات من وجه التجارة الخارجية للنهوض بالصادرات واقتحام أســواق جديدة، كما تضمنت الخطة إشـــارات إلى ضرورة إصلاح قوانين العمل وتحسين كفـــاءة النظام التعليمي وربط مخرجاته باحتياجات ســوق العمل وتشـــجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى تحســين البنية التشريعية والمؤسساتية والتحتية.

وتنبهت الخطة الخمســية العاشــرة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعــي المنبثق عنها إلى معظم نقاط الضعف في تنافسية الاقتصاد السوري، وتبنت سياسات وإجراءات لمعالجتها والتغلب عليها.

وإذا ما تم تنفيذ ما جاء في الخطة الخمســية العاشــرة فان ذلك ســينعكس بشكل كبير على تحسين ترتيب سورية في سلم التنافســية العالمي، وسيشكل بالتالي عاملاً من عوامل الجذب للاستثمارات كما سيساهم بسرعة تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تنافســي يعتمد على إنتاج سلع عالية المحتوى التقاني مما يحقق معدلات نمو مستقرة ومستدامة تساهم بانتقاله الى مرحلة أعلى على سلم التصنيف التنافسي العالمي. كما نشير إلى أن استمرار قياس تنافسية الاقتصاد السوري سيشكل أيضا أداة إضافية للمســؤولين عن الاقتصاد الســوري لتتبع تنفيذ الخطة وبرنامج الإصلاح، ومعرفة النتائج الفعلية على قطاع الأعمال ومختلف مؤشرات التنافسية.

إطار رقم: (8)

الرؤية المستقبلية: سورية 2025

إن اقتصـــاد الغـــد يجب أن يكون قائماً على التنمية الفكرية وعلى ابتـــكارات وتطبيقات العلوم والتكنولوجيا، إذ أن لســـورية قاعدة في هذا المجال تحتاج إلى إعادة الهيكلة كي يمكن أن تلعب دورها، وبكفاءة عالية، في مجهودات البحـــث والتطوير، وإدماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وتوفير الأســـس اللازمة للانتقال التدريجي إلى الاقتصـــاد القائم على المعرفة وإنتاج الخدمات ذات المســـتوى العالي النوعية والجودة والنهوض بأداء المنشـــآت الإنتاجية والمساعدة في بروز "المنشآت السورية المتعلمة".

الخطة الخمسية العاشرة

إطار رقم: (9)

توفير البيئة التمكينية الملائمة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص

العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الجوانب الإجرائية بهدف تحسين المناخ الاستثماري وأهمها:

• إيجاد قواعد شفافة للأعمال وتطبيق موحد لها، إدارة عن طريق الإنترنت، إجراءات سريعة لتنفيذ العقود، تقليل الوقت والتكاليف والإجراءات الرسمية اللازمة لتسجيل الشركة.

• السعي لتأمين البنية التحتية وبنية الاتصالات والخدمات الاقتصادية بمواصفات متطورة.

• تطوير السوق الرأسمالية من خلال تحديث خدمات المصارف القائمة، تسهيل الحصول على التمويل من خلال خطط فعالة لضمانات القروض.

• تحفيز المصارف الخاصة في إتاحة المجال للحصول على القروض المصرفية بضمانة المشروع وبخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة.

• إصلاح الجوانب الإجرائية لتسوية المنازعات التجارية والتحكيم والعمل على تطويرها.

• إعادة النظر في التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص مثل تشريعات الإفلاس وحماية حقوق الدائنين، التشريع الجمركي وتفعيل التشريعات الخاصة بالمنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية.

• العمل على خلق أسواق مالية متطورة تشكل بورصة الأوراق المالية أحد أركانها.

• إعادة النظر في قانون التجارة بحيث يعمل على تطوير الأشكال القانونية للشركات بما يتناسب مع تطورات السوق وتبسيط إجراءات التسجيل....

• إعادة النظر بالقانون المالي الأساسي

• إعادة النظر بالنظم المحاسبية ومعايير الرقابة والتدقيق المالي والقانوني وإيجاد بنية محاسبية تعمل وفق قواعد محاسبية ومعايير دولية تتناسب مع إنشاء سوق الأوراق المالية وانتشار الشركات المساهمة.

الخطة الخمسية العاشرة - الفصل السادس

وفيما يلي استعراض لكيفية تناول الخطة الخمسية لبعض مؤشرات قياس التنافسية وكيفية تطويرها.

1- المؤسسات وبيئة الأعمال

أ. المؤسسات العامة

"من اجل جعل الإدارة العامة تنافسية وغير مكلفة ونزيهة ومتوجهة نحو التطوير وتسيير عملية التنمية الاقتصادية المستدامة تضمن الفصل الرابع والعشرون من الخطة مجموعة من السياسات وخطط العمل أهمها ما يلي":

1) تحديث التشريعات والقوانين وآلية صنع القرار وطرق تنفيذه.

2) تحديث الإجراءات الإدارية والخدمات الحكومية

3) إصلاح إدارة المال العام وتطبيق آلية مالية جديدة

كما تبنت الخطة عدة برامج أهمها:

- **برنامج تبسيط الإجراءات**

• سيتم تطوير تشريعات وإجراءات جديدة للحد من الروتين والاكتفاء بالحد الأدنى من الوثائق للحصول على الخدمات الإدارية والاقتصار في بعض الحالات على التصريح على الثقة والشرف مع تحميل المواطن مسؤولية في ذلك. وبهذا سيتم دعوة الوزارات كافة إلى ما يلي:

• مراجعة المعلومات والشهادات الإدارية التي تسديها إدارتها إلى المواطنين والأجانب المتعاملين معها، وحذف ما يمكن حذفه من توقيعات وتصديقات وإحالات تعويضية بتصريح على الشرف.

الفصل السادس

- حصر الحالات التي ستتوجب التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها.
- النوافذ الواحدة سيتم اعتماد وتطوير تجربة النوافذ الواحدة التي تنقسم إلى نصفين:

❖ النوافـذ الواحـدة المتمثلة في مكان واحـد يجري فيه تجميع ممثلي وزارات وجهـات مختلفة تنظر عادة في طلب المواطن مما يوفر عليه الوقت والجهد بدلاً من أن ينتقل بينها.

❖ النوافذ الواحدة التي تجمع عدة جهات تتبع الوزارة نفسها في مكان واحد.

ب. المؤسسات الخاصة:

أكدت الخطة في أكثر من موضع (الإطارين 9، 10) على مسـاعدة مؤسسات القطاع الخاص وخاصة في تحسين جودة منتجاتها عبر: تطبيق أسس وأساليب الإدارة الحديثة، استقدام التكنولوجيا الحديثة، تدريب اليد العاملة وتأهيلها، الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سـوق العمل، بهدف رفع مسـتويات الإنتاجية والفعالية فيها بالشكل الذي ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني ككل ويرفع من قدراته التنافسية.

إطار رقم: (10)

تطوير مؤسسات لقطاع الخاص

العمل على تشجيع انتقال المؤسسات الخاصة من مؤسسات فردية وعائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة تعتمد على اقتصاديات الحجم الكبير وذلك من خلال وضع آليات تحفيزية خاصة (مالية –ضريبية) لتشجيع هذا الانتقال، كذلك العمل على إيجاد بنية محاسبية لها تعمل وفق قواعد محاسبية ومعايير دولية.

الخطة الخمسية العاشرة الفصل السادس

الوصول بالمنتوج الخاص إلى المقاييس والمسـتويات العالمية وبهذا سـتلعب الخطة دوراً في إيجاد سـوق تنافسي محلي يشـجع القطاع الخاص إلى الارتقاء بمسـتوى إنتاجه، كما سـتعمل الحكومة على إيجاد نظام حوافز لتحديث المنشآت الإنتاجية والخدمية الخاصة.

المدخل إلى الخطة (تعزيز دور القطاع الخاص)

2- البنية التحتية

تضمنت الخطة أيضاً أهدافاً طموحة في مجال تأمين البنية التحتية المادية (طرق، كهرباء، هاتف، نقل سـككي، مرافئ ومطارات). والخطة تقترح البحث عن صيغ تمويل أو شراكة بين العام والخاص لتنفيذ بعض المشاريع بما يخفف الضغط عن الحكومة لجهة تامين التمويل وبما يحسن من جودة البنية التحتية.

3- الاقتصاد الكلي:

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي المشتق من الخطة العاشرة إلى تحقيق: الاستقرار المالي والنقدي، استقرار مستويات الأسعار، تخفيض معدلات التضخم، معالجة قضايا العجز الحكومي والدين العام. وبالتالي فان انجاز هذا البرنامج سيؤدي إلى توفير الشـروط الموضوعية والبيئية السـليمة لقطاع الأعمال بما يساعد على تحسـين معدلات الإنتاجية والارتقاء بتنافسية الاقتصاد السوري وجاذبيته للاستثمار.

إطار رقم: (11)

وضع الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة

- إعادة هيكلة المنشـــآت الإنتاجية والخدميـــة العامة والعمل على تطوير قطاع الصناعـــات التحويلية المملوكة من قبـــل الدولة من أجـــل زيادة إنتاجية القطاع وجعله يعمل بمعايير الســـوق والربحية العادلة وإصلاح تلك المنشـــآت وتطويرها.
- وضع خطة لتحديث المنشـــآت الإنتاجية والخدمية للقطاعين العام والخاص لزيادة قدرتها التنافســـية والعمل على الارتقاء بالمنتوج السوري المحلي والمعد للتصدير إلى المقاييس العالمية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير أداء القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- زيادة الاســـتثمارات، في قطاعات تنمية الموارد البشرية، والنهوض بالقدرات والطاقات الوطنية، من أجل تحقيق نمـــو اقتصادي كلي وزيادة مســـتدامة في الإنتاج والإنتاجية، ويتطلب ذلك الربط بين السياســـة التعليمية وبين واقع ومســـتقبل الاحتياجات والمهارات المتجددة في ســـوق العمل، كذلك وضع سياســـة تدريبية وطنية لإعادة تأهيل قوة العمـــل، والنهوض بأداء المنشـــآت في القطاعين العـــام والخاص وجعلها مواكبة للجهـــود المبذولة لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.
- التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، لتطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي يمكن أن تشكل مصدراً هاماً لتوليد الدخل القومي وتحقيق فرص عمل أكثر من غيرها (الصناعة، الســـياحة، الزراعة والتصنيع الزراعي، الإنشاءات، النقل...).

الأولويات القطاعية وعبر القطاعية للخطة الخمسية العاشرة

4- الصحة والتعليم الابتدائي

انطلاقاً من أهمية التعليم والصحة وأثرهما الايجابي على تحسين الإنتاجية تبنت الخطة مضاعفة الإنفاق عليهما مع نهاية الخطة، كما تطرقت الخطة إلى ضرورة رفع وتحسين نوعية مخرجات التعليم، بما ينعكس إيجاباً على مستويات الإنتاجية بما يناســـب حجم الموارد العامة المخصصة للتعليم. كما تســـعى الخطة لتحقيق الربط بين السياســـة التعليمية وبين واقع ومســـتقبل الاحتياجات والمهارات المتجددة في ســـوق العمل، كذلك وضع سياسة تدريبية وطنية لإعادة تأهيل قوة العمل. (راجع الفصل 19 من الخطة).

إطار رقم: (12)

التعليم الأساسي

زيادة معدلات القيد الصافي في التعليم الابتدائي لتصل إلى حدود 98 %

تخفيض معدلات التسرب من 4 % إلى 1 % مع نهاية الخطة.

زيادة نسبة المعلمين المؤهلين إلى 70 %.

الخطة الخمسية العاشرة

5- التعليم العالي والتدريب

جاء في استراتيجية الخطة الخمسية العاشرة « تشكل الخطة الخمسية العاشرة نقلة نوعية في إصلاح نظام التعليم العالي، حيث ســتحدد الاستراتيجية بإعطاء هذا المســتوى من التعليم المتقدم دوره الأساسي في عملية التحول المجتمعي وتحقيق الرؤية المستقبلية (سورية 2025)، وأن تكون الجامعة من بين المحركات والقوى الدافعة لوضع الاقتصاد الوطني على أعتاب الثورة الرقمية واقتصاد المعرفة وإعداد قوى عاملة بمهارات وقدرات جديدة ومختلفة، وبإيجاد علاقة جديدة وقوية بين البحث والتطوير واحترام العمل العلمي وضمان الحريات الأكاديمية».

كما جاء في أهداف الخطة بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي مايلي:

1. الوصول إلى مستوى نوعي عال في الخطط الدراسية والمناهج والبرامج والنشاطات الأكاديمية، يوفر الربط المحكم بين مخرجات التعليم العالي كماً ونوعاً، وحاجات التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل.
2. تطوير القدرات المؤسســية والفردية والارتقاء بالمستوى العلمي والتقني واللغوي والتأهيل التربوي لأعضاء الهيئة التعليمية.
3. توفير البيئة التمكينية من أجل تحقيق إنتاجية عالية لعمليات ومخرجات نظام التعليم العالي.
4. إيلاء أهمية قصوى للنهوض بالبحث العلمي والدراسات العليا.
5. انفتاح الجامعات على الخارج في إطار العلاقات العلمية والتقنية والمعرفية الدولية الجديدة.

6- فعالية الأسواق

تضمنت الخطة مجموعة من الإجراءات والسياســات الهادفة إلى تطوير واقع الأسواق في سورية بأنواعها (سوق السلع والخدمات، سوق العمل، أسواق المال).

أ. أسواق السلع والخدمات

تضمنت الخطة انجاز عدد كبير من التشريعات والقوانين الهادفة إلى تنظيم وتنشيط عمل الأسواق المحلية بما ينسجم مع المرحلة الجديدة ومن هذه القوانين(قانون التجارة ، قانون المنافســة ومنع الاحتكار، قانون الممارسات الضارة بالتجارة ومكافحة الإغراق، قانون الشركات) إضافة إلى تبسيط الرسوم الجمركية.

ب. أسواق العمل

أشارت الخطة إلى ضرورة مراجعة قوانين العمل السائدة حاليا ، لإصدار قانون عمل جديد يتناسب مع المرحلة الجديدة ويواكب ما هو مطبق في الدول المشابهة والمجاورة.

ج. أسواق المال

ركزت الخطة على موضوع الأسواق المالية والجهاز المصرفي في أكثر من فصل واحتوت على مرامي وأهداف نوعية وكمية لتطوير هذه الأسواق بما يلائم المرحلة الجديدة.

إطار رقم: (13)

مراجعة قوانين العمل

القيام بالدراسات اللازمة من أجل توفير حوافز للاستثمار الخارجي فيما يتعلق بعلاقات العمل ومقارنة ذلك بالقوانين الموجودة لدى الدول المجاورة التي تعتمد بكثافة على الاستثمار الخارجي.

إدخال المرونة الكافية على قوانين العمل مع الحرص على ضمان مصالح جميع الأطراف.

الفصل الخامس السياسات الكلية

7- التقانة والابتكار

تضمنت الرؤية المستقبلية لدور العلم والتقانة في سورية في الخطة ما يلي:

1. إحداث تغييرات جوهرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية تؤهل سورية للانتقال إلى اقتصاد المعرفة ترتكز إلى تعميم استخدام المستجدات العلمية التقانية وبشكل خاص تقانات المعلومات والاتصالات، في التعليم والإنتاج والخدمات.

2. تسخير العلوم والتقانة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع درجة إسهام ذلك في النمو الاقتصادي الإجمالي.

3. تمكين الاقتصاد السوري من التطور والقدرة التنافسية الدولية، وتعظيم الاستفادة من مميزاته النسبية، وتحقيق استدامة التنمية والوصول بالمنتج السوري إلى مستويات عالية.

4. ربط إعداد وتطوير القوى العاملة العلمية والتقنية الوطنية بمتطلبات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة.

إطار رقم:(14)

سوق الأوراق المالية

يجري التحضير حاليا لإطلاق سوق الأوراق المالية، ومن خلال الرؤية المستقبلية لهذه السوق وانطلاقتها الوشيكة، يمكن تحديد أهداف وخطة العمل في هذه السوق على النحو التالي:

الأهداف:

- توفير قنوات إضافية للاستثمار عبر زيادة معدل الإدخارات المحلية.
- تطوير القطاع المالي بحيث يصبح قادراً على التفاعل مع السياسة النقدية.
- زيادة تدفق رأس المال الخارجي وتشجيع دخوله إلى السوق السورية.
- تطوير المشتقات المالية وتشجيع منتجات الهندسة المالية.
- توفير تمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية كوسيلة لتوسيع النشاط الاقتصادي والمساهمة في التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- زيادة كفاءة توزيع الموارد المالية عبر تطوير مؤسسات الوساطة المالية.
- زيادة تقبل الاستثمار الوطني للمشاركة في مخاطر الملكية، والتوسع في الشركات المساهمة.

الخطة الخمسية العاشرة – السياسات الكلية

الملاحق:

1- مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري (2006 - 2007) وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي.

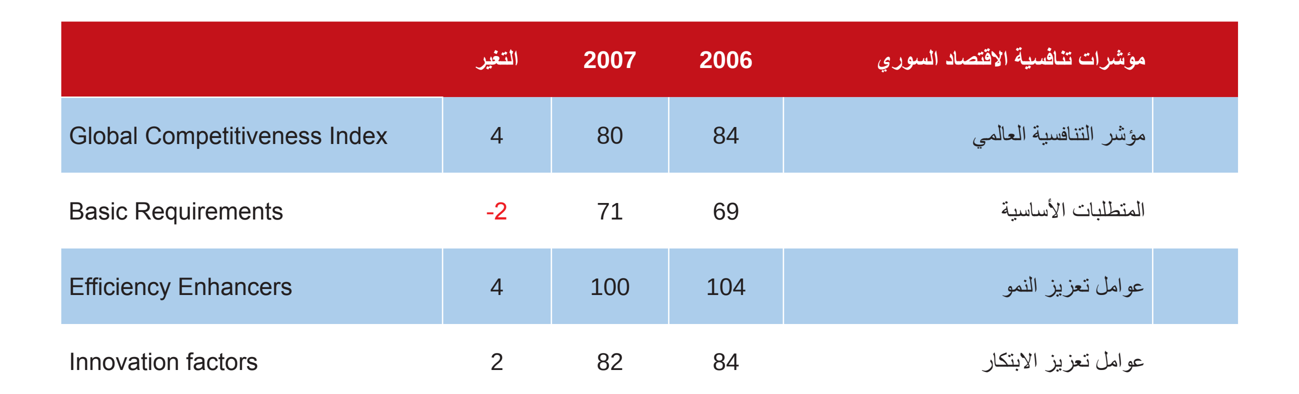
2- مقارنة مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري مع عينة مختارة من الدول.

الملحق الأول

مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري (2006 - 2007) وفق منهجية

المنتدى الاقتصادي العالمي





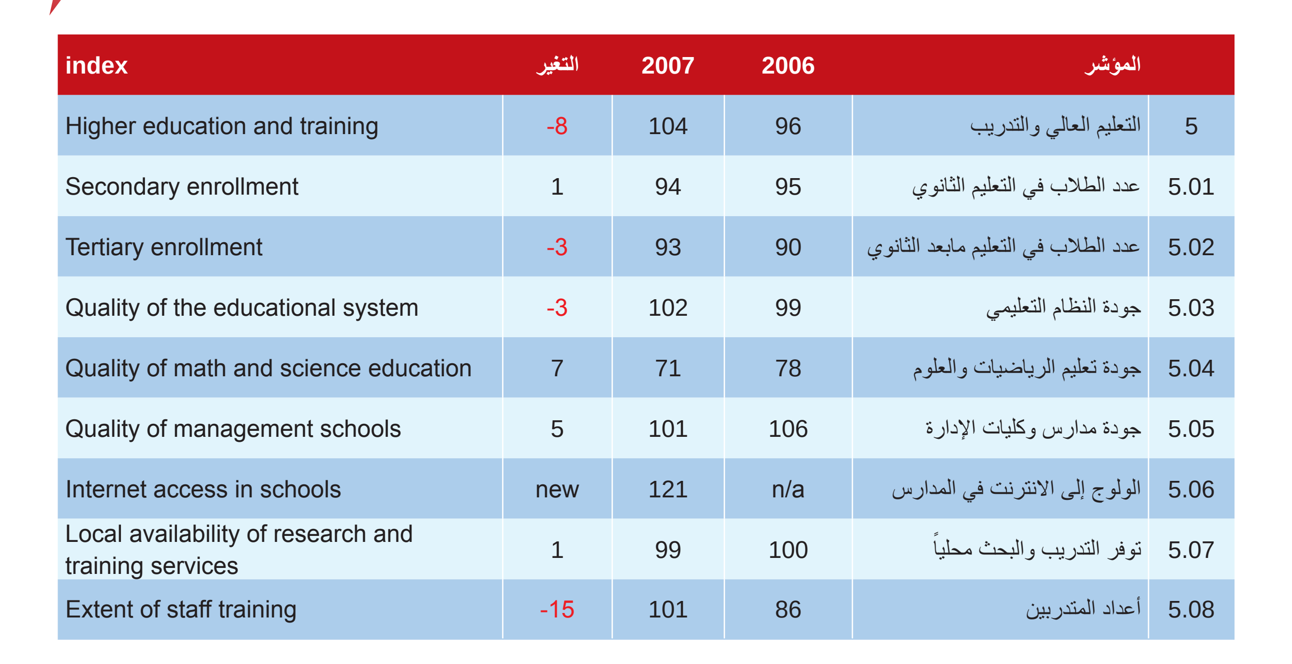
	التغير	2007	2006	مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري
Global Competitiveness Index	4	80	84	مؤشر التنافسية العالمي
Basic Requirements	-2	71	69	المتطلبات الأساسية
Efficiency Enhancers	4	100	104	عوامل تعزيز النمو
Innovation factors	2	82	84	عوامل تعزيز الابتكار

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Institutions	12	61	73	مؤشر المؤسسات	1
Property rights	57	31	88	حقوق الملكية	1.01
Intellectual property protection	12	79	91	حقوق الملكية الفكرية	1.02
Diversion of public funds	-71	114	43	هدر الأموال العامة	1.03
Public trust of politicians	10	53	63	الثقة في السياسيين	1.04
Judicial independence	8	80	88	استقلال القضاء	1.05
Favoritism in decisions of government officials	-5	77	72	الفساد في قرارات الموظفين	1.06
Wastefulness of government spending	2	76	78	الإنفاق الحكومي	1.07
Burden of government regulation	8	78	86	عبء التشريعات الحكومية	1.08
Efficiency of legal framework	new	77	n/a	كفاءة البيئة القانونية	1.09
Transparency of government policymaking	new	112	n/a	شفافية السياسات الحكومية	1.10
Business costs of terrorism	26	3	29	كلفة الإرهاب على الأعمال	1.11
Business costs of crime and violence	19	1	20	كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	1.12
Organized crime	13	7	20	الجريمة المنظمة	1.13
Reliability of police services	-38	84	46	جودة خدمات الشرطة	1.14
Ethical behavior of firms	-21	79	58	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	1.15
Strength of auditing and reporting standards	4	120	124	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	1.16
Efficacy of corporate boards	32	86	118	كفاءة مجالس الإدارة	1.17
Protection of minority shareholders' interests	43	49	92	حماية حقوق الأقليات	1.18

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Infrastructure	4	74	78	البنية التحتية	2
Quality of overall infrastructure	-1	75	74	جودة البنية التحتية	2.01
Quality of roads	-9	70	61	تطور الطرق البرية	2.02
Quality of railroad infrastructure	0	61	61	النقل بالسكك الحديدة	2.03
Quality of port infrastructure	-12	96	84	النقل البحري وجودة الموانئ	2.04
Quality of air transport infrastructure	12	77	89	جودة النقل الجوي والمطارات	2.05
Available seat kilometers	new	79	n/a	عدد المقاعد أسبوعياً /كم	2.06
Quality of electricity supply	8	72	80	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	2.07
Telephone lines	-2	71	69	الخطوط الهاتفية	2.08

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Macroeconomic	-37	98	61	الاقتصاد الكلي	3
Government surplus/deficit	-26	118	92	العجز في الميزانية العامة	3.01
National savings rate	12	49	61	معدل الإدخار القومي	3.02
Inflation	-24	114	90	معدل التضخم	3.03
Interest rate spread	-9	33	24	معدل الفائدة المصرفية	3.04
Government debt	5	68	73	الدين العام	3.05

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Health and primary education	-25	69	44	الصحة والتعليم	4
Business impact of malaria	-1	44	43	أثر الملاريا على الأعمال	4.01
Malaria incidence	-6	61	55	معدل انتشار الملاريا	4.02
Business impact of tuberculosis	11	21	32	أثر مرض السل على الأعمال	4.03
Tuberculosis incidence	3	53	56	معدل انتشار السل	4.04
Business impact of HIV/AIDS	14	10	24	أثر الإيدز على الأعمال	4.05
HIV prevalence	0	1	1	معدل انتشار الإيدز	4.06
Infant mortality	-2	60	58	معدل وفيات الأطفال	4.07
Life expectancy	-2	56	54	متوسط توقع الحياة	4.08
Quality of primary education	-2	51	49	القيد في التعليم الأساسي	4.09
Primary enrollment	new	83	n/a	نوعية التعليم الأساسي	4.10
Education expenditure	new	104	n/a	الإنفاق على التعليم	4.11



index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Higher education and training	-8	104	96	التعليم العالي والتدريب	5
Secondary enrollment	1	94	95	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	5.01
Tertiary enrollment	-3	93	90	عدد الطلاب في التعليم مابعد الثانوي	5.02
Quality of the educational system	-3	102	99	جودة النظام التعليمي	5.03
Quality of math and science education	7	71	78	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	5.04
Quality of management schools	5	101	106	جودة مدارس وكليات الإدارة	5.05
Internet access in schools	new	121	n/a	الولوج إلى الانترنت في المدارس	5.06
Local availability of research and training services	1	99	100	توفر التدريب والبحث محلياً	5.07
Extent of staff training	-15	101	86	أعداد المتدربين	5.08

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Goods market efficiency	11	81	92	كفاءة أسواق السلع	6
Intensity of local competition	35	49	84	شدة المنافسة المحلية	6.01
Extent of market dominance	new	61	n/a	التحكم بالأسواق	6.02
Effectiveness of anti-monopoly policy	0	76	76	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	6.03
Extent and effect of taxation	36	42	78	فعالية السياسة الضريبية	6.04
Total tax rate	new	30	n/a	المعدل الإجمالي للضرائب	6.05
No. of procedures required to start a business	-3	95	92	عدد إجراءات تأسيس مشروع	6.06
Time required to start a business	-3	84	81	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	6.07
Agricultural policy costs	10	54	64	تكلفة السياسة الزراعية	6.08
Prevalence of trade barriers	-4	119	115	أثر القيود على التجارة	6.09
Trade-weighted tariff rate	new	120	n/a	معدلات التعرفة الجمركية	6.10
Prevalence of foreign ownership	-1	128	127	القيود على الملكية الأجنبية	6.11
Business impact of rules on FDI	new	112	n/a	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	6.12
Burden of customs procedures	new	96	n/a	عبء الإجراءات الجمركية	6.13
Degree of customer orientation	new	55	n/a	قوة الزبائن	6.14
Buyer sophistication	new	116	n/a	درجة تخصص الموردين	6.15

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Labor market efficiency	-26	117	91	كفاءة أسواق العمل	7
Cooperation in labor-employer relations	-19	88	69	علاقات التعاون بين العمال والشركات	7.01
Flexibility of wage determination	15	55	70	المرونة في تحديد الأجور	7.02
Non-wage labor costs	new	67	n/a	التكاليف الأخرى للعمل	7.03
Rigidity of employment	new	39	n/a	صلابة قوة العمل	7.04
Hiring and firing practices	-1	94	93	إجراءات الفصل والتوظيف	7.05
Firing costs	new	96	n/a	تكاليف الفصل	7.06
Pay and productivity	-29	97	68	الأجور والإنتاجية	7.07
Reliance on professional management	5	110	115	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	7.08
Brain drain	-26	112	86	هجرة الأدمغة	7.09
Female participation in labor force	new	115	n/a	مشاركة المرأة في العمل	7.10

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Financial market sophistication	6	116	122	كفاءة الأسواق المالية	8
Financial market sophistication	-1	125	124	درجة تطور الأسواق المالية	8.01
Financing through local equity market	new	116	n/a	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	8.02
Ease of access to loans	13	93	106	سهولة الحصول على القروض	8.03
Venture capital availability	-8	107	99	توفر رأس المال المغامر	8.04
Restriction on capital flows	new	116	n/a	القيود على تدفقات راس المال	8.05
Strength of investor protection	new	87	n/a	درجة حماية المستثمرين	8.06
Soundness of banks	15	105	120	متانة النظام المصرفي	8.07
Regulation of securities exchanges	new	112	n/a	إجراءات تداول أدوات الدين	8.08
Legal rights index	new	47	n/a	مدى الحماية القانونية	8.09

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Technological readiness	0	109	109	الجاهزية التكنولوجية	9
Availability of latest technologies	new	61	n/a	توفر التقنيات الحديثة	9.01
Firm-level technology absorption	-19	104	85	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	9.02
Laws relating to ICT	-7	128	121	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	9.03
FDI and technology transfer	14	108	122	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	9.04
Mobile telephone subscribers	-4	102	98	الهواتف النقالة	9.05
Internet users	-4	93	89	مستخدمي الانترنت	9.06
Personal computers	-3	84	81	عدد الحواسب الشخصية	9.07
Broadband Internet subscribers	new	109	n/a	مشتركي حزم الإنترنت	9.08

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Market size	new	62	n/a	حجم الأسواق	10
Domestic market size	new	63	n/a	حجم الأسواق المحلية	10.01
Foreign market size	new	74	n/a	حجم الأسواق الخارجية	10.02

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Business sophistication	37	72	109	تقدم قطاع الاعمال	11
Local supplier quantity	20	32	52	عدد الموردين المحليين	11.01
Local supplier quality	12	64	76	نوعية الموردين المحليين	11.02
State of cluster development	new	92	n/a	درجة تطور العناقيد	11.03
Nature of competitive advantage	-14	116	102	طبيعة الميزة التنافسية	11.04
Value chain breadth	23	50	73	درجة اكتمال سلسلة القيمة	11.05
Control of international distribution	11	10	21	التحكم بالتوزيع العالمي	11.06
Production process sophistication	23	70	93	درجة تطور العمليات الإنتاجية للشركات	11.07
Extent of marketing	-6	110	104	الكفاءات التسويقية للشركات	11.08
Willingness to delegate authority	26	83	109	قبول تفويض الصلاحيات	11.09

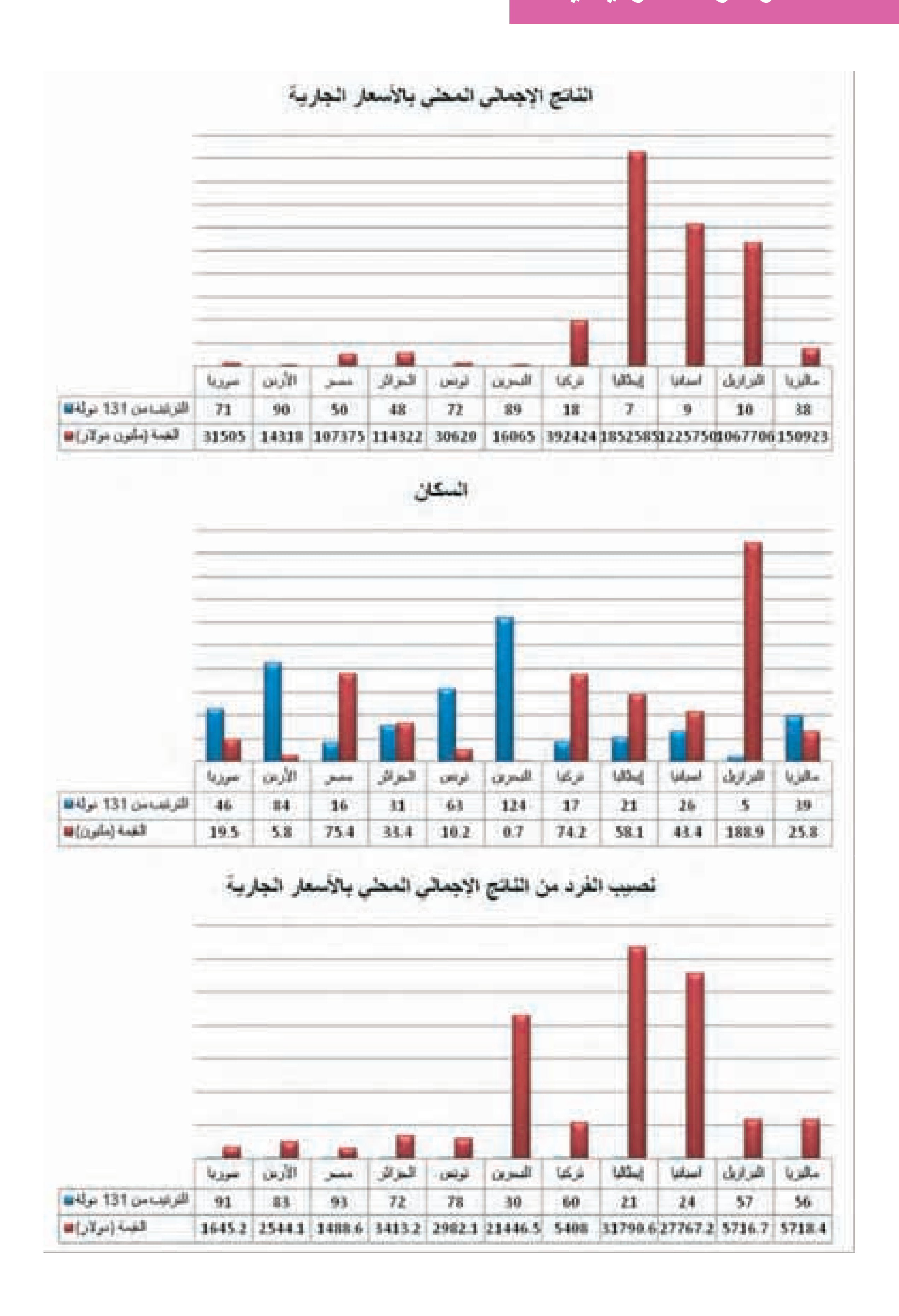
index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Innovation	6	93	99	الإبداع والابتكار	12
Capacity for innovation	2	106	108	القدرة على الإبداع	12.01
Quality of scientific research institutions	18	91	109	نوعية معاهد البحث العلمي	12.02
Company spending on R&D	4	104	108	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	12.03
University-industry research collaboration	8	105	113	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	12.04
Gov't procurement of advanced tech products	19	94	113	حصول الحكومة على التكنولوجيا المتقدمة	12.05
Availability of scientists and engineers	-13	56	43	توفر العلماء والمهندسين	12.06
Utility patents	9	71	80	عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً	12.07

الملحق الثاني

مؤشرات التنافسية
للجمهورية العربية السورية
مع مجموعة مختارة من
الدول العربية
والإقليمية والدولية



1 - المؤشرات الرئيسية



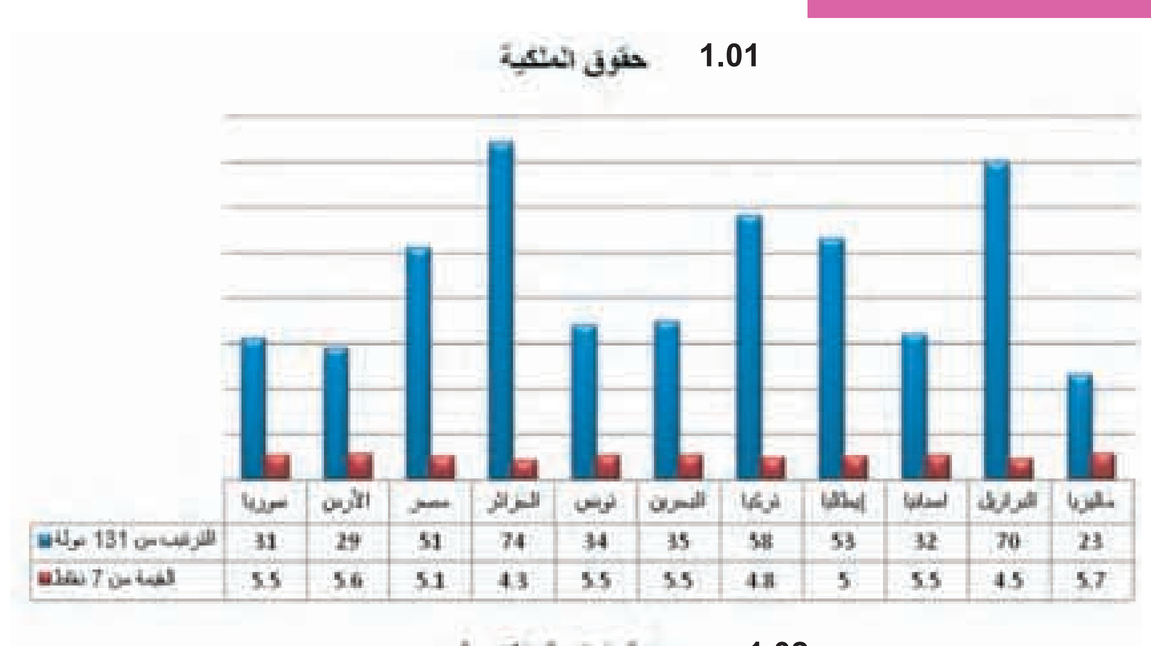
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	71	90	50	48	72	89	18	7	9	10	38
القيمة (مليون دولار)	31505	14318	107375	114322	30620	16065	392424	1852585	1225750	1067706	150923

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	46	84	16	31	63	124	17	21	26	5	39
القيمة (مليون)	19.5	5.8	75.4	33.4	10.2	0.7	74.2	58.1	43.4	188.9	25.8

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	91	83	93	72	78	30	60	21	24	57	56
القيمة (دولار)	1645.2	2544.1	1488.6	3413.2	2982.1	21446.5	5408	31790.6	27767.2	5716.7	5718.4

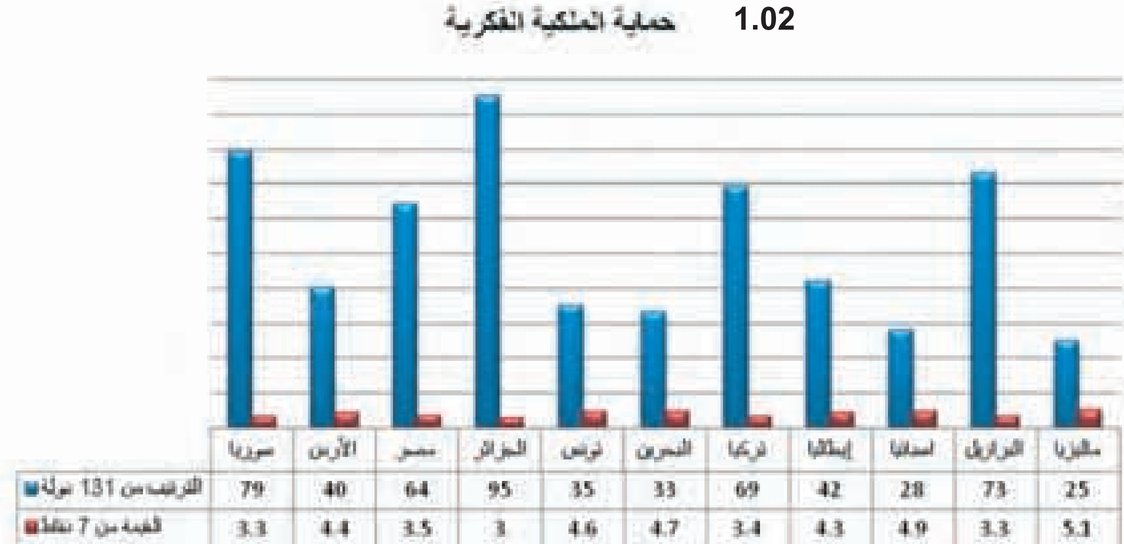
1 - المؤسساتية

1.01 حقوق الملكية



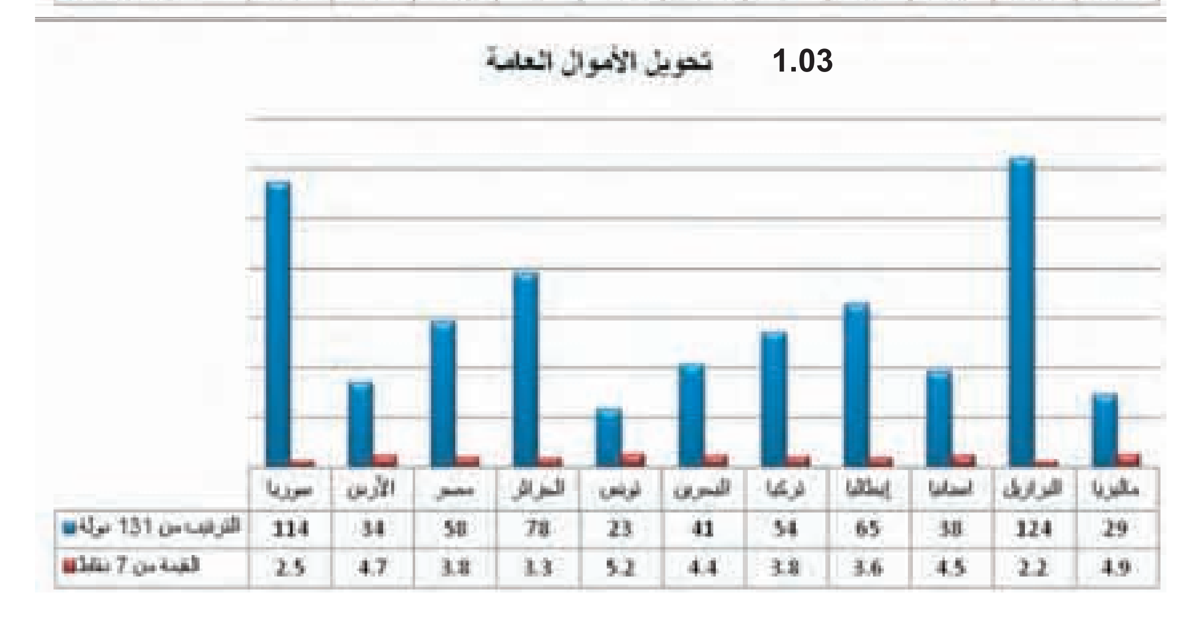
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	31	29	51	74	34	35	58	53	32	70	23
القيمة من 7 نقاط	5.5	5.6	5.1	4.3	5.5	5.5	4.8	5	5.5	4.5	5.7

1.02 حماية الملكية الفكرية

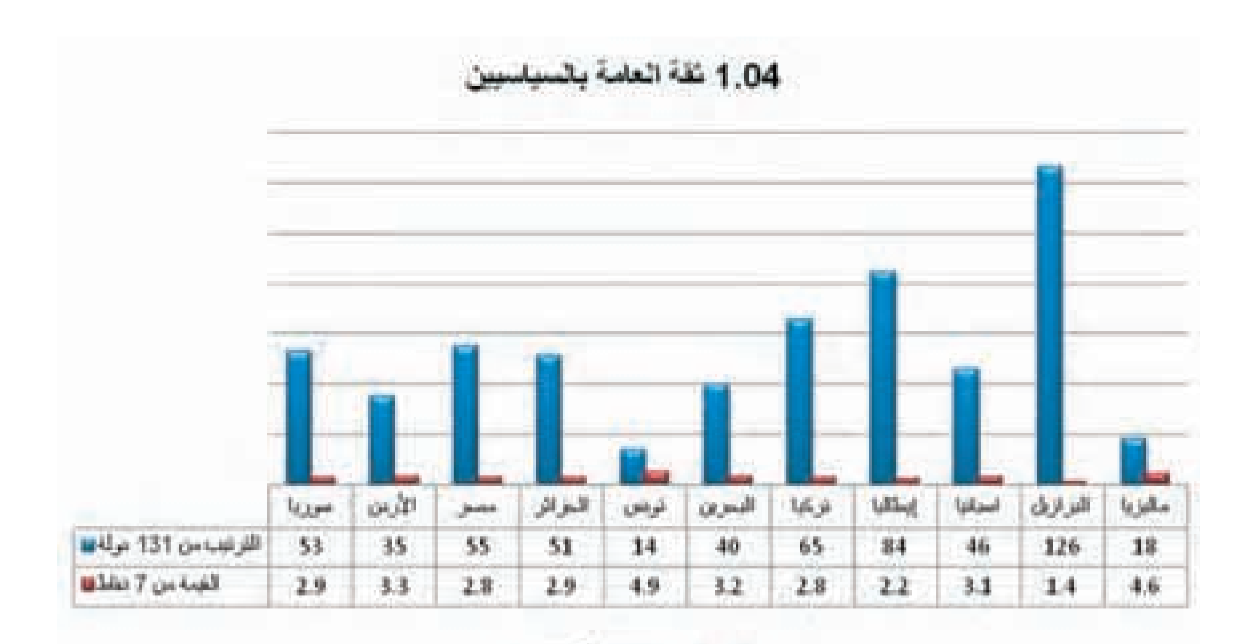


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	79	40	64	95	35	33	69	42	28	73	25
القيمة من 7 نقاط	3.3	4.4	3.5	3	4.6	4.7	3.4	4.3	4.9	3.3	5.1

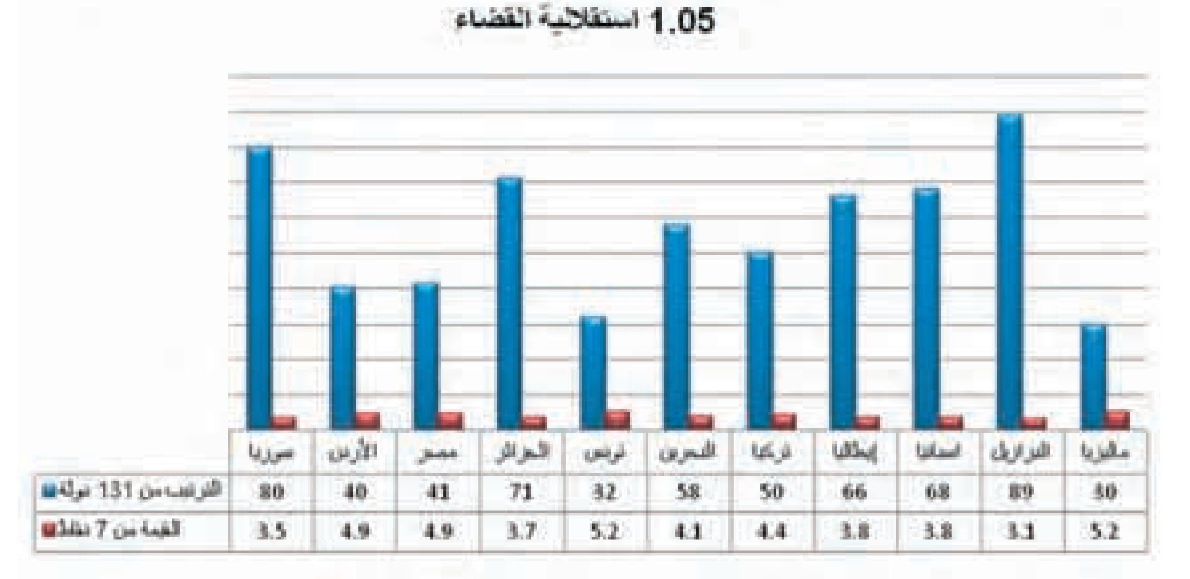
1.03 تحويل الأموال العامة



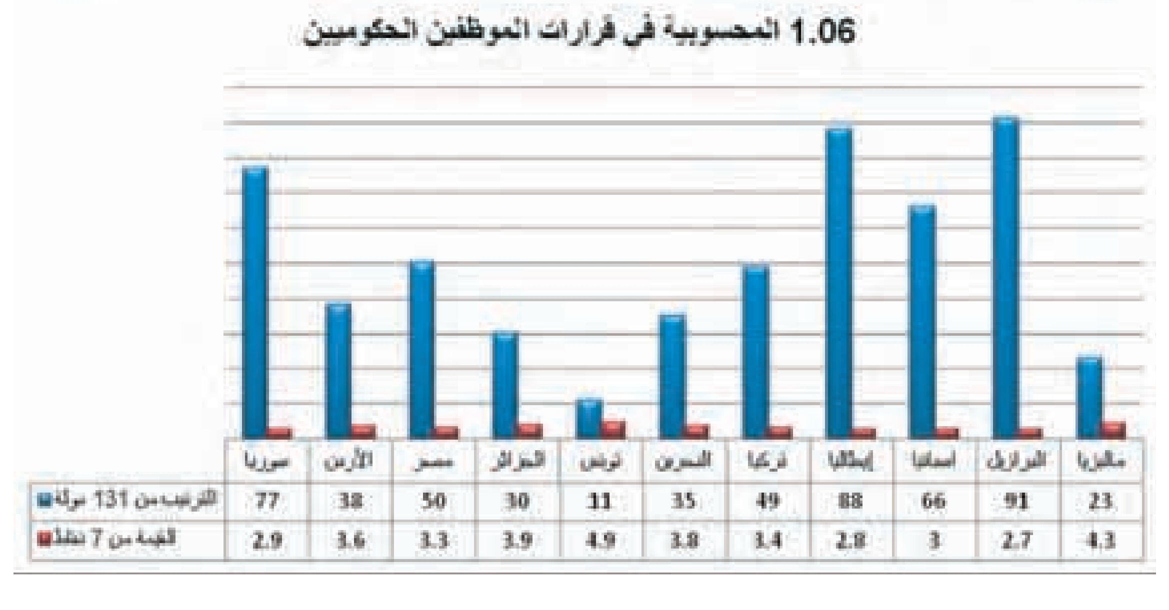
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	114	34	58	78	23	41	54	65	38	124	29
القيمة من 7 نقاط	2.5	4.7	3.8	3.3	5.2	4.4	3.8	3.6	4.5	2.2	4.9



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	53	35	55	51	14	40	65	84	46	126	18
القيمة من 7 نقاط	2.9	3.3	2.8	2.9	4.9	3.2	2.8	2.2	3.1	1.4	4.6



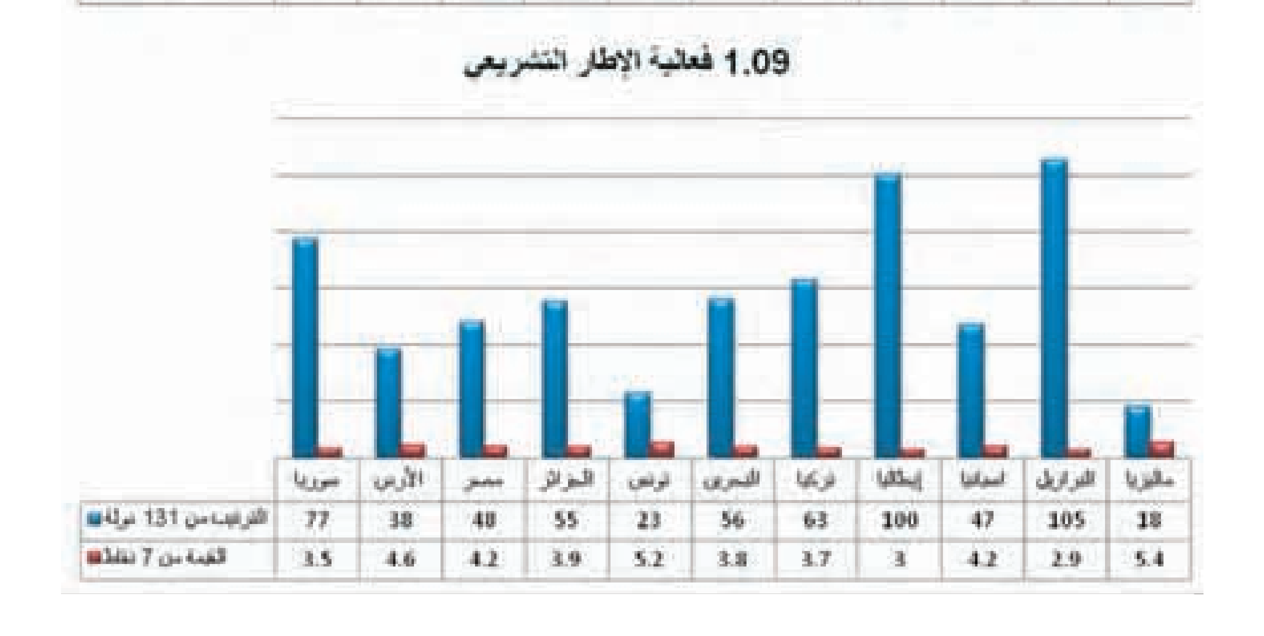
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	80	40	41	71	32	58	50	66	68	89	30
القيمة من 7 نقاط	3.5	4.9	4.9	3.7	5.2	4.1	4.4	3.8	3.8	3.1	5.2



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	77	38	50	30	11	35	49	88	66	91	23
القيمة من 7 نقاط	2.9	3.6	3.3	3.9	4.9	3.8	3.4	2.8	3	2.7	4.3

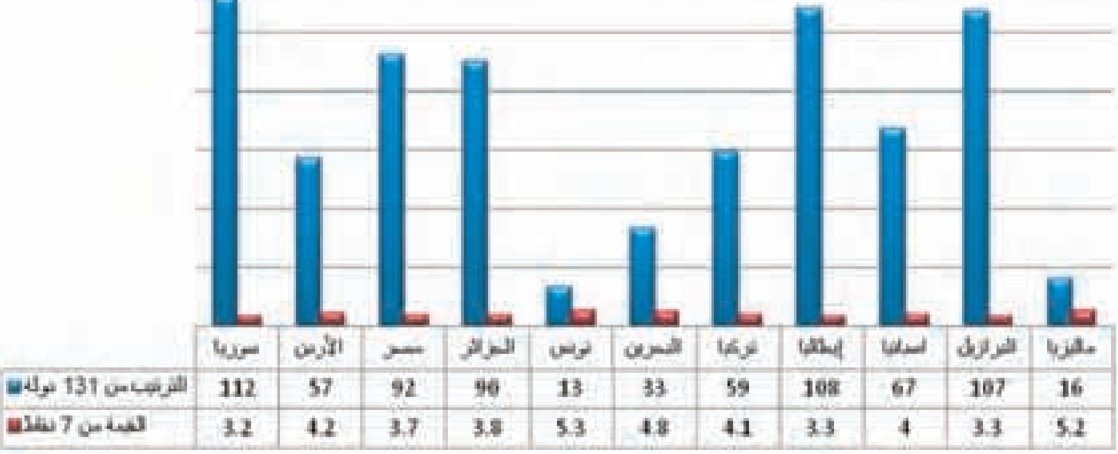

1.07 الهدر في الإنفاق العام
سوريا الأردن مصر الجزائر تونس البحرين تركيا إيطاليا اسبانيا البرازيل ماليزيا
الترتيب من 131 دولة 76 35 67 36 2 17 70 121 33 127 6
القيمة من 7 نقاط 3.3 3.9 3.4 3.9 5.4 4.4 3.3 2.4 4 1.9 5.1


1.08 ثقل التشريعات الحكومية
سوريا الأردن مصر الجزائر تونس البحرين تركيا إيطاليا اسبانيا البرازيل ماليزيا
الترتيب من 131 دولة 78 25 57 87 7 18 80 127 60 128 5
القيمة من 7 نقاط 3 3.8 3.2 2.9 4.4 4 2.9 2.1 3.1 1.9 4.6


1.09 فعالية الإطار التشريعي
سوريا الأردن مصر الجزائر تونس البحرين تركيا إيطاليا اسبانيا البرازيل ماليزيا
الترتيب من 131 دولة 77 38 48 55 23 56 63 100 47 105 18
القيمة من 7 نقاط 3.5 4.6 4.2 3.9 5.2 3.8 3.7 3 4.2 2.9 5.4

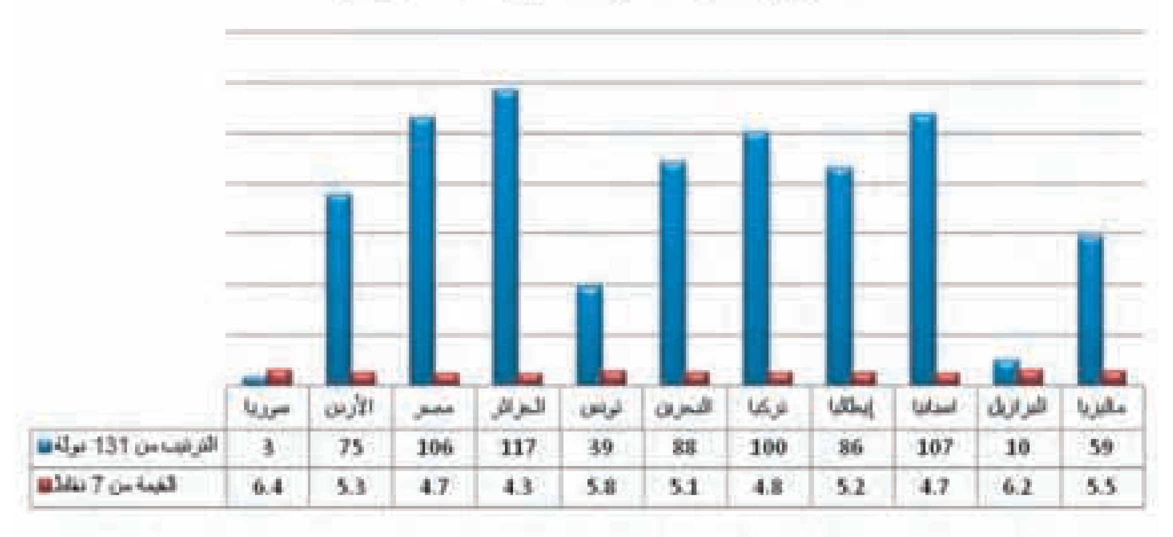


1.10 الشفافية في رسم السياسات الحكومية



	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	16	107	67	108	59	33	13	90	92	57	112
القيمة من 7 نقاط	5.2	3.3	4	3.3	4.1	4.8	5.3	3.8	3.7	4.2	3.2

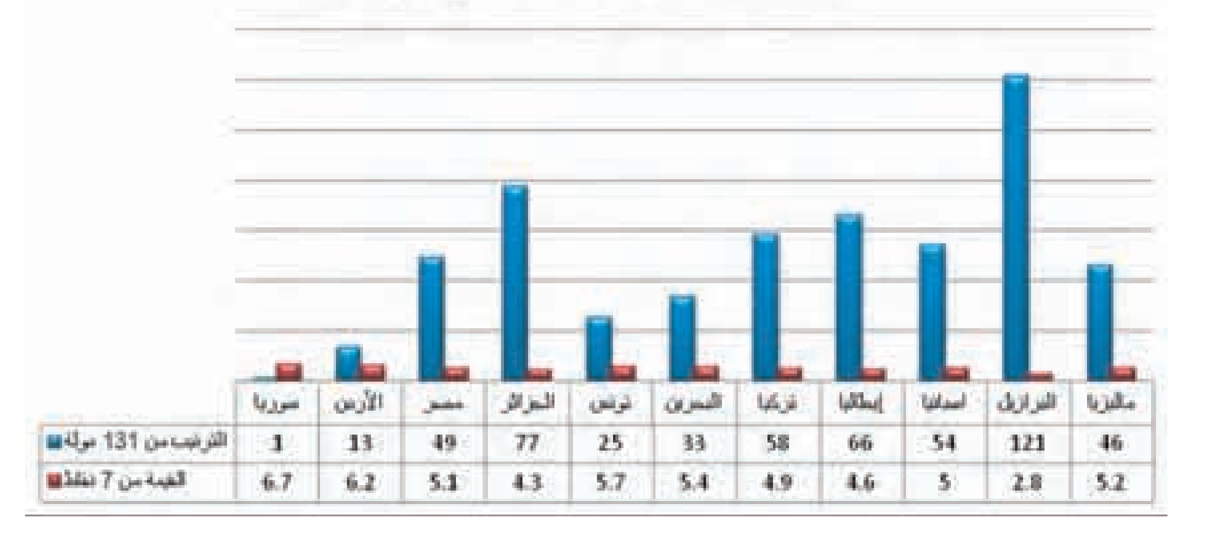
1.11 تكاليف الشركات على مكافحة الإرهاب



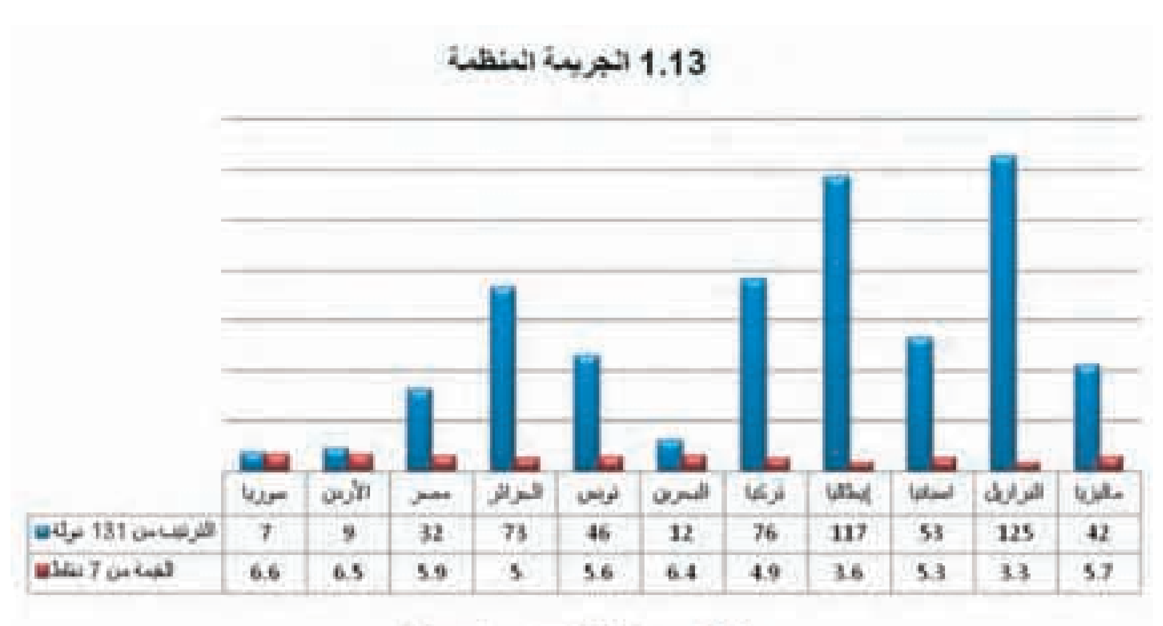
	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	59	10	107	86	100	88	39	117	106	75	3
القيمة من 7 نقاط	5.5	6.2	4.7	5.2	4.8	5.1	5.8	4.3	4.7	5.3	6.4



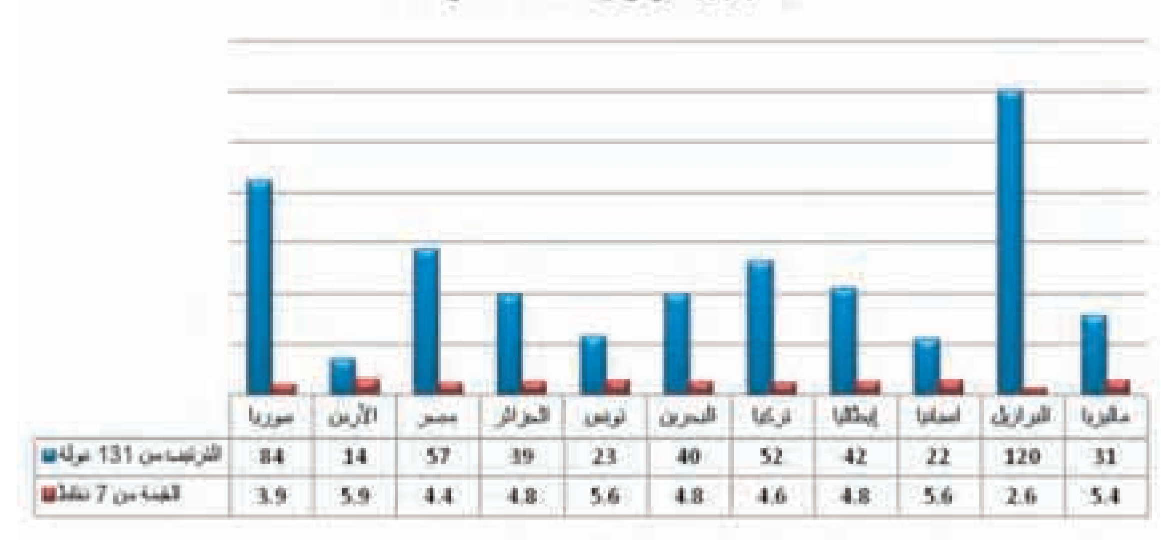
1.12 تكاليف الشركات لمكافحة الجريمة والعنف



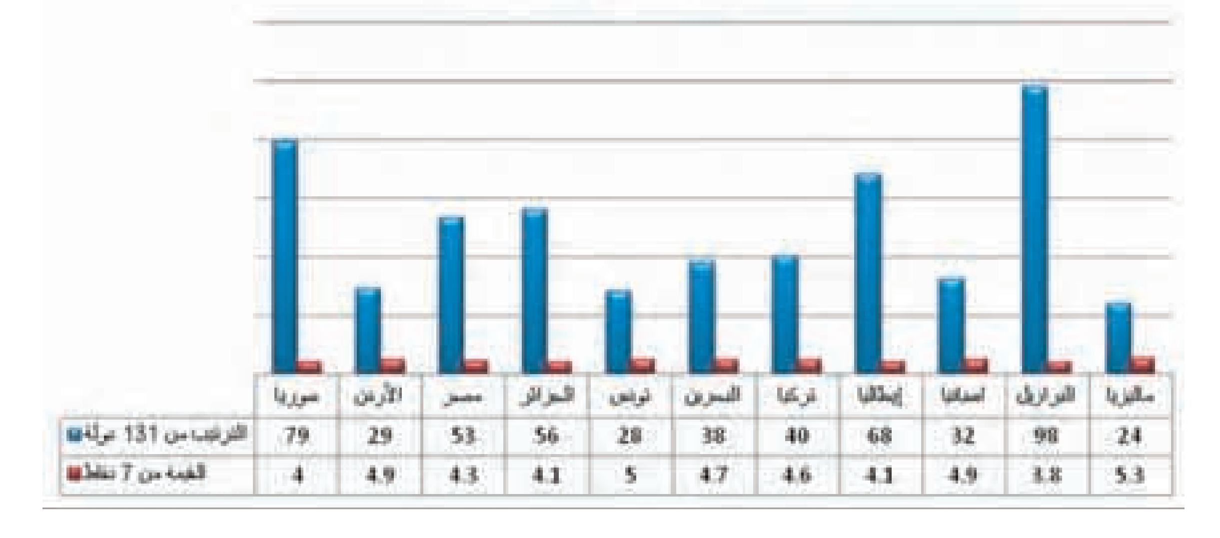
	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	46	121	54	66	58	33	25	77	49	13	1
القيمة من 7 نقاط	5.2	2.8	5	4.6	4.9	5.4	5.7	4.3	5.1	6.2	6.7



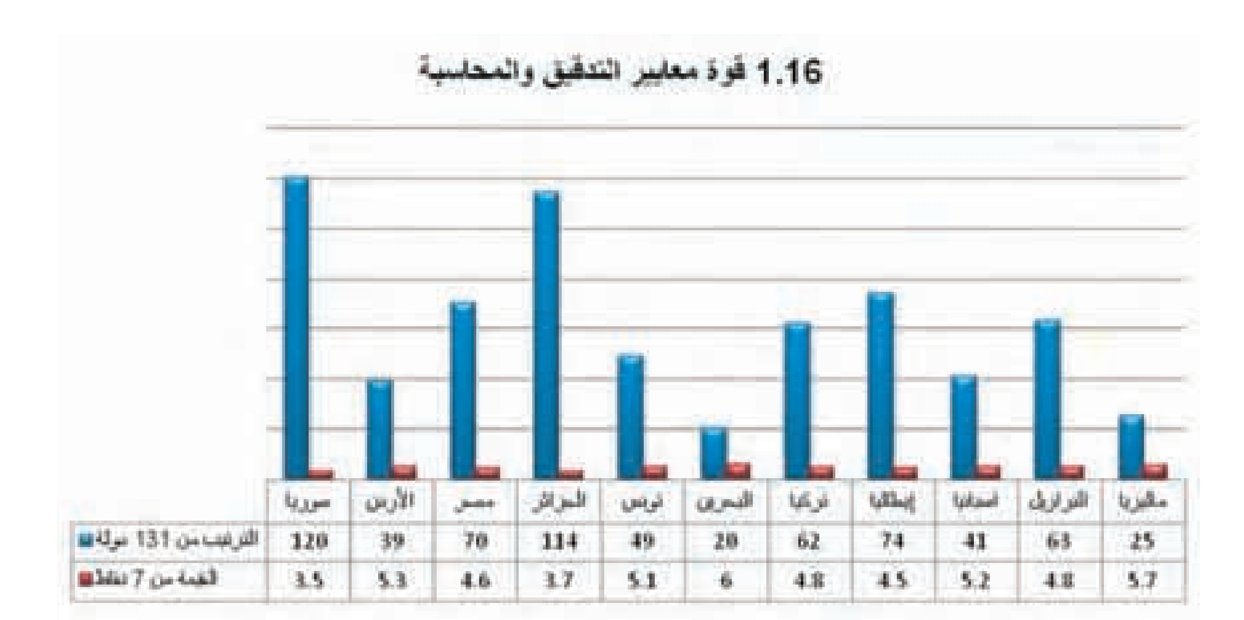




1.15 أخلاقيات الشركات

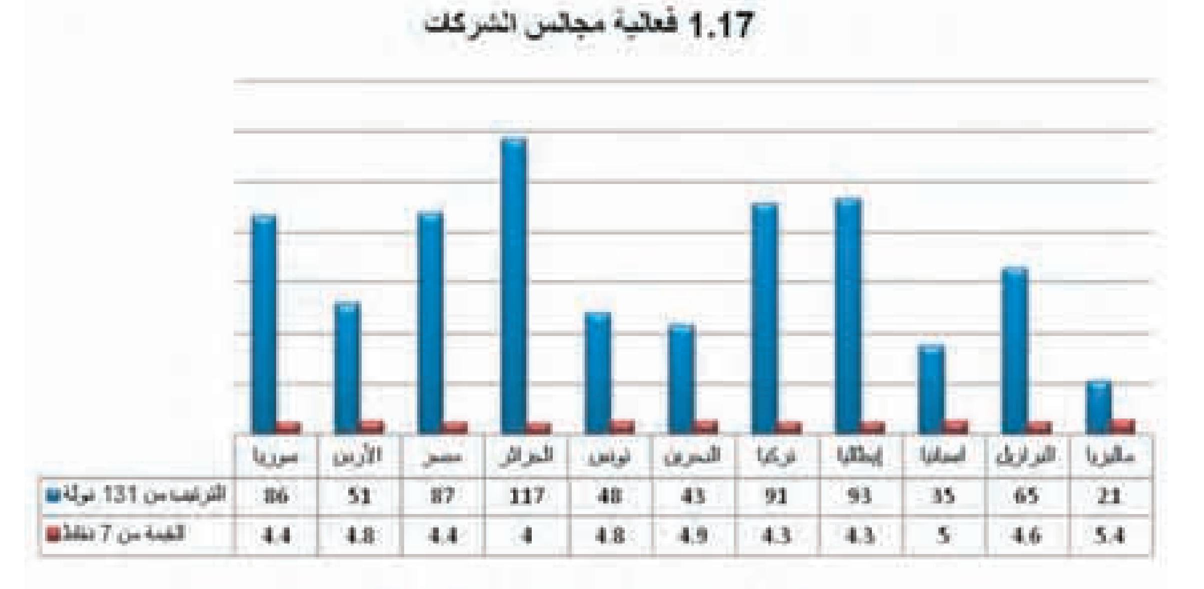


1.16 قوة معايير التدقيق والمحاسبة



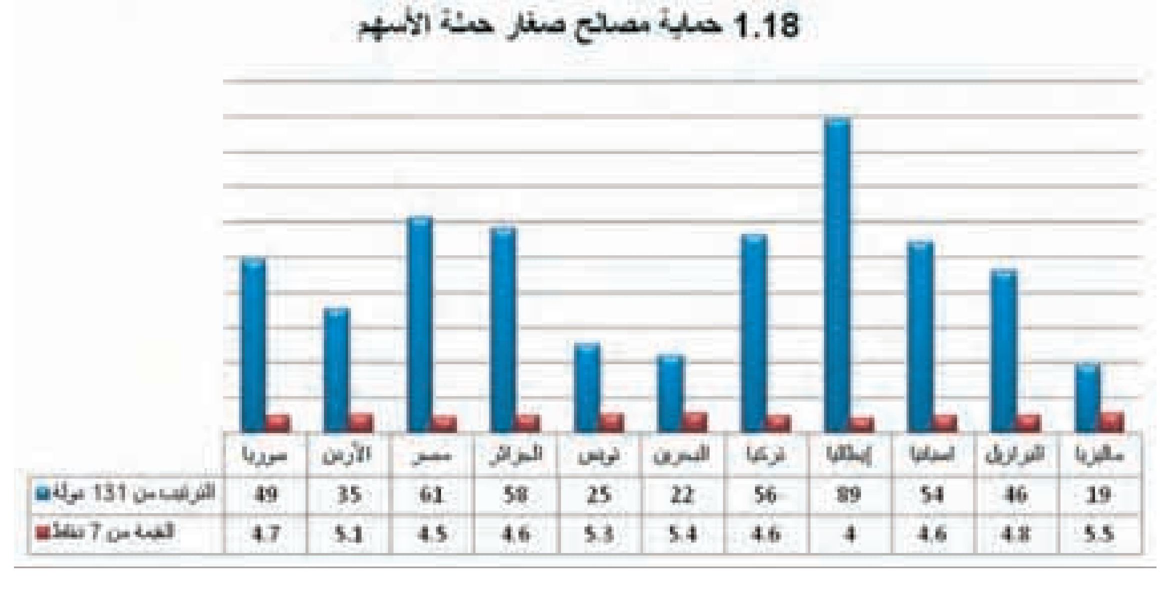
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	120	39	70	114	49	20	62	74	41	63	25
القيمة من 7 نقاط	3.5	5.3	4.6	3.7	5.1	6	4.8	4.5	5.2	4.8	5.7

1.17 فعالية مجالس الشركات

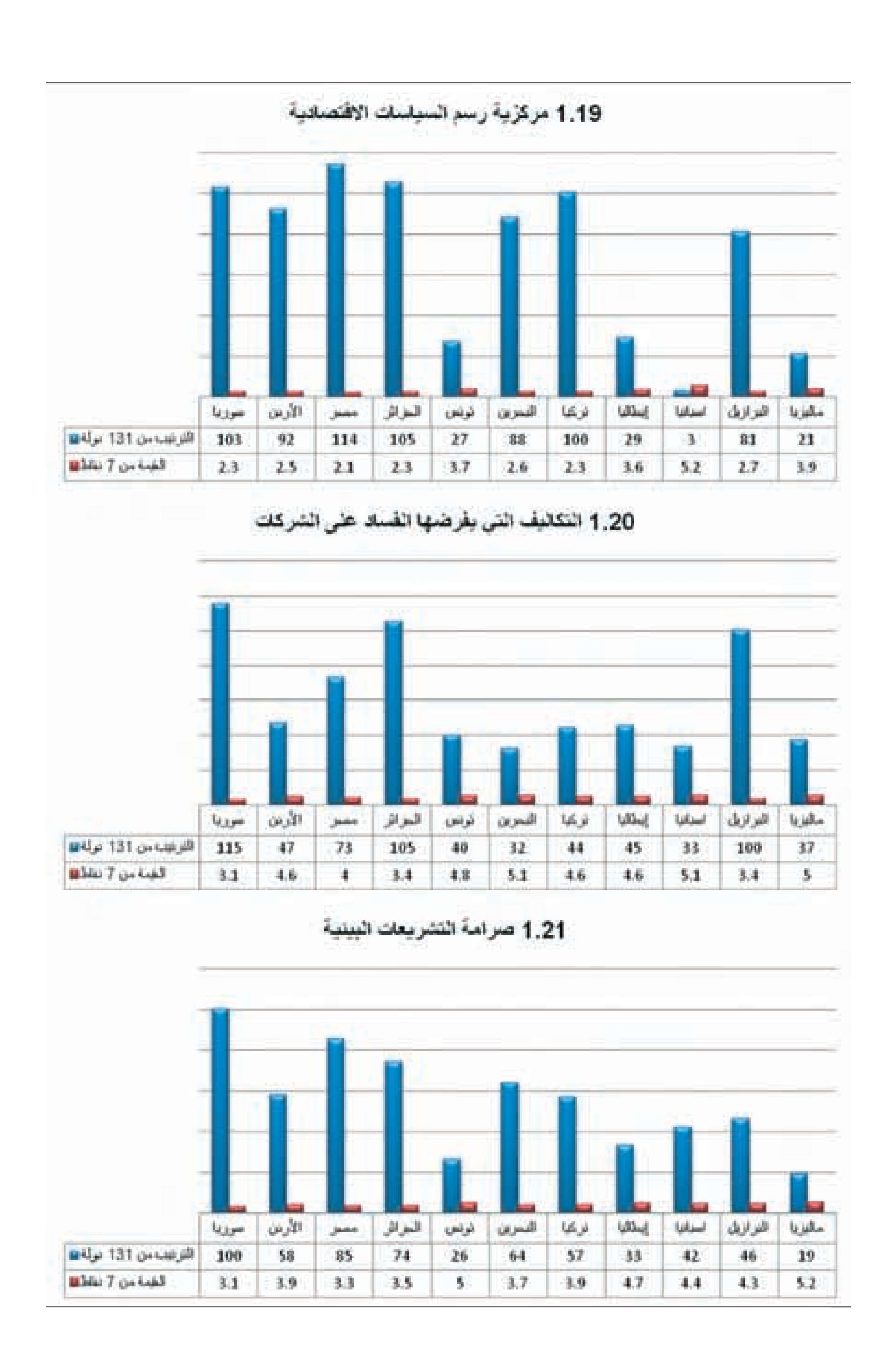


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	86	51	87	117	48	43	91	93	35	65	21
القيمة من 7 نقاط	4.4	4.8	4.4	4	4.8	4.9	4.3	4.3	5	4.6	5.4

1.18 حماية مصالح صغار حملة الأسهم



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	49	35	61	58	25	22	56	89	54	46	19
القيمة من 7 نقاط	4.7	5.1	4.5	4.6	5.3	5.4	4.6	4	4.6	4.8	5.5



1.19 مركزية رسم السياسات الاقتصادية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	103	92	114	105	27	88	100	29	3	81	21
القيمة من 7 نقاط	2.3	2.5	2.1	2.3	3.7	2.6	2.3	3.6	5.2	2.7	3.9

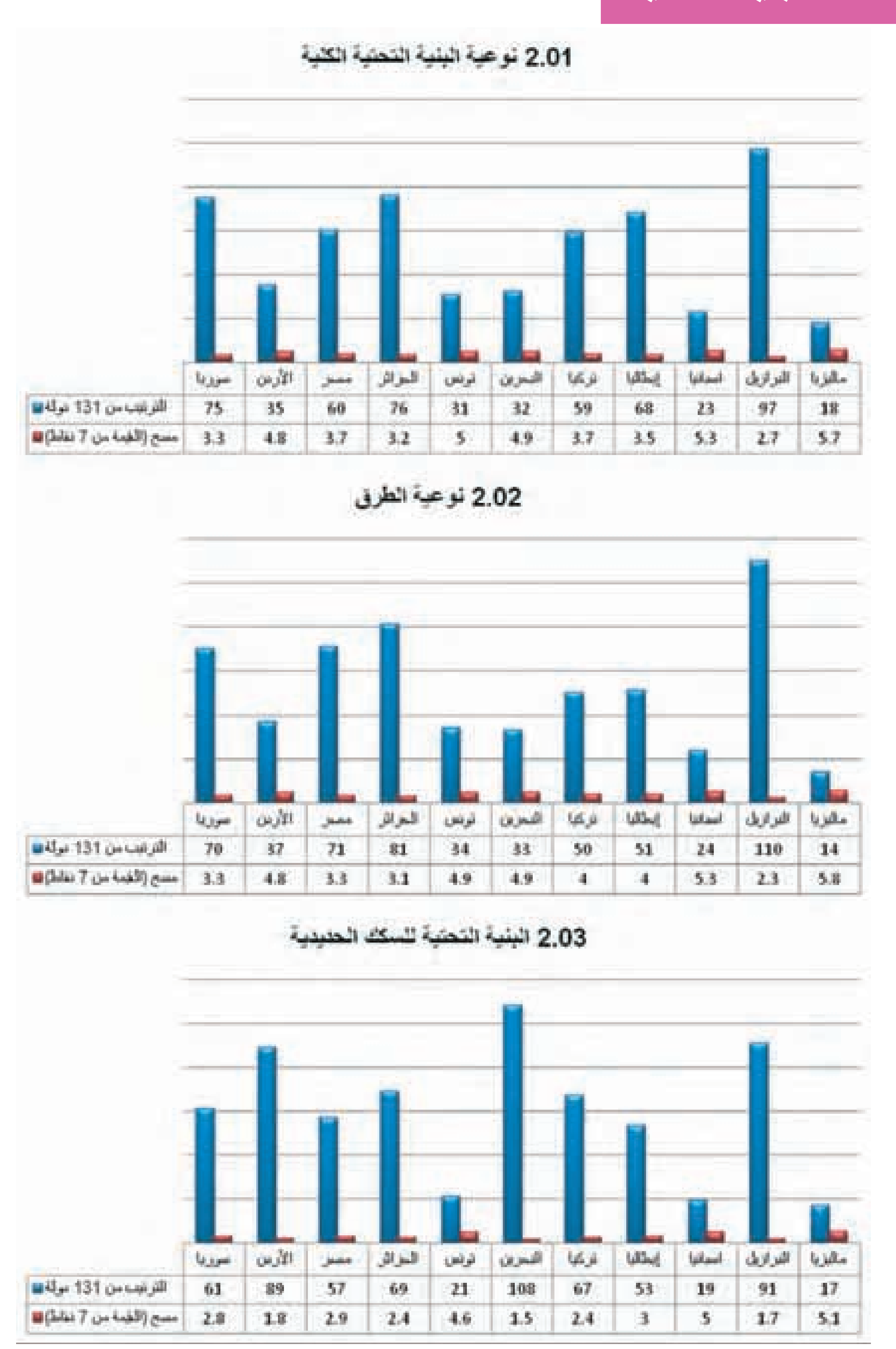
1.20 التكاليف التي يفرضها الفساد على الشركات

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	115	47	73	105	40	32	44	45	33	100	37
القيمة من 7 نقاط	3.1	4.6	4	3.4	4.8	5.1	4.6	4.6	5.1	3.4	5

1.21 صرامة التشريعات البيئية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	100	58	85	74	26	64	57	33	42	46	19
القيمة من 7 نقاط	3.1	3.9	3.3	3.5	5	3.7	3.9	4.7	4.4	4.3	5.2

2 – البنية التحتية



2.01 نوعية البنية التحتية الكلية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	75	35	60	76	31	32	59	68	23	97	18
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	4.8	3.7	3.2	5	4.9	3.7	3.5	5.3	2.7	5.7

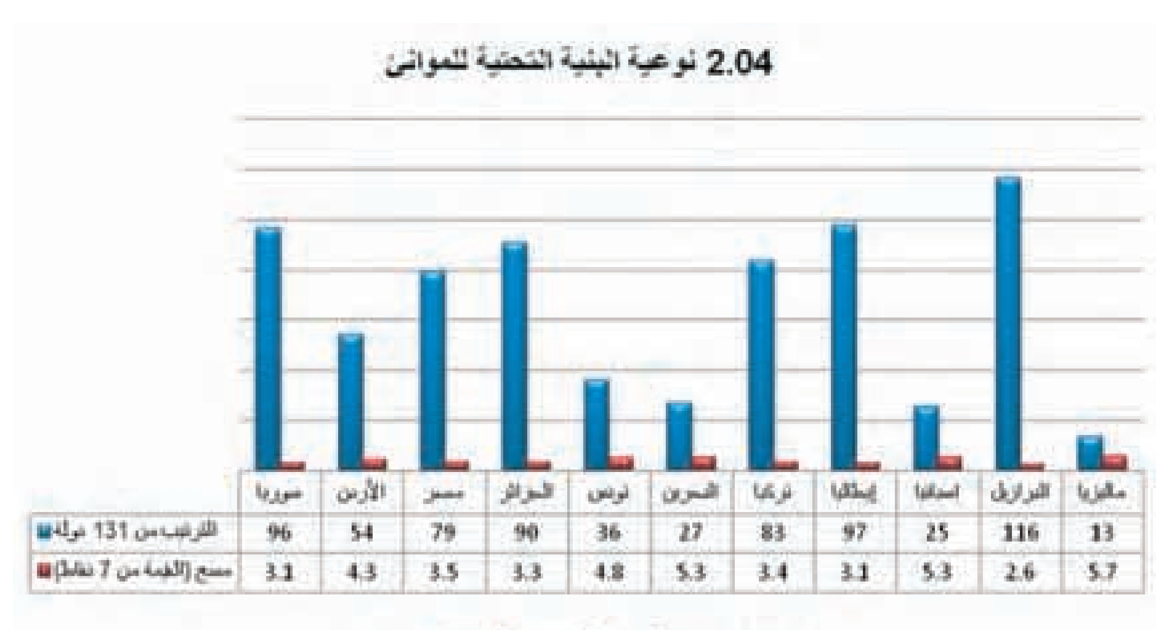
2.02 نوعية الطرق

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	70	37	71	81	34	33	50	51	24	110	14
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	4.8	3.3	3.1	4.9	4.9	4	4	5.3	2.3	5.8

2.03 البنية التحتية للسكك الحديدية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	61	89	57	69	21	108	67	53	19	91	17
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.8	1.8	2.9	2.4	4.6	1.5	2.4	3	5	1.7	5.1

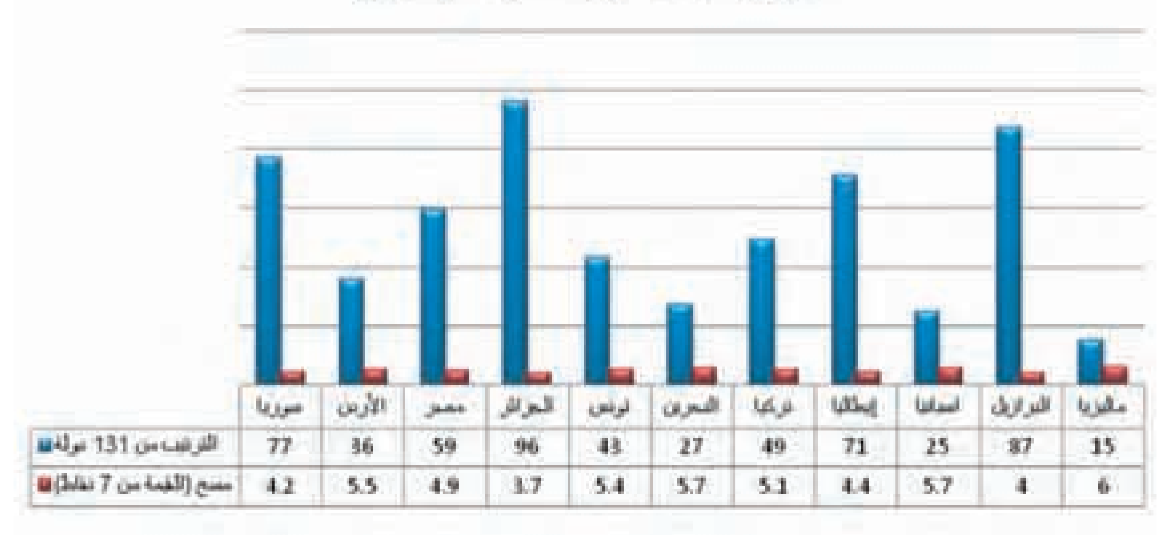
2.04 نوعية البنية التحتية للموانئ



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	96	54	79	90	36	27	83	97	25	116	13
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.1	4.3	3.5	3.3	4.8	5.3	3.4	3.1	5.3	2.6	5.7

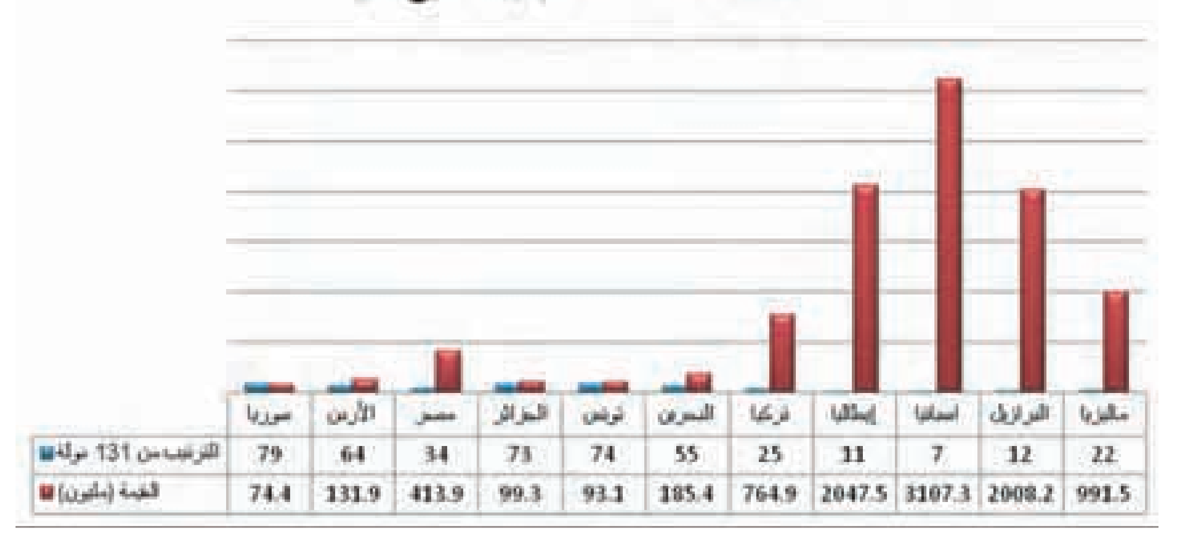


2.05 نوعية البنية التحتية للنقل الجوي



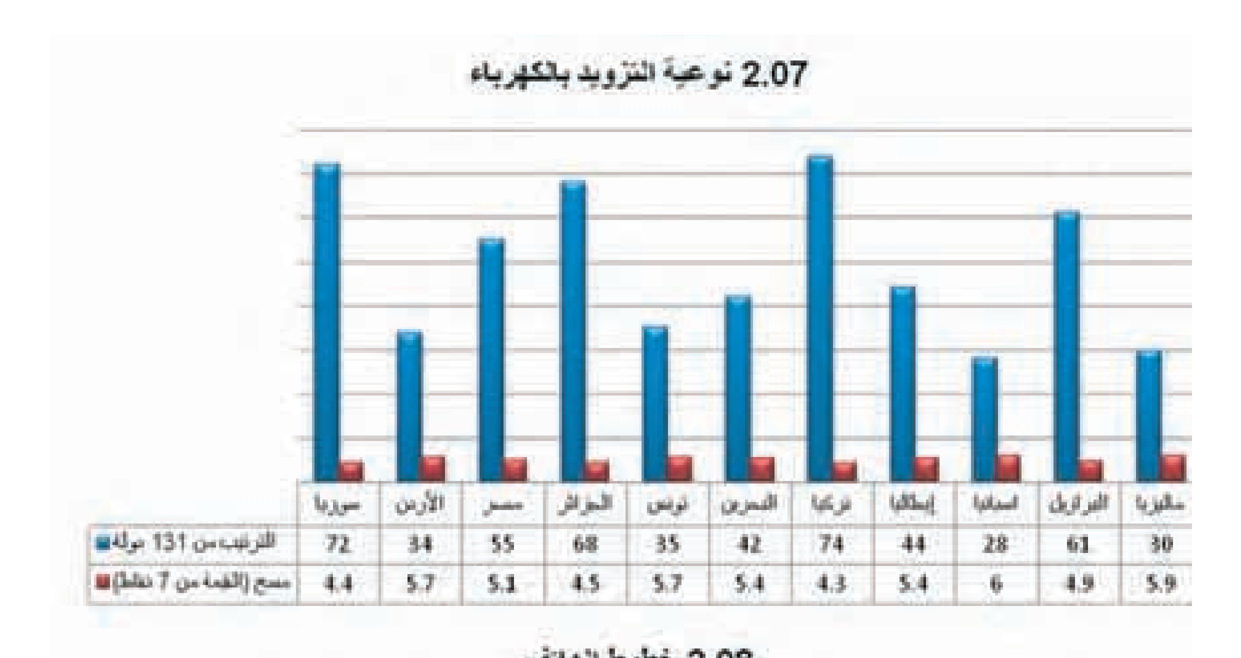
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	77	36	59	96	43	27	49	71	25	87	15
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.2	5.5	4.9	3.7	5.4	5.7	5.1	4.4	5.7	4	6

2.06 عدد المقاعد المتوفرة أسبوع / كم



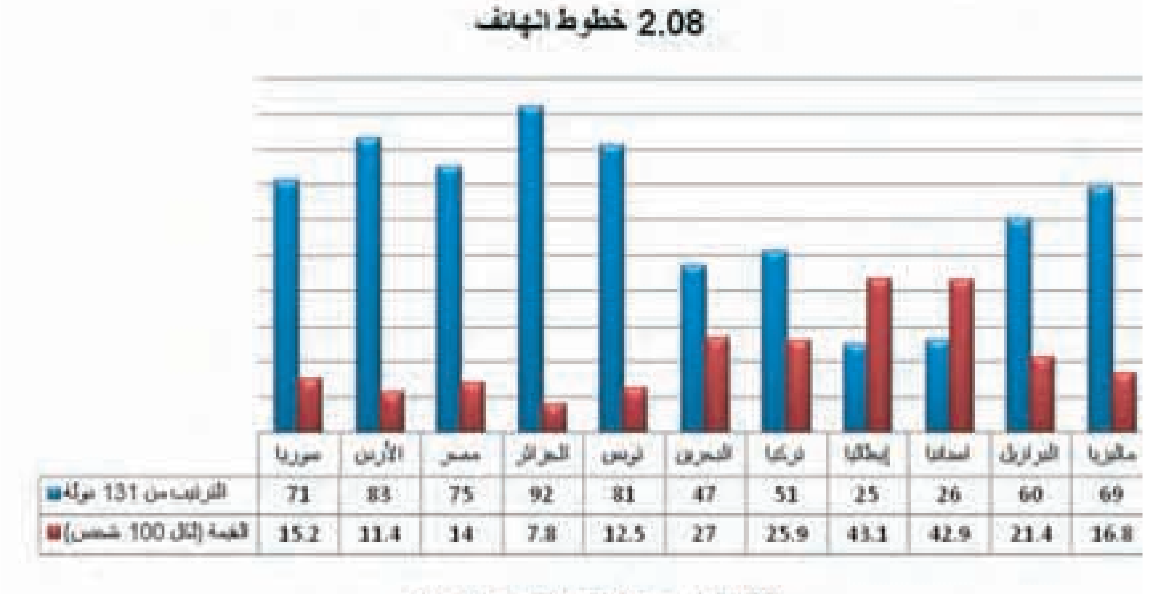
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	79	64	34	73	74	55	25	11	7	12	22
القيمة (مليون)	74.4	131.9	413.9	99.3	93.1	185.4	764.9	2047.5	3107.3	2008.2	991.5

2.07 نوعية التزويد بالكهرباء



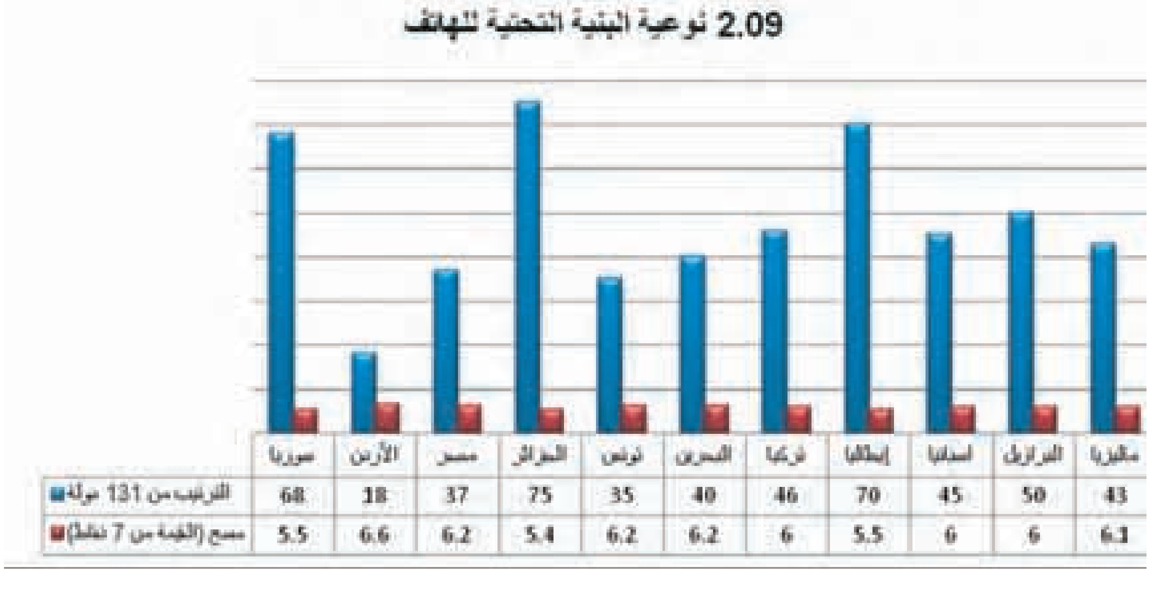
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	72	34	55	68	35	42	74	44	28	61	30
مسح القيمة (من 7 نقاط)	4.4	5.7	5.1	4.5	5.7	5.4	4.3	5.4	6	4.9	5.9

2.08 خطوط الهاتف



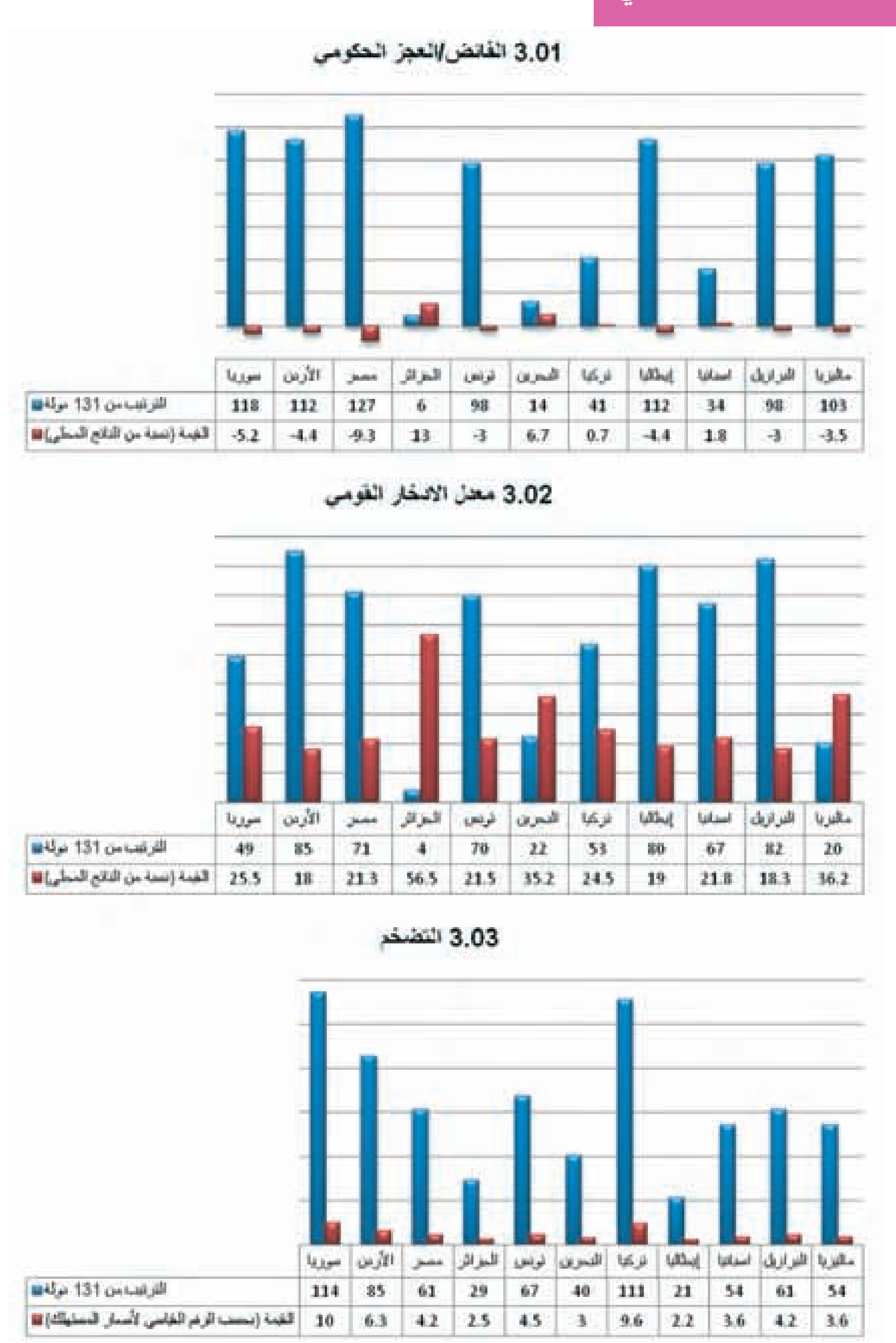
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	71	83	75	92	81	47	51	25	26	60	69
القيمة (لكل 100 شخص)	15.2	11.4	14	7.8	12.5	27	25.9	43.1	42.9	21.4	16.8

2.09 نوعية البنية التحتية للهاتف



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	68	18	37	75	35	40	46	70	45	50	43
مسح القيمة (من 7 نقاط)	5.5	6.6	6.2	5.4	6.2	6.2	6	5.5	6	6	6.1

3 – الاقتصاد الكلي



3.01 الفائض/العجز الحكومي

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	118	112	127	6	98	14	41	112	34	98	103
القيمة (نسبة من الناتج المحلي)	-5.2	-4.4	-9.3	13	-3	6.7	0.7	-4.4	1.8	-3	-3.5

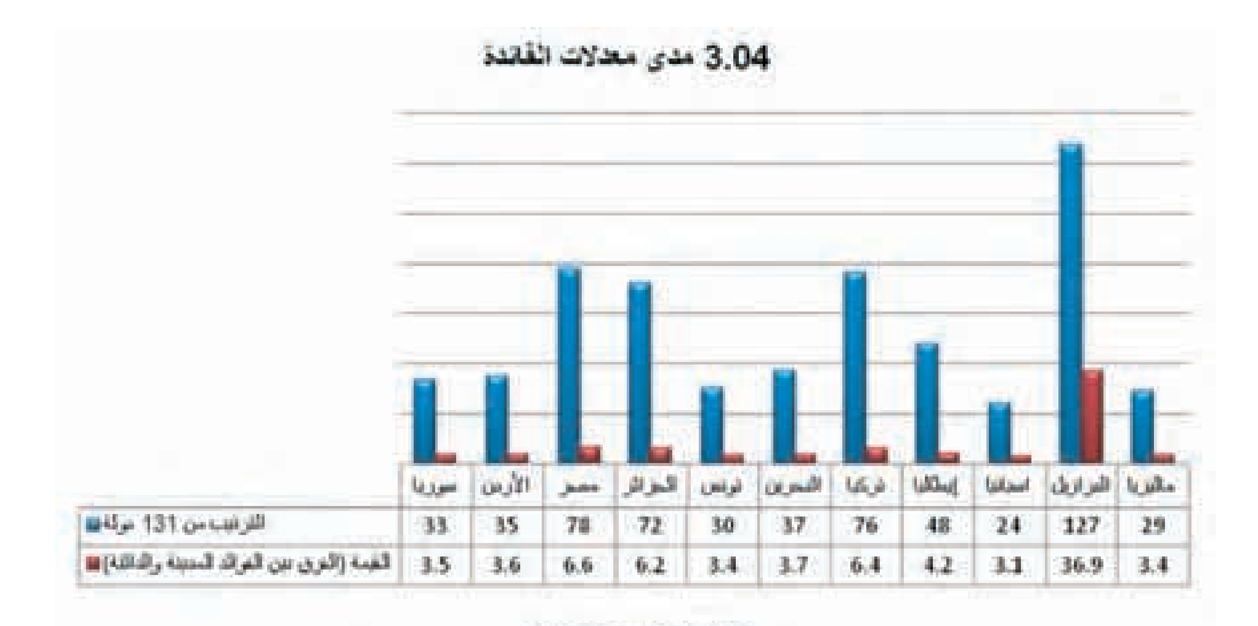
3.02 معدل الادخار القومي

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	49	85	71	4	70	22	53	80	67	82	20
القيمة (نسبة من الناتج المحلي)	25.5	18	21.3	56.5	21.5	35.2	24.5	19	21.8	18.3	36.2

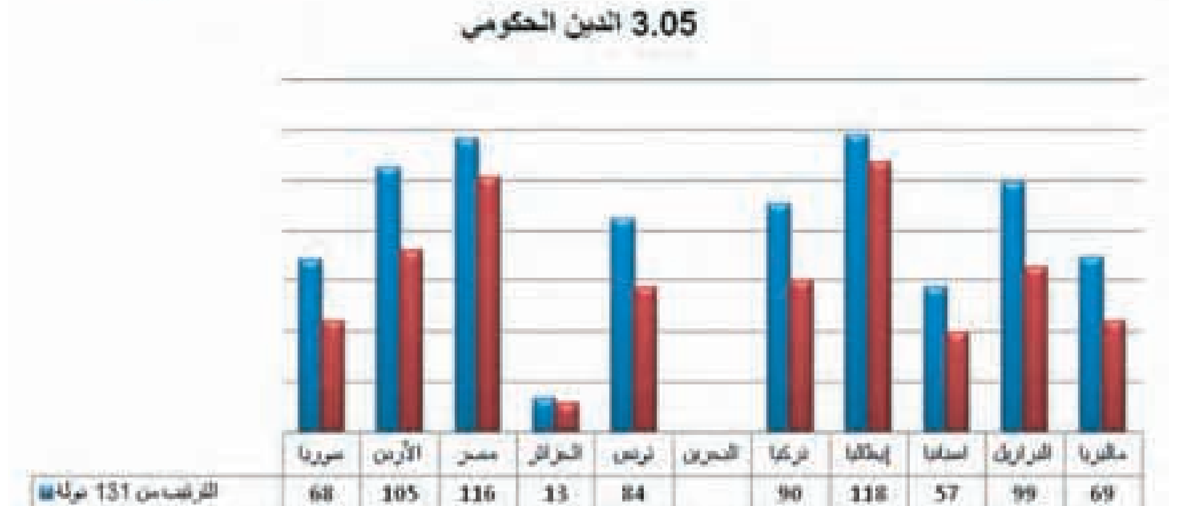
3.03 التضخم

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	114	85	61	29	67	40	111	21	54	61	54
القيمة (بحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك)	10	6.3	4.2	2.5	4.5	3	9.6	2.2	3.6	4.2	3.6



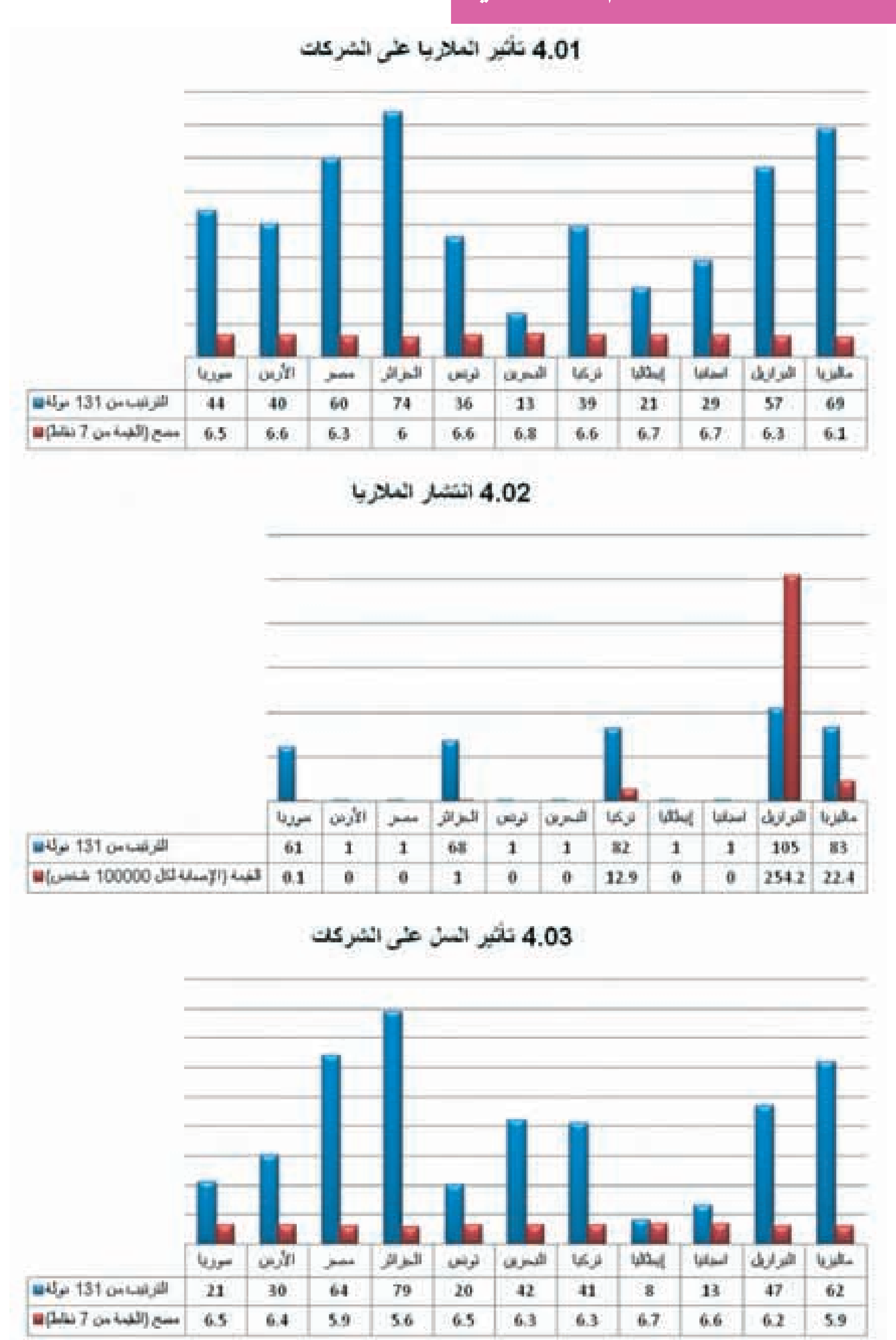


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	33	35	78	72	30	37	76	48	24	127	29
القيمة (الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة)	3.5	3.6	6.6	6.2	3.4	3.7	6.4	4.2	3.1	36.9	3.4



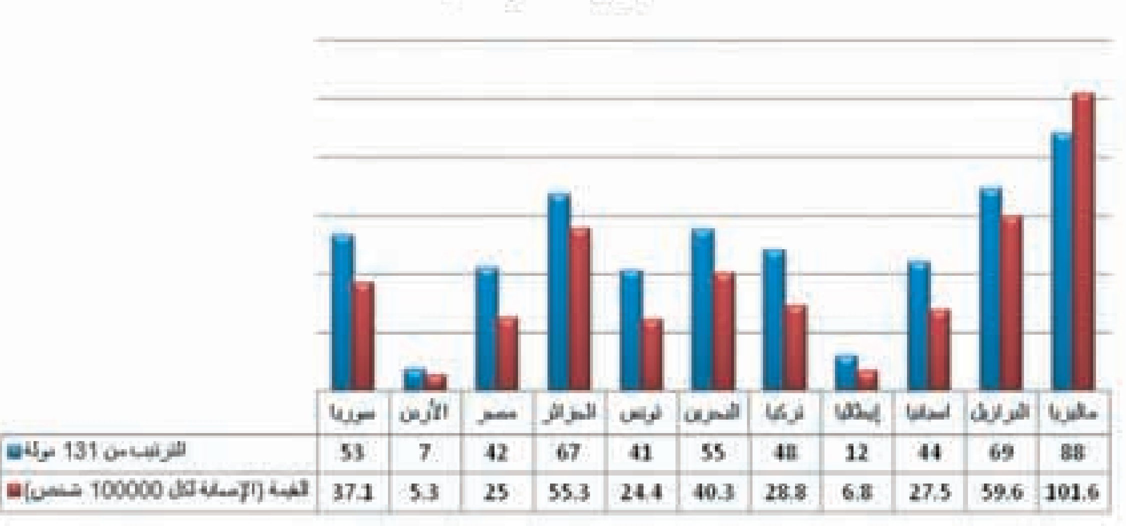
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	68	105	116	13	84		90	118	57	99	69
القيمة (نسبة من الناتج المحلي)	44.3	71.5	101.2	11.4	56.9		59.8	106.8	39.9	65.5	44.3

4 – الصحة والتعليم الأساسي



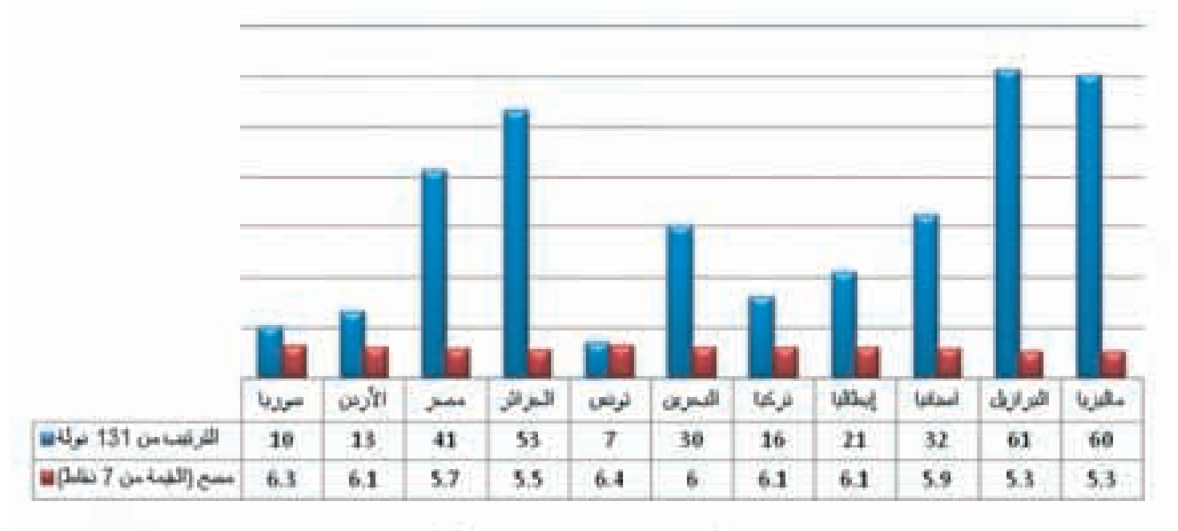


4.04 انتشار السل



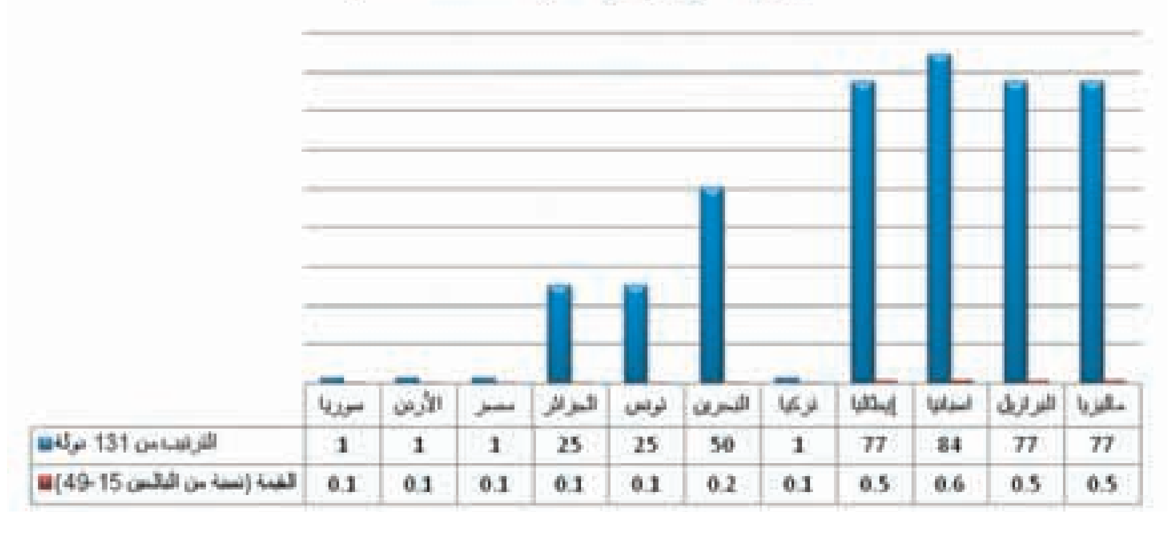
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	53	7	42	67	41	55	48	12	44	69	88
القيمة (الإصابة لكل 100000 شخص)	37.1	5.3	25	55.3	24.4	40.3	28.8	6.8	27.5	59.6	101.6

4.05 تأثير مرض نقص المناعة المكتسب على الشركات



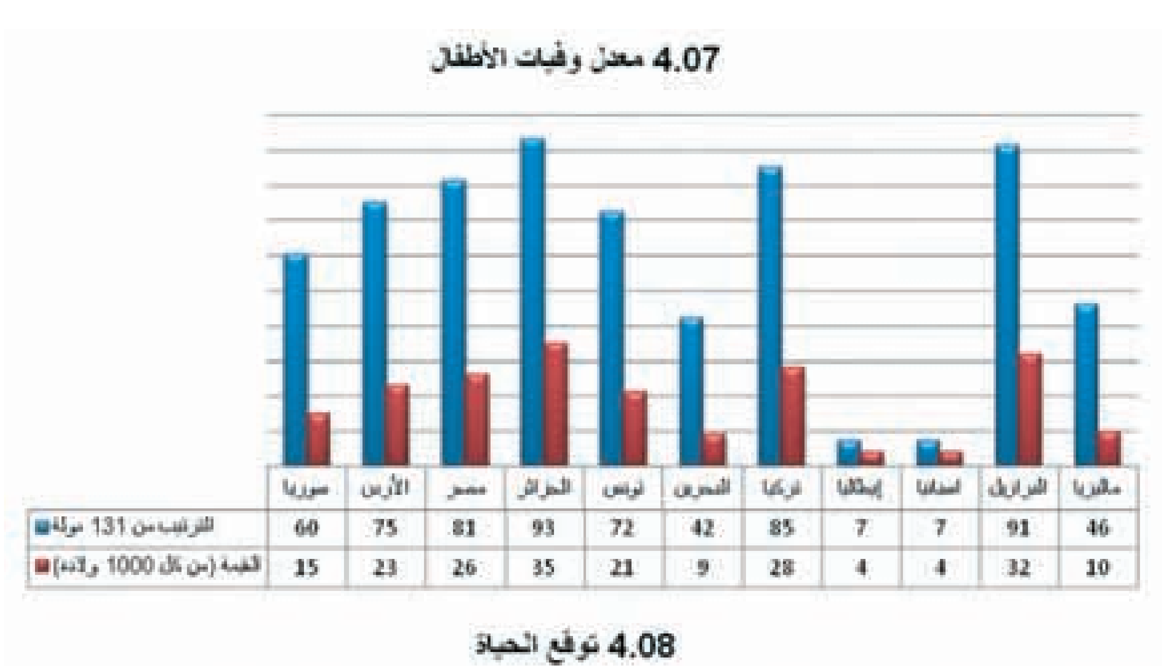
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	10	13	41	53	7	30	16	21	32	61	60
مسح (القيمة من 7 نقاط)	6.3	6.1	5.7	5.5	6.4	6	6.1	6.1	5.9	5.3	5.3

4.06 تفشي مرض نقص المناعة المكتسب



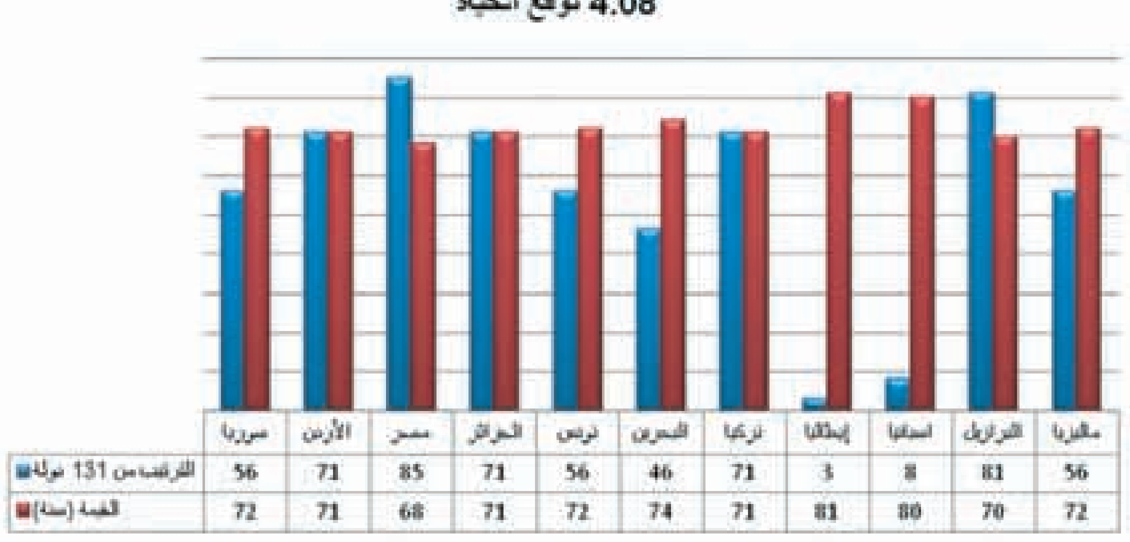
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	1	1	1	25	25	50	1	77	84	77	77
القيمة (نسبة من البالغين 15-49)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.5	0.6	0.5	0.5

4.07 معدل وفيات الأطفال



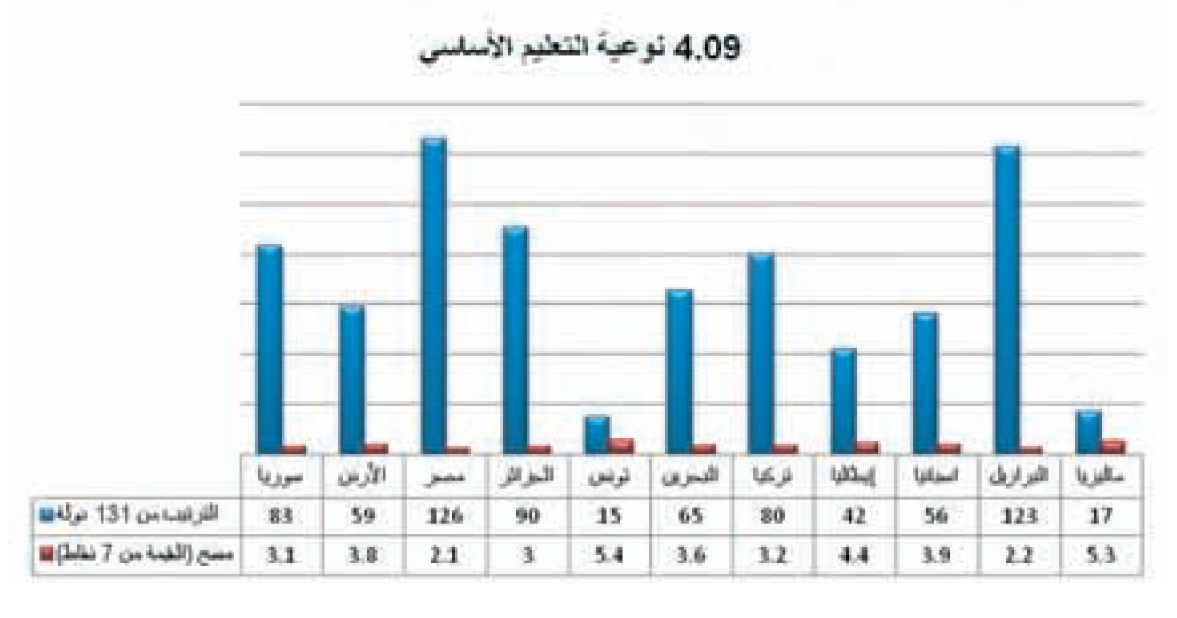
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	60	75	81	93	72	42	85	7	7	91	46
القيمة (من كل 1000 ولادة)	15	23	26	35	21	9	28	4	4	32	10

4.08 توقع الحياة



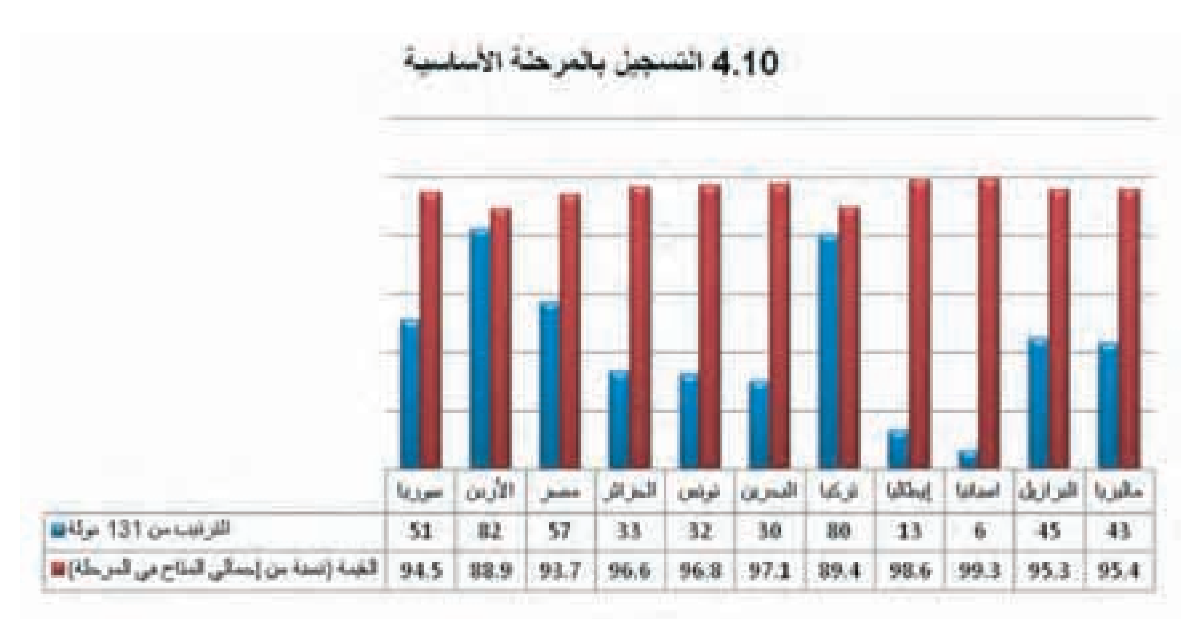
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	56	71	85	71	56	46	71	3	8	81	56
القيمة (سنة)	72	71	68	71	72	74	71	81	80	70	72

4.09 نوعية التعليم الأساسي



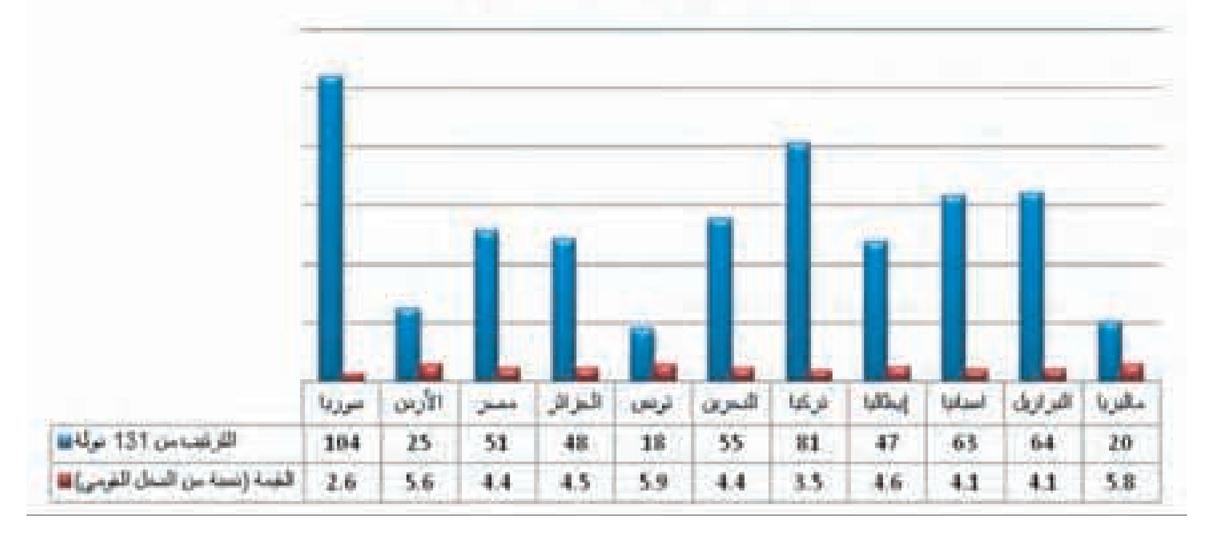
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	83	59	126	90	15	65	80	42	56	123	17
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.1	3.8	2.1	3	5.4	3.6	3.2	4.4	3.9	2.2	5.3





4.10 التسجيل بالمرحلة الأساسية

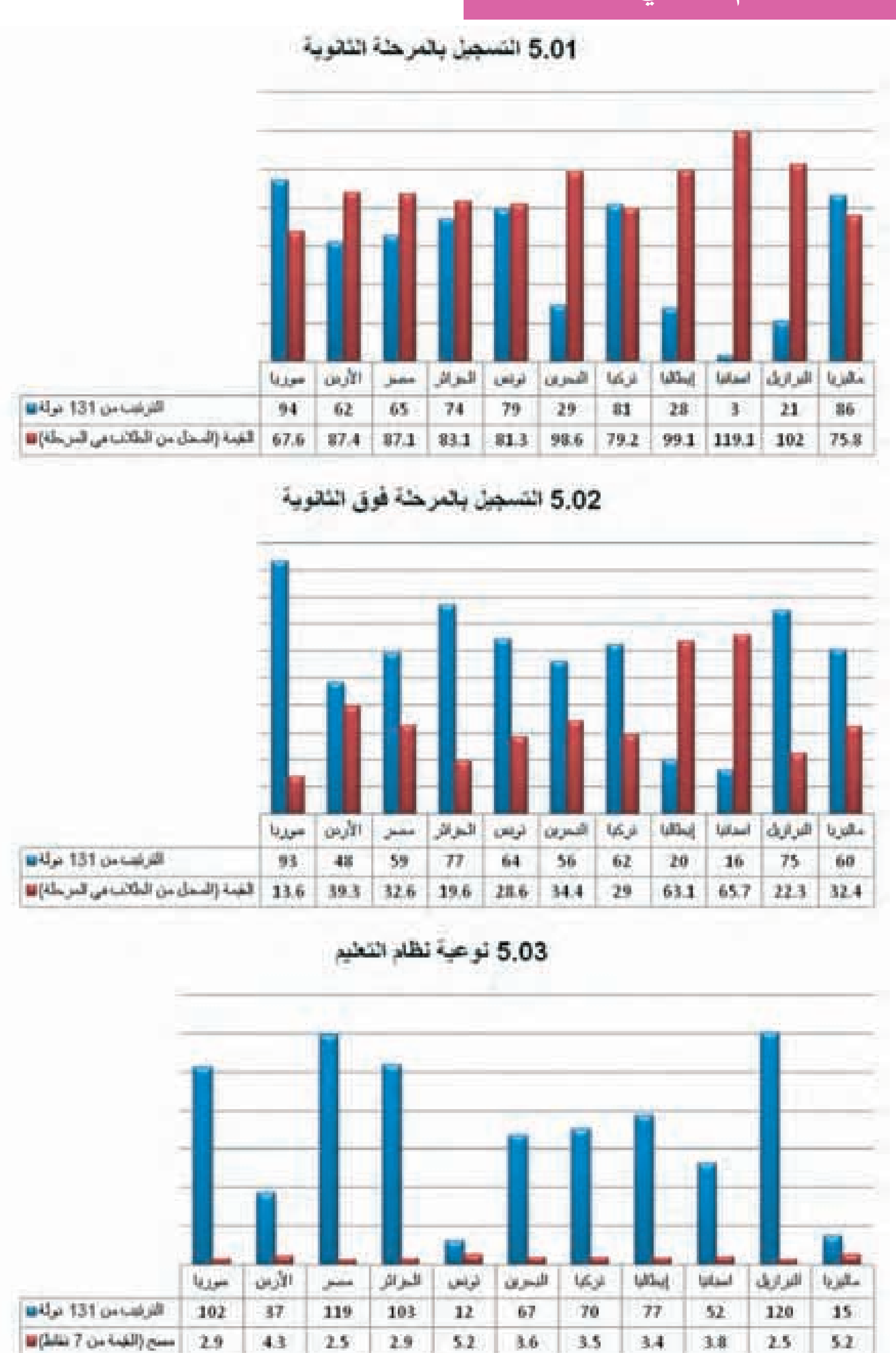
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	51	82	57	33	32	30	80	13	6	45	43
القيمة (نسبة من إجمالي المتاح في المرحلة)	94.5	88.9	93.7	96.6	96.8	97.1	89.4	98.6	99.3	95.3	95.4



4.11 الإنفاق على التعليم

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	104	25	51	48	18	55	81	47	63	64	20
القيمة (نسبة من الدخل القومي)	2.6	5.6	4.4	4.5	5.9	4.4	3.5	4.6	4.1	4.1	5.8

5 – التعليم العالي والتدريب



5.01 التسجيل بالمرحلة الثانوية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	94	62	65	74	79	29	81	28	3	21	86
القيمة (السجل من الطلاب في المرحلة)	67.6	87.4	87.1	83.1	81.3	98.6	79.2	99.1	119.1	102	75.8

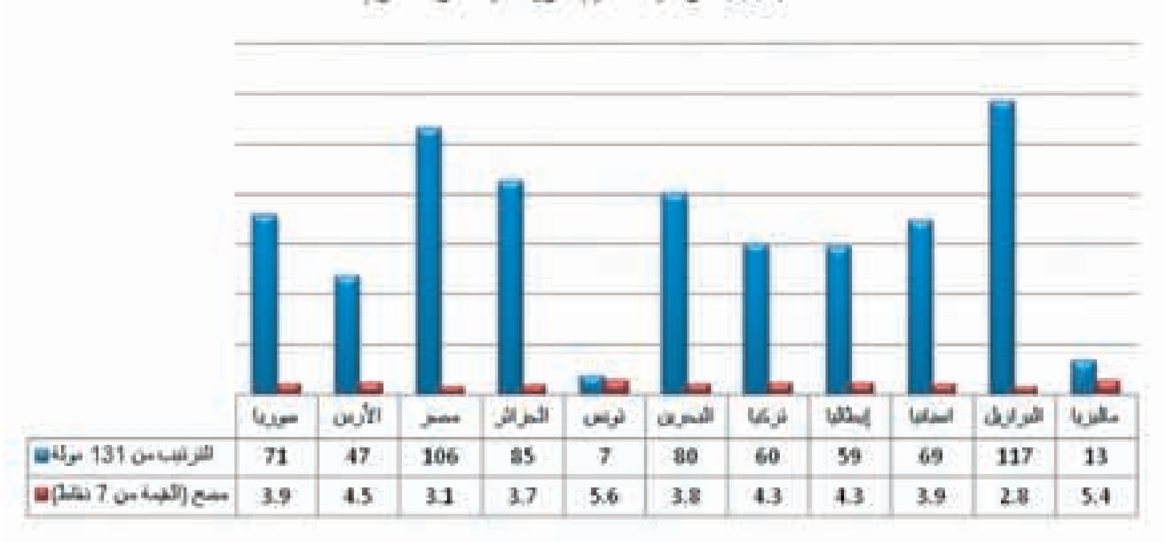
5.02 التسجيل بالمرحلة فوق الثانوية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	93	48	59	77	64	56	62	20	16	75	60
القيمة (السجل من الطلاب في المرحلة)	13.6	39.3	32.6	19.6	28.6	34.4	29	63.1	65.7	22.3	32.4

5.03 نوعية نظام التعليم

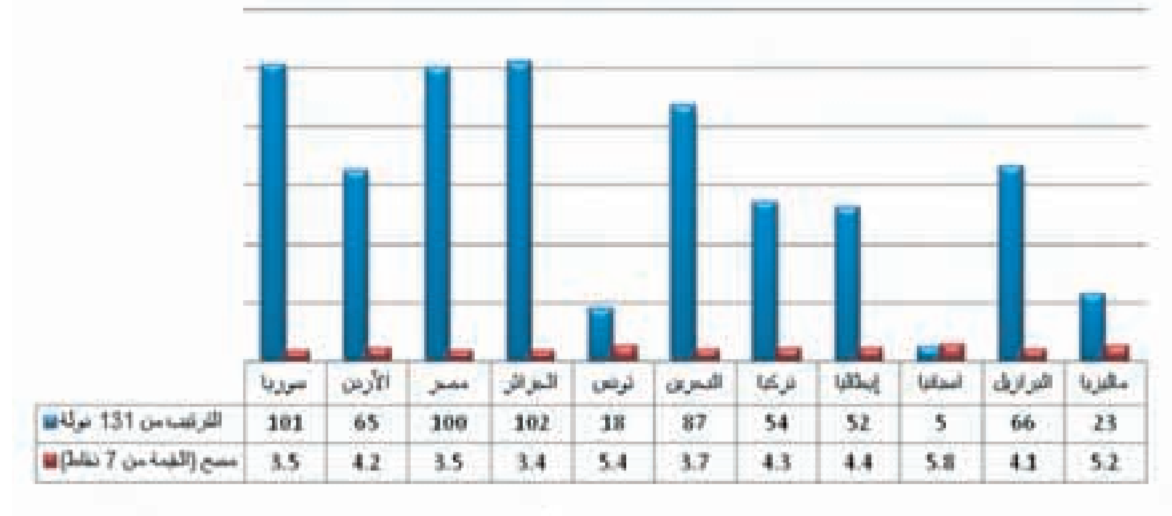
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	102	37	119	103	12	67	70	77	52	120	15
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.9	4.3	2.5	2.9	5.2	3.6	3.5	3.4	3.8	2.5	5.2

5.04 نوعية تعليم الرياضيات و العلوم



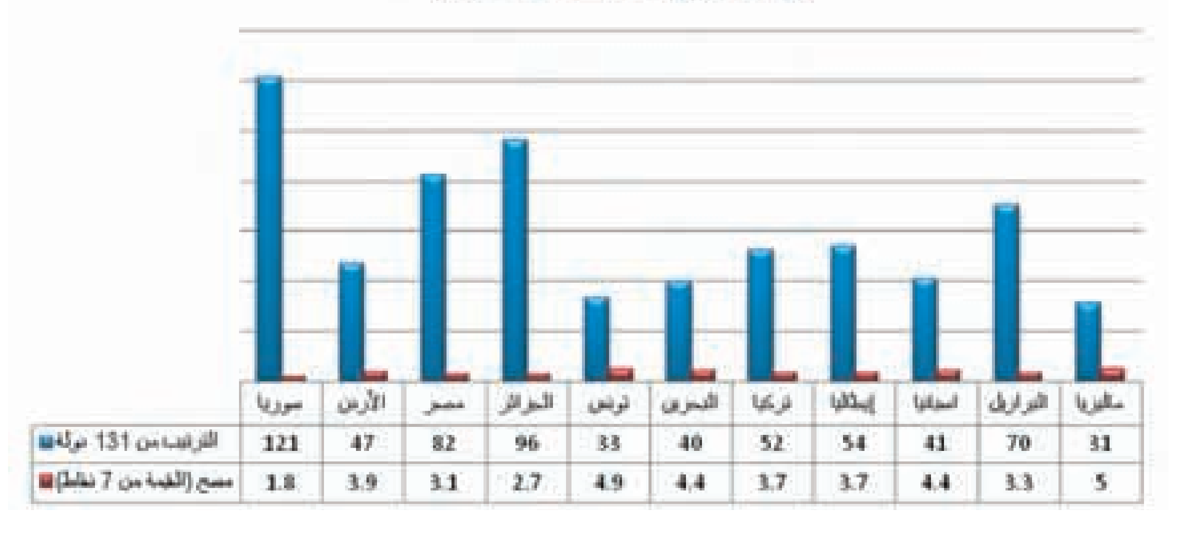
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	71	47	106	85	7	80	60	59	69	117	13
مصع (القيمة من 7 نقاط)	3.9	4.5	3.1	3.7	5.6	3.8	4.3	4.3	3.9	2.8	5.4

5.05 نوعية مدارس الإدارة

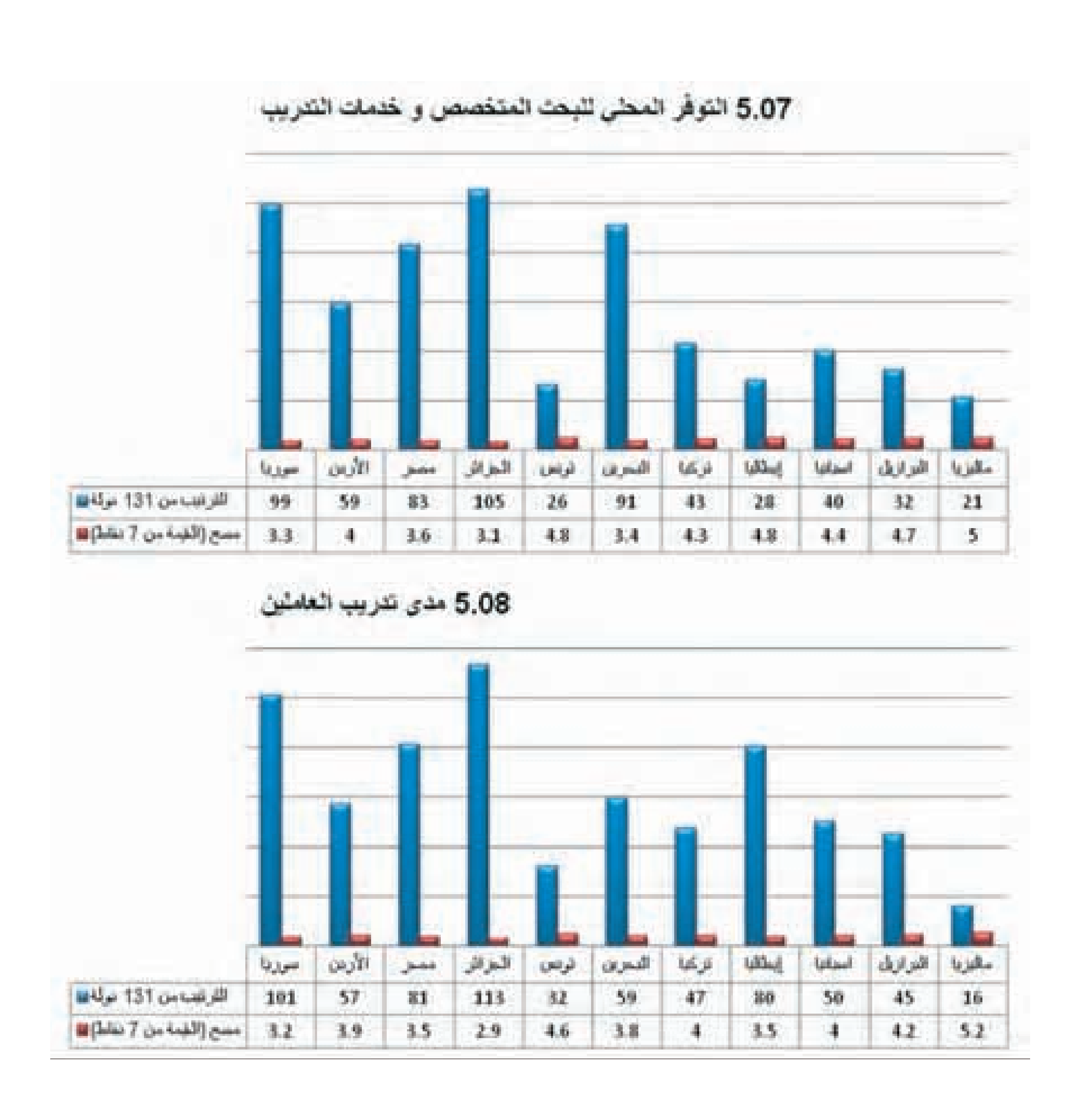


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	101	65	100	102	18	87	54	52	5	66	23
مصع (القيمة من 7 نقاط)	3.5	4.2	3.5	3.4	5.4	3.7	4.3	4.4	5.8	4.1	5.2

5.06 ولوج الانترنت في المدارس



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	121	47	82	96	33	40	52	54	41	70	31
مصع (القيمة من 7 نقاط)	1.8	3.9	3.1	2.7	4.9	4.4	3.7	3.7	4.4	3.3	5



5.07 التوفر المحلي للبحث المتخصص و خدمات التدريب

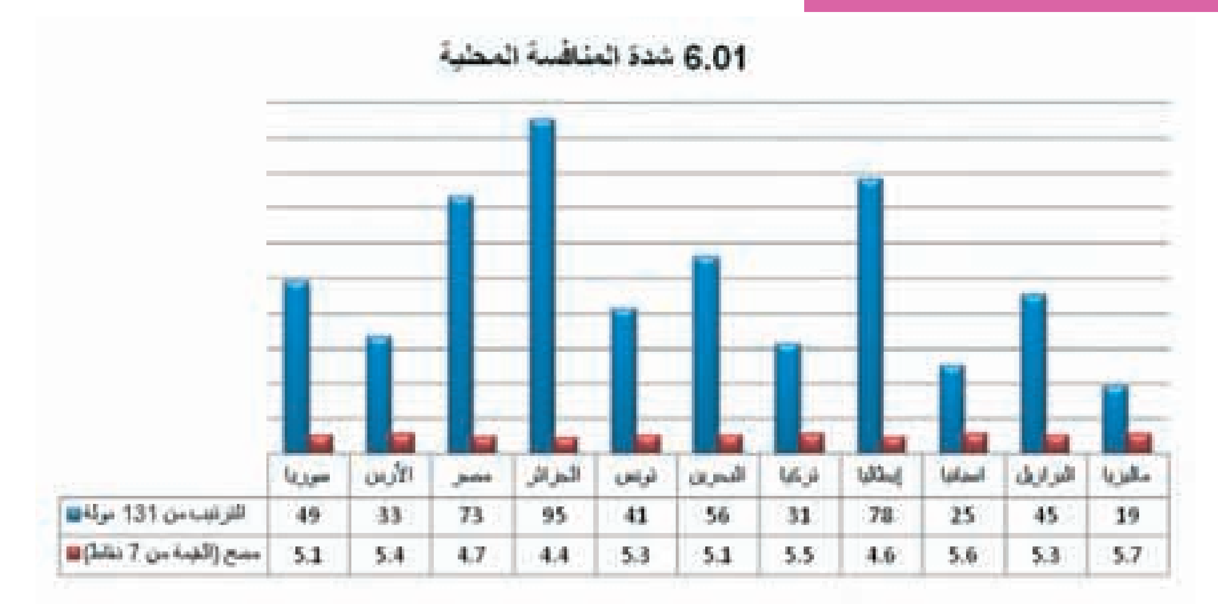
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	99	59	83	105	26	91	43	28	40	32	21
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	4	3.6	3.1	4.8	3.4	4.3	4.8	4.4	4.7	5

5.08 مدى تدريب العاملين

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	101	57	81	113	32	59	47	80	50	45	16
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.2	3.9	3.5	2.9	4.6	3.8	4	3.5	4	4.2	5.2

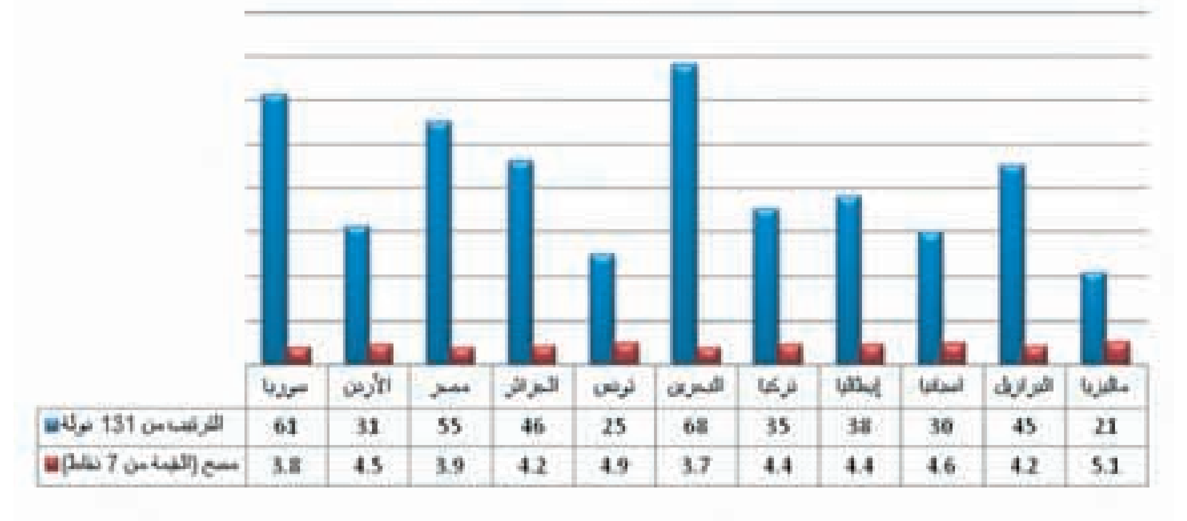
6 – فعالية السوق

6.01 شدة المنافسة المحلية



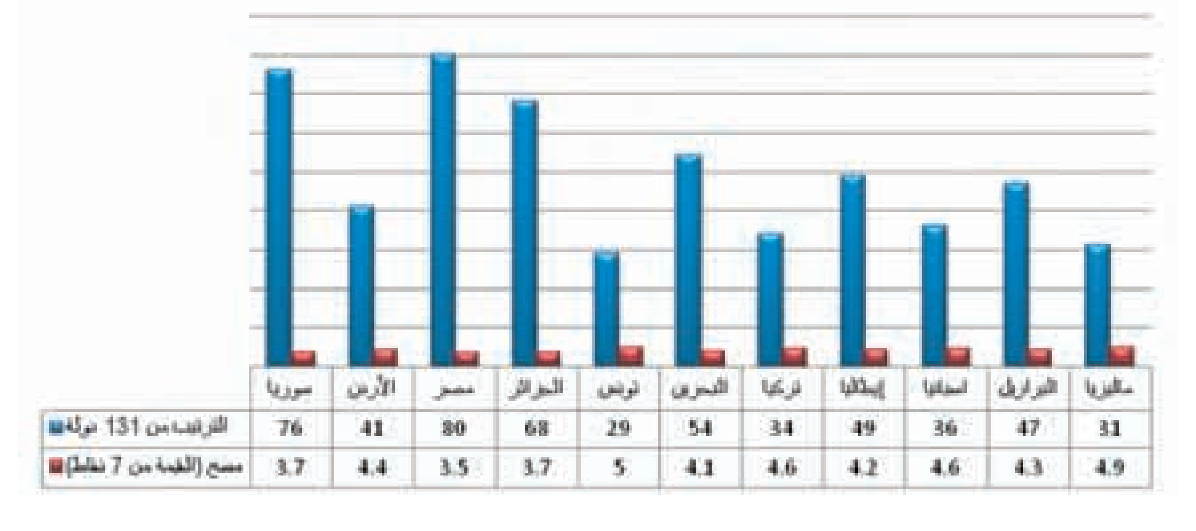
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	49	33	73	95	41	56	31	78	25	45	19
مسح (القيمة من 7 نقاط)	5.1	5.4	4.7	4.4	5.3	5.1	5.5	4.6	5.6	5.3	5.7

6.02 التحكم بالأسواق

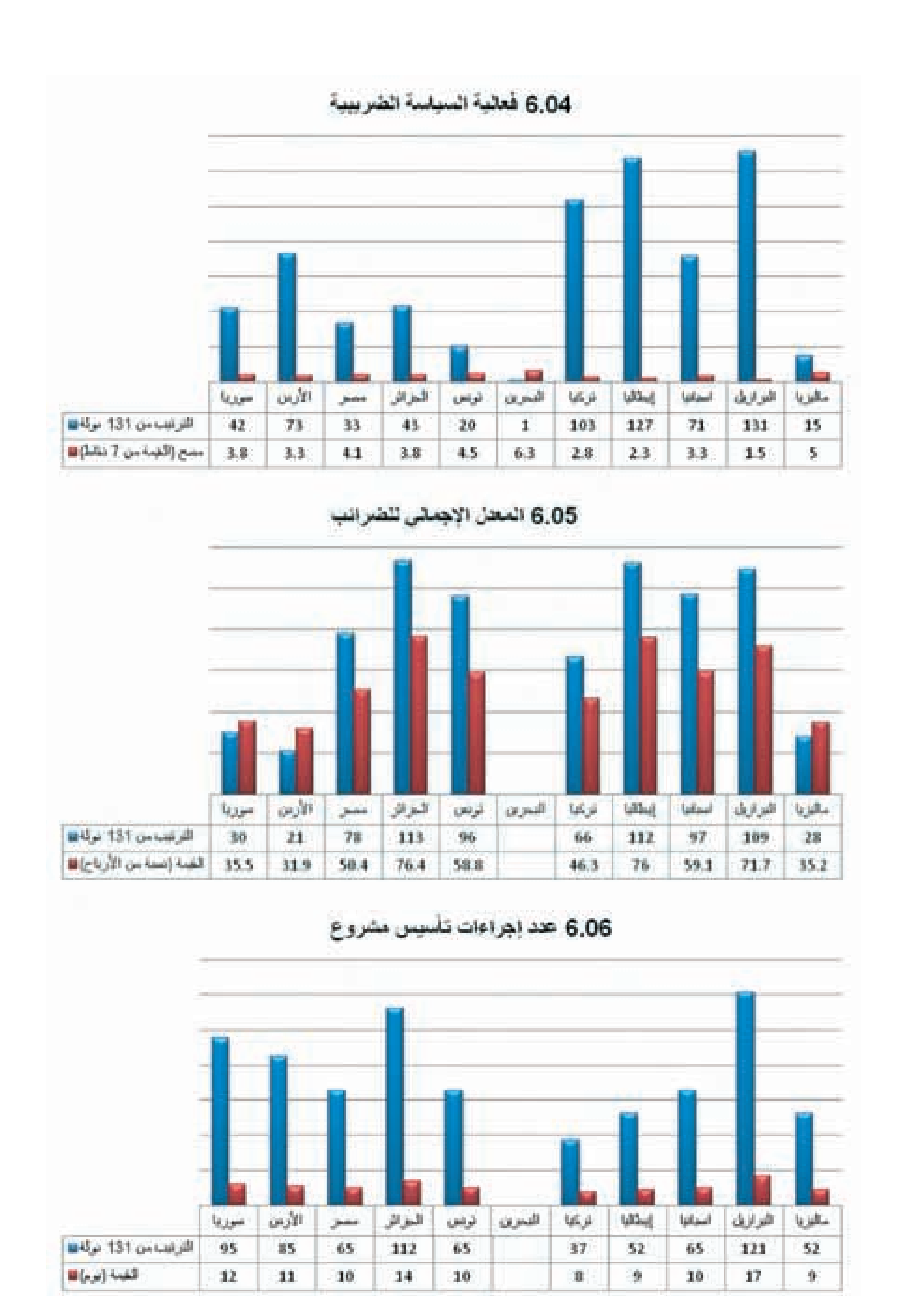


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	61	31	55	46	25	68	35	38	30	45	21
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.8	4.5	3.9	4.2	4.9	3.7	4.4	4.4	4.6	4.2	5.1

6.03 كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	76	41	80	68	29	54	34	49	36	47	31
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.7	4.4	3.5	3.7	5	4.1	4.6	4.2	4.6	4.3	4.9



6.04 فعالية السياسة الضريبية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	42	73	33	43	20	1	103	127	71	131	15
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.8	3.3	4.1	3.8	4.5	6.3	2.8	2.3	3.3	1.5	5

6.05 المعدل الإجمالي للضرائب

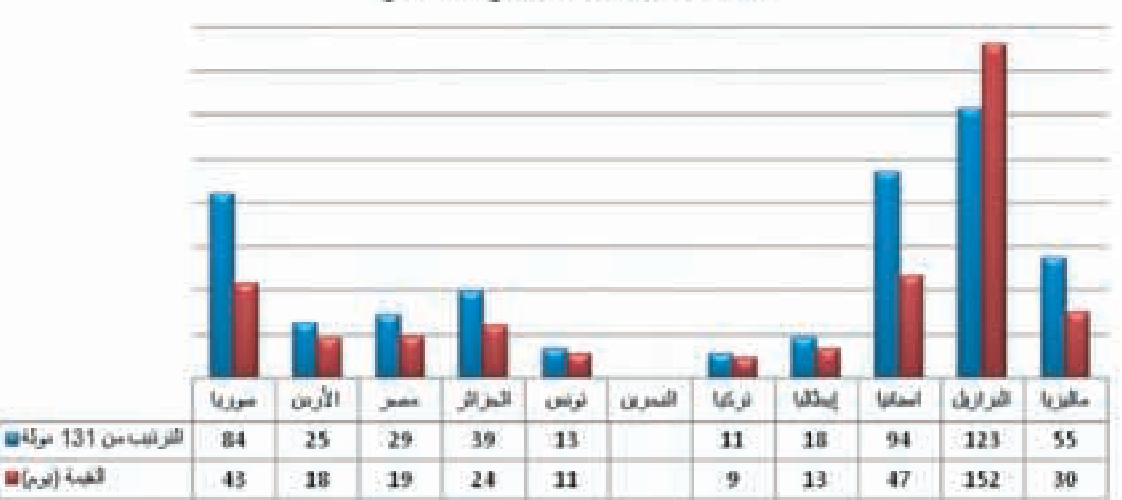
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	30	21	78	113	96		66	112	97	109	28
القيمة (نسبة من الأرباح)	35.5	31.9	50.4	76.4	58.8		46.3	76	59.1	71.7	35.2

6.06 عدد إجراءات تأسيس مشروع

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	95	85	65	112	65		37	52	65	121	52
القيمة (يوم)	12	11	10	14	10		8	9	10	17	9

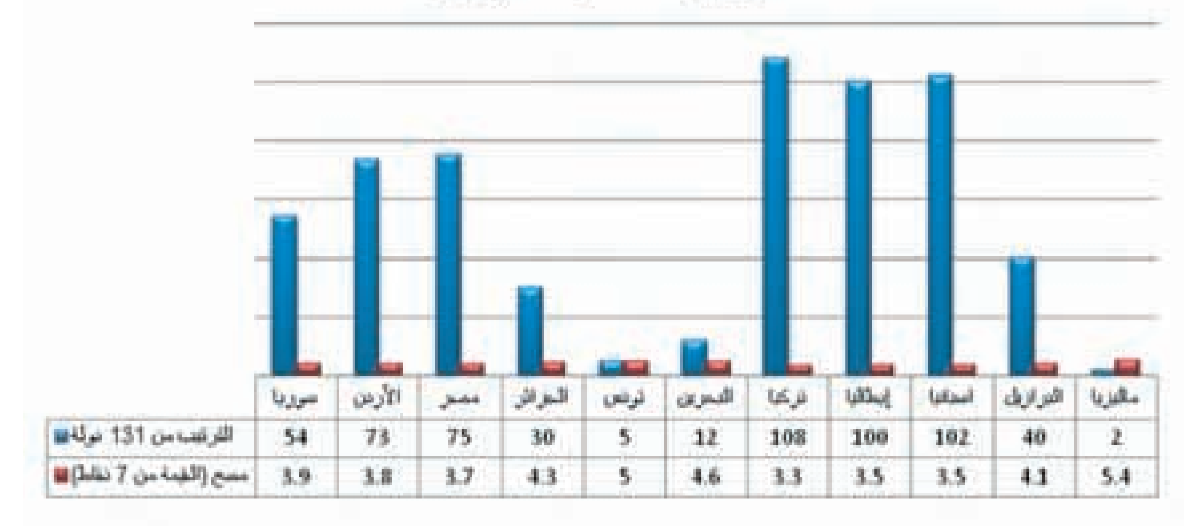


6.07 الزمن اللازم لإطلاق المشاريع



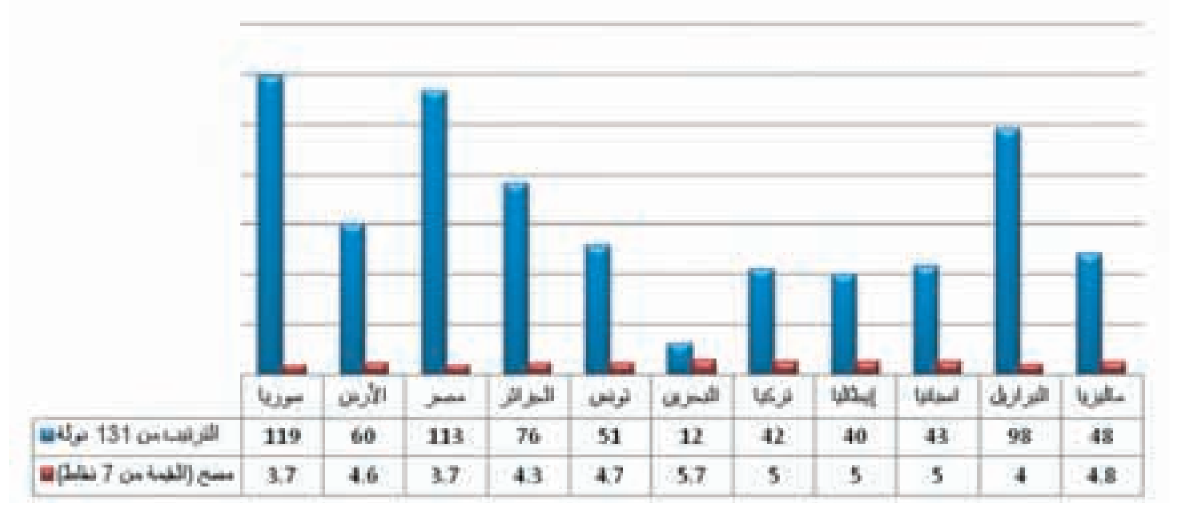
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	84	25	29	39	13		11	18	94	123	55
القيمة (يوم)	43	18	19	24	11		9	13	47	152	30

6.08 تكلفة السياسة الزراعية



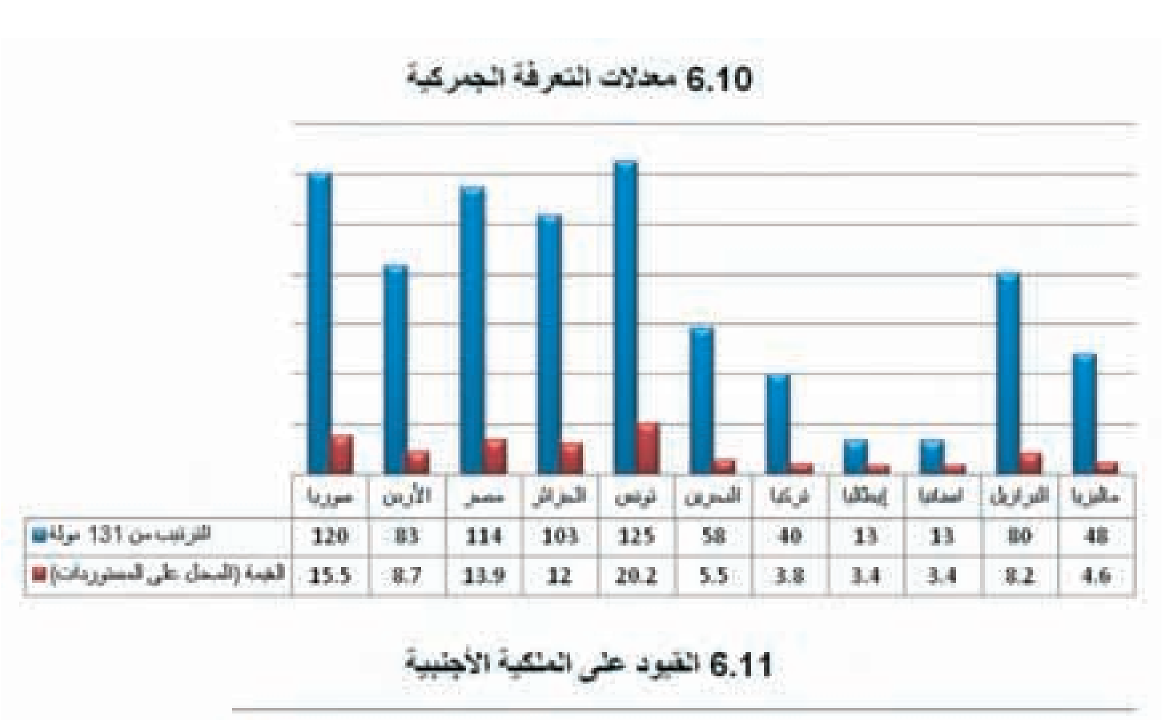
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	54	73	75	30	5	12	108	100	102	40	2
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.9	3.8	3.7	4.3	5	4.6	3.3	3.5	3.5	4.1	5.4

6.09 انتشار العوائق التجارية



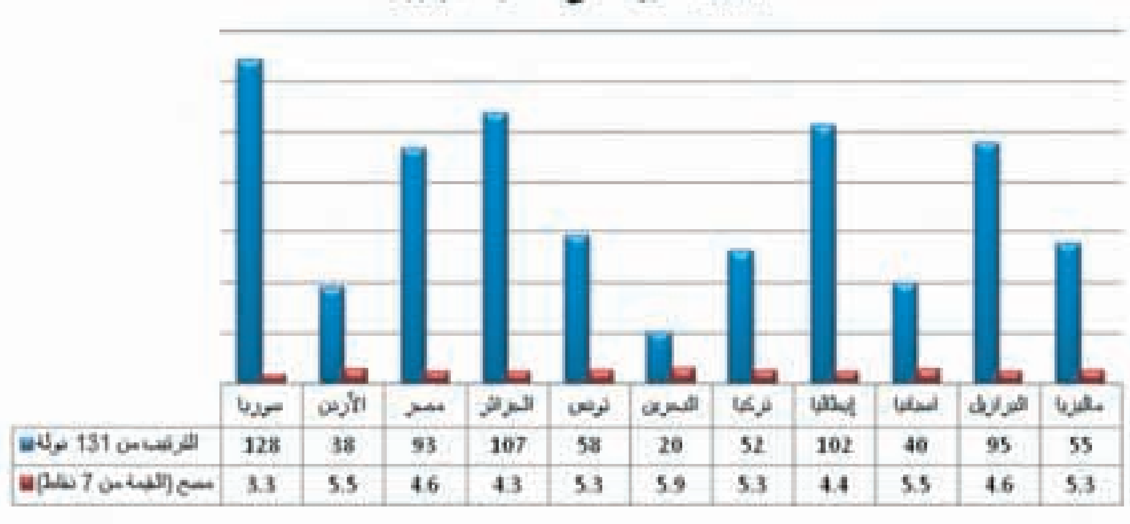
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	119	60	113	76	51	12	42	40	43	98	48
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.7	4.6	3.7	4.3	4.7	5.7	5	5	5	4	4.8

6.10 معدلات التعرفة الجمركية



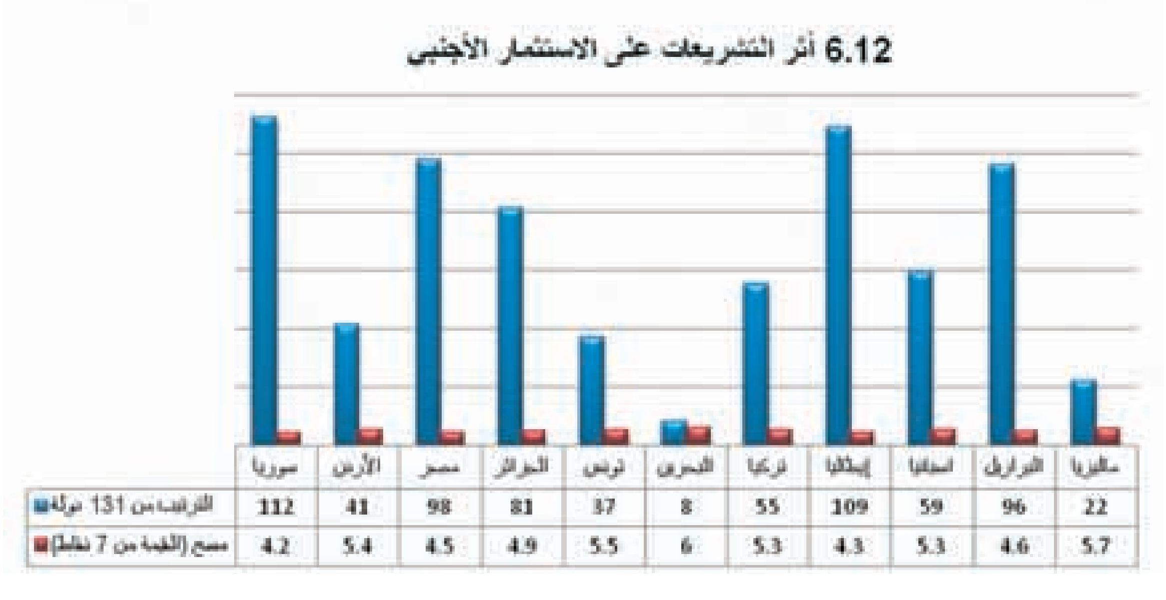
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	120	83	114	103	125	58	40	13	13	80	48
القيمة (المعدل على المستوردات)	15.5	8.7	13.9	12	20.2	5.5	3.8	3.4	3.4	8.2	4.6

6.11 القيود على الملكية الأجنبية



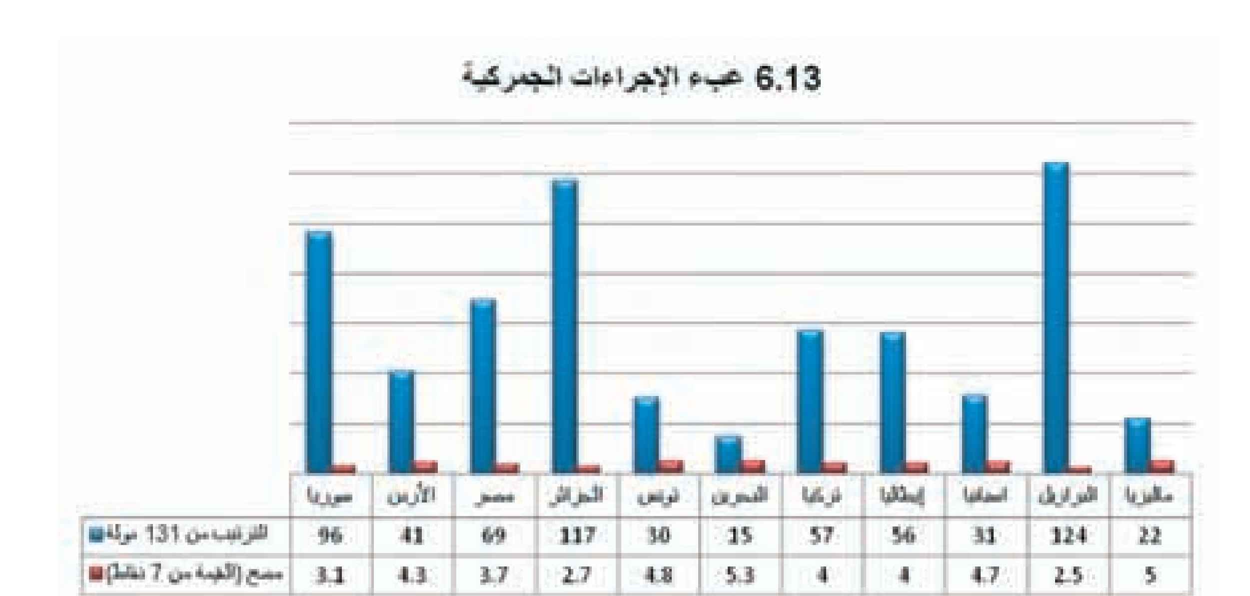
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	128	38	93	107	58	20	52	102	40	95	55
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	5.5	4.6	4.3	5.3	5.9	5.3	4.4	5.5	4.6	5.3

6.12 أثر التشريعات على الاستثمار الأجنبي



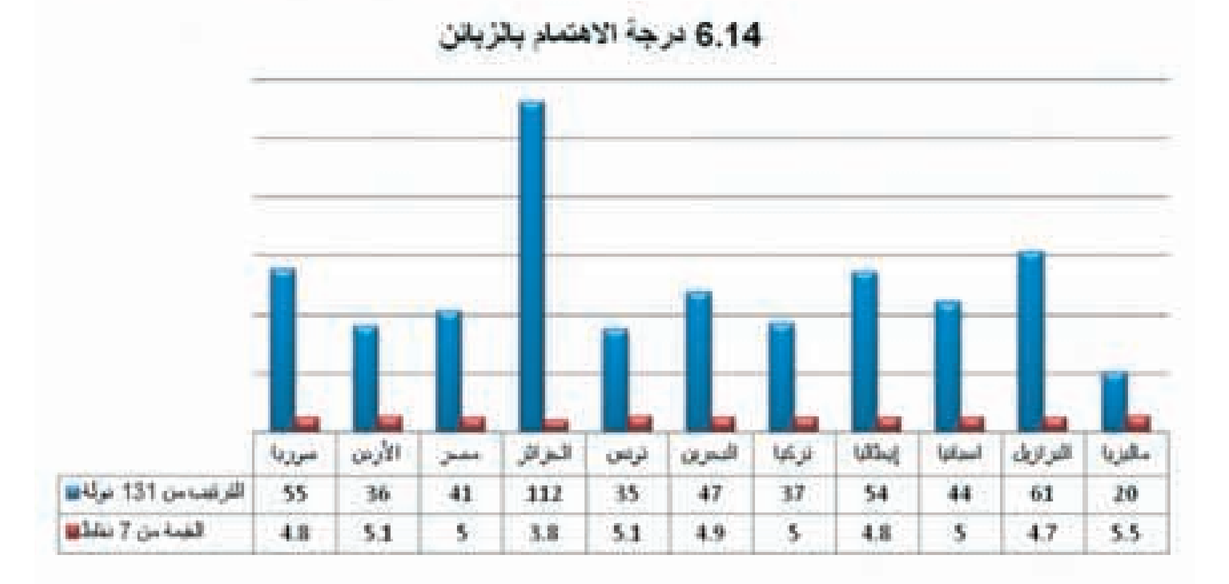
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	112	41	98	81	37	8	55	109	59	96	22
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.2	5.4	4.5	4.9	5.5	6	5.3	4.3	5.3	4.6	5.7

6.13 عبء الإجراءات الجمركية



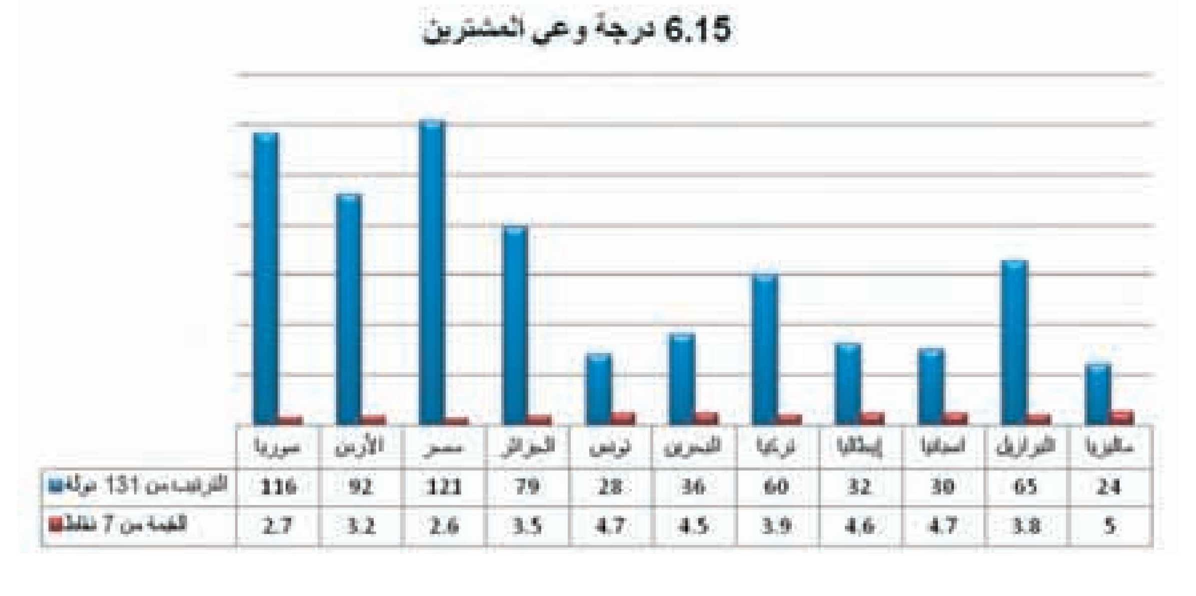
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	96	41	69	117	30	15	57	56	31	124	22
مصح (القيمة من 7 نقاط)	3.1	4.3	3.7	2.7	4.8	5.3	4	4	4.7	2.5	5

6.14 درجة الاهتمام بالزبائن



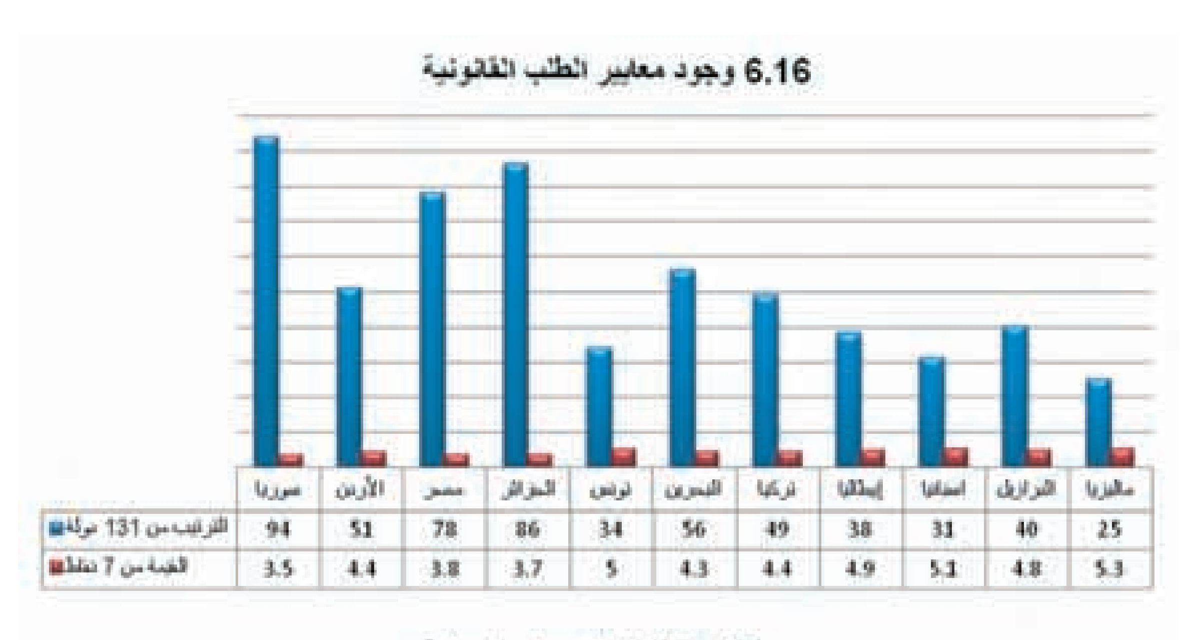
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	55	36	41	112	35	47	37	54	44	61	20
القيمة من 7 نقاط	4.8	5.1	5	3.8	5.1	4.9	5	4.8	5	4.7	5.5

6.15 درجة وعي المشترين



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	116	92	121	79	28	36	60	32	30	65	24
القيمة من 7 نقاط	2.7	3.2	2.6	3.5	4.7	4.5	3.9	4.6	4.7	3.8	5

6.16 وجود معايير الطلب القانونية



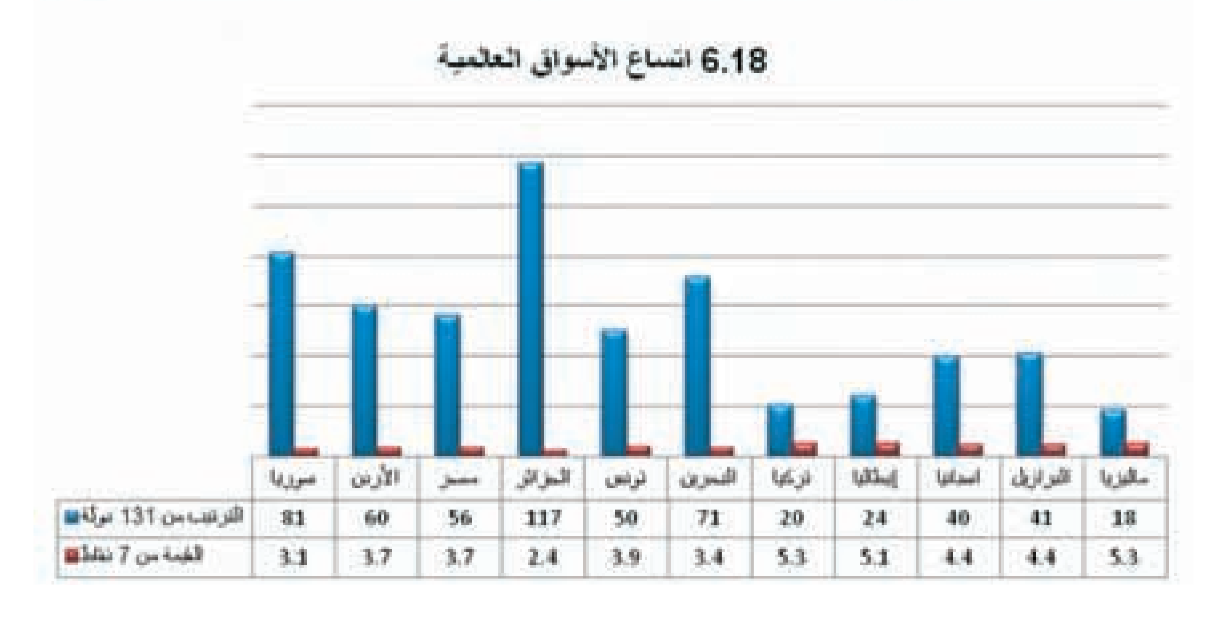
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	94	51	78	86	34	56	49	38	31	40	25
القيمة من 7 نقاط	3.5	4.4	3.8	3.7	5	4.3	4.4	4.9	5.1	4.8	5.3

6.17 انتشار المبيعات المحلية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	52	56	70	129	58	74	39	46	54	43	22
القيمة من 7 نقاط	4.8	4.7	4.3	2.4	4.7	4.2	5.3	5	4.8	5.1	5.7

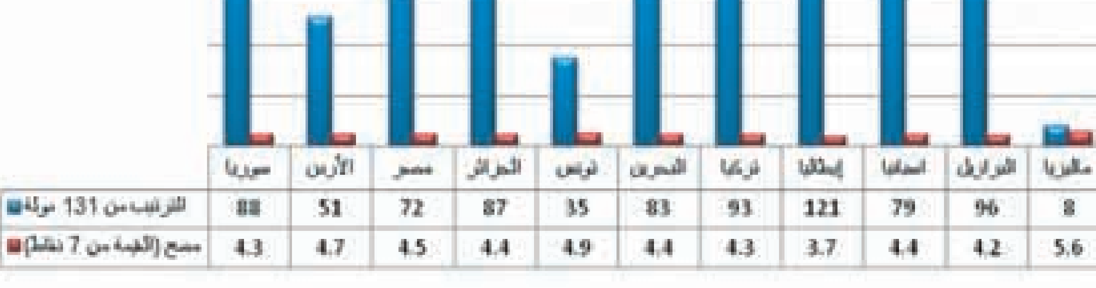
6.18 اتساع الأسواق العالمية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	81	60	56	117	50	71	20	24	40	41	18
القيمة من 7 نقاط	3.1	3.7	3.7	2.4	3.9	3.4	5.3	5.1	4.4	4.4	5.3

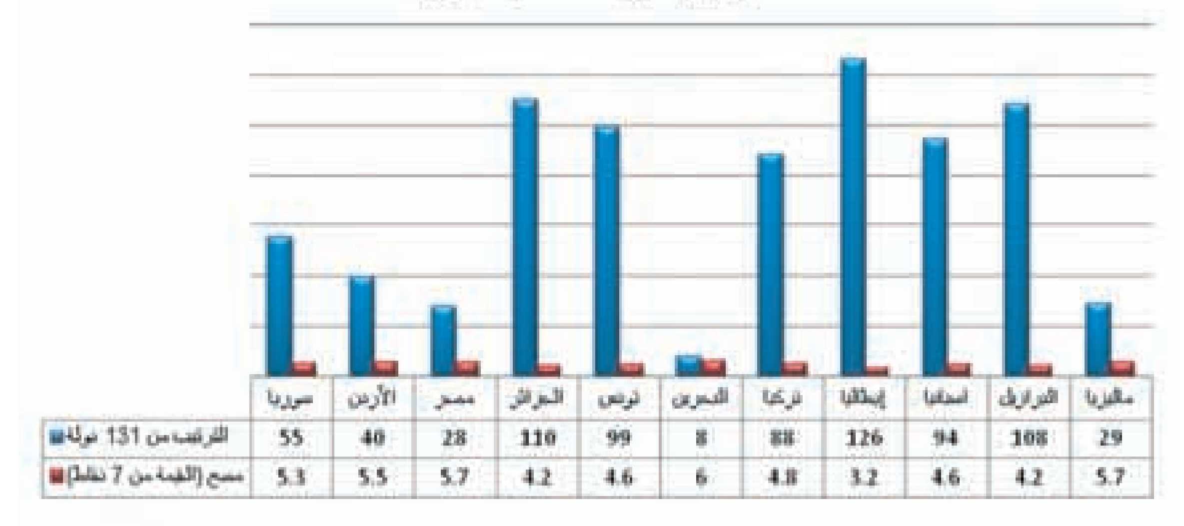
7 – فعالية سوق العمل

7.01 التعاون في علاقات العمال وأصحاب العمل

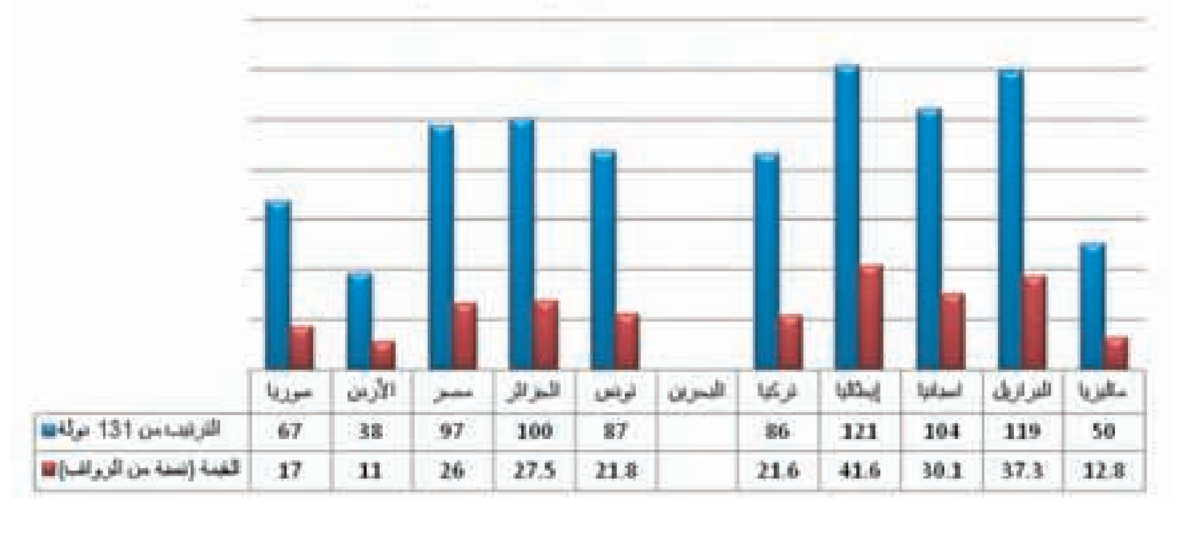
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	88	51	72	87	35	83	93	121	79	96	8
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	4.3	4.7	4.5	4.4	4.9	4.4	4.3	3.7	4.4	4.2	5.6

7.02 مرونة احتساب الأجور

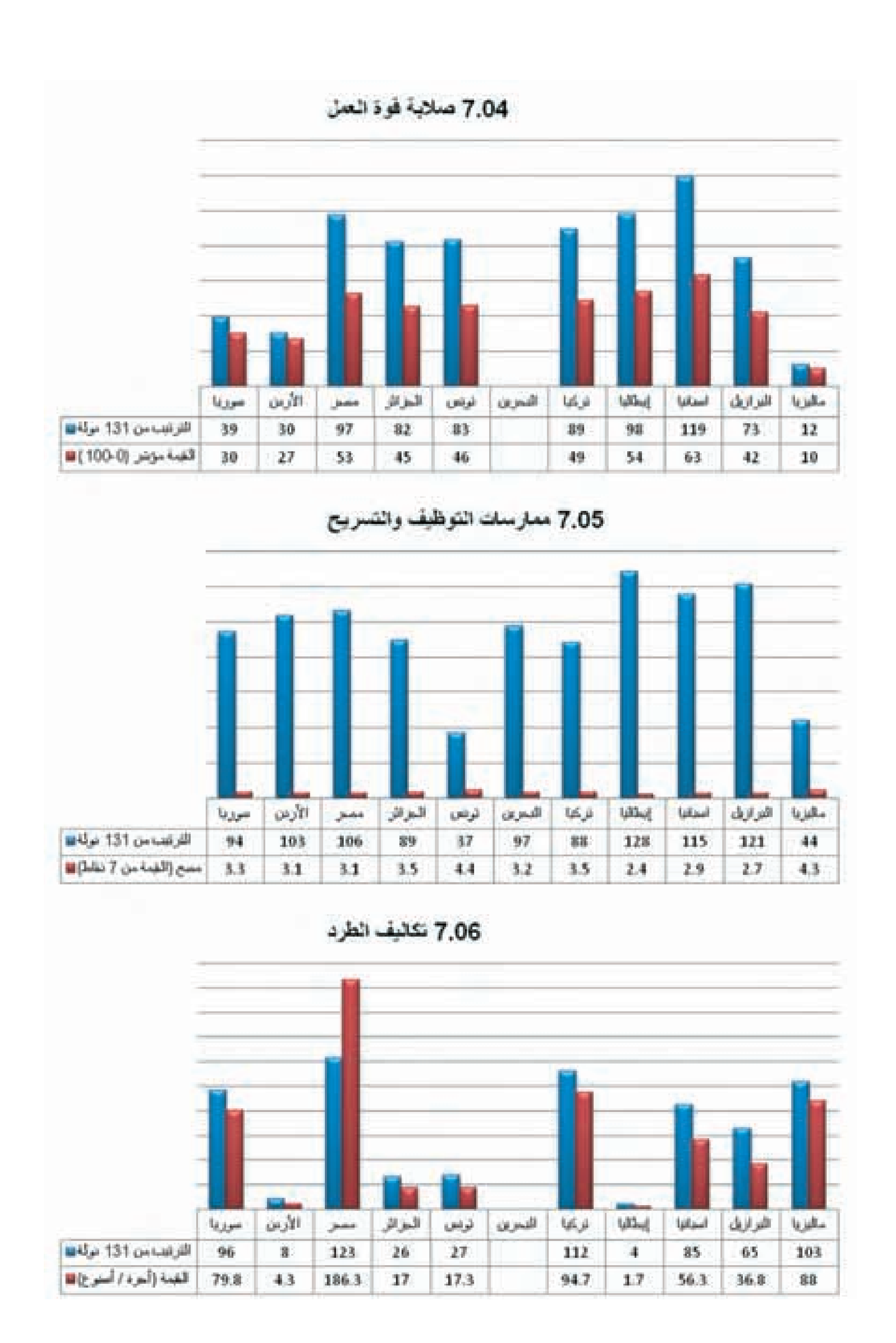


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	55	40	28	110	99	8	88	126	94	108	29
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	5.3	5.5	5.7	4.2	4.6	6	4.8	3.2	4.6	4.2	5.7

7.03 تكاليف العمل (عدا الأجور)



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	67	38	97	100	87		86	121	104	119	50
القيمة (نسبة من الرواتب)	17	11	26	27.5	21.8		21.6	41.6	30.1	37.3	12.8



7.04 صلابة قوة العمل

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	39	30	97	82	83		89	98	119	73	12
القيمة مؤشر (0-100)	30	27	53	45	46		49	54	63	42	10

7.05 ممارسات التوظيف والتسريح

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	94	103	106	89	37	97	88	128	115	121	44
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	3.1	3.1	3.5	4.4	3.2	3.5	2.4	2.9	2.7	4.3

7.06 تكاليف الطرد

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	96	8	123	26	27		112	4	85	65	103
القيمة (أجرة / أسبوع)	79.8	4.3	186.3	17	17.3		94.7	1.7	56.3	36.8	88

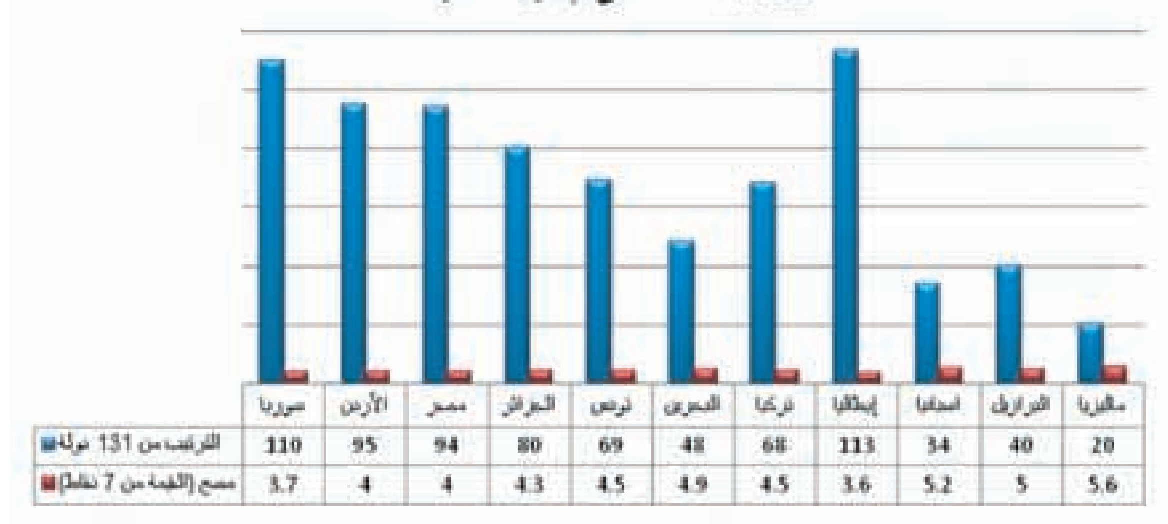


7.07 الأجور والإنتاجية



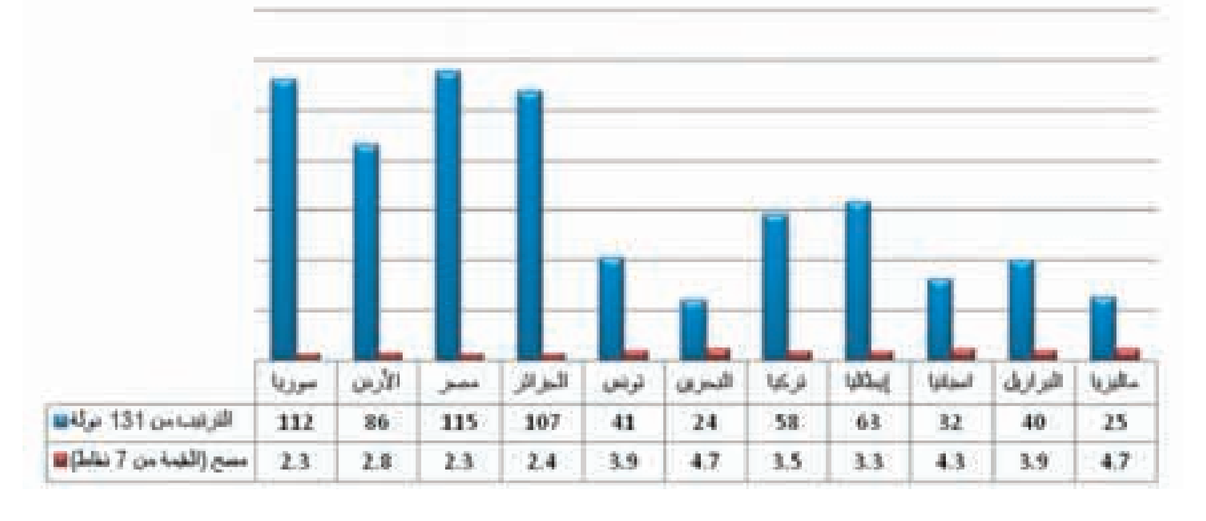
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	97	73	79	112	47	69	83	125	74	93	3
مصع (القيمة من 7 نقاط)	3.8	4.1	4.1	3.6	4.6	4.2	4	3.2	4.1	3.8	5.6

7.08 لاعتماد على الإدارة المحترفة

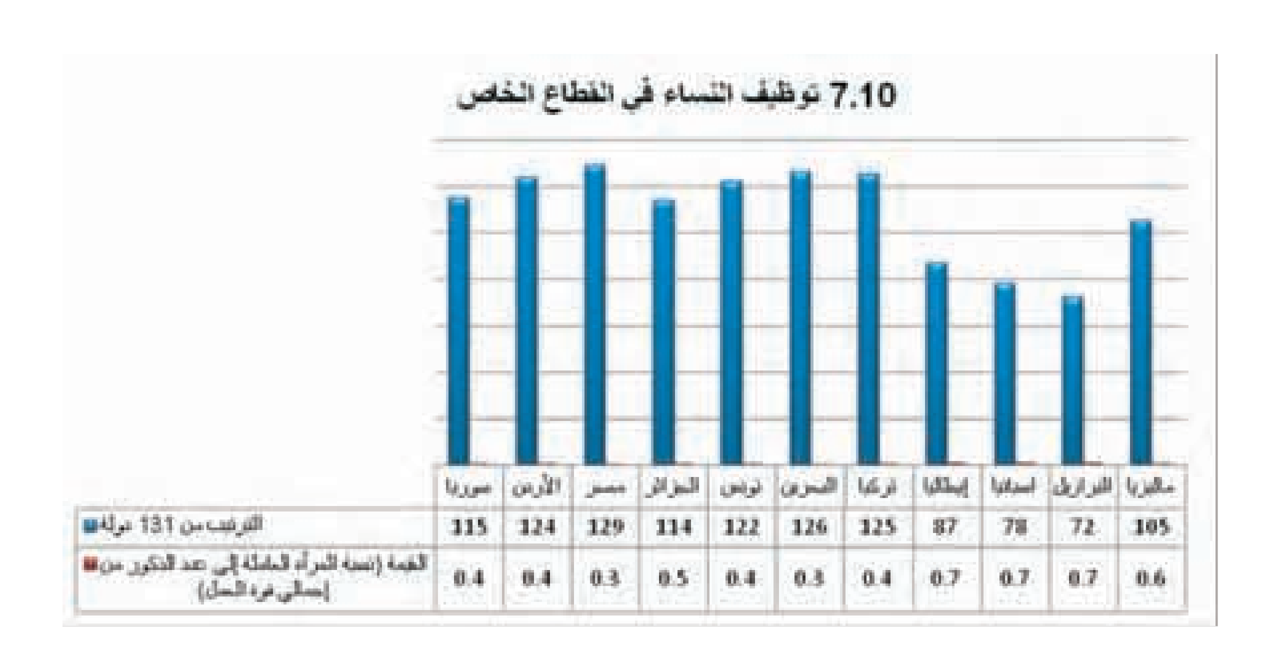


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	110	95	94	80	69	48	68	113	34	40	20
مصع (القيمة من 7 نقاط)	3.7	4	4	4.3	4.5	4.9	4.5	3.6	5.2	5	5.6

7.09 هجرة الأدمغة

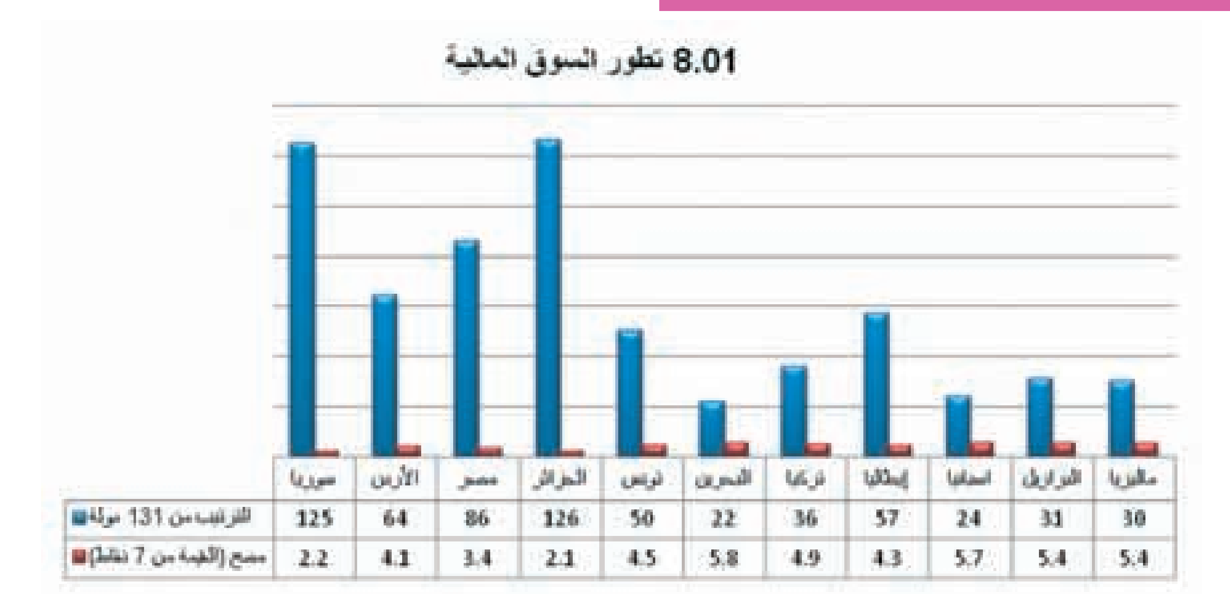


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	112	86	115	107	41	24	58	63	32	40	25
مصع (القيمة من 7 نقاط)	2.3	2.8	2.3	2.4	3.9	4.7	3.5	3.3	4.3	3.9	4.7



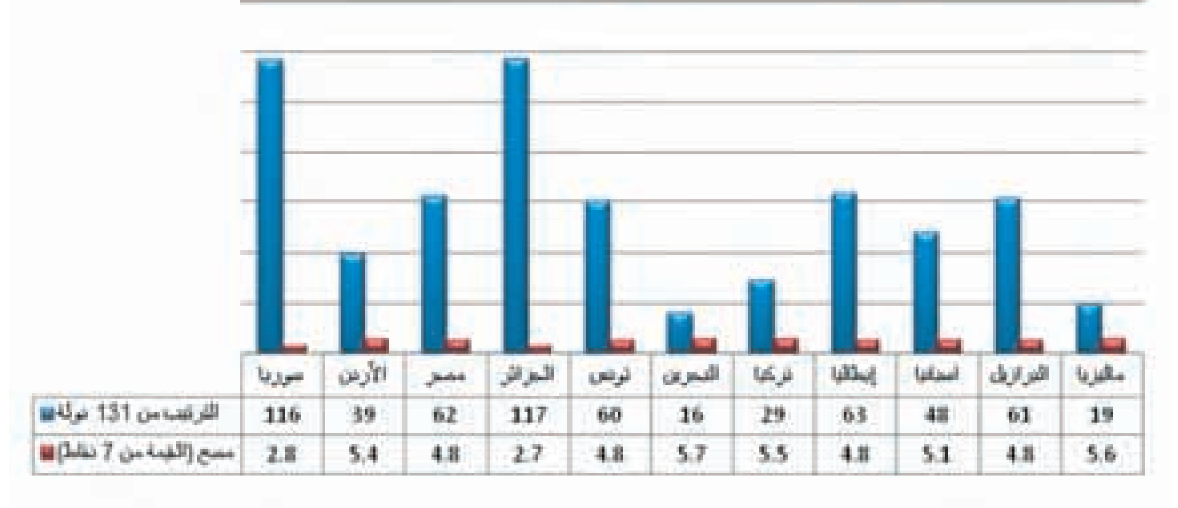
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	115	124	129	114	122	126	125	87	78	72	105
القيمة (نسبة المرأة العاملة إلى عدد الذكور من إجمالي قوة العمل)	0.4	0.4	0.3	0.5	0.4	0.3	0.4	0.7	0.7	0.7	0.6

8 – كفاءة الأسواق المالية



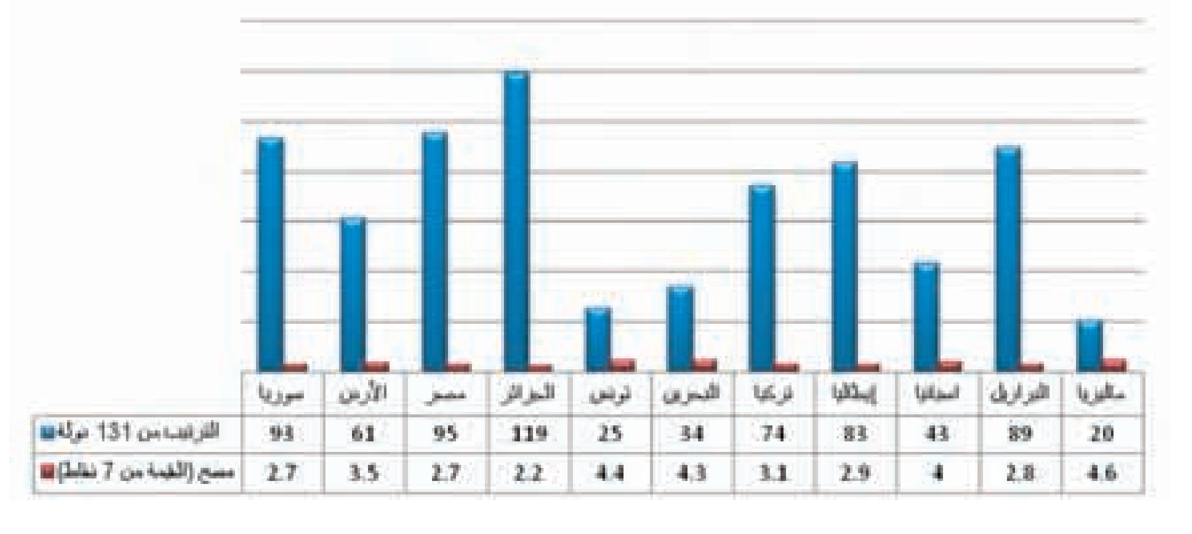
8.01 تطور السوق المالية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	125	64	86	126	50	22	36	57	24	31	30
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	2.2	4.1	3.4	2.1	4.5	5.8	4.9	4.3	5.7	5.4	5.4



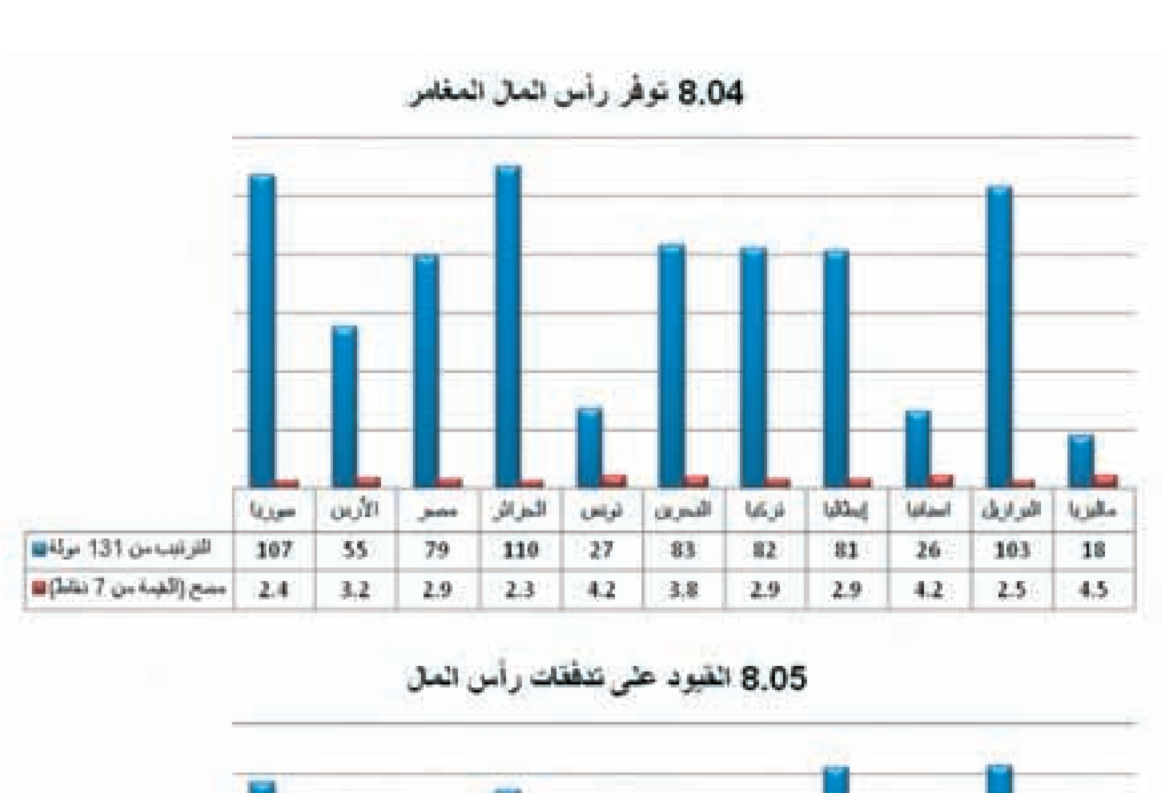
8.02 التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	116	39	62	117	60	16	29	63	48	61	19
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	2.8	5.4	4.8	2.7	4.8	5.7	5.5	4.8	5.1	4.8	5.6

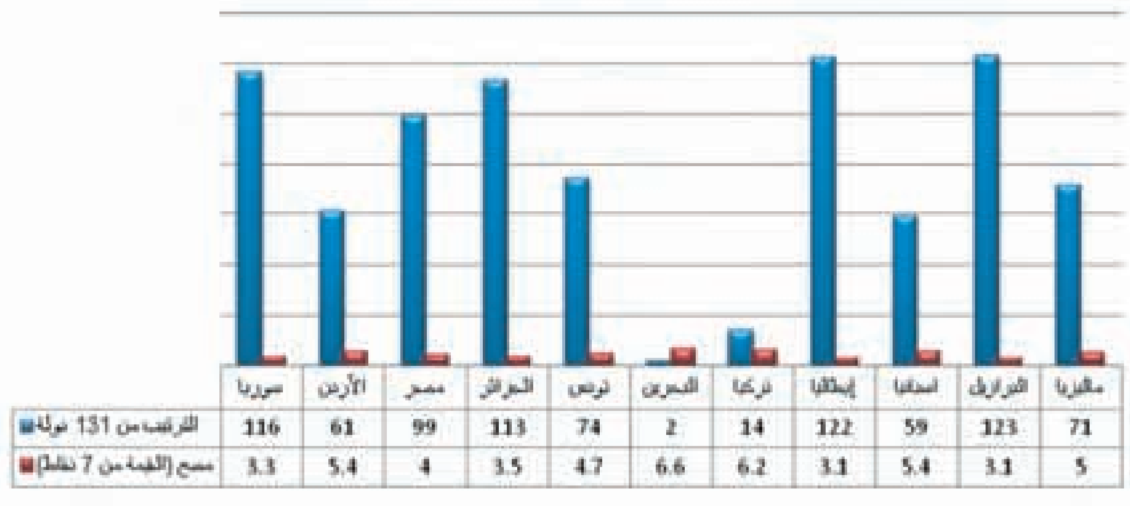


8.03 سهولة الحصول على القروض

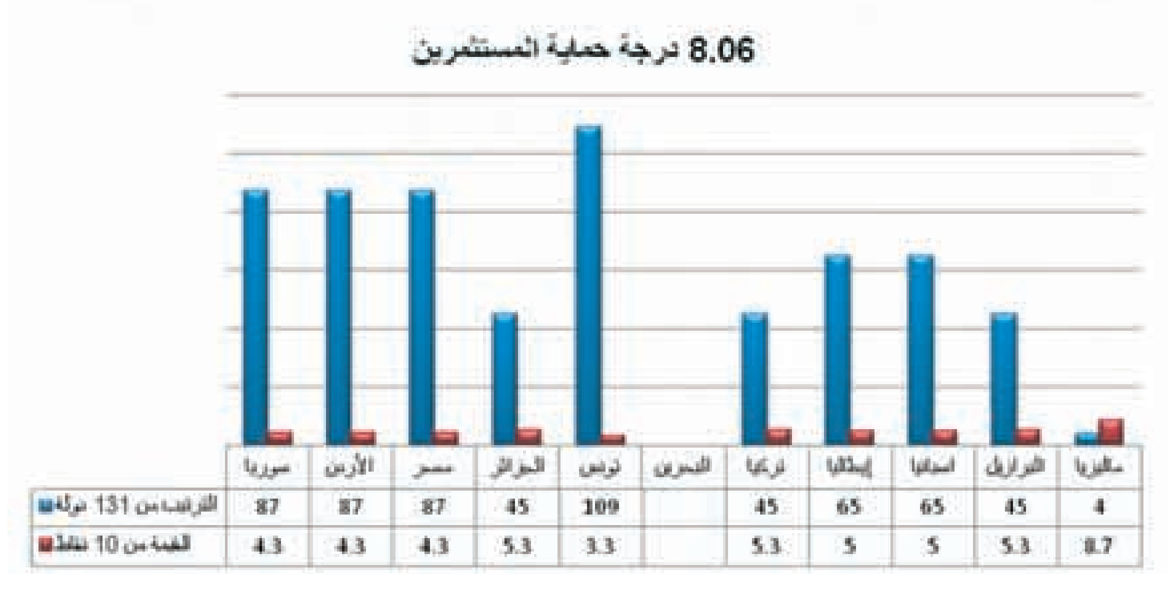
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	93	61	95	119	25	34	74	83	43	89	20
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	2.7	3.5	2.7	2.2	4.4	4.3	3.1	2.9	4	2.8	4.6



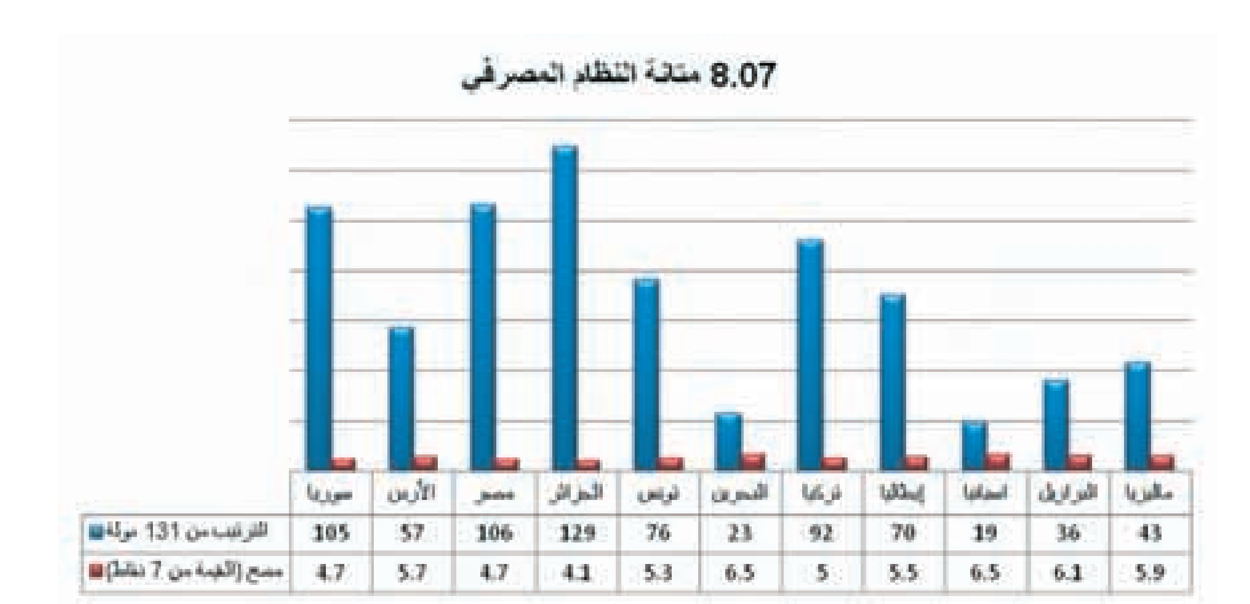
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	107	55	79	110	27	83	82	81	26	103	18
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.4	3.2	2.9	2.3	4.2	3.8	2.9	2.9	4.2	2.5	4.5



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	116	61	99	113	74	2	14	122	59	123	71
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	5.4	4	3.5	4.7	6.6	6.2	3.1	5.4	3.1	5



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	87	87	87	45	109		45	65	65	45	4
القيمة من 10 نقاط	4.3	4.3	4.3	5.3	3.3		5.3	5	5	5.3	8.7

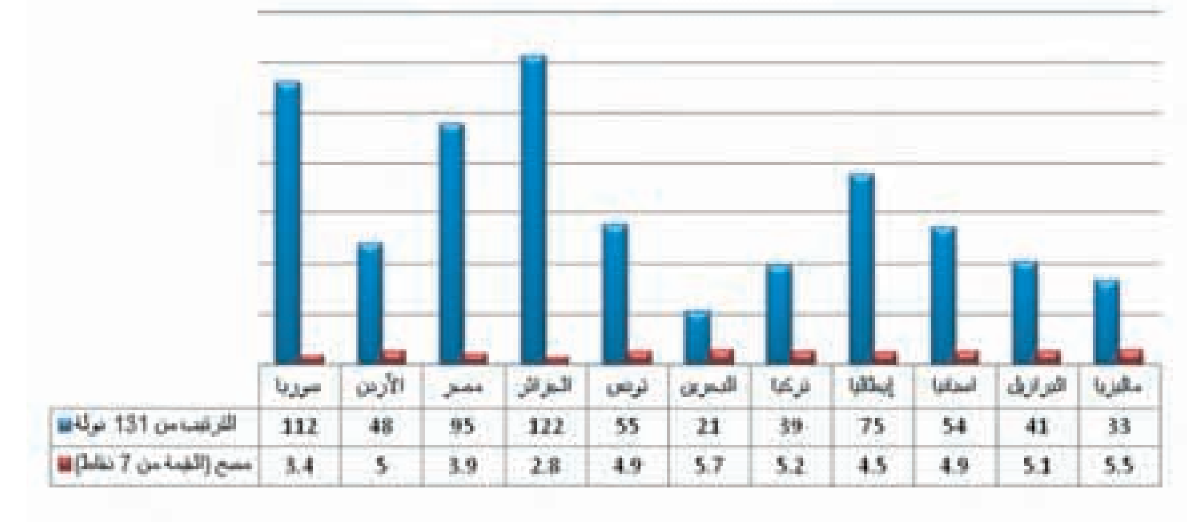


8.07 متانة النظام المصرفي

	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	43	36	19	70	92	23	76	129	106	57	105
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	5.9	6.1	6.5	5.5	5	6.5	5.3	4.1	4.7	5.7	4.7

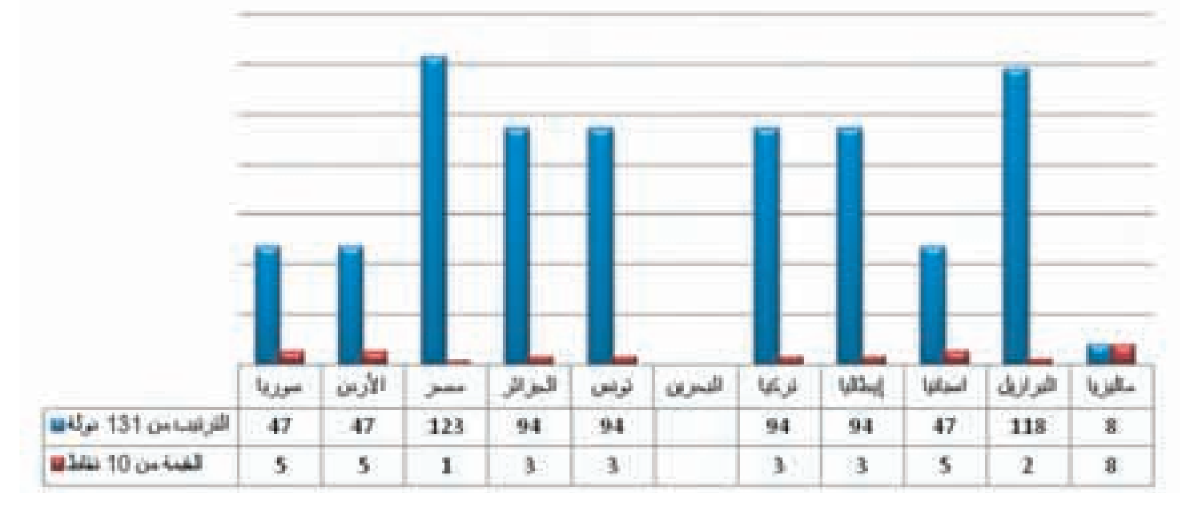


8.08 إجراءات تداول أدوات الدين



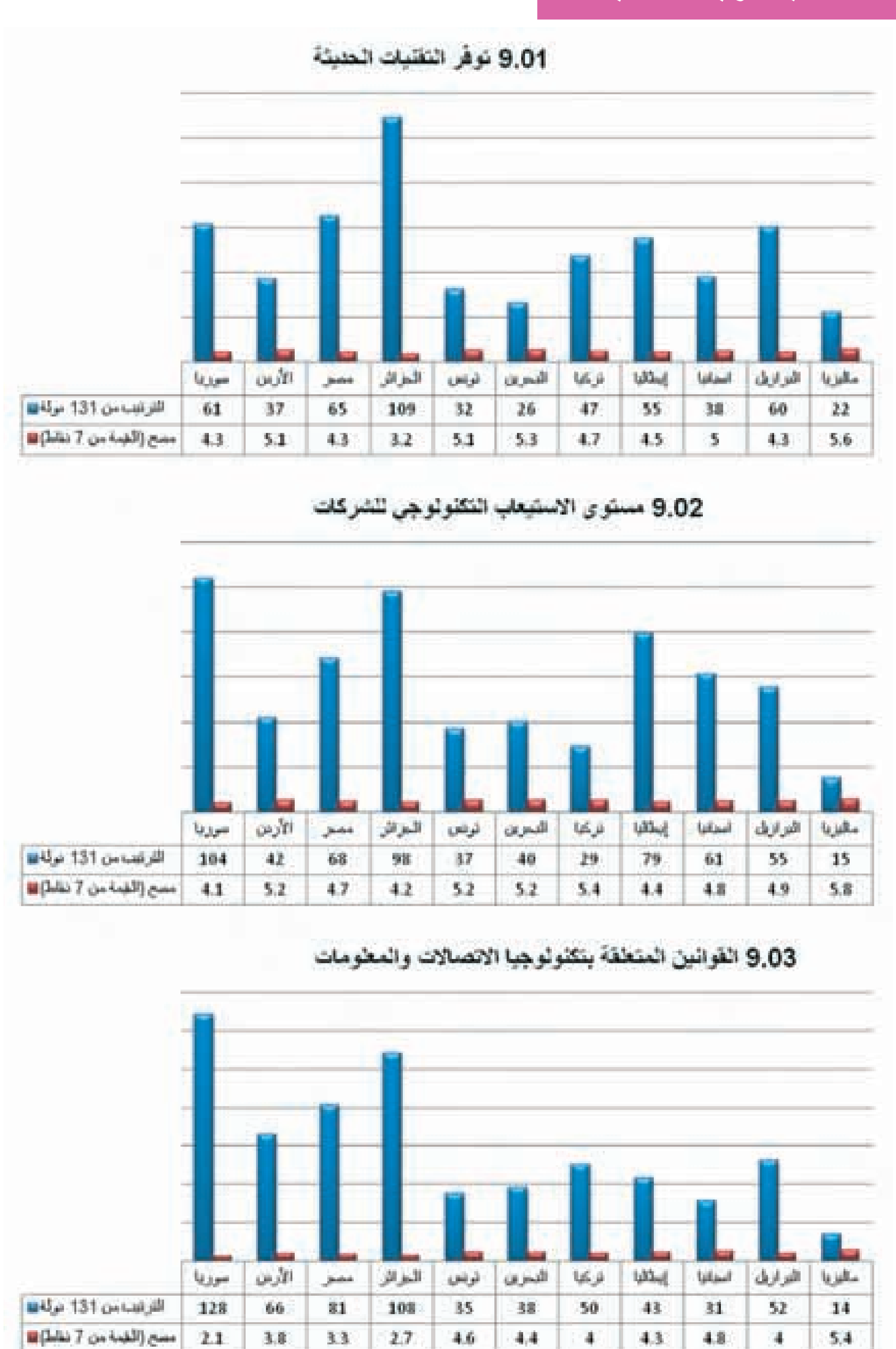
	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	33	41	54	75	39	21	55	122	95	48	112
مجمع (القيمة من 7 نقاط)	5.5	5.1	4.9	4.5	5.2	5.7	4.9	2.8	3.9	5	3.4

8.09 مؤشر الحقوق الشرعية



	ماليزيا	البرازيل	اسبانيا	إيطاليا	تركيا	البحرين	تونس	الجزائر	مصر	الأردن	سوريا
الترتيب من 131 دولة	8	118	47	94	94		94	94	123	47	47
القيمة من 10 نقاط	8	2	5	3	3		3	3	1	5	5

9 – الجاهزية التقنية



9.01 توفر التقنيات الحديثة

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	61	37	65	109	32	26	47	55	38	60	22
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.3	5.1	4.3	3.2	5.1	5.3	4.7	4.5	5	4.3	5.6

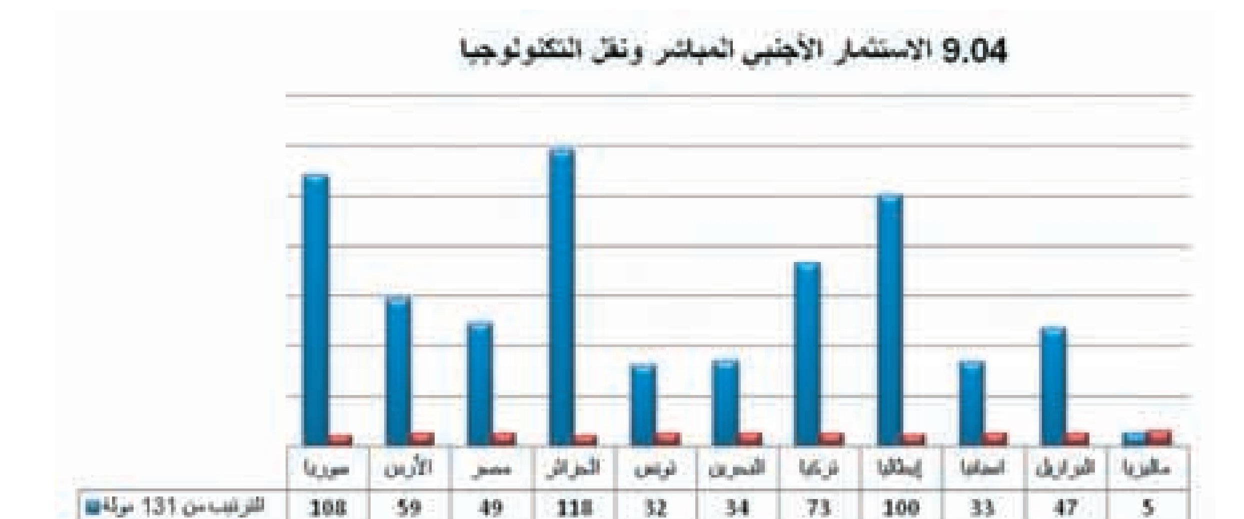
9.02 مستوى الاستيعاب التكنولوجي للشركات

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	104	42	68	98	37	40	29	79	61	55	15
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.1	5.2	4.7	4.2	5.2	5.2	5.4	4.4	4.8	4.9	5.8

9.03 القوانين المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

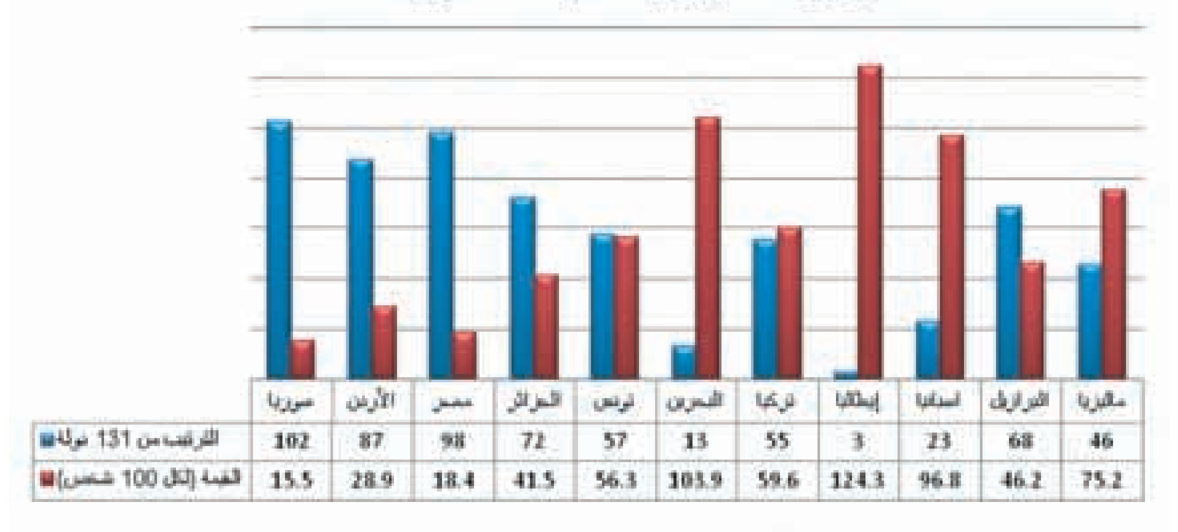
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	128	66	81	108	35	38	50	43	31	52	14
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.1	3.8	3.3	2.7	4.6	4.4	4	4.3	4.8	4	5.4

9.04 الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا



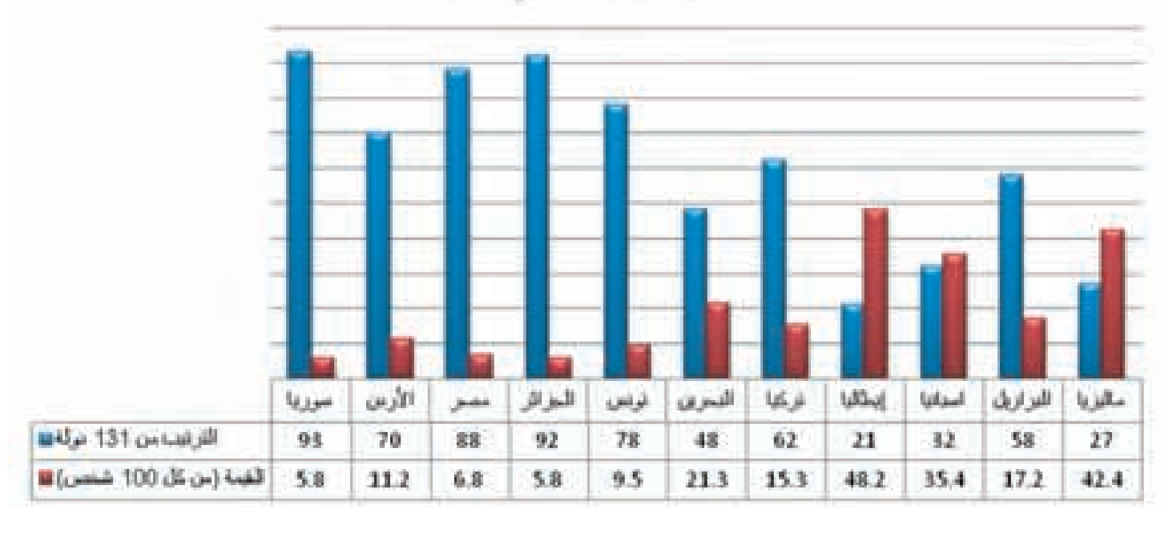
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	108	59	49	118	32	34	73	100	33	47	5
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.2	5	5.1	4.1	5.3	5.2	4.8	4.4	5.2	5.1	5.9

9.05 المشتركين بخدمة الهاتف المحمول



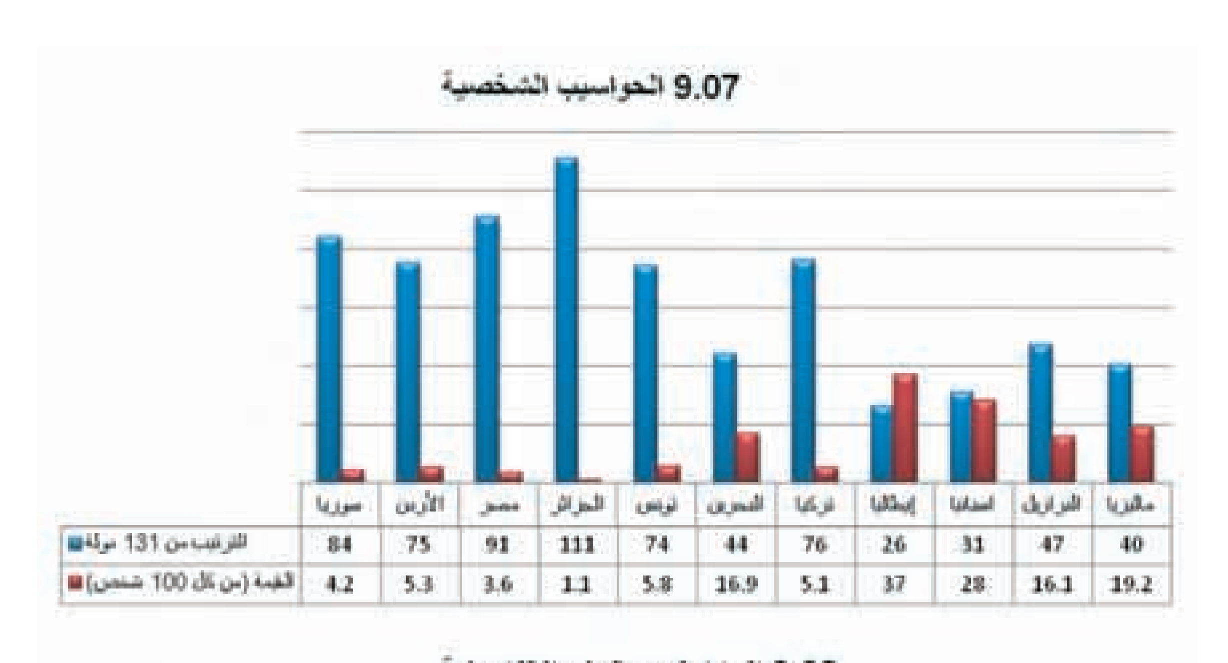
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	102	87	98	72	57	13	55	3	23	68	46
القيمة (لكل 100 شخص)	15.5	28.9	18.4	41.5	56.3	103.9	59.6	124.3	96.8	46.2	75.2

9.06 مستخدمي الانترنت



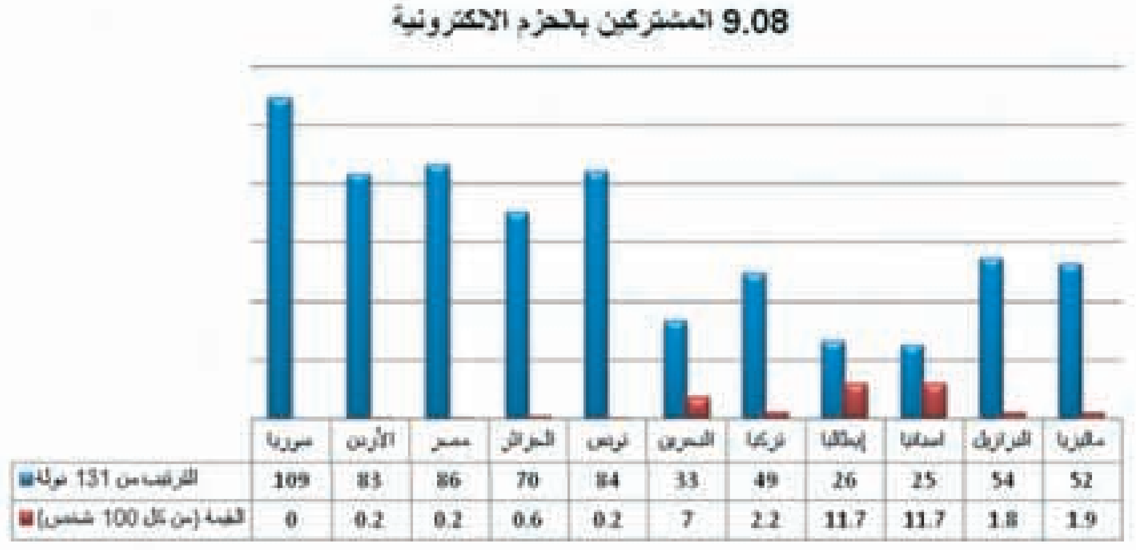
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	93	70	88	92	78	48	62	21	32	58	27
القيمة (من كل 100 شخص)	5.8	11.2	6.8	5.8	9.5	21.3	15.3	48.2	35.4	17.2	42.4

9.07 الحواسيب الشخصية



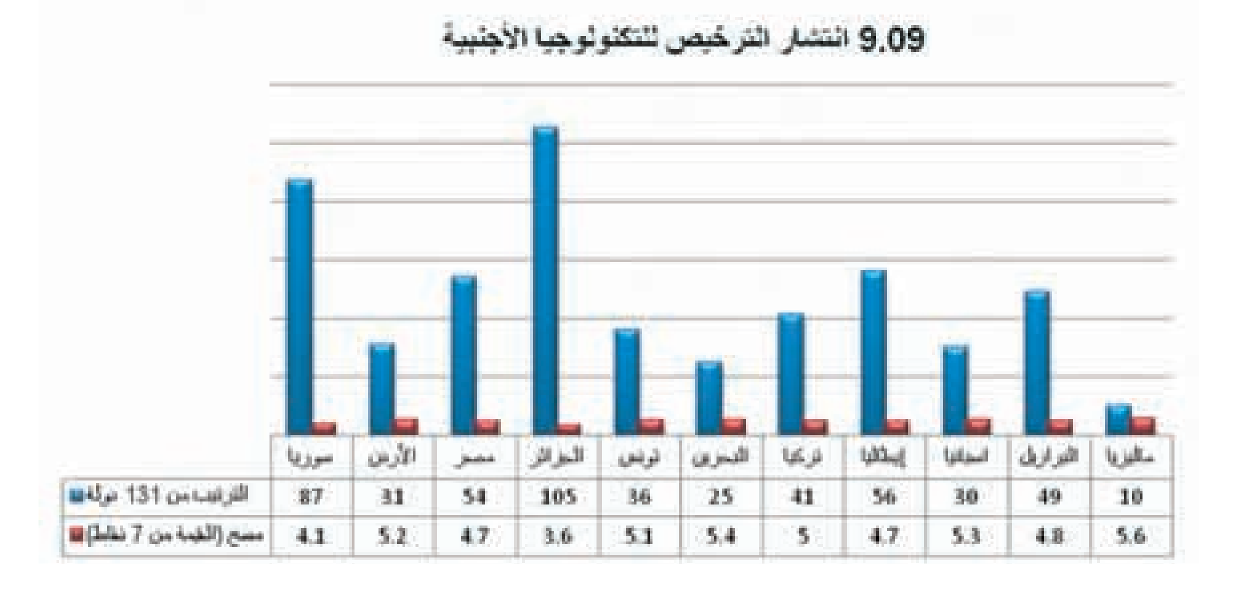
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	84	75	91	111	74	44	76	26	31	47	40
القيمة (من كل 100 شخص)	4.2	5.3	3.6	1.1	5.8	16.9	5.1	37	28	16.1	19.2

9.08 المشتركين بالحزم الالكترونية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	109	83	86	70	84	33	49	26	25	54	52
القيمة (من كل 100 شخص)	0	0.2	0.2	0.6	0.2	7	2.2	11.7	11.7	1.8	1.9

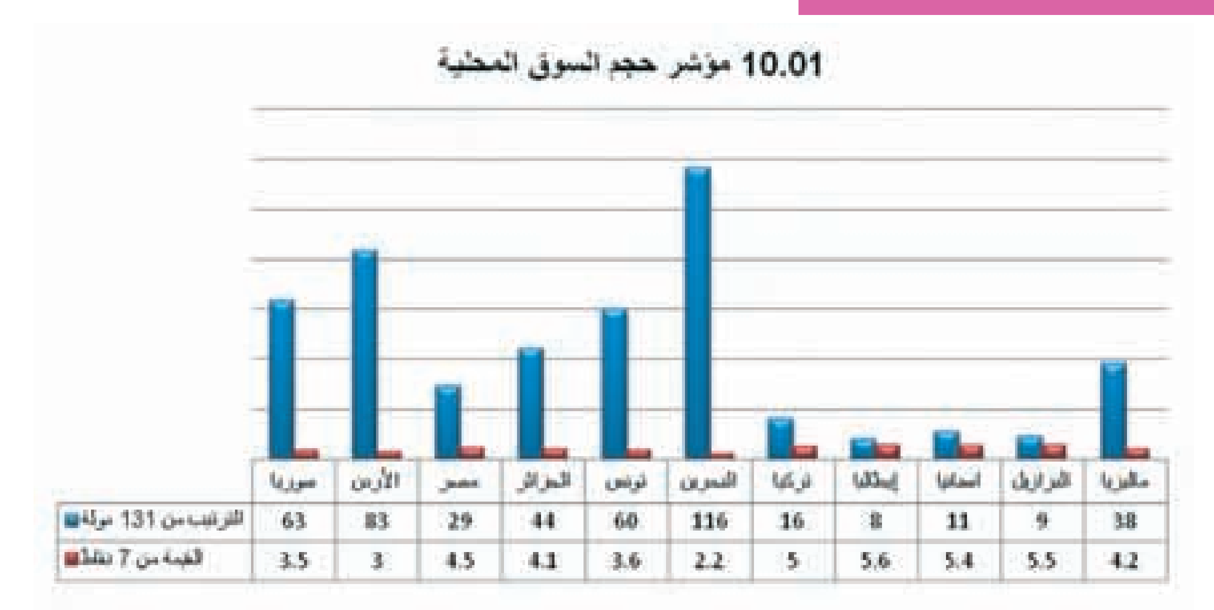
9.09 انتشار الترخيص للتكنولوجيا الأجنبية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	87	31	54	105	36	25	41	56	30	49	10
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.1	5.2	4.7	3.6	5.1	5.4	5	4.7	5.3	4.8	5.6

10 – حجم السوق

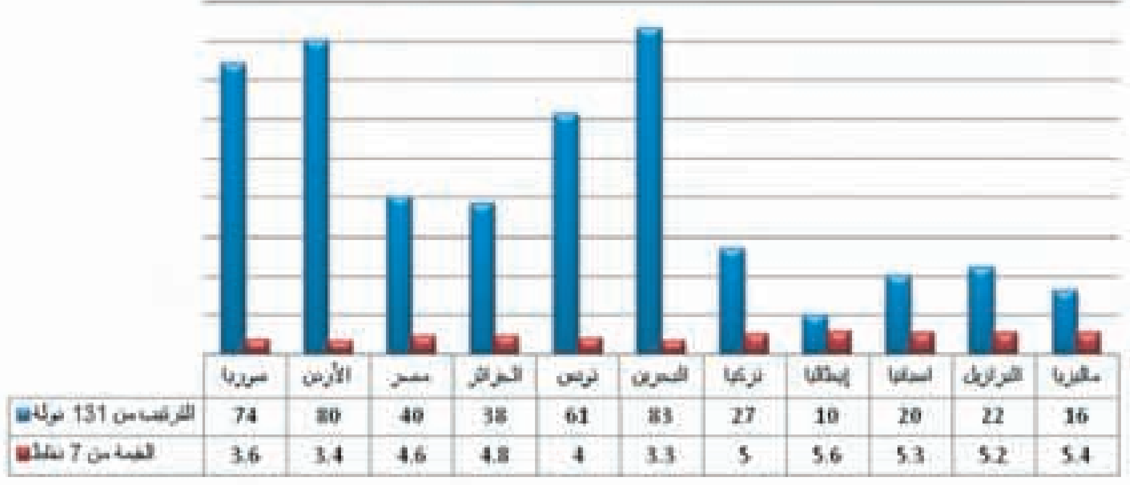
10.01 مؤشر حجم السوق المحلية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	63	83	29	44	60	116	16	8	11	9	38
القيمة من 7 نقاط	3.5	3	4.5	4.1	3.6	2.2	5	5.6	5.4	5.5	4.2

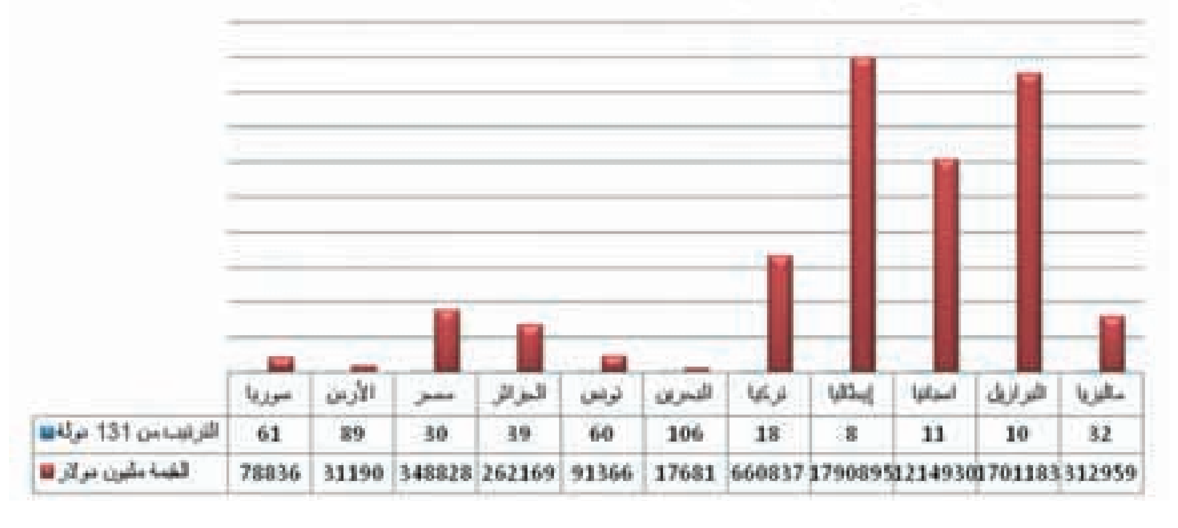
10.02 مؤشر حجم السوق الأجنبية



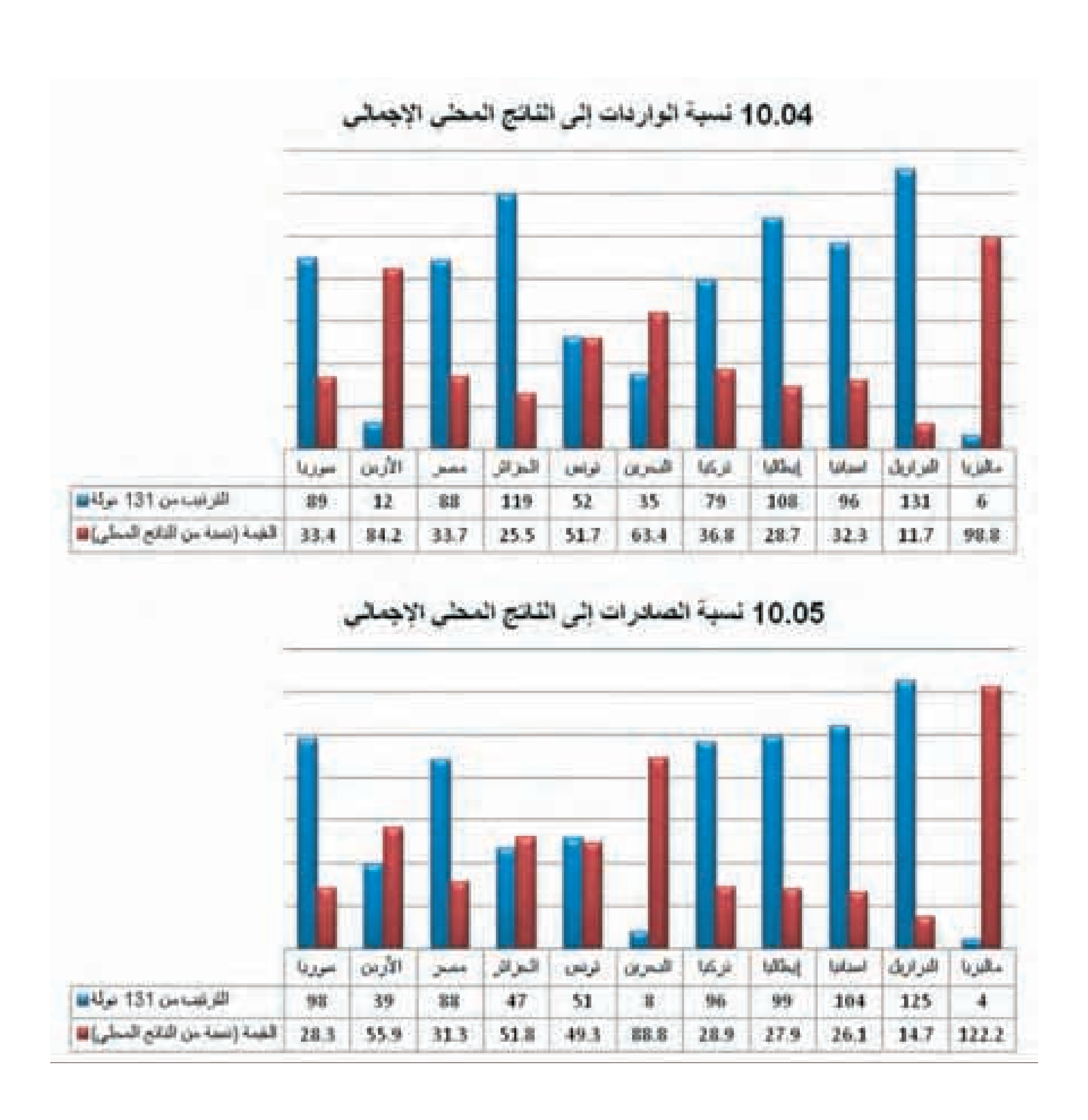


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	74	80	40	38	61	83	27	10	20	22	16
القيمة من 7 نقاط	3.6	3.4	4.6	4.8	4	3.3	5	5.6	5.3	5.2	5.4

10.03 الناتج الإجمالي المحلي معدلاً بمعامل القوة الشرائية



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	61	89	30	39	60	106	18	8	11	10	32
القيمة مليون دولار	78836	31190	348828	262169	91366	17681	660837	1790895	1214930	1701183	312959



10.04 نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

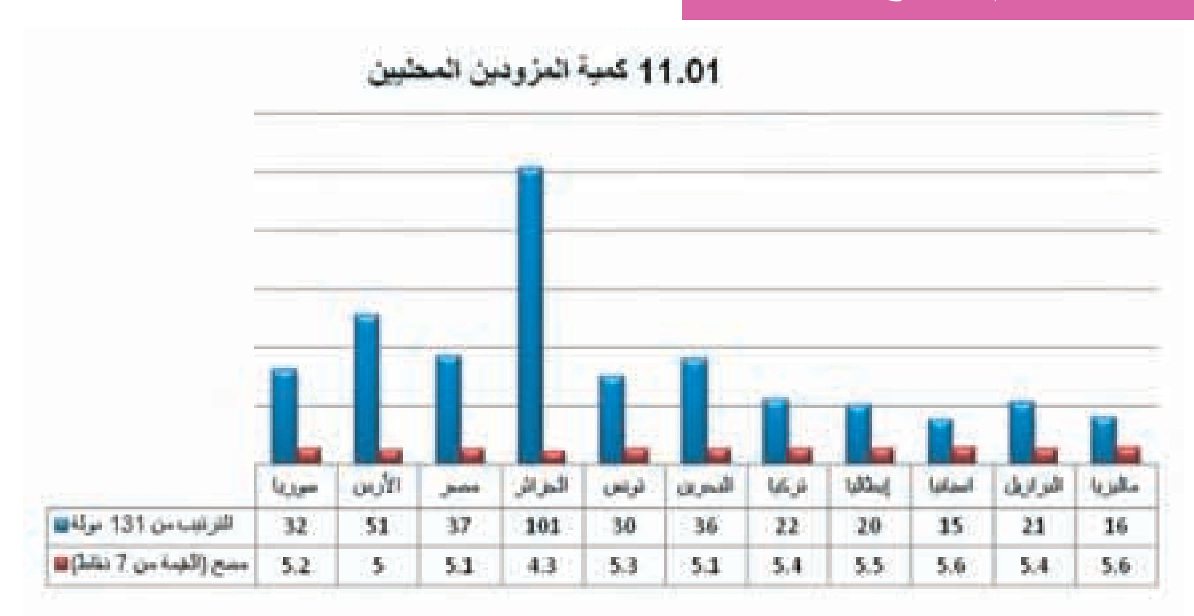
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	89	12	88	119	52	35	79	108	96	131	6
القيمة (نسبة من الناتج المحلي)	33.4	84.2	33.7	25.5	51.7	63.4	36.8	28.7	32.3	11.7	98.8

10.05 نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	98	39	88	47	51	8	96	99	104	125	4
القيمة (نسبة من الناتج المحلي)	28.3	55.9	31.3	51.8	49.3	88.8	28.9	27.9	26.1	14.7	122.2

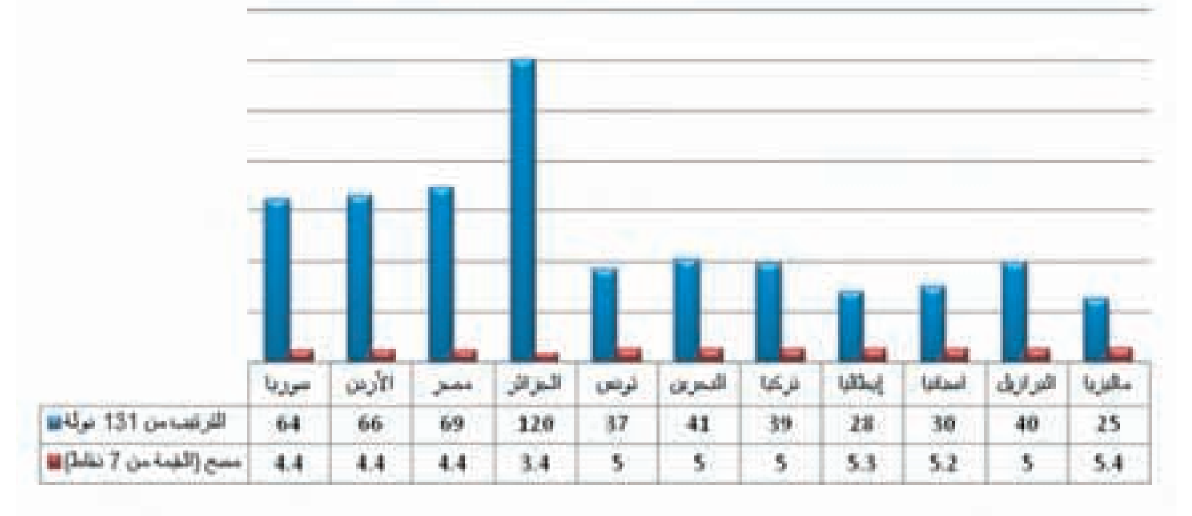
11 – تقدم قطاع الأعمال

11.01 كمية المزودين المحليين



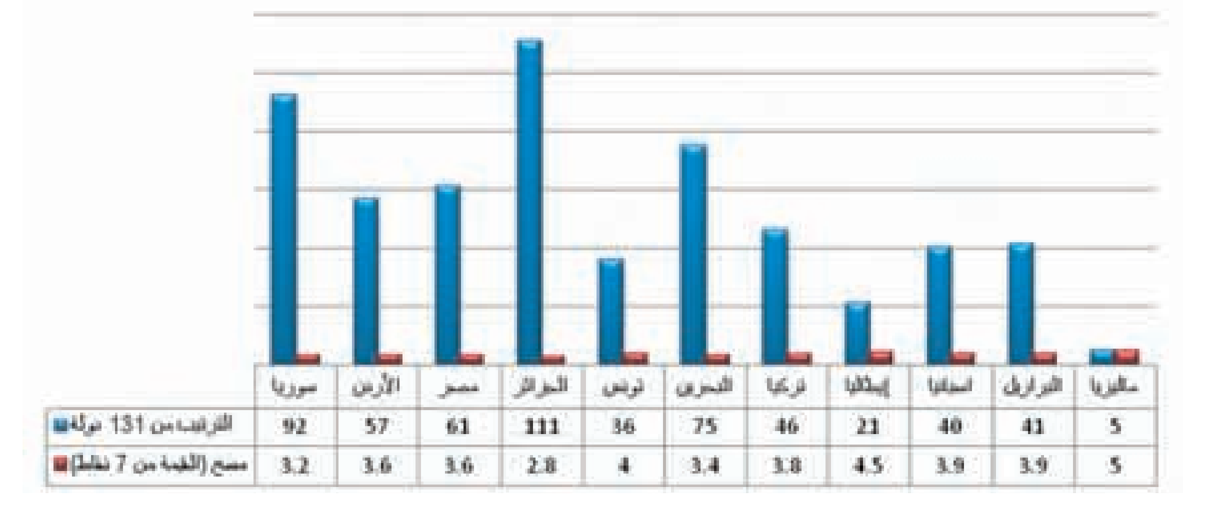
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	32	51	37	101	30	36	22	20	15	21	16
مسح (القيمة من 7 نقاط)	5.2	5	5.1	4.3	5.3	5.1	5.4	5.5	5.6	5.4	5.6

11.02 نوعية المزودين المحليين



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	64	66	69	120	37	41	39	28	30	40	25
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.4	4.4	4.4	3.4	5	5	5	5.3	5.2	5	5.4

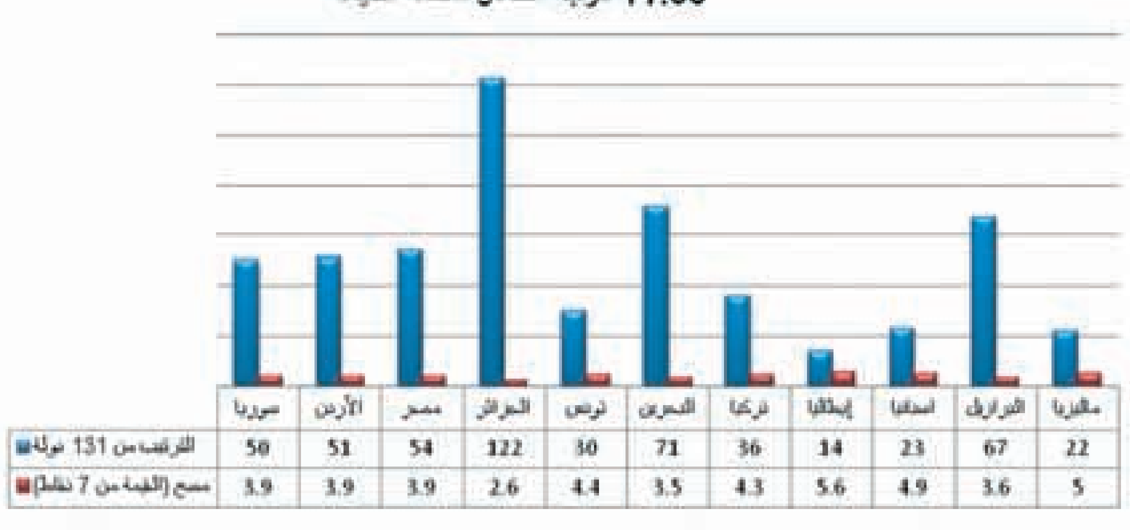
11.03 درجة تطور العناقيد



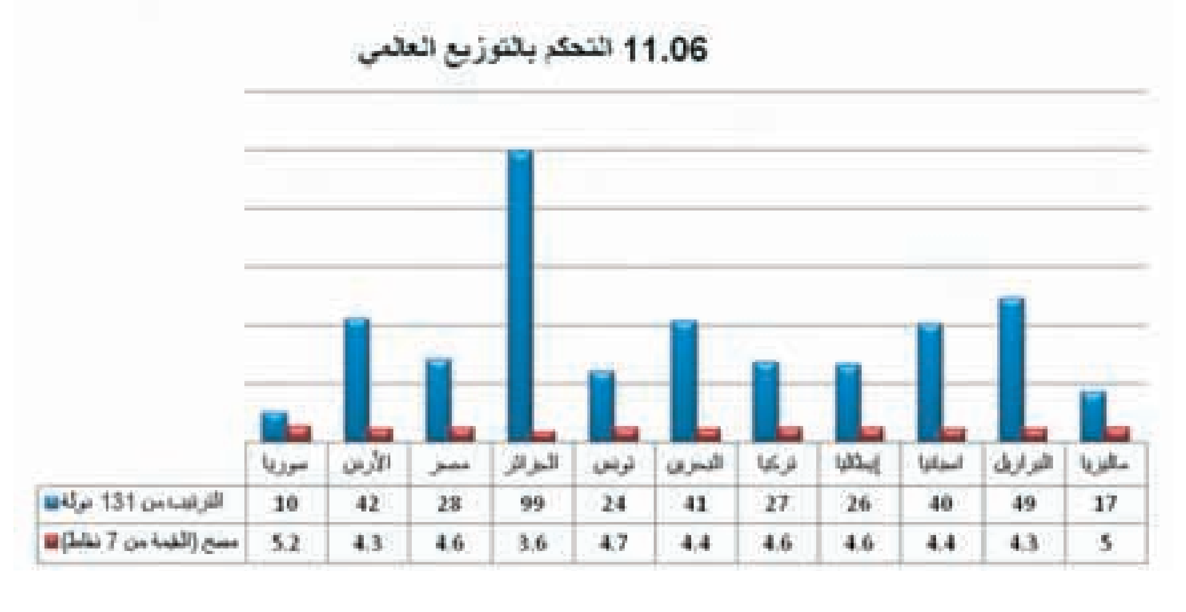
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	92	57	61	111	36	75	46	21	40	41	5
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.2	3.6	3.6	2.8	4	3.4	3.8	4.5	3.9	3.9	5



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	116	50	77	105	31	56	83	15	30	99	25
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.8	3.6	3.3	2.9	4.1	3.5	3.2	5.5	4.2	3	4.5



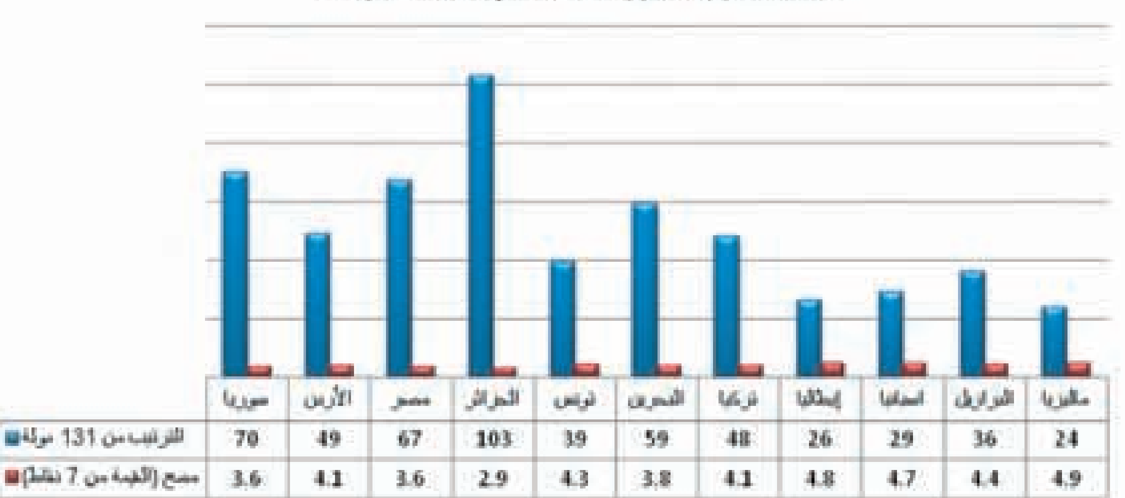
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	50	51	54	122	30	71	36	14	23	67	22
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.9	3.9	3.9	2.6	4.4	3.5	4.3	5.6	4.9	3.6	5



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	10	42	28	99	24	41	27	26	40	49	17
مسح (القيمة من 7 نقاط)	5.2	4.3	4.6	3.6	4.7	4.4	4.6	4.6	4.4	4.3	5

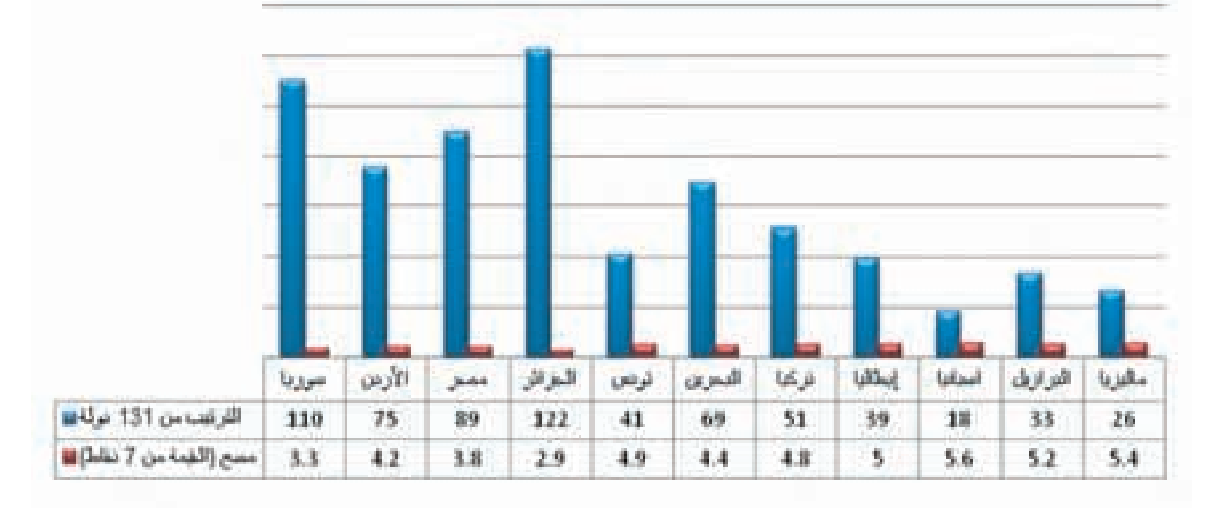


11.07 درجة تطور العمليات الإنتاجية للشركات



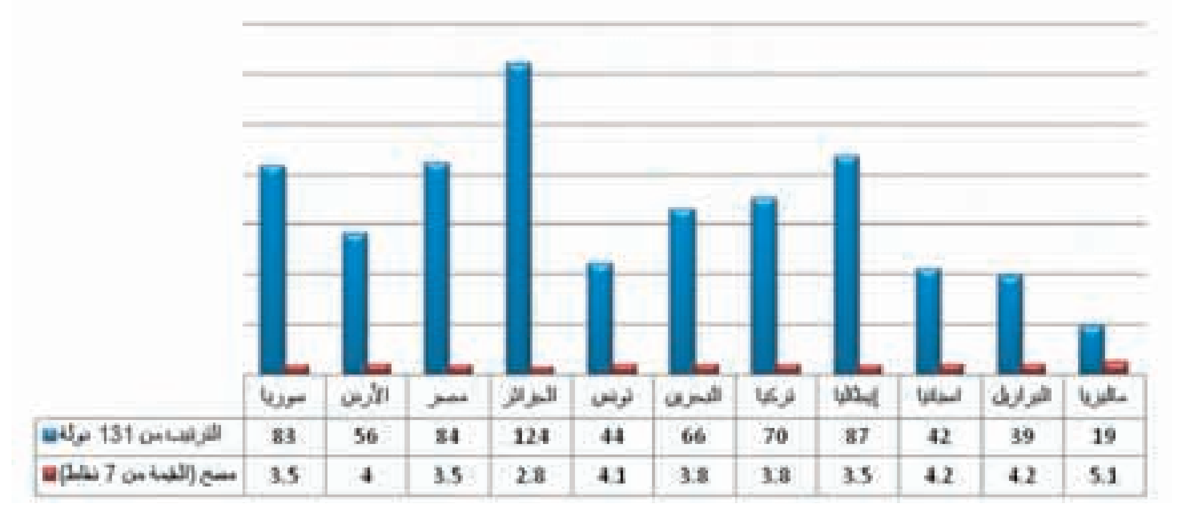
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	70	49	67	103	39	59	48	26	29	36	24
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.6	4.1	3.6	2.9	4.3	3.8	4.1	4.8	4.7	4.4	4.9

11.08 نطاق التسويق

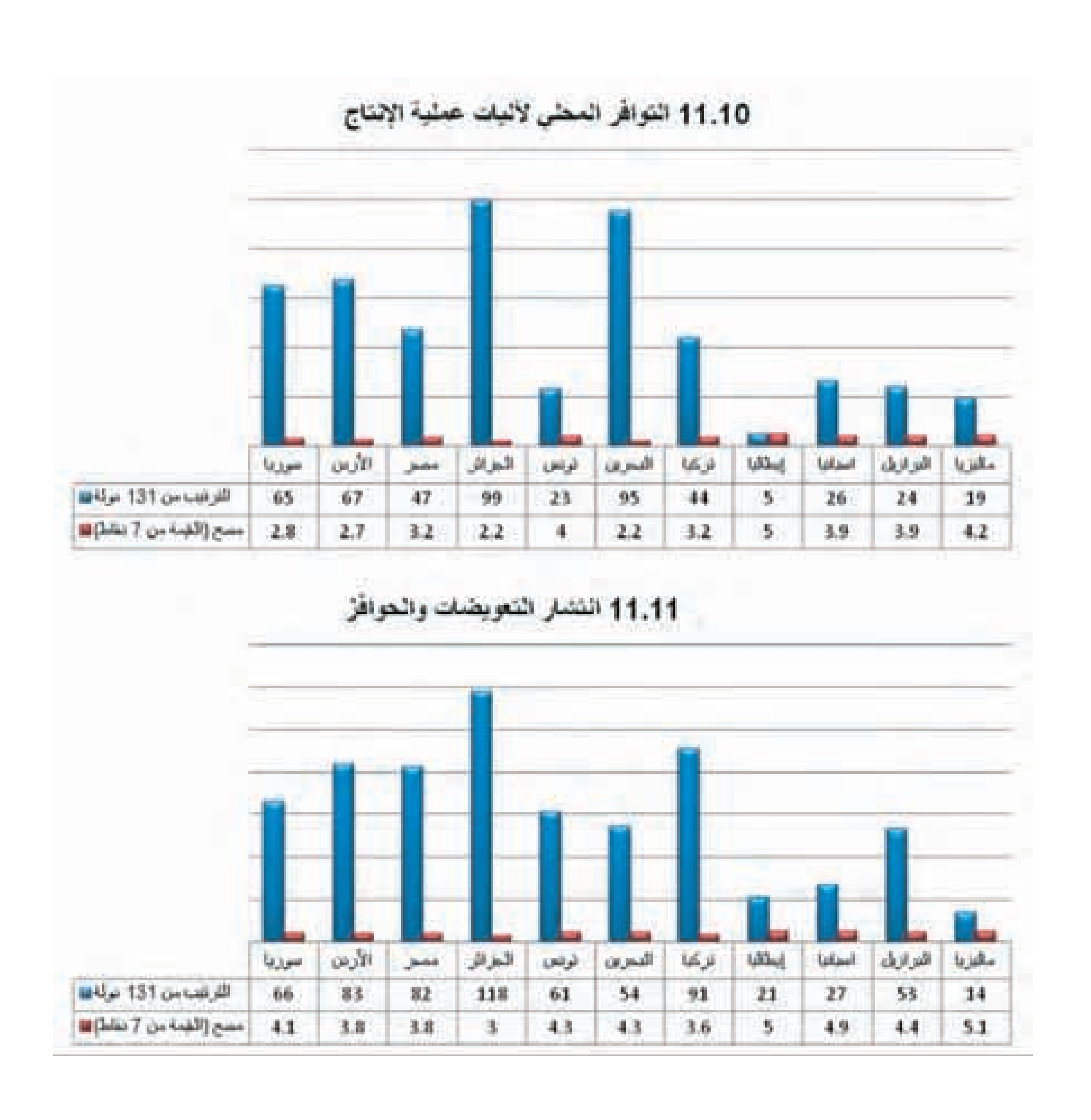


	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	110	75	89	122	41	69	51	39	18	33	26
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	4.2	3.8	2.9	4.9	4.4	4.8	5	5.6	5.2	5.4

11.09 الرغبة بتفويض السلطة



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	83	56	84	124	44	66	70	87	42	39	19
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.5	4	3.5	2.8	4.1	3.8	3.8	3.5	4.2	4.2	5.1



11.10 التوافر المحلي لآليات عملية الإنتاج

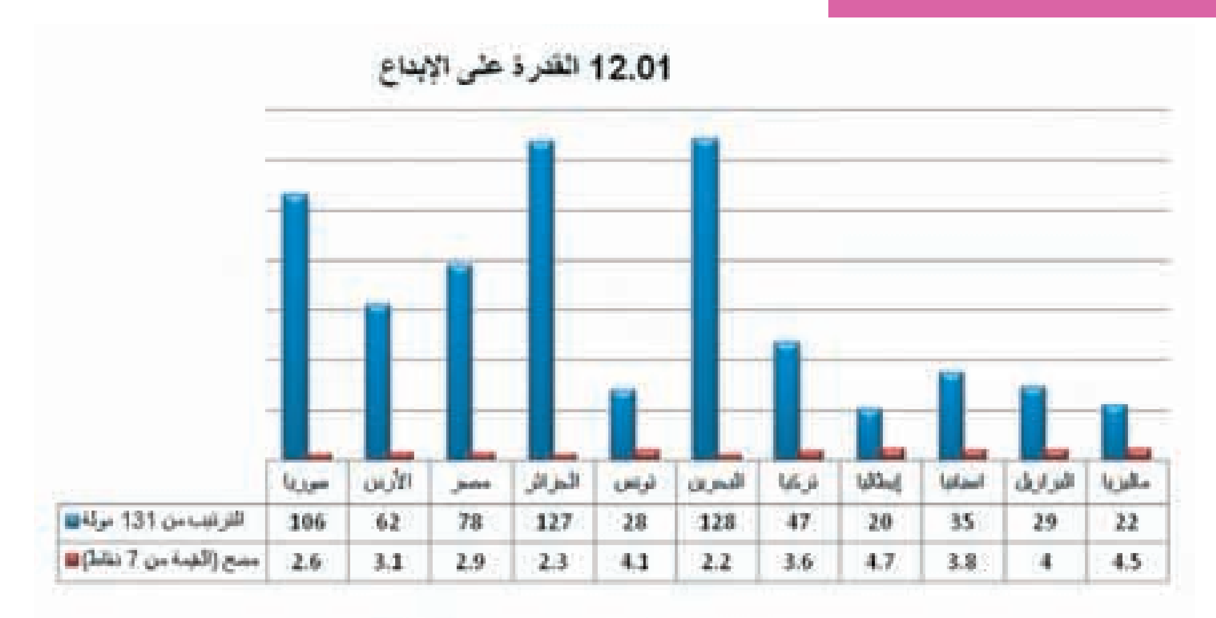
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	65	67	47	99	23	95	44	5	26	24	19
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.8	2.7	3.2	2.2	4	2.2	3.2	5	3.9	3.9	4.2

11.11 انتشار التعويضات والحوافز

	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	66	83	82	118	61	54	91	21	27	53	14
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.1	3.8	3.8	3	4.3	4.3	3.6	5	4.9	4.4	5.1

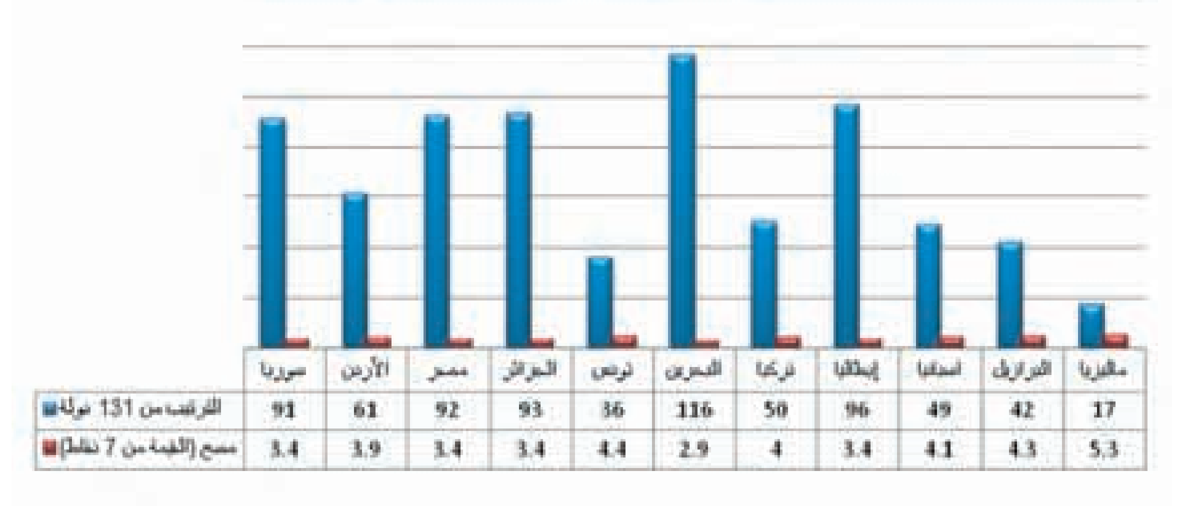
12 – الإبداع

12.01 القدرة على الإبداع



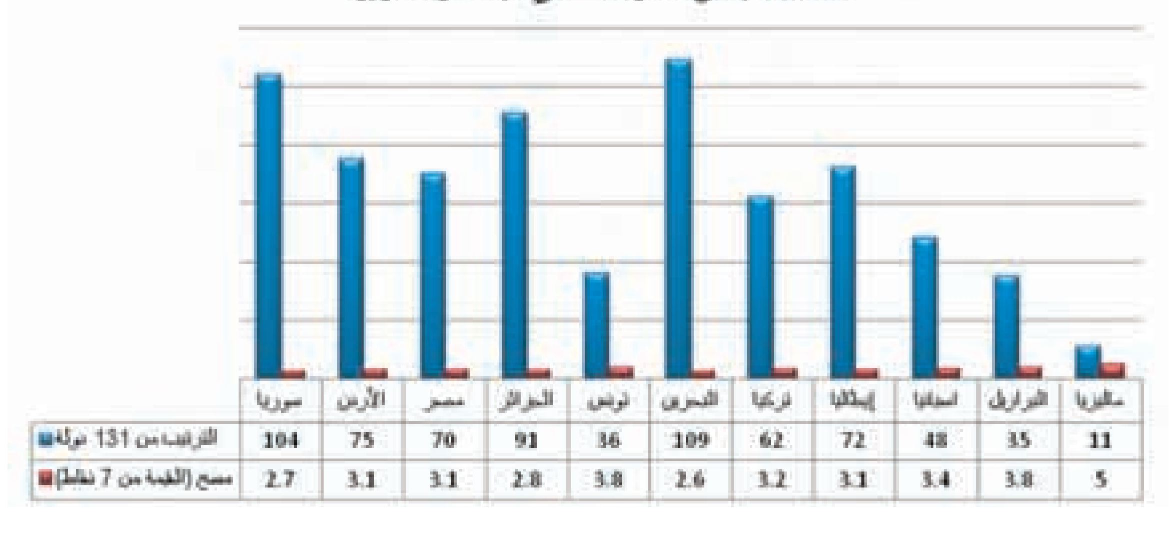
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	106	62	78	127	28	128	47	20	35	29	22
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.6	3.1	2.9	2.3	4.1	2.2	3.6	4.7	3.8	4	4.5

12.02 نوعية معاهد البحث العلمي



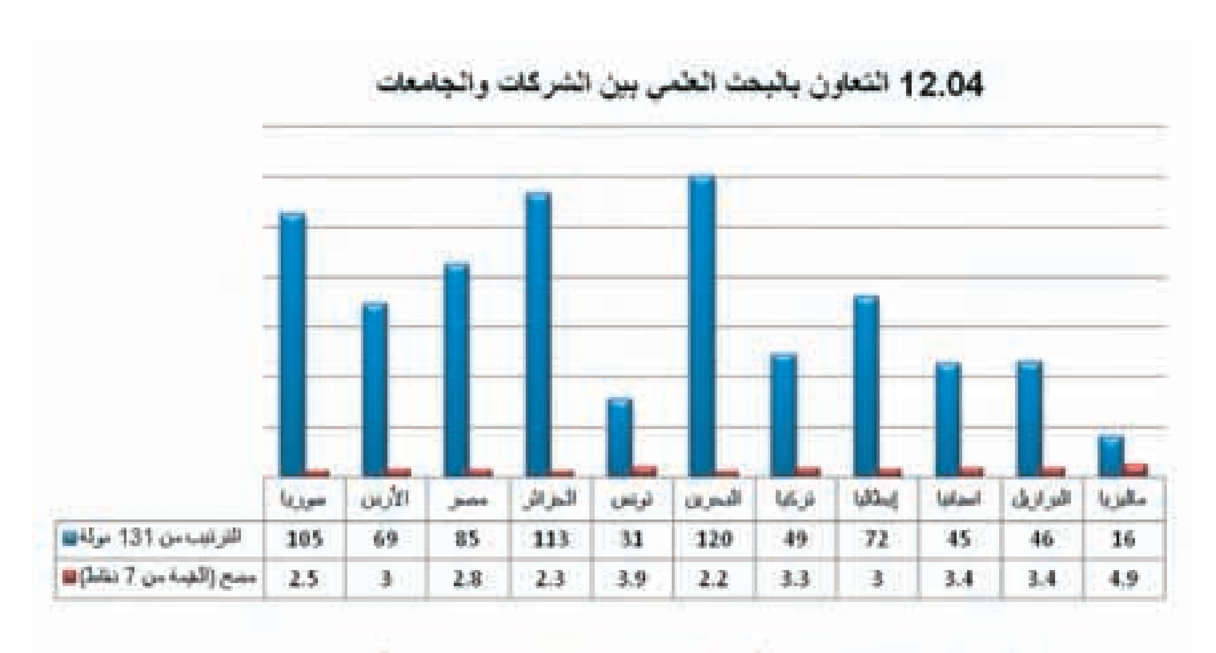
	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	91	61	92	93	36	116	50	96	49	42	17
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.4	3.9	3.4	3.4	4.4	2.9	4	3.4	4.1	4.3	5.3

12.03 إنفاق الشركات على البحث والتطوير



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	104	75	70	91	36	109	62	72	48	35	11
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.7	3.1	3.1	2.8	3.8	2.6	3.2	3.1	3.4	3.8	5

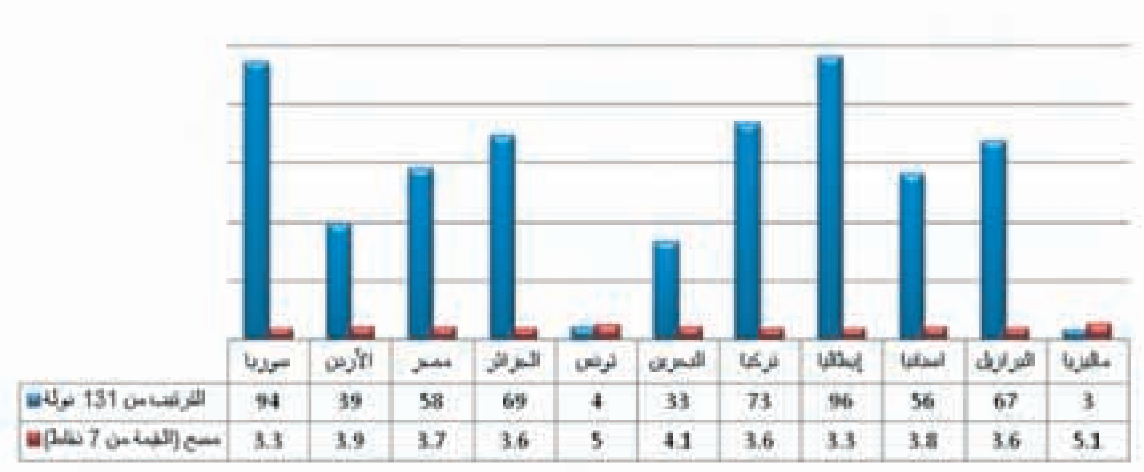
12.04 التعاون بالبحث العلمي بين الشركات والجامعات



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	105	69	85	113	31	120	49	72	45	46	16
مسح (القيمة من 7 نقاط)	2.5	3	2.8	2.3	3.9	2.2	3.3	3	3.4	3.4	4.9



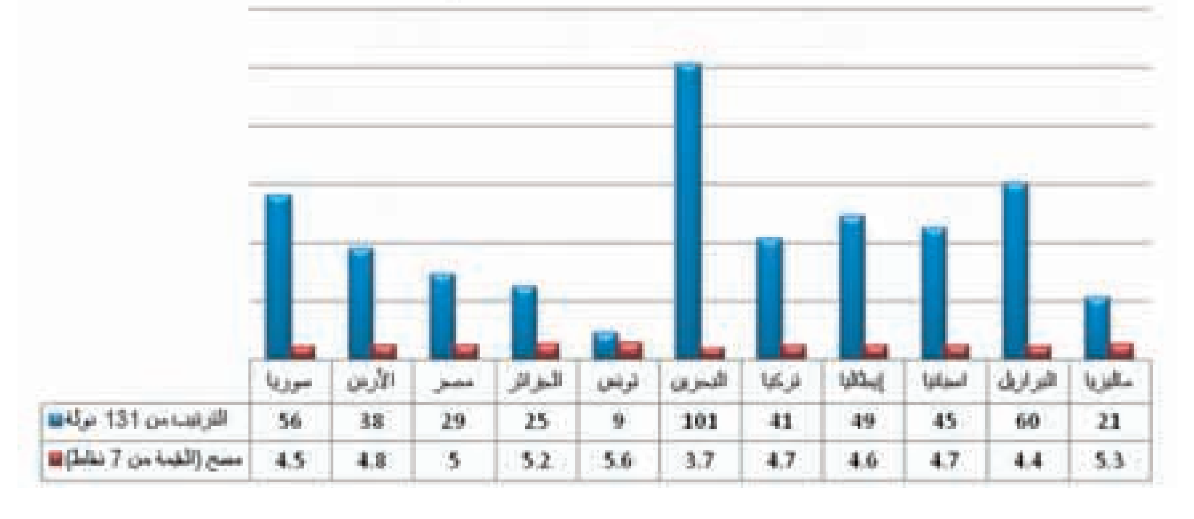
12.05 حصول الحكومة على منتجات التكنولوجيا المتقدمة



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	94	39	58	69	4	33	73	96	56	67	3
مسح (القيمة من 7 نقاط)	3.3	3.9	3.7	3.6	5	4.1	3.6	3.3	3.8	3.6	5.1

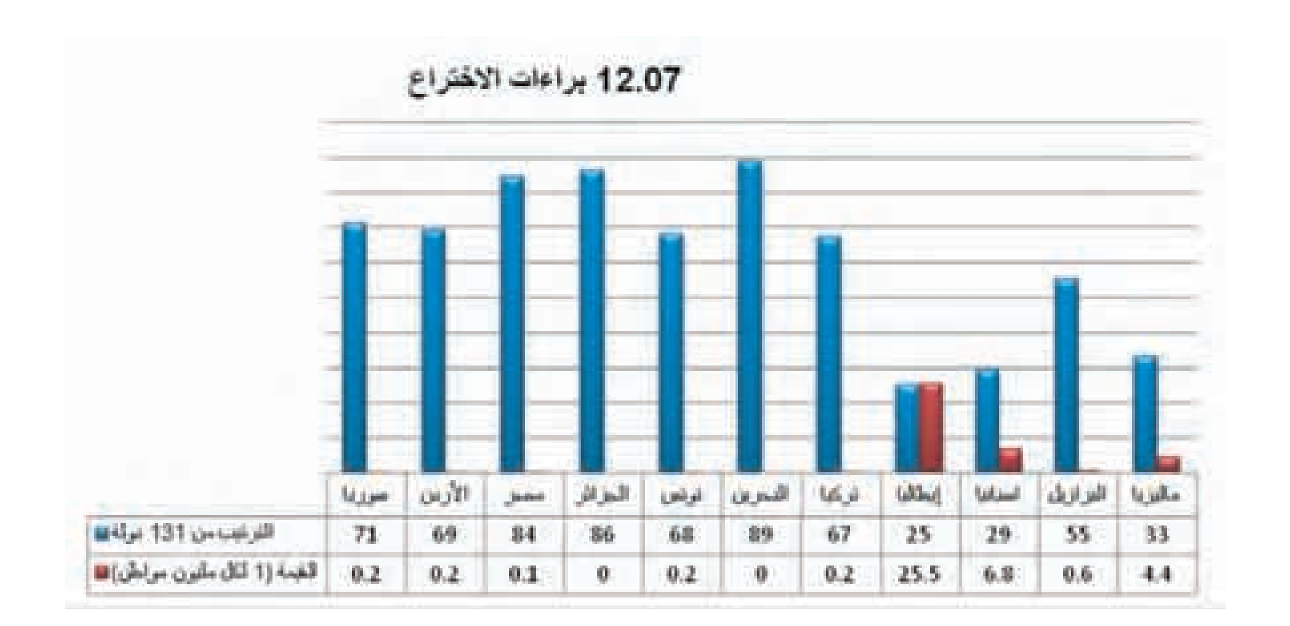


12.06 مدى توافر العلماء والمهندسين



	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	اسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	56	38	29	25	9	101	41	49	45	60	21
مسح (القيمة من 7 نقاط)	4.5	4.8	5	5.2	5.6	3.7	4.7	4.6	4.7	4.4	5.3





	سوريا	الأردن	مصر	الجزائر	تونس	البحرين	تركيا	إيطاليا	إسبانيا	البرازيل	ماليزيا
الترتيب من 131 دولة	71	69	84	86	68	89	67	25	29	55	33
القيمة (1 لكل مليون مواطن)	0.2	0.2	0.1	0	0.2	0	0.2	25.5	6.8	0.6	4.4

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية" 2005.
- المعهد العربي للتخطيط تقرير التنافسية العربي 2003.
- المعهد العربي للتخطيط تقرير التنافسية العربي 2006.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "سورية 2000 2005".

2. القوانين والمراسيم التشريعية

- الخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010
- قانون تأسيس مجلس النقد والتسليف ذا الرقم 23 للعام 2002.
- قانون إطلاق المصارف الخاصة رقم 28 للعام 2001 والقانون رقم 35 للعام 2005 الذي فتح الباب أمام تأسيس المصارف الإسلامية.
- المرسوم التشريعي رقم 54 للعام المتعلق بتعديل القانون المالي الأساسي والذي ينظم شؤون الإنفاق العام الجاري والاستثماري.
- المرسوم التشريعي رقم 55 للعام 2006، المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية
- المرسوم التشريعي رقم 43 للعام 2005، القاضي بفتح قطاع التأمين السوري أمام القطاع الخاص.
- المرسوم التشريعي رقم 8 للعام 2007 الناظم للمناخ الاستثماري في سورية
- المرسوم التشريعي رقم 9 للعام 2007 القاضي بإحداث هيئة تسمى (هيئة الاستثمار السورية).
- المرسوم التشريعي رقم 60 للعام 2007 والذي تم بموجبه منع الحكومة من إجراء أي عملية اقتراض داخلي إلا بواسطة الأوراق المالية الحكومية.



English References

1. Books

• Porter E .Michael .Chairman D .(2006) .National Economic Strategy An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya .Tripoli: Cambridge Energy Research Associates (CERA).

• Christian K .(2003) .The Development of the cluster concept – present experiences and further developments .Harvard Business School.

• Andersson T .Schwaag S .Sörvik J .Hansson E .(2004) .The Cluster Policy Whitebook .Sweden :International Organization For Knowledge Economy and Enterprise Development.

• Porter E .Michael .(1980) .Competitive Strategy :Techniques for Analyzing Industries and Competitors .USA :Simon & Schuster Inc.

• Porter E .Michael .(1985) .Competitive Advantage :Creating and Sustaining Superior Performance .USA :Simon & Schuster Inc.

• Krugman P .Obstfeld M .(2003) .International Economies :Theory and Policy. USA.

• Ketels C .Solvell O .Lindqvest G .Cluster Initiative in Developing and Transition Economies .USA :Center for Strategy and Competitiveness.

2. International Reports

• International Institute for Management Development) IMD" :(IMD World Competitiveness Yearbook.2005 "

• International Institute for Management Development) IMD" :(IMD World Competitiveness Yearbook.2006 "

• International Institute for Management Development) IMD" :(IMD World Competitiveness Yearbook.2007 "

• World Economic Forum) WEF" :(The Arab World Competitiveness Report.2005 "

• World Economic Forum) WEF" :(The Arab World Competitiveness Report: Sustaining the Growth Momentum.2007 "

• World Economic Forum) WEF" :(The Global Competitiveness Report 2007 - 2008 "

• World Bank" :Syrian Investment Climate Assessment :Unlocking the Potential of the Private Sector.2005 "

• International Monetary Fund) IMF" :(Syrian Arab Republic 2007 :Article IV Consultation -Staff Report ;and Public Information Notice on the Executive Board Discussion.2007 "

التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 «مشروع دعم الجاهزية التنافسية»